المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية وآدابها
قسم الدراسات العليا العربية
اللغة والنحو والصرف

الاختياراتُ النحويَّة والصَّرفية لابنِ الحَفيد من خلالِ مَجْمُوعِهِ " الدُّرُّ النَّضِيد "

رسالة

مقدمة لنيل درجة الماجستير

إعداد الطالب

أيمن بن مرعي غرمان العَمري

٤٢٤٨٠١٦٨

إشراف

أ. د / محسن بن سالم العميري

١٤٢٨ / ١٤٢٩هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص الرسالة

عنوان الرسالة : الاختياراتُ النحوية والصَّرفية لابن الخَفيد ، من خلال مَجْمُوعه " الدُّرّ النَّضيد " .

اسم الباحث : أيمن بن مَرْعي غُرْمَان العَمْري .

الدرجة : الماجستير .

خطة الموضوع : على النحو التالي :

تمهيد ، وفيه ترجمة المؤلف بقدر ما تسمح به المصادر ، ووَصْف الكتاب وما اشتمل عليه من علوم وقضايا .

وفصلان يضمَّان مباحثَ عدّة ، تحت كلّ مبحث مسائله الخاصة به :-

الفصل الأول : المسائل النحوية ، وفيه عدة مباحث : الأول : المقدمات النحوية ، الثاني : المرفوعات ، الثالث : المنصوبات ، الرابع : المجرورات ، الخامس : التوابع .

الفصل الثاني : المسائل الصوتية والصرفية ، وفيه عدة مباحث : الأول : الهَمْز والتخفيف ، الثاني : معاني صيغ الزوائد ، الثالث : التضمين ، الرابع : المصادر ، الخامس : التأنيث ، السادس : التصغير .

الخاتمة ، وبها أهمّ نتائج البحث التي توصلتُ إليها .

هدف الدراسة : البحث في التراث العربي الإسلامي ، والكشف عن مكنوناته ، والتعمق في أغواره .ثمّ رَسْم صورة واضحة المعالم لهذه الشخصية الرائدة التي يجهلها كثير من الدارسين ، تبرز أهم جهوده في تراثنا اللغوي ، كما تكشف النقاب عن منهجه وأسلوبه ، وبيان قيمة كتابه العلمية .

موضوع الرسالة : دراسة بعض القضايا النحوية والصرفية في كتاب " الدُّرّ النَّضيد " .

أهم النتائج :

١- معرفة المنابع الأصلية لآراء المؤلف واختياراته .

٢- هذا الكتاب حافلٌ باللغة والنحو والصرف والقراءات والأدب والبيان والعقيدة والتفسير ، كما نجده حافلاً بآراء كثيرٍ من العلماء وخلافاتهم وأدلتهم ، والمناقشات العلمية الجادة.

٣- إغناء مادة الجدل النحوي ، وتقديم إضافة جديدة إلى المكتبة العربية .

The Master Degree Summary

The Master Degree Title: The Grammatic Selects Of Ibn AL-Hafeed . Through " AL-Dorr AL-Nadeed " Group .

The Researcher Name : Aiman Maray Gorman AL-Amry.

Grode : Master Degree .

The Subject Plan is : **Preperatory:** includes a translation of the author according to the founded sources and s description of the book and its sciences and issues .

There are two parts that include several researches under each research there are some subjects .

The first part : which includes the grammar subjects . it has several researches . the first :(the grammar introductions) . The second is (al marfoa' at) the third is (al mansobat) the fourth is (al majrorat) the fifth is (al tawabea'a) .

The second part :

The phonics subjects : it includes several researches . The first (Al- hamez and Al takfeef) .

The second the meanings of (Al –zawaa'ad formulas)

The third is (Al – tadmeen) . The sixth is (Atasgeer) .

THE END :

It includes the important results of the research which I reached them .

THE AIM OF THE STUDYING :

Searching in the Islamic Arabic heritage and discovering its components and studying deeply then drawing a clear picture to this character through many of researches which shows his important efforts in language heritage and it also shows his method and the value of his scientific method .

THE MASTER DEGREE OBJECT:

Studying some grammar issues In AL- dor Al -Nadeed book .

THE MOST IMPORTANT RESULTS :

I) knowing the original sources of the author 's points of view and his choices.

II) his book is full of the language , grammar rules , the readings ,the literature' the religion and explanation .

It also full of scientists ' points of view , their arguments , their evidences and their serious scientific discussions.

III) providing the language object and introducing new additions to Arabian library .

دُعَاءٌ

اللَّهُمَّ أَنتَ أَوْلى بيَ مِنّي فَأَعِنّي يا مُعِينُ

إِهْدَاءٌ

إلى من هُمْ في نفسي ومكمن إحساسي :

إلى من أعطوني الحبَّ وغَرسُوا فيَّ العطاء . .

إلى من فضلهم عليَّ لا يُنسى أبداً . .

إلى والدي العزيز . . . حصيف الرأي وسديده ، وقائد الفكر ونبراسه . .

إلى والدتي الغالية . . . التي غمرتني بعطفها وحنانها ، وهتفتْ لي بصالح دعائها . .

إلى إخواني وأخواتي . . . الذين أعانوني بعد الله على نجاحي ، وغمروني بحبهم ووفائهم . .

أقدّم لهم هذا الجهد المتواضع ، عرفاناً لهم وتبجيلاً . .

راجياً من الله عز وجل لهم دوام العزّ والتوفيق ؛؛

آمين

المقدمة

إنّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهد الله فلا مضلّ له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أنْ لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أنّ محمداً عبده ورسوله ، أرسله بين يدي الساعة بشيراً ونذيراً ، وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً ، صلى الله عليه وعلى آله وصبحه أجمعين . .

أمّا بعد . . .

فإنه ليس ثَمَّتَ لغةٌ في مختلف بقاع الأرض قيّضَ الله لها من يخدمها خدمةً متواصلةً ، ويذود عن حياضها غير اللغة العربية ، ولا غَرْوَ في ذلك ، إذْ هي لغة القرآن الكريم الذي تكفّل الله بحفظه إلى يوم الدين ، أَقْدَمَ المنشغلون بهذه اللغة من أهلها وغيرهم على دراستها ووَضْع القواعد والضوابط لها ؛ حفاظاً عليها ، وتيسيراً لتعلمها ، وكان النحويون القدماء فرسان هذا الشأن ، فحازوا فيه قَصَبَ السَّبْق ، ولم تقتصر هذه المهمّة على القدماء ، بلْ واصَلَ من جاء بعدهم النشاط في تشييد هذا البناء فأكْمَلَ كثيرٌ منهم ما بدأه المتقدمون ، وابنُ الحفيد أَحَدُ أولئك الذين شاركوا في إرساء قواعد الحركة النحوية واللغوية والصّرفية ، وكتابه المسمّى بـ (الدُّرُّ النَّضيد) يُعَدُّ من أجلّ الكتب وأوسعها ، وأكثرها استشهاداً وتبياناً لأحكام النحو والصّرف والمواقع الإعرابية ، وقد تبوّأَ هذا الكتاب منزلةً عظيمةً ، ومكاناً مرموقاً بين طلاب العلم والمعرفة ؛ لـمَا ضَمَّ بين دفتيه مجموعةً ضخمةً من أقوال العلماء المتقدمين وآرائهم النحوية والتصريفية واللغوية ، أمثالِ الجوهري والزمخشري وابن الحاجب والتفتازاني والرضي وغيرهم ، وقد أوقفني طويلاً أسلوبُه في دراسة المسائل النحوية والصّرفية وطريقتُه في تحليلها ومناقشتها ، ممّا دفعني لتقديم موضوعٍ عُنوانه : **(الاختياراتُ النحويَّة والصَّرفية لابن الحَفيد ، من خلالِ مجموعِه الدُّرّ النضيد)**

إلى كلية اللغة العربية في جامعة أم القرى بمكة المكرمة ؛ لنيل درجة الماجستير ، فهذا – في الحقيقة – من أهمّ الدوافع في اختيار هذا الموضوع ، وقد تمَّ بحمد الله ومنَّته قبولُ هذا الموضوع والموافقةُ عليه ، تحت إشراف أستاذي الدكتور : محسن بن سالم العميري ، الذي كان له الفضل بعد الله في اختيار هذا الموضوع ، فجزاه الله عني خيرَ الجزاء . وبعد مشورة القسم وتوصيته خَلَصْتُ إلى خطّةٍ لهذا الموضوع مقسَّمةٍ بعد المقدّمة إلى : تمهيدٍ ، وفَصْلين يضمَّان مباحثَ عدّة ، وخاتمةٍ . وذلك على النحو الآتي :

التمهيد : وفيه

أ- ترجمة المؤلف ، بقدر ما تسمح به المصادر

ب- وصف الكتاب ، وما اشتمل عليه من علوم وقضايا

الفصلان والمباحث :-

الفصل الأول : المسائل النحوية وفيه عدة مباحث :

المبحث الأول (المقدمات النحوية) ويشتمل على :

١- الإعراب والبناء ، وفيه أقسام :

أ) قسم الأسماء :

المسألة الأولى : المفرد بمعنى المثنى والجمع

المسألة الثانية : إعرابُ ضمير الفَصْل

المسألة الثالثة : الكلام حول حَذْف العائد

المسألة الرابعة : الكلام على اللقب والكنية

المسألة الخامسة : حَذْف الموصول الاسمي

ب) قسم الأفعال :

المسألة الأولى : الفعل المضارع المثبَت ، بين الحال والاستقبال

المسألة الثانية : استعمال " أَوْشَكَ " بصيغة الماضي

ج) قسم الحروف :

المسألة الأولى : مجيء صلة " مَا " المصدرية جملة اسمية

المسألة الثانية : الكلام على معمول " لم "

المسألة الثالثة : الكلام حول مجيء " أمَّا " المفتوحة لغير تفصيل

٢- التعدّي واللزوم ، وفيه مسألة :

المسألة : تعدّي الفعل تارةً بنفسه ، وتارةً بحرف الجرّ

٣- إعمال اسم الفاعل ، وفيه مسألة :

المسألة : شرطُ الاعتماد لعَمَل اسم الفاعل

المبحث الثاني :(المرفوعات) وفيه مسائل :

المسألة الأولى : استغناءُ المبتدأ عن الخبر

المسألة الثانية : الفَصْل بين المبتدأ ومعموله ، والخلاف في ذلك

المسألة الثالثة : مجيءُ الخبر جملة إنشائية

المسألة الرابعة : اشتراك المضاف والمضاف إليه في الخبر

المسألة الخامسة : تشبيه مَعْمُولَيْ "كان " بالفاعلية والمفعولية

المبحث الثالث (المنصوبات) ، وفيه مسائل :

المسألة الأولى : ما يلزم الحالية من الأسماء المنصوبة

المسألة الثانية : تعدّد " المفعول له " لفعْلٍ واحدٍ

المسألة الثالثة : التمييز ، بين التنكير والتعريف

المبحث الرابع (المجرورات) ، وفيه مسائل :

المسألة الأولى : هل " الباء " للإلصاق مطلقاً ؟

المسألة الثانية : الجرُّ على الجِوار

المسألة الثالثة : إضافة الشيء إلى نفسه ، بين الجواز المنع

المبحث الخامس (التوابع) ، وفيه مسائل :

المسألة الأولى : الحكم في التوابع إذا اجتمعتْ

المسألة الثانية : إبدال الأكثر من الأقلّ

المسألة الثالثة : المبدَل منه بين الذكر والحذف

الفصل الثاني : المسائل الصوتية والصرفية ، وفيه عدة مباحث :

المبحث الأول (الهَمْز والتخفيف) وفيه مسائل :

المسألة الأولى : الفرق بين الهمزة والألف

المسألة الثانية : إبدال الهمزة عَيْناً

المسألة الثالثة : هَمْزُ عَيْن اسم الفاعل الأجوف

المبحث الثاني (معاني صيغ الزوائد) ، وفيه مسألتان :

المسألة الأولى : معنى فِعْل المطاوعة

المسألة الثانية : مجيء " فَعيْل " بمعنى " مُفْعل "

المبحث الثالث (التضمينَ) ، وفيه مسألَة واحدة :

المسألة : معنى التضمين والمقصود منه

المبحث الرابع (المصادر) ، وفيه مسائل :

المسألة الأولى : الفرق بين المصدر واسم المصدر

المسألة الثانية : إضمار المصدر

المسألة الثالثة : مصدرالفعل " يَدَع " ومشتقاته

المبحث الخامس (التأنيث) ، وفيه مسألة واحدة :

المسألة : طريقة كتابة تاء التأنيث في الاسم المؤنث بها

المبحث السادس (التصغير) ، وفيه مسألة واحدة :

المسألة : ما لا يُصَغَّرُ من الأسماء

وذيَّلْتُ الرسالة بخاتمةٍ تحدّثتُ فيها عن أهمّ نتائج البحث التي توصلتُ إليها ، ثمّ جئتُ بعد ذلك

بالفهارس الفنية التفصيلية للبحث .

وبعد جُـهْدٍ جهيدٍ ، وكفاحٍ طويلٍ ، توافرتْ لديَّ حصيلةٌ لا بأس بها من آرائه ، فأَخْضَعْتُها للدّراسة والتحليل ، وكانتْ دراستي لها على النحو الآتي :

في البداية قمتُ بتقويم النصّ ومحاولة إخراجه إخراجاً سليماً ، إذ الكتاب مطبوعٌ غير محقق ، ثمّ حررتُ النصّ وَفْق القواعد الإملائية المعروفة لنا اليوم ، كما قمتُ بتخريج جميع الشواهد الواردة في النصّ الذي أخضعته للدرس والتوصيف ، فحدّدتُ الآيات القرآنية بذكر السورة ورقم الآية ، وخرّجتُ الأحاديث النبوية ، وخرّجتُ الشواهد الشعرية والنثرية ذاكراً اسم قائلها ، كما قمتُ بتحقيق الآراء التي نسبها ابنُ الحفيد إلى من سبقه ، وذلك بالرجوع إلى مؤلفات أصحابها ما أمكن ذلك ، كذلك ترجمتُ للأعلام الذين وردتْ أسماؤهم في أثناء الشرح بقدر المستطاع ، كما أودُّ أنْ أشير إلى أنني قد أكثرتُ من استخدام القوسين [. . .] أثناء البحث ، ولستُ أريدُ بها ما تعارف عليه الباحثون والمحققون من أنها تدلّ على الزيادة التي زادها المؤلف أو المحقق ، بلْ أوردتها لكي أميز بها الكلمات التي بداخلها من غيرها ، إذْ كَثُرَتْ عليّ الأقواس والعلامات فاخترتُها من بينها لأجل ما ذكرتُ ، ثمّ بعد ذلك اخترتُ عُنواناً مناسباً لكل مسألة . . . ثمّ أقمتُ حولها حواراً يكشف الأبعاد التي وَصَلَتْ إليها هذه المسألة ، وذلك باستخراج جميع أقوال وآراء العلماء الواردة فيها . . . ثمّ عملتُ على أنْ أوضّح موقفَ ابن الحفيد منها ، هل كان سابقاً مُبْتَكِراً لها . . . أو كان مَسْبُوقاً بغيره من العلماء ؟

وفي أثناء هذا العَرْض المفصّل أذكرُ العلل والحجج التي استندَ إليها كلّ فريق ، وأقارنُ بين هذه وتلك . . . كما أذكرُ الترجيح الذي ذكره القدماء إنْ وُجِدَ ، هذا مع حرصي الشديد على إبداء رأيي في الترجيح قَدْرَ المستطاع ، ولستُ أزعمُ أنني وُفّقْتُ في كلّ ما رجّحْتُ ؛ لأنني أعلمُ علم اليقين أنّ رأيي ما يزال فجّاً غريراً يحتاج إلى خبرة طويلة . . . ولكنّ الذي دفعني إلى إبداء الرأي . . . هو الاستجابة إلى منهج البحث

الحديث . . . ذلك الذي يحتم على الباحث أنْ تكون له شخصيةٌ في البحث . . . وقد رأيتُ أنْ أنهَجَ نَهْجَ ابن مالكٍ في ألفيّته التي نظَمها في أبواب النحو والصّرف ، وأنْ أَحْذوَ حذوه في طريقة ترتيبه لمسائل النحو والصّرف ، وقد آثرته دون غيره لـمَا وجدتُ فيه من سهولةٍ ويُسْرٍ ، من حيث ردّ المسائل إلى أبوابها ، ولـمَا لا يخفى على الجميع من اهتمام الدراسين بهذه الألفيّة العظيمة ، حيث تناولوها شرحاً ودراسةً ، وهذا يدلُّ على أهميتها في هذا المجال .

أمّا مصادرُ البحث الرئيسة التي أفدتُ منها ، فقد كانت كثيرةً متنوعةً ، ويأتي في طليعة هذه المصادر كتب النحو والصّرف ، كما أفدتُ من كتب التفسير ؛ لاشتمالها على كثير من المسائل النحوية والتصريفية ، وكذلك كتب القراءات ، وكتب الأحاديث النبوية الشريفة ، والدواوين الشعرية ، كما رجعتُ إلى كثير من الكتب اللغوية والمعاجم للاستعانة بها في شَرْح الألفاظ العربية وبعض المسائل التصريفية ، ولم أُغْفِلْ المصادر المعنية بالتراجم والطبقات والسير والتاريخ والوفيات ، وغيرها .

وبعد ...

فهذا بحثي لا أزعمُ أني وَفَّيْتُه حقّه ، كما لا أدّعي خلوّه من الخطأ والثغرات ، إذ النقص من طبيعة البشر ، وكلُّ امرئ يؤخذ من كلامه ويردّ ، إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، الذي لا ينطق عن الهوى ، و لكنْ حسبي أني اجتهدت ، وبذلتُ وُسعي ما استطعت ، فإنْ وُفّقْتُ للصواب فلله الحمد والثناء على توفيقه ، وإنْ أخطأتُ أو قصّرتُ فمن نفسي والشيطان . .

وفي الختام ...

أتوجّهُ بالشكر إلى الله عزّ وجلّ على أنْ وفقني لإتمام هذا البحث ، وأسأله تعالى أنْ يجعل ما بُذل فيه من جُهْدٍ لوجهه الكريم ، وأنْ ينفعَ به إنه وليُّ ذلك والقادر عليه .

كما أتقدّم بالشكر الجزيل لوالدَيَّ العزيزَين اللَّذَيْن كانتْ لهما التوجيهات السديدة ، والنصائح القويمة ،

والدعوات الصادقة ، خلال مسيرتي العلمية والعملية .

كما أشكر شيخي وأستاذي العَلَم المفْضَال الأستاذ الدكتور : محسن بن سالم العميري ، الذي أشرف على البحث ، فأخذتُ منه الكثير علْماً وتوجيهاً وتنظيماً ، فقد كان له فَضْلُ اقتراح الموضوع ، كما كان له الأثرُ الأكبرُ في التوجيه والنصح والإرشاد ، ومنحني من وقته وعلمه شيئاً كثيراً ، فأخذتُ منه فائدةً عظيمةً كبيرةً ، فأدعو الله أنْ يجزيَ الجميع عني خير الجزاء ، وأنْ يبارك فيهم وأنْ يمدّ في عُمُرهم إنه سميع مجيب .

كما لا يفوتني أنْ أتقدّم بالشكر إلى عُضْوَيْ لجنة المناقشة الأستاذ الدكتور: علي توفيق الحَمَد ، والأستاذ الدكتور: أحمد عطية المحمودي ، اللَّذَيْن تفضَّلا بقراءة هذه الرسالة وإسداءِ أيِّ نُصْحٍ من شأنه نفعي في الحاضر والمستقبل .

كما أشكر هذا الصرح العظيم جامعة أم القرى ، وأخص كليةَ اللغة العربية ممثلة في عميد الكلية الدكتور: عبد الله ناصر القرني ، وقسمَ الدراسات العليا العربية برئاسة الدكتور: عبد الله إبراهيم الزهراني ، على تشجيعهما وتقديمهما كل عون ومساعدة لطلاب الدراسات العليا ، فقد احتضناهم ووفّرا المناخ الملائم لهم ليواصلوا دراساتهم العليا ، ويتزودوا من العلوم والمعارف ، فجزاهما الله خيرا .

وأيضاً لا أنسى أنْ أشكرَ من لا أَفِي بشكرهما على المدى ، ويقصر عند نداهما الندى ، كَنْزا الهدى الدفّاق ، ونهرا التقى الفيّاض ، من غَرَسَا في قلبي حبّ العلم منذ أنْ تفتحتْ مداركي ، فعلقت عيني بمطالعة الكتب ، وفؤادي بمصاحبة الأعلام النُّجُب ، إنهما شَيْخَايَ الفاضلان الأستاذ الدكتور : عيّاد ابن عيد الثبيتي ، والشيخ : علي بن عبد الخالق القرني ، فجزاهما الله عنّي خير ما يجزي والدٌ عن وَلَد .

والشكر موصولٌ إلى كلّ من مَدَّ لي يَدَ العَوْن والمساعدة في إعداد هذه الرسالة من الأساتذة والزملاء ، وأخصّ بذلك زميلي الأستاذ الفاضل / سامح الدَّمْهُوجي ، الذي ساعدني في طباعة هذا البحث

وإخراجه بهذا الشكل ، فأسألُ الله للجميع المثوبة والأجر ، وأنْ يجزيَهم على صنيعهم وفعلهم هذا خير الجزاء ، وآخر دعوانا ﴿ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ ، وصلى الله وسلّم على نبينا محمّد وآله وصحبه أجمعين . . .

وعَلى اللهِ قَصْدُ السَّبيل ؛؛؛؛

كتبه

أيمن بن مَرْعي غُرْمَان العَمْري

الجُمُعَة ٢٠ / ٣ / ١٤٢٩هـ

مكة – حَرَسَها الله

التمهيد

وفيه مبحثان :

المبحث الأول (ترجمة ابن الحفيد ، وذِكْر بعض آثاره)

المبحث الثاني (دراسة الكتاب ، وما اشتمل عليه من علوم وقضايا)

أ - ترجمة المؤلف وآثاره :

لم يستطع الباحث أنْ يقف على أخبار ابن الحفيد ، صاحبِ هذا الكتاب بما يشفي العليل ويروي الغليل ، إذْ أنّ أخباره قليلةٌ شحيحةٌ ، لا تكاد تذكر ، فأصحاب الطبقات والتراجم الذين ترجموا له ، لم يتحدثوا عن حياته ، ولا عن مولده ، ونشأته ، وتعليمه ، وشيوخه ، وتلامذته ، وجهوده العلمية ، وتصدّره للتدريس ، ورِحَلاته ، ولم يحدّدوا زَمَنَ مولده ولا وفاته ، بل كلّ ما جاء في هذه المصادر هو عبارة عن إشارةٍ مقتضَبةٍ عنه ، حيث يذكرون أنَّ اسمه : المولى الفاضلُ النبيلُ سيفُ الدّين أحمدُ بنُ يحيى بنِ محمّد ابنِ سعدِ الدّين مسعود ابن عمر التفتازانيّ الهَرويّ ، الشهيرُ بشيخ الإسلام ، وبأحمدَ الحفيد . [1]

قالوا إنه كان وحيد زمانه وفريد عصره في أكثر العلوم ، وخصوصاً الفقه والحديث ، وهو من كبار قضاة العامّة ومشايخ إسلامهم ، وقد تولى القضاء " بهَرَاة المحميَّة " منذ ثلاثين سنة ، في دولة السلطان حسين مرزا البايغرا ، إلى أنْ توجّه إليها عسكر السلطان المظفر الغازي في سبيل الله ، الشاه إسماعيل بن السلطان حيدر الصّفوي الموسوي ، أوّل ملوك الصَّفَويَّة الثمانية العادلة المنصورة ، وفتحوها بالميمنة والإقبال في شهور سنة ست عشرة وتسعمائة ، فصدَر أمْرُ السلطان المعظّم ، بقَتْل هذا الرّجل [2] في جماعة أخرى من

---

(١) المعروف أنّ لفظ [الحفيد] : يطلق على ابن الابن ، كذا في لسان العرب والقاموس المحيط مادة (حفد) ، أيْ أنّ الحفيد هو يحيى بن محمد ، والدُ صاحب هذا الكتاب ، لكنْ أُطلق عليه لفظ [الحفيد] ، من باب التساهل والتسامح ، باعتبار كونه من أحفاد المحقق سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني كما ذكرنا ، والله أعلم . انظر روضات الجنات ١ / ٣٤٢

(٢) اختلف المترجمون في سنة وفاته ، قيل : سنة ٩١٦هـ ، وقيل : سنة ٩٠٦هـ ، والأوّل أصحّ إذْ عليه أغلب كتب التراجم ، ولعلّ الثاني حَصَلَ فيه شيءٌ من التصحيف عبر الأزمان ، والله أعلم . انظر الأعلام ١ / ٢٧٠ ، هدية العارفين ١ / ١٣٨ ، كشف الظنون ١ / ٤٧٦ ، معجم المؤلفين ١ / ٢٠٦ ، معجم المطبوعات العربية والمعرّبة ص ٧٨٣ ، روضات الجنات ١ / ٣٤٣ ، خزانة الأدب للبغدادي بحاشية عبد السلام محمد هارون ١٣ / ٣٦

علماء " الهَرَاة " المتعصّبين – مع أنه كان من جملة علمائها السّتة الذين اجتمعوا وجلسوا في دار الإمارة ؛ لأَجْل انتظام النـّزل وتعيين المنزل لحضرة الشاة ، من قَبْل ورود موكبه عند وصول خبر فتحه ، وقتَلَه الشاة بيك خان ملك الأوزبكية في " مَرْو " ، وأُخِذَ ببلاد ما وراء النـّهر ، ولم يُعرف له ذنبٌ ، ونعت بالشهيد – ومنهم الأمير نظام الدين عبدالقادر المشْهديّ ، والسيد غياث الدين محمد بن يوسف الرازي ، والقاضي صدر الدين محمد الإمامي ، والقاضي اختيار الدين حسين التربتي ، والأمير جمال الدين المحدّث الدشتكي ، الذي كان قد خطَب قبل ورود السّلطان على المنبر ، بأَمْر بعض وزراء الحضرة ؛ لأَجْل تطييب خواطر الناس ، وتحريصهم على متابعة أهل البيت ، والبراءة من أعدائهم ، وبيان نـُبَذٍ من مناقبهم الفاخرة ، ومدائح السلطان المذكور بخطبة فائقة غرّاء . فقُتل هذا الشيخ بأيدي جلاوزة السلطان المذكور ، في شهر رمضان المبارك من شهور سنة الفتح المتقدّمة إليها الإشارة ، عام وفاة الشيخ برهان الدين الساغوري أيضاً من علماء مصر المحروسة ، ثم قتل من بعده من أولئك الستة أيضاً الأمير غياث الدين الرازي بعد حبس طويل ، وفي بعض كتب التواريخ أنه لمـّا دَخَلَ الشيخ المحقق خاتم المجتهدين عليّ بن عبدالعالي الكركي العاملي – رحمه الله – " الهَرَاة " ، اعترض عليهم في قَتْل شيخ الإسلام وقال : إنه لو لم يقتل ، لأمكن أنْ يلزم عليه بإقامة الحجج القاطعة ، والبراهين الساطعة ، حقّية مذهب الإمامية ، وبطلان مذاهب غيرهم ، فيكون ذلك سبباً لهداية سائر أهالي تلك البلاد ، فكان الشيخ عليٌّ المذكور ، في ذلك التأسّف أبداً مدة حياته . [1]

(١) روضات الجنات ١ / ٣٤٢ ، بتصرّف

وبحكم أنّ أخبار صاحبنا ابن الحفيد شحيحةٌ قليلةٌ – كما أسلفنا – فإنّ تلك المعلومات الجزئية ، لا تعطي تصوّراً كاملاً عن الرجل وحياته ، وكذلك أحداثُ عصْره لا تسعفنا أنْ نتلمَّس مسيرة حياته من خلالها ، ولكننا في المقابل نجد أنّ لهذا الرجل من المصنفات الشيء الكثير نذكر منها على سبيل المثال :–

١– مجموعةٌ من الفوائد المتفرّقة المتعلقة بحلّ المشكلات وكشف المعضلات .

٢– شرحُ فرائض السّراجية .

٣– دفع المنافات المتوهمة بين الأحاديث والآيات .

٤– حاشيةٌ على شرح وقاية الرواية في مسائل الهداية لصدر الشريعة .

٥– حاشيةٌ على المختصر والمطوّل للتفتازاني جَدّه ، وكلاهما في المعاني والبيان .

٦– حاشيةٌ على لوامع الأسرار شرح مطالع الأنوار في المنطق والحكمة .

٧– شرحُ تهذيب المنطق والكلام ، لجَدّه سعدِ الدين مسعود بن عمر التفتازاني .

٨– له تعليقٌ على أوائل الهداية للمرغياني في الفروع .

٩– له تعليقٌ على أوائل الكشّاف للزمخشري .

١٠– له نوادر كثيرة من الملح والحكايات .

١١– الفوائد والفرائد ، مجموعة في عدّة فنون في مجلّد .

١٢– الأمور المخفية على غالب الجماعات ، وتشتمل على نحو ثلاثمائة فائدة ، يذكر كلّ واحدة على حِدَة ، كألوان الأطعمة الموضوعة على أطراف المائدة .

١٣– الدُّرُّ النضيد لمجموعة ابن الحفيد ، وهو الكتاب الذي بين أيدينا وتدور حوله الدراسة إن شاء الله . [١]

---

(١) الأعلام ١ / ٢٧٠ ، هدية العارفين ١ / ١٣٨ ، معجم المؤلفين ١ / ٢٠٦ ، معجم المطبوعات العربية والمعرّبة ص ٧٨٣ ، روضات الجنات ١ / ٣٤٣ ، خزانة الأدب للبغدادي بحاشية عبد السلام محمد هارون ١٣ / ٣٦

ب - دراسة الكتاب :

هذا الكتابُ – أعني الدُّرَّ النضيد لمجموعة ابن الحفيد – قد اختُلف فيمن سمّاه بهذا الاسم ، هل هو صاحبه الذي أسماه بهذا الاسم ؟ أم أنّ تسميته كانت من شخص آخر ؟ ، لكنّ الذي يراه يوسف سركيس أنّ هذا الكتاب هو من تسمية ناشر الكتاب (أمين أفندي الخانجي) ، وليس من ابن الحفيد [١] ، وهذا ما أراه أنا أيضاً لأمرين :-

أولاً :- أنّ هذه التسمية لم يُشِرْ إليها أيٌّ من المترجمين في كتبهم سوى الزركلي في الأعلام . [٢]

ثانياً :- اختلاف التسمية من شخصٍ إلى آخر ، ففي الأعلام هو " الدُّرُّ النَّضيد في مجموعة الحفيد " ، وفي نسخة الكتاب [٣] هو " الدُّرُّ النَّضيد لمجموعة ابن الحفيد " ، وفي النسخة الأخرى [٤] هو " الدُّرُّ النَّضيد من مجموعة الحفيد " .

ولعلّ هذا الكتاب هو مُؤَلَّفُه " الفوائد والفرائد" ، مجموعةٌ في عدّة فنون في مجلَّد ، الذي ذكره البغدادي في هدية العارفين [٥] ، والله أعلم .

وحريٌّ بنا أنْ نتعرّف على هذا الكتاب وما حواه من علوم وقضايا متفرقة ، علّها تُبرز لنا تصوّراً واضحاً عن صاحب الكتاب ، من حيث الآراء والجهود اللغوية ، حيث إنني عندما اطَّلعتُ على هذا الكتاب وجدتُه كتاباً قَيّماً لما يضمّ بين دفتيه الكثيرَ من الفوائد والمعارف ، كيف لا يكون كذلك واسمُه " الدُّرُّ النضيد " ، لما فيه من مجموعةٍ

---

(١) انظر معجم المطبوعات العربية ص ٧٨٣

(٢) الأعلام ١ / ٢٧٠

(٣) انظر مطبعة دار الكتاب العربي ببيروت – لبنان ، وهي النسخة التي اعتمدتُ عليها في بحثي

(٤) انظر مطبعة التقدّم بالقاهرة سنة ١٣٢٢هـ ، الطبعة الأولى

(٥) هدية العارفين ١ / ١٣٨

من العلوم المختلفة ، وهذا يدلّ على عُمْق فِكْر هذا الرجل ، وعُلُوّ كعبه في تلك العلوم ، فمن خلال النظر والاطلاع على هذا الكتاب ، وجدتُه قد اشتمل على الكثير من المسائل النحويّة والصرفيّة التي أبدى فيها ابنُ الحفيد آراءَه الخاصّةَ به ، فنجده في كثيرٍ من المسائل بعد أنْ يعرضَها ويذكرها ، يذكر بعدها كلمة [أقولُ] ، ثمّ يذكر رأيه وما يعضّده من أقوال العلماء ، والأدلة التي تقوّي ما ذَهَبَ إليه ، أيضاً بالإضافة إلى تلك الآراء نجده ينقل عن كثيرٍ من العلماء الأَجِلاّء في مسائل كثيرة كالخليل [١] ، وسيبويه [٢] ، وقُطْرب [٣] ، وثعلب [٤] ، وابنِ جني [٥] ، والزمخشري [٦] ،

---

(١) هو أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي ، كان غايةً في استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس ، وهو أوّل من استخرج العروض ، كان زاهداً منقطعاً للعلم ، له معجم [العين] ، توفي سنة ١٧٠هـ . بغية الوعاة ١ / ٥٥٧

(٢) هو أبو بِشْر عمرو بنُ عثمان بن قنبر ، كان أعلم المتقدّمين والمتأخّرين بالنحو ، ولم يوضَع فيه مثل كتابه ، الذي سُمّيَ بقرآن النحو ، كان أستاذه الخليل بن أحمد الفراهيدي ، توفي سنة ١٨٠هـ . البغية ٢ / ٢٢٩

(٣) هو أبو علي محمد بن المستنير ، أَخَذَ عن سيبويه وجماعة من علماء البصريين ، كان ثقةً فيما يحكيه ، والقُطْرُب : دُوَيْبّةٌ تدبُّ لا تفْتُر ، لقّبَه سيبويه بذلك ؛ لمباكرته إياه في الأسمار ، فقال له يوماً : ما أنتَ إلا قُطْرُب لَيْلٍ . له من الكتب : معاني القرآن ، كتاب القوافي ، كتاب النوادر ، وغيرها ، توفي سنة ٢٠٦هـ . البغية ١ / ٢٤٢

(٤) هو أبو العباس أحمد بن يحيى ، المتوفى سنة ٢٩١هـ ، كانت بينه وبين المبرّد منافسة شديدة ، فقد كان كلّ منهما مبرزاً فاضلاً في عمله ، متقدّماً على أقرانه . انظر البغية ١ / ٢٧١ ، ٣٩٦ ، حتى قيل في حقّهما :

أيا طالبَ العلم لا تجهلَنَّ وَعُذْ بالمبرّد أو ثعلبِ
علومُ الخلائق مقرونةٌ بهذَيْن بالشَّرْق والمغربِ

(٥) هو أبو الفتح عثمان ابن جني ، تلميذ أبي علي الفارسي ، وهو من أكبر الثقات بالتصريف ، من كتبه : سرّ صناعة الإعراب ، الخصائص ، المحتسب ، وغيرها ، توفي سنة ٣٩٢هـ . البغية ٢ / ١٣٢

(٦) هو أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري ، كان إماماً في التفسير والحديث واللغة والبيان ، وله مؤلفاتٌ كثيرةٌ منها : الكشاف في التفسير ، وأساس البلاغة في اللغة ، والمفصّل في علم اللغة ، توفي سنة ٥٣٨هـ . البغية ١ / ٢٧٩

وابـن الحاجـب [١] ، والرضـي [٢] . . وغيرهـم كـثير ، كمـا نجـده ينقـل عـن جَـدّه سـعد الـدّين التفتـازاني [٣] في كـثيرٍ مـن المـسائل فيقـول : قـال جـدّي : كـذا وكـذا . وبـالرجوع إلى هـذا الكتـاب نجـد أنّ مؤلـّفَه قـد بـدأه بفاصـلةٍ في بيـان علـوم المتـشرّعة ومـا يـُعنى بـه كـلّ علـم ، كعلم القراءة والحديث والتفسير والأدب . . ونحوها .

ثم ذكر بعد ذلك مطلبين :-

المطلب الأول : - في علوم المتشرّعة ، وذكر فيه عدّة عقود ، وفصّل المسائل فيها كلُّ علم على حدَة ، فبلغتْ أَحَدَ عَشَرَ عِقْداً وهي :

العقد الأول : فيما يتعلق بجمع القرآن وتلاوته .

العقد الثاني : في جواهر علم الحديث .

العقد الثالث : في أصول الحديث .

العقد الرابع : في علم التفسير .

العقد الخامس : في علم الكلام .

العقد السادس : في علم الفقه وأصوله .

---

(١) هو جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس ، نحويٌّ عربيٌّ ، دَرَسَ النحو والأدب والفقه ، من أشهر مؤلفاته : الكافية في النحو ، والشافية في الصّرف ، والإيضاح في شرح المفصّل ، توفي سنة ٦٤٦هـ . البغية ٢ / ١٣٤

(٢) هو الإمام الحُجّة محمد بن الحسين المشهور بالرضي الاستراباذي ، اشتهر بكتابَيْه : شرح كافية ابن الحاجب ، وشرح شافية ابن الحاجب ، قال عنه السيوطي : لم يُؤلَّف في النحو مثل شرح الكافية ، توفي سنة ٦٨٦هـ . البغية ١ / ٥٦٧

(٣) هو مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني ، من أئمة العربية والبيان والمنطق ، من كتبه : المطوّل في البلاغة ، شرح التصريف العِزّي في الصّرف ، حاشية على الكشاف للزمخشري ، وغيرها ، توفي سنة ٧٩٣هـ . البغية ٢ / ٢٨٥

العقد السابع : في اللغة .

العقد الثامن : في الصَّرف والاشتقاق.

العقد التاسع : في النّحو .

العقد العاشر : في علمَيْ المعاني والبيان .

العقد الحادي عشر : في علم البديع والعَروض وما يتعلق بهما .

المطلب الثاني :- في علوم المتفلسفة من المنطق وسائر العلوم الحكيمة .

وما يخصّنا هنا هو العقد السابع والثامن والتاسع ، فيما يتعلق بالمسائل النحوية والصّرفية ، وهذا لا يمنع من أنْ نستفيد من المسائل الأخرى المتفرّقة في غير تلك العقود الثلاثة المذكورة .

وخلاصة القول فقد جاء هذا الكتاب حافلاً بالآراء اللغوية المختلفة ، زاخراً بالمسائل الدقيقة ، مما يدلّ على غزارة علم هذا الرجل - كما أسلفنا - في مجال اللغة والنحو والصرف ، فضلاً عن رسوخ قدمه في مجالات العلوم الأخرى ، وخاصّة في الفقه والتفسير والحديث كما أشرنا ، ولو تتبعنا آراء الرجل في بقيّة كتابه هذا لوجدنا فيه كنزاً عظيماً وعلماً غزيراً .

الفصل الأول

المسائل النحوية
وفيه مباحث :

المبحث الأول (المقدِّمات النحوية)

المبحث الثاني (المرفوعات)

المبحث الثالث (المنصوبات)

المبحث الرابع (المجرورات)

المبحث الخامس (التوابع)

المبحث الأول (المقدِّمات النحوية) ويشتمل على :

أولاً : الإعراب والبناء

ثانياً : التعدي واللزوم

ثالثاً : إعمال اسم الفاعل

أولاً : الإعراب والبناء

قبل الشروع في مسائل هذا المبحث ، نريد أنْ نعطيَ نبذةً يسيرةً ، حول المراد بالمُعْرَب والمبنيّ ، فنقول المراد بالمُعْرَب : هو الاسم الذي سَلِمَ من شَبَه الحرف ، وينقسم إلى صحيحٍ كأَرْض ، ومعتلٍّ كسُما، وكذلك ينقسم إلى متمكّنْ أمكن ، وهو المنصرف مثل زَيْد وعمرو ، وإلى متمكنْ غير أمكن ، وهو الممنوع من الصّرف مثل أحمد ومساجد ومصابيح ونحو ذلك ، أمّا المراد بالإعراب فهو تغييرُ أواخر الكلمة بسبب العوامل الداخلة عليه ، فهو أَصْلٌ في الأسماء ، وأمّا البناء فهو ملازمة الاسم لحالة واحدة ، فلا يتأثر بالعوامل الداخلة عليه ، وهو أَصْلٌ في الأفعال والحروف . [1]

أمّا مسائله في هذا الباب فهي كثيرةٌ ، ولذلك رأيتُ أنْ أجعلَ لها أقساماً حتى يسهلَ رَدُّ المسائل إلى أبوابها ، وستكون كالآتي :- (**قسم الأسماء – قسم الأفعال – قسم الحروف**) وسيكون تحت كلّ قسم – إن شاء الله – مسائله الخاصّة به .

---

(١) شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك ١ / ٢٨ ، وانظر أوضح المسالك ١ / ٣٤ ، شرح التصريح ١ / ٥٣ ، بتصرف.

(أ) قسم الأسماء : [1]

المسألة الأولى :- المفردُ بمعنى المثنى والجَمْع

قال ابن الحفيد : (أداءُ لفظ المفرد معنى المثنى والجَمْع غيرُ عزيزٍ في كلامهم كأسماء الأجناس ، فإنه يصحُّ إطلاقها على المثنى والمجموع ، صَرَّح به الرضي في أواخر بحث الإضافة [2]) . [3]

عَرْضُ المَسْأَلةِ وتَحريرُها :

الأَصْلُ في كلام العرب وحقيقته دِلالةُ كلّ لفظ على ما وُضِعَ له ، فيدلّ المفرد على المفرد ، والمثنى على اثنين ، والجمع على جمع ، وقد يخرج عن هذا الأصل ، ولذلك نجد سيبويه يقول : " وليس بمُسْتَنْكرٍ في كلامهم أنْ يكون اللفظ واحداً والمعنى جميع ، حتى قال بعضهم في الشعر من ذلك ما لا يُسْتَعْمَل

---

(١) بدأتُ بالأسماء قبل غيرها ؛ لأنها أَصْلُ الاشتقاق ، وهذا ما أراه ، إذْ هو مذهب البصريين ، بخلاف الكوفيين الذين يرون أنّ الأفعال هي أَصْلُ الاشتقاق ، ويرد عليهم أنّ الأسماء تدلّ على الحدث فقط ، فهي أَصْلٌ ، وأمّا الأفعال فتدلّ على الحدث وزيادة الزمن ، أيْ تدلّ على ما دلّ عليه الأصل وزيادة ، فهي فرعٌ ، والخلاف مشهورٌ ، وقد أفرد صاحب الإنصاف مسألةً في هذا الشأن فصّل فيها القول ، وذكر فيها الحجج والبراهين ، وهي المسألة الثامنة والعشرون من الجزء الأوّل .

(٢) انظر شرح الكافية للرضي ٢ / ٢٥٦ ، وسيأتي بيانه

(٣) الدُّرُّ النضيد ص ٢٥٧

في الكلام . وقال علقمة بن عَبْدة : [1]

بها جِيَفُ الحَسْرى فأمّا عِظَامُها فَبِيْضٌ وأمّا جِلدُها فصليبُ

وقال : [2] لا تُنكروا القَتْلَ وقد سُبِينا في حَلقِكمْ عَظْمٌ وقد شَجِينا " .

إلى أنْ قال : " ومما جاء في الشعر على لفظ الواحد يراد به الجميع :

كلوا في بعض بَطْنِكُمُ تعفّوا فإنّ زمانَكم زَمَنٌ خميصُ " . [3]

قال السّيرافي [4] : " يعنى ليس بمُسْتَنْكَرٍ في كلام العرب ، أنْ يكون اللفظ واحداً ويكونَ عبارةً عن جميع . . . وقد استعملت العرب لفظ الواحد بمعنى الجميع في الشعر ، لمّا لم يُستعمل في الكلام ؛ لأنّ من كلامهم في مواضع كثيرة العبارة عن الجميع بواحد " . [5]

فاكتفى بقوله [جلدُها] عن (جلودها) في البيت الأوّل ، وفي البيت الثاني قال : [في حلقكم عَظْمٌ] ، والمراد (في حلوقكم) ، والبيت الثالث مثلهما ، أراد (في بعض بطونكم) . [6]

وقول العبّاس بن مرداس : [7]

فقلنا أسْلموا إنّا أخوكم فقد بَرِئَت من الإِحَنِ الصُّدورُ

---

(١) هو عَلقَمة بن عَبَدَة الفَحْل ، انظر ديوانه ص ٢٥

(٢) نُسِبَ البيت للمسيّب الغنوي ، حاشية الكتاب ١ / ٢٠٩ ، ونسبه ابن جني في المحتسب ٢/ ٨٧ لطُفيل الغنوي

(٣) هذا الشاهد من أبيات سيبويه الخمسين التي لا يُعرف قائلها ، الكتاب ١ / ٢٠٩ ، ٢١٠

(٤) هو أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي النحوي ، المعروف بالقاضي ، كان من أعلم الناس بالنحو ، له مؤلفات عدّة في اللغة والنحو والبلاغة ، أهمها : شرح كتاب سيبويه ، توفي سنة ٣٦٨ هـ . بغية الوعاة ١ / ٥٠٧

(٥) شرح الكتاب ٤ / ١٧٦ ، ١٨٠

(٦) النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري ١ / ٣٠٩

(٧) انظر ديوانه ص ٥٢

ففيه **قَوْلان : قال بعضهم** : أراد (إنّا إخوتُكم) ، فوضع الواحد موضع الجميع ، كما قال في حَلقْكُم أيْ حلوقكم ، **وقال بعضهم** : لفظه لفظ الجمع من قولك : أَخٌ وأَخُون ، ثم حُذفت النون من الجمع ؛ لأجل الإضافة كما تقول : مسلموكم وصالحوكم [١] ، قال الشاعر :

[وكنتُ له كشرّ بني الأَخينا] [٢]

ومن المعلوم أنّ من سَنَنَ العرب ذكر الواحد والمراد الجميع ، كما قال تعالى ﴿ هَٰٓؤُلَآءِ ضَيۡفِي ﴾ [٣] ، وقال ﴿ ثُمَّ نُخۡرِجُكُمۡ طِفۡلٗا ﴾ [٤] ، ويقولون : " قد كَثُرَ الدّرهمُ والدّينار " ، ويريدون الدّراهم والدّنانير ، والعرب تصف الجميع بصفة الواحد ، كقوله تعالى ﴿ وَإِن كُنتُمۡ جُنُبٗا ﴾ [٥] ، وقوله تعالى ﴿ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ بَعۡدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٞ ﴾ [٦] ، ويقولون في المصدر : "قومٌ عدلٌ ورِضىً " ، فهو مصدرٌ يصلح للواحد والجميع . [٧]

وابن جني عبّر عن ذلك بقوله : " وقد شَاعَ عنهم وقوعُ المفرد في موضع الجماعة " . [٨]

---

(١) المقتضب ٢ / ١٧٢

(٢) البيت لعَقِيل بن عُلَّفَة ، كذا في حاشية المقتضب ٢ / ١٧٢ ، وانظر النوادرلأبي زيد ص ١١١ ، ١٩١ ، ولسان العرب مادة [أخا] ، وخزانة الأدب ٤ / ٤٧٨

(٣) سورة الحجر آية : ٦٨

(٤) سورة الحج آية : ٥

(٥) سورة المائدة آية : ٦

(٦) سورة التحريم آية : ٤

(٧) تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ص ٢٨٤ ، الصاحبي لابن فارس ص ٣٤٨ ، ٣٥١ ، فقه اللغة للثعالبي ص ٣٢٩ ، المزهر للسيوطي ١ /٣٣٣ ، البيان للأنباري ٢ / ٤٤٧

(٨) المحتسب ٢ / ٨٧

وهذا الرضيّ يقول : " وقد يقع المفردُ موقع المثنى فيما يصطحبان ولا يفترقان ، كالرّجْلَيْن والعَيْنَيْن ، تقول : عَيْنِي لا تنام ، أيْ عَيْنايَ ، وقريبٌ منه قوله : [1]

حشايَ على جَمْرٍ ذكيّ من الغَضَى وعيناي في رَوْضٍ من الحُسْن تَرْتَعُ

وقد يقع المفرد موقع الجمع كقوله تعالى ﴿ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا ﴾ [2] ، وقوله تعالى ﴿ وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ ﴾ [3] ، وذلك لجَعْلهم كذاتٍ واحدةٍ في الاجتماع والتَّرَافُد ، كقوله صلى الله عليه وسلم : (المؤمنون كنفسٍ واحدة) " . [4]

وكذا قال أبو حيّان [5] : " الأصل في اللفظ المفردِ والمثنى والمجموعِ ، أنْ يدلّ على ما وُضِعَ له ، فأمّا المفرد فقد يوضع موضع المثنى ، كقوله : [6]

حمامةَ بَطْنِ الواديَيْنِ ترنَّمي سَقاكِ من الغرّ الغوادي مطيرُها

يريد : بَطْنَيْ الواديَيْن ، . . . ، وقاسه الكوفيون . . . وتبعهم ابن مالك " . [7]

---

(١) البيت لأبي الطيب المتنبي ، انظر ديوانه ٢ / ١٣٩

(٢) سورة مريم آية : ٨٢

(٣) سورة الكهف آية : ٥٠

(٤) شرح الكافية ٣ / ٣٦٢

(٥) هو أثير الدين محمد بن يوسف الغرناطي ، أبرز النحويين العرب في النصف الأول من القرن الرابع عشر الميلادي ، من أشهر مصنفاته : ارتشاف الضَّرَب ، والبحر المحيط ، والتذكرة ، والمبدع في التصريف ، والتذييل والتكميل في شرح التسهيل ، وغيرها ، توفي سنة ٧٤٥هـ . البغية ١ / ٢٨٠

(٦) البيت ينسب لتوبة بن الحِمْيَر ، انظر الدّرر اللوامع ١ / ١٥٤

(٧) ارتشاف الضرب ٢ / ٥٨٢ ، شفاء العليل ١ / ١٦٢

أما السّيوطي [1] فقد فصّل في المسألة تفصيلاً جميلاً حيث يقول : إنّ الأصل في كلام العرب دِلالة كُلّ لفظٍ على ما وُضِعَ له ، وقد يخرج عن هذا الأصل ، وذلك قسمان : مسموعٌ و مقيسٌ . .

فالمسموع : ما ليس جزءاً مما أضيف إليه ، فقد سُمِعَ (ضَعْ رحالَكما) يريدون اثنين ، وَ (دينارُكم مختلفةٌ) أيْ دنانيركم ، وقال امرؤ القيس :

[بها العَيْنانِ تَنْهَلُّ] [2]

أيْ تنهلاّن ، وغير ذلك ، فكلّ هذا مسموعٌ لا يقاس عليه ، وقاسه الكوفيون وابن مالك [3] ، إذا أُمِنَ اللَّبس ، وهو ماشٍ على قاعدةِ الكوفيين من القياس على الشاذّ والنادر .

وأمّا **المقيس :** فهو ما أضيف إلى متضمَّنه وهو مثنىً لفظاً نحو : قطعتُ رؤوسَ الكبشين ، أيْ رأسَيْهما ، أو معنىً نحو : [كفاغِرَي الأفواهِ عند عَرينِ] [4]

أيْ كأَسَدَيْن فاغِرَيْنِ أفواهَهما عند عرينهما . فإنّ مثل ذلك وَرَدَ فيه الجمع والإفراد والتثنية ، فمن الأوّل قوله تعالى ﴿ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾ [5] ، ومن الإفراد قراءةُ الحَسَن ﴿ بَدَتْ لهما سَوْأَتُهما ﴾ [6] ،

---

(١) هو جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، كان إماماً حافظاً ومؤلفاً ، له تصانيفٌ لا تحصى كثرةً ، منها : المُزْهِر ، والأشباه والنظائر ، همع الهوامع ، شرح ألفية ابن مالك ، وغيرها ، توفي سنة ٩١١هـ . الأعلام ٣ / ٣٠١

(٢) ملحقات ديوانه ص ٤٧٢

(٣) هو الإمام جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الشافعي ، صَرَفَ همّته إلى إتقان العربية حتى بلغ الغاية ، له مؤلفات عديدةٌ تشهد بفضله وتفرّده ، منها الكافية الشافية ، وتسهيل الفوائد وشرحه ، وإيجاز التعريف في علم التصريف ، وغيرها ، ويكفي أنْ تكون الألفية في النحو ، من مؤلفاته التي انكبّ على شرحها كثيرٌ من العلماء ، توفي سنة ٦٧٢هـ . البغية ١ / ١٣٠

(٤) قائله مجهول ، انظر الدرر اللوامع ١ / ١٥٤

(٥) سورة التحريم آية : ٤

(٦) سورة الأعراف آية رقم : ٢٢ ، بإفراد السَّوْأَة ، وهي أيضاً قراءة مجاهد كما ذكر ابن جني ، انظر المحتسب ١ / ٢٤٣

ومن التثنية قراءة الجمهور ﴿ سَوْءَتُهُمَا ﴾ [1] ، فطرَدَ ابنُ مالك قياسَ الجمع والإفراد أيضاً لفهم المعنى ، وخصّ الجمهور القياس بالجمع ، وقصروا الإفراد على ما وَرَد ، وإنما وافق الجمهور على قياس الجمع ؛ كراهة اجتماع تثنيتين مع فهم المعنى ، ولذلك شُرط ألا يكون لكل واحدٍ من المضاف إليه إلا شيءٌ واحدٌ ؛ لأنه إنْ كان له أكثر التَبَسَ ، فلا يجوز في [قطعتُ أُذُنَيْ الزَّيْدَيْن] ، الإتيان بالجمع ولا الإفراد ؛ للإلباس ، وأمثلة ذلك كثير .

فإن فرّق متضمّناهما كقوله تعالى : ﴿ عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُۥدَ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ ﴾ [2] ، فقال ابن مالك أيضاً بقياس الجمع والإفراد ، وخالفه أبو حيّان ؛ لأنّ الجمع إنما قيس هناك كراهة اجتماع تثنيتين ، وقد زالت بتفريق المتضمَّنَيْن ، فقال : والذي يقتضيه النظر ، الاقتصار على التثنية ، وإنْ وَرَدَ جمعٌ أو إفرادٌ اقْتُصِرَ فيه على مورد السماع ، وأمّا الآية فليس المراد فيها اللّسَان الجارحة ، بل الكلام أو الرّسَالة ، فليس جزءاً من داود ولا من عيسى عليهما السلام .[3]

وبَعْدُ :-

فخلاصة ما سبق أنّ هناك من يجيز وقوع ذلك مطلقاً ، سواء في الشعر أو غيره ، وهو ما عليه

---

(١) والحقيقة أنّ قراءةَ الجُمهور هذه ليستْ مثالاً للتثنية بلْ هي للجمع ، كذا قال مُحَقّقا الهمع ١ / ١٧٣ ، وهو الصواب .

(٢) سورة المائدة آية : ٧٨

(٣) همع الهوامع ١ / ١٧١ ، بتصرّف

الفرّاء في تفسيره [١] ، فهو يرى أنه جائز في الكلام غير مختص بالشعر ، وهو أيضاً مذهب أبي عبيدة [٢] ، وابنِ جني [٣] ، أمّا سيبويه فيرى أنّ هذا يجيء في الشعر كثيراً عند الضرورة وقد تبعه في ذلك المبرّد [٤] ، إذْ يقول : " وهذا خطأٌ في الكلام غير جائز ، وإنما يجوز مثله في الشعر للضرورة ، وجوازه في الشعر أنّا نحمله على المعنى . . . وأمّاقوله عزّ وجلّ ﴿ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ ﴾ [٥] ، فليس من هذا ؛ لأنّ السَّمْعَ مصدرٌ يقع للواحد والجمع " . [٦]

والرّاجح في نظري المذهب الأوّل ، وهو مذهب الفرّاء ومن سَارَ عليه ، وذلك لمجيئه كثيراً في كتاب الله عزّ وجل ، وفي كلام العرب شعراً ونثراً ، كقولهم : شابتْ مَفَارقُه ، وليس له إلا مَفْرِقٌ واحدٌ ، وكقولهم : عظيم المناكب ، وغليظ الحواجب والوجنات والمرافق [٧] ، وحَمْلُ كلّ ذلك على الضّرورة تكلّفٌ ، والله أعلم .

---

(١) هو أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء ، من الأئمة الأعلام في النحو واللغة ، له من الكتب : معاني القرآن ، وكتاب اللغات ، وكتاب المصادر في القرآن ، وكتاب الفاخر ، وغيرها ، توفي سنة ٢٠٧هـ . البغية ٣٣٣/٢ ، وانظر رأيه في معاني القرآن ١ / ٣٠٧

(٢) هو أبو عبيدة معمر بن المثنى ، يُعَدُّ إماماً في الفقه واللغة والتاريخ ، له كتبٌ متعددةٌ من بينها : مجاز القرآن ، غريب الحديث ، توفي سنة ٢٠٩هـ . البغية ٢ / ٢٩٤ ، وانظر رأيه في مجاز القرآن ٢ / ٤٤ ، ١٩٥

(٣) المحتسب ٢ / ٨٧

(٤) هو أبو العباس محمد بن زيد ، المعروف بالمبرّد النحوي ، كان إماماً في النحو واللغة والأدب ، أَخَذَ عنه المازني والسجستاني ومن مؤلفاته : الكامل في اللغة والأدب ، والمقتضب ، توفي سنة ٢٨٦هـ . البغية ١ / ٢٦٩

(٥) سورة البقرة آية : ٧

(٦) المقتضب ٢ / ١٦٩

(٧) همع الهوامع ١ / ١٧٢

المسألة الثانية :- إعرابُ ضمير الفَصْل

قال ابن الحفيد : (قال تعالى ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾[1] . . . النحاة اختلفوا في كون هذا الضمير ذا محلّ من الإعراب ، أي الابتداء ، أَوْ لا ؟ ، والجوابُ أنّ الفَصْل ما يكون للرَّبطِ وللحَصْرِ ، وللفَصْلِ عن كون ما بعده صفة ، لكنه يحتمل أنْ يكون حرفاً أو مبتدأ ، فإذا خَلَتْ هذه الصّيغة عن تلك الأغراض جميعاً فللمَحْض الابتداء ، فالمقابلة بهذا المعنى ظاهرةٌ ، وينبغي أنْ يُعْلم أنّ تفسير قولنا : زيدٌ هو أفضلُ من عمرو . . . يلائم جَعْل الفَصْل مبتدأ ، وما ذكره جدّي في معنى قولنا : زيدٌ هو العادلُ ، يناسب كونه لمجرّد الرَّبْط دون الابتداء . . .) .[2]

عَرْضُ المَسْأَلةِ وتَحْرِيرُها :

هذه المسألة قد ترْجَمَ لها سيبويه في كتابه بقوله : " هذا بابُ ما يكون فيه هو وأنتَ وأنا ونحن وأخواتهن ، فَصْلاً "[3] ، ثم تحدّث عنها الأنباري[4] في مسألةٍ مستقلّةٍ ، ذَكَرَ فيها الخلافَ بين البصريين والكوفيين ، وما

---

(١) سورة الأعراف آية : ١٥٧

(٢) الدّرُّ النضيد ص ١٢٩

(٣) الكتاب ٢ / ٣٨٩

(٤) هو كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن محمد بن أبي سعيد الأنباري ، كان إماماً ثقةً ، غزير العلم في اللغة والأدب وتاريخ الرّجال ، صنّف كثيراً من الكتب والرسائل ، مثل : أسرار العربية ، ونزهة الألبـّاء في طبقات الأدباء ، والإنصاف في مسائل الخلاف ، وغيرها ، وذكر بعضهم أنّ له ديوان شعر ، توفي سنة ٥٧٧هـ . بغية الوعاة ٢ / ٨٦

ترتّب على ذلك الخلاف من أحكام [١] ، ثمّ تحدّث عنها النحويون قاطبةً بشكلٍ مفصّلٍ ، ومن عدّة وجوهٍ ، فمن حيث التسمية فقد سمّاها البصريون " فَصْلاً " وذلك ؛ لأنه يجمع أنواعاً من التبيين ، فيؤكد الخبر للمخبر عنه ، ويفْصِل الخبر من الصفة ، فيعيّن ما بعده للإخبار لا للوصف ، ويُعْلِمُ أنّ الخبرَ معرفةٌ أو قريبٌ من المعرفة [٢] ، وفي ذلك يقول ابن يعيش [٣] : " الفَصْل من عبارات البصريين ، كأنه فَصَل الاسم الأوّل عمّا بعده وآذنَ بتمامه ، وأنه لم يبقَ منه بقيّة من نعتٍ ولا بدلٍ إلا الخبر لا غير " . [٤]

وسمّاه الكوفيون عِمَاداً ومنهم الفرّاء [٥] ، قال ابن يعيش : " والعِمَاد من عبارات الكوفيين ، كأنه عَمَدَ الاسم الأوّل وقوّاه بتحقيق الخبر بعده " [٦] ، وقال ابن مالك : " وسُمّيَ عِمَاداً ؛ لأنه مُعْتَمَدٌ عليه في تقرير المراد ومزيد البيان " [٧] ، وقال الرضي : " يسمّونه عِمَاداً ؛ لكونه حافظاً لما بعده ، حتى لا يَسْقُطَ عن الخبرية ، كالعِمَاد للبيت الحافظ للسَّقْف من السُّقوط " [٨] ، وبعض الكوفيين يسمّيه دعامةً ، لأنه يُدْعَمُ به الكلام أيْ يقوَى به ويؤكَّد ، وبعض المتأخرين يسمّيه صفةً ، وهم المدنيون . [٩]

---

(١) الإنصاف ٢ / ٧٠٦ ، المسألة المائة [ضمير الفَصْل]

(٢) اللباب للعكبري ١ / ٤٩٦

(٣) هو موفّق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الحلبي ، المعروف بابن الصائغ ، نحويٌّ عربيٌّ ، وله مؤلفات منها : شرح المفصّل للزمخشري ، شرح الملوكي لابن جني ، وغيرهما ، توفي سنة ٦٤٣هـ . انظر بغية الوعاة ٢ / ٣٥١

(٤) شرح المفصّل ٣ / ١١٠

(٥) معاني القرآن ١ / ٥١ ، ٢٤٨ ، وانظر ارتشاف الضرب ٢ / ٩٥١

(٦) شرح المفصّل ٣ / ١١٠

(٧) شرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٦٧

(٨) شرح الكافية ٢ / ٤٥٦

(٩) انظر ارتشاف الضرب ٢ / ٩٥١ ، مغني اللبيب لابن هشام ٢ / ٤٩٦ ، همع الهوامع ١ / ٢٣٦ بتصرّف

وتسمية أهل البصرة أقرب إلى الاصطلاح وأَوْلى ، وذلك لأنّ المتكلم أو السّامع يعتمد بها على الفَصْل بين الصفة والخبر ، فسمَّوها بِاسْمِ ما يلازمها ويؤدّي إلى معناها ، فكانت تسمية البصريين أظهر . [١]

وأمّا الوجْه الذي يهمّنا في هذه المسألة ، فهو الموضع الإعرابي لضمير الفَصْل بعد أنْ يستكمل شروطه [٢] ، فقد وَرَدَ في كتاب سيبويه **وَجْهَان** لضمير الفَصْل ، **الوَجْهُ الأوّل** : أنه لا محل له من الإعراب ، وعليه فإنه لا يؤثر فيما بعده ، وذلك خلافاً لقوم يجعلونه صفةً لما قبله . ولذلك يقول سيبويه : " واعلم أنّ ما كان فَصْلاً ، لا يغيّر ما بعده عن حاله التي كان عليها قبل أنْ يُذكر ، وذلك كقولك : حسبتُ زيداً هو خيراً منك ، وكان عبدُالله هو الظريفَ . . .وقد زَعَمَ ناسٌ أنّ [هو] ههنا صفةٌ ، فكيف يكون صفةً وليس في الدنيا عربيٌّ يجعلها صفةً للمُظْهَر . . . فالعرب تنصب هذا والنحويون أجمعون ، ولو كان صفةً لم يجزْ أنْ يدخل عليه اللام . . . " . [٣]

وقد أيّد العُكبريُّ [٤] ما ذهب إليه سيبويه حيث قال : " ولا موضع له من الإعراب ، وقال الكوفيون : له مَوْضِعٌ ، فعند بعضهم هو تابعٌ لما قبله ، وعند بعضهم حكمُه حكمُ ما بعده ، والدليل على أنه لا مَوْضِعَ له ، دخول اللام عليه في خبر [كان] ، كقولك : إنْ كنّا لنحن الذاهبين " . [٥]

---

(١) الإيضاح لابن الحاجب ١ / ٤٧١

(٢) انظر مغني اللبيب ٢ / ٤٩٣ ، حيث ذكرها بشكلٍ جيّد ومُجْمَلٍ

(٣) الكتاب ٢ / ٣٩٠

(٤) هو أبو البقاء عبد الله بن أبي عبد الله الحسين بن أبي البقاء ، العكبريُّ الأصل ، البغداديُّ المولد ، النحوي الحاسب الفرضيّ الضّرير ، الملقب بمحبّ الدين ، من مؤلفاته : اللباب في علل البناء والإعراب ، والتبيان في شرح ديوان المتنبي ، وغيرهما ، توفي سنة ٦١٦هـ ببغداد . البغية ٢ / ٣٨

(٥) اللباب ١ / ٤٩٦

وإلى هذا الرأي ذهب ابن مالك أيضاً ، حيث أَيَّدَ رأيَ سيبويه بقوله : " فكلام سيبويه مشعرٌ بأنّ الفَصْل لا موضع له من الإعراب ، ويؤيّد ذلك عدم تغيّره لتغيّر ما قبله ، كقولك : زيدٌ هو الفاضلَ ، وعلمتُ زيداً هو الفاضلُ ، فلو كان له موضعٌ من الإعراب لقلت : علمتُ زيداً إياه الفاضلَ " . [١]

أمّا الكوفيون ، فالكسائي [٢] قد ذهب إلى أنّ محلَّ ضمير الفَصْل محلٌّ ما بعده ، وذهب الفرّاء إلى أنّ محله محلٌّ ما قبله ، قال السّيوطي شارحاً ما ذَهَبَا إليه : " ففي : زيدٌ هو القائم ، محلُّه رفعٌ عندهما ، وفي : ظننتُ زيداً هو القائمَ ، محله نصبٌ عندهما ، وفي : كان زيدٌ هو القائم ، محله عند الكسائي نصبٌ ، وعند الفرّاء رفعٌ ، وفي: إنّ زيداً هو القائمُ ، بالعكس " . [٣]

وأمّا **الوجْه الثاني** : الذي نقله سيبويه في ضمير الفَصْل فهو أنْ يكون له محلٌّ إعرابيٌّ ، وذلك عند كثير من العرب ، بأنْ يكون الضّمير على سبيل المثال مبتدأ ، ويخبَر عنه بما بعده ، كما في قراءة ﴿ تجدُوهُ عندَ الله هو خيرٌ ﴾[٤] ، بالرفع في " خير " ، وهي قراءة أبي السَّمَّال وابن السُّمَيْفَع . [٥]

قال سيبويه : " فمن ذلك أنه بلغنا أنّ رؤبة كان يقول : أظنُّ زيداً هو خيرٌ منك . وحدثنا عيسى أنّ ناساً كثيراً يقرؤونها ﴿ ومَا ظَلَمنَاهم ولكنْ كانوا هُمُ الظالمون ﴾[٦] وقال الشاعر

---

(١) شرح التسهيل ١ / ١٦٩

(٢) هو علي بن حمزة بن عبد الله بن عثمان النحوي ، وكنيته أبو الحسن ، روى عنه ثعلب وابن الأعرابي وغيرهما ، وله مؤلفاتٌ منها : كتاب القراءات ، وكتاب متشابهات القرآن ، وكتاب النوادر ، وغيرها ، توفي سنة ١٨٩هـ . البغية ٢ / ١٦٣

(٣) همع الهوامع ١ / ٢٣٧

(٤) سورة المزمّل آية : ٢٠

(٥) البحر المحيط لأبي حيّان ٨ / ٣٦٧

(٦) سورة الزخرف آية : ٧٦

قيسُ بنُ ذَرِيحٍ : [١]

تُبَكّي على لُبْنَى وأنتَ تركتَها وكنتَ عليها بالملا أنتَ أَقْدَرُ ". [٢]

فالشّاهد فيه استعمالُ [أنتَ] هنا مبتدأ ، ورَفْعُ [أَقْدَر] على الخبر ، ولو كانت القوافي منصوبةً لنَصَبَ [أقدر] وجعل [أنتَ] فَصْلاً [٣] . قال الأعلم الشنتمري [٤] : " ولو كانت القوافي منصوبةً لنَصَب ؛ لأنه من النكرات المقاربة للمعرفة ، والمعنى : أقدرُ منك الآن " . [٥]

وحَكَى أبو عمر الجرمي [٦] ، أنّ الرفعَ لغةُ بني تميم ، وحَكَى عن أبي زيدٍ أنه سمعهم يقرؤون ﴿ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا ﴾ بالرفع . [٧]

وقد ذَهَبَ المبرّد مذهب سيبويه في الوجهين السابقين . [٨]

---

(١) انظر شرح المفصّل ٣ / ١١٢ ، البحر المحيط ٨ / ٣٦٧

(٢) الكتاب ٢ / ٣٩٢

(٣) حاشية الكتاب لعبد السلام هارون ٢ / ٣٩٢

(٤) هو أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى ، المعروف بالأعلم الشنتمري ، كان عالماً بالنحو واللغة والشعر ، من مصنفاته : النكت في تفسير كتاب سيبويه ، شرح أبيات الجمل للزجاجي ، وغيرهما ، توفي سنة ٤٧٦هـ. البغية ٢ / ٣٥٦

(٥) النكت ١ / ٦٧٥

(٦) هو أبو عمر صالح بن إسحاق النحوي ، أَخَذَ النحو عن الأخفش وغيره ، ولَقِيَ يونس بن حبيب ، ولم يَلْقَ سيبويه ، وله كتابٌ في النحو غير موجودٍ ، يُسَمَّى : بالفَرْخ ، أيْ فَرْخ كتاب سيبويه ، توفي سنة ٢٢٥هـ . البغية ٢ / ٨

(٧) ارتشاف الضرب ٢ / ٩٥٩

(٨) المقتضب ٤ / ١٠٣

وَبَعْدُ :-

فالذي يظهر لي أنّ كلا الوجهين اللَّذَيْنِ ذكرهما سيبويه جائزان ، إلا أنّ الذي أرجّحه أنّ هذا الضمير يكون مجرّد فَصْلٍ لا محلّ له من الإعراب ، وإنْ كان المعنى يتطلّبه ، ويبدو لي أيضاً أنّ عدم إعرابه إنما يكون على أنّ هذا الضمير حرفٌ كما ذهب إليه أكثر النُّحَاة وصحَّحَه ابنُ عُصْفور [1] ، كالكاف في الإشارة ، والغرض بذكره الإعلام من أوّل وَهْلَةٍ ، أيْ ما بعده خبرٌ لا صفة ، فاشتدّ شبهه بالحرف إذْ لم يُجَأْ به إلا لمعنىً في غيره ، فلم يحتج إلى موضع بسبب الإعراب . [2]

---

(١) هو علي بن مؤمن بن محمد الحضرمي الإشبيلي ، حامل لواء العربية بالأندلس ، وكان أصبر الناس على المطالعة ، ومن مؤلفاته : كتاب الممتع في التصريف ، والمقرّب ، وشرح جمل الزجاجي ، وغيرها ، توفي سنة ٦٦٩هـ . البغية ٢ / ٢١٠

(٢) انظر همع الهوامع ١ / ٢٣٦

قال ابن الحفيد : (ذُكِرَ في بعض الكتب الفارسيّة مثل [كنز العِبَاد] [1] ، لو قال : سمع الله لمن حمدَ ، بدون الهاء ، فَسَدَتْ صلاته ، فذكر " الفاضل الهندي " [2] ولا يجوز حَذْفُ العائد في قوله : سَمِعَ اللهُ لمن حَمِدَه ، فإنّ الضمير عائدٌ إلى غير الموصول ، فلا يكون مستغنىً عنه ، فلا يجوز حذفُه منويّاً ، فإذا قال : سَمِعَ اللهُ لمن حَمِدَه ، قاصداً قوله : سَمِعَ اللهُ لمن حَمِدَ ، على ما هو شأن من يقصد اتّباع السُّنّة ، كان هذا غير جائزٍ في النّحو ؛ للزوم الضمير غير المستغنى عنه ، فلا يكون مما يشبه ألفاظ القرآن ، فينبغي أنْ تَفْسُدَ الصلاة كما في بعض الروايات – أَقُولُ – فيه بحثٌ ، أمّا أوّلاً : فلأنّ مدارَ جواز الحَذْف في العربية على القرينة معنويةٍ أو لفظيةٍ ، وقد يحذف في غير العائد إلى الموصول في مثل : [كلّه لم أصْنَعِ] [3] ، ولا شكّ أنّ القرينة هنا ظاهرةٌ ، وأمّا ثانياً : فلأنّ الخطأ في الإعراب بدون

---

(١) هو كنز العِبَاد في شرح الأوراد ، لعليّ بن أحمد الغُوري ، قال العلامة جمال الدين المرشدي : فيه أحاديث سمجةٌ موضوعةٌ ، لا يحلّ سماعها . فهو مملوءٌ بالمسائل الواهية ، والأحاديث الموضوعة ، ولا عبرة له عند الفقهاء ولا المحدّثين . كذا في الجامع الصغير للإمام أبي عبد الله بن الحسن الشيباني ، انظر ص ٧ ، فصلٌ في ذكر طبقات الفقهاء .

(٢) لم أعثر في كتب التراجم إلا على أنه هو أبوالفضل بهاء الدين محمد بن الحسن الأصفهاني ، الملقّب بالفاضل الهندي ، ولد سنة ١٠٦٢ هـ ، له مؤلفاتٌ كثيرةٌ من أهمها: كشف اللثام عن قواعد الاحكام للعلامة الحلي ، والمناهج السوية في شرح الروضة البهية ، توفي سنة ١١٣٧هـ ، كذا في روضات الجنات للخوانساري ٧ / ١١٦ ، ومن غير الممكن أنْ يكون هو ؛ لتأخُّر سنة ولادته ، إذْ كانت ولادته بعد وفاة ابن الحفيد ، فكيف يَنقُلُ عنه هذا النصّ ؟! ، فلعله فاضلٌ آخر .

(٣) هذا جزءٌ من بيت مشهور وهو : [قد أصبحتْ أمُّ الخِيار تدَّعي عليَّ ذنباً كلُّه لم أَصْنَعِ]
ويُنسب لأبي النجم العِجْليّ ، كذا في الكتاب ١ / ٨٥ ، شرح السيرافي ٣ / ١١٢ ، المحتسب ١ / ٢١١ ، دلائل الإعجاز ص ٢٧٨ ، مغني اللبيب ١ / ٢٠١ ، شرح الكافية للرضي ١ / ٢٣٩ ، خزانة الأدب ١ / ٣٥٩ ، الدرر اللوامع ٢ / ١٣

تغيير المعنى لا يبطل الصّلاة ، إذ المعتبر عند الإمام أبي حنيفة [١] ومحمَّد [٢] عدم تغيير المعنى ، وعند أبي يوسف [٣] وجودُ مثله في القرآن ، ثمّ أنه يمكن أنْ يوجّه فسادُ الصلاة بأنّ المتبادَرَ عند الحذف عمومُ مفعول حَمِدَه ، وهو غير صحيحٍ معنىً ، تأمّل) . [٤]

عَرْضُ المَسْأَلَةِ وتَحْرِيرُها :

ما فهمتُه مما سبق أنّ حذْفَ العائد في قول المصلّي [سَمِعَ اللهُ لمن حَمِدَه] لا يجوز ؛ لأنّ العائد هنا ليس عائداً إلى الاسم الموصول حتى يجوز حذفه ، ويمكن الاستغناء عنه ، بل هو عائدٌ إلى لفظ الجلالة ، فلا يجوز حينئذٍ حذفه ؛ إذْ لا يمكن الاستغناء عنه ، ولأنه يوقع في لبس ، ولذلك ترتّب على حذفه فسادُ الصّلاة وبطلانها عند بعضهم . ولقد تحدّث سيبويه في كتابه عن حذف العائد فقال : " . . . الذي رأيتُ فلانٌ ، حيث لم يذكروا الهاء ، وهو في هذا أحسن ؛ لأنّ [رأيت] تمام الاسم به يتمّ ، وليس بخبرٍ ولا صفةٍ ، فكَرِهُوا طوله حيث كان بمنزلة اسم واحد ، كما كَرِهُوا [اشْهِيبَاب] فقالوا : اشْهِبَابٌ . وهو في الوصف أمثلُ منه في الخبر [٥] ، وهو على ذلك ضعيفٌ ليس كحُسْنه بالهاء " . [٦]

---

(١) هو النعمان بن ثابت ، إمام الحنفية ، الفقيه المجتهد المحقق ، أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنّة ، توفي سنة ١٥٠هـ . انظر الأعلام للزركلي ٨ / ٣٦

(٢) هو أبو عبدالله محمد بن الحسن الشيباني ، إمام الفقه والأصول ، من كتبه : الحجّة على أهل المدينة ، توفي سنة ١٨٩هـ . انظر الأعلام ٦ / ٨٠

(٣) هو الإمام يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري ، صاحب الإمام أبي حنيفة وتلميذه ، كان فقيهاً عالماً ، توفي سنة ١٨٢هـ. انظر الأعلام ٨ / ١٩٣

(٤) الدّرُّ النضيد ص ٢٤٧

(٥) يعني بذلك حَذْفَ الهاء

(٦) الكتاب ١ / ٨٧

وشَرَحَ ذلك السّيرافي فقال : " اعلمْ أنّ حَذْفَ الهاء يكون في ثلاثة مواطن : في الصّلة ، والصّفة ، والخبر ، **فالصّلة** قولك : الذي رأيتُ زيدٌ ، في معنى الذي رأيتُه ، **والصّفة** قولك : مررتُ برجلٍ أكرمتُ ، أيْ أكرمتُه ، **والخبر** قولك : زيدٌ أكرمتُ ، في معنى أكرمتُه " [١] ، ثمّ بيّن بعد ذلك مدى الحُسْن في هذه المواطن الثلاثة ، فذَكَرَ أنّ حَذْفَ الهاء في الصّلة حَسَنٌ ، وليس بدون إثباتها ، وقد وَرَدَ في كتاب الله الحذف والإثبات قال تعالى ﴿ وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱلَّذِىٓ ءَاتَيْنَٰهُ ءَايَٰتِنَا ﴾ [٢] ، وقال ﴿ لَا يَزَالُ بُنْيَٰنُهُمُ ٱلَّذِى بَنَوْا۟ رِيبَةً فِى قُلُوبِهِمْ ﴾ [٣] أيْ الذي بَنَوه ، ثمّ بيّن أنّ حُسْنَ الحذف في الصّلة راجع إلى أنّ [الذي وَ الفعل وَ الفاعل وَ المفعول] جميعاً كاسمٍ واحدٍ ، فاستطالوا أنْ يكون أربعة أشياء كشيءٍ واحدٍ فحذفوا العائد [٤] ، وأمّا حَذْفُ الهاء في الصّفة فهو دون الحَذْف في الصّلة ، والإثبات أحْسَن من الحذف ، وأمّا الخبرُ فحَذْفُ الهاء قبيحٌ فيه ، وهذا هو المراد من قول سيبويه السابق : " وهو في الوَصْف أمثلُ منه في الخبر وهو على ذلك ضعيفٌ ليس كحُسْنه في الهاء " . يعني في الصفة . [٥]

وقال ابن يعيش : " اعلمْ أنهم قد حذفوا الرّواجع من الصّلة ، وكَثُرَ ذلك عندهم حتى صار قياساً ، وليس حَذْفها دون إثباتها في الحسن ، وقد جاء الأمران في كتاب الله نحو قوله ﴿ أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا ﴾ [٦] والمراد بَعَثَهُ ، وقال في موضعٍ آخر ﴿ كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَٰنُ

---

(١) شرح السيرافي للكتاب ٣ / ١١٥

(٢) سورة الأعراف آية : ١٧٥

(٣) سورة التوبة آية : ١١٠

(٤) إنما حُذِفَ هو دون غيره لسببٍ جاء ذكره في نصّ ابن يعيش الذي سيأتي إن شاء الله

(٥) انظر شرح السّيرافي للكتاب ٣ / ١١٥ بتصرّف

(٦) سورة الفرقان آية : ٤١

مِنَ ٱلْمَسِّ ﴾ [1] فأتى بالعائد وهو الهاء . . . وإنما حذفوا الرّاجع دون غيره من الصلة إذْ لم يكن سبيل إلى حذف الموصول ؛ لأنه هو الاسم ، ولا إلى حذف الفعل ؛ لأنه هو الصّلة ، ولا إلى حذف الفاعل ؛ لأنّ الفعل لا يُستغنى عنه فحُذف الراجع " . [2]

وقد اشْتَرَطَ ابن يعيش لحَذْف الرّاجع شروطاً فقال : " ولا يحذف هذا الراجع إلا بمجموع ثلاث شرائط ، **أحدها :** أنْ يكون ضميراً منصوباً لا ضميراً مرفوعاً ولا مجروراً ؛ لأنّ المفعول كالفَضْلة في الكلام والمستغنى عنه ، **وأنْ يكون** الراجع متصلاً لا منفصلاً ؛ لكثرة حروف المنفصل ، **وأنْ يكون** على حذفه دليلٌ ، وذلك أنْ يكون ضميراً واحداً لابدّ للصّلة منه ، فتقول : الذي ضربتُ زيدٌ ، فتحذف العائد الذي هو الهاء ؛ لأنّ الكلام و الصّلة لا يتمّ إلا بتقديره ، ولو قلتَ : الذي ضربتُه في داره زيدٌ ، لم يجزْ حذف الهاء ؛ لأنّ الصّلة تتمّ بدونه ، فلا يكون في اللفظ ما يدلّ عليه " . [3]

ويقول ابن الحاجب : " ثم أنّ الضمير المفعول العائد على الموصول يجوز حذفه ، كقوله تعالى ﴿ ٱللَّهُ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقْدِرُ ﴾ [4] ، أمّا إذا لم يكن مفعولاً فحَذْفُه ضعيفٌ ، وإنما ضَعُفَ إذا لم يكن مفعولاً ؛ لأنه يكون أحدُ جُزْئَي الجملة في غير الجرّ ، وفي الجرّ يلزم من حذفه حذفُ الجارّ فيؤدّي إلى الاختلال " . [5]

وفي المقابل نجد الرضيّ يعقّب على كلام ابن الحاجب السّابق في جواز حذف العائد المفعول بقوله : " عائد الألف واللام لا يجوز حذفه وإنْ كان مفعولاً ؛ لخفاء مَوْصُوليّتها ، والضمير أحد دلائل مَوْصُوليّتها . . . ولا

---

(١) سورة البقرة آية : ٢٧٥

(٢) شرح المفصّل ٣ / ١٥٢ ، وزاد السّيرافي في شرح الكتاب ٣ / ١١٥ " فحذفوا المفعول ؛ لأنه كالفَضْلة في الكلام " .

(٣) شرح المفصّل ٣ / ١٥٢

(٤) سورة الرَّعْد آية : ٢٦

(٥) الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٤٨٢

يجوز حذف أحد العائدين إذا اجتمعوا في الصّلة نحو : الذي ضربتُه في داره زيدٌ ، إذْ يُستغنى عن ذلك المحذوف بالباقي فلا يقوم عليه دليلٌ " . [١]

وقد أيّد ابنُ مالك تعقيبَ الرضي فقال : " ويجوز حذف عائد غير الألف واللام . . . ؛ لأنّ عائدَهما عند الأكثر لا يحذف ؛ لأنه يكمل صلتهما تكميل صلة غيرهما ، ويميزهما من المعرفتين ، ويبدي من التأنيث والتثنية والجمع ما لا يبديانه " . [٢]

وقال أبو حيّان في ذلك كلاما قيّماً ما ملخصّه : مذهبُ الجمهور أنه لا يجوز حذف الضمير الذي في صلة [أَلْ] ، وقد أجازه بعضهم ، وبعضهم فَصَّل فقال : إنْ كان اسم الفاعل متعدياً إلى واحدٍ ، فالحذف قليلٌ والإثبات فصيحٌ ، وإنْ تعدّى إلى أكثر من واحدٍ فالحذف حَسَنٌ ، وبعضهم قال : إنْ لم يكنْ على حذفه دليلٌ لم يجز الحذف نحو : جاءني الضّاربُ زيدٌ ، فلا يُعلم هذا الضمير أهو مفردٌ أو غير مفرد ، مذكراً أو غير مذكر ، فإنْ كان على حذفه دليلٌ قَبُحَ حذفه ، مثل : جاءني الرجلُ الضاربُه زيدٌ، ومنه قول الشاعر : [٣]

ما المُسْتَفِزُّ الهَوَى محمودُ عاقبةٍ ولو أُتيحَ له صَفْوٌ بلا كَدَرِ

والتقدير : ما المستفزُّه الهَوَى .وقال المازني [٤] : لا يكاد يُسْمعُ حذفه من العرب ، إلا إنّه ربما جاء في الشعر . [٥]

---

(١) شرح الكافية ٣ / ٢٤

(٢) شرح التسهيل ١ / ٢٠٣

(٣) قائله مجهول ، انظر الدُّرر اللوامع ١ / ٢٩٨

(٤) هو أبو عثمان بكر بن محمد بن عثمان المازني البصري النحوي ، كان إمام عصره في النحو و الأدب ، أَخَذَ عن أبي عبيدة والأصمعي ، وأَخَذَ عنه المبرّدُ ، وله مؤلفاتٌ عدّة لعلّ أهمها : كتاب التصريف ، الذي شرحه ابن جني وسمّاه " المُنْصِف " ، وتوفي سنة ٢٤٩هـ . البغية ١ / ٤٦٣

(٥) ارتشاف الضرب ٢ / ١٠١٥ ، وانظر همع الهوامع ١ / ٣٠٧ ، بتصرّف

أمّا ما يخصُّ حذف عائد غير الألف واللام ففيه تفصيلٌ ، وما يعنينا هنا هو العائد المنصوب : [1]

أ) يجبُ ذكره في الحالات الآتية :

- أنْ يقع بعد جملةٍ صالحةٍ للصّلة ، نحو : جاء الذي ضربتُـه في داره .
- إذا كان الضمير المنصوب اسماً [لإنّ] ، نحو : جاء الذي إنه منطلقٌ .
- إذا كان الضمير المنصوب منفصلاً ، نحو : جاء الذي إياه ضربتَ .
- إذا كان الضمير المنصوب خبراً [لكان] ، نحو : جاء الذي كَانَهُ زيدٌ .

ب) يجوزُ حذفه في الحالتين الآتيتين :

- إذا كان الناصب له فعلاً تامّاً ، نحو : جاء الذي ضربتُه ، فيجوز حذفه فتقول : جاء الذي ضربتُ ، ومنه قوله تعالى ﴿ أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا ﴾ [2] ، أيْ بَعَثَـهُ .
- إذا كان الناصب له وصفاً فعلُه تامٌّ ، نحو : جاء الذي أنا مُعْطِيكَهُ درهمٌ ، فيجوز حذفه فتقول : جاء الذي أنا مُعْطِيكَ درهمٌ . [3]

---

(١) انظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١ / ١٦٩ ، بتصرّف

(٢) سورة الفرقان آية : ٤١

(٣) قال ابن هشام : " ومنه قوله [ما الله موليك فضلٌ فاحْمَدَنْـهُ به] . . . وحَذْفُ منصوبُ الفعل كثيرٌ ، ومنصوبُ الوصف قليلٌ " ، حتى قال أبو علي الفارسي : إنه لا يكاد يُسْمع من العرب ، وقال ابن السّراج : إنهم أجازوه على قبحٍ ، وقال المبرّد : هو رديءٌ جداً . . . انظر أوضح المسالك بحاشية محمد محيي الدين عبدالحميد ١ / ١٦٩

وبَعْدُ :-

فتلك كانت آراء العلماء حول هذه المسألة ، وبقيَ أنْ نبيّن رأيَ ابن الحفيد فيها ، فالواضح من كلامه أنه مؤيّدٌ للحذف ومجوّزٌ له ، إذْ علّل لذلك بقوله : " أمّا **أوّلاً** فلأنَّ مدارَ جواز الحذف في العربية على القرينة معنوية أو لفظيةٍ ، وقد يحذف في غير العائد إلى الموصول في مثل : [كلّه لم أصْنعِ] ، ولا شكّ أنّ القرينةَ هنا ظاهرةٌ " ، فهنا حُذف الضمير العائد إلى المبتدأ من جملة الخبر ، وذلك تشبيهاً له بعائد الحال والصفة ، ثمّ أكمل حديثه بقوله : " وأمّا **ثانياً** فلأنَّ الخطأ في الإعراب بدون تغيير المعنى لا يبطل الصّلاة ، إذ المعتبر عند الإمام أبي حنيفة ومحمّد ، عدم تغيير المعنى ، وعند أبي يوسف وجودُ مثله في القرآن ، ثمّ أنه يمكنُ أنْ يوجّه فسادُ الصّلاة بأنَّ المتبادرَ عند الحذف عمومُ مفعول حَمِدَه ، وهو غير صحيحٍ معنىً ، تأمل " . [1]

والذي يظهر لي مما سبق ذكره أنه يجوز حذف الضمير العائد إلى الموصول إنْ لم يقع بحذفه التباس كقوله تعالى ﴿ ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ﴾[2] ، أيْ خلقتُه ، وقولهم : ما أنا بالذي قائلٌ لك سوءاً ، أيْ بالذي هو قائلٌ ، وقولهم في " اشهيباب " : اشهبابٌ ؛ لطول الاسم . وإنّما قلتُ بذلك ؛ لأنّ العربيةَ وأهلَها ميّالون إلى الاختصار والبُعْد عن الإطالة ، ولعلّ ذلك مما يميّز العربية عن غيرها . . . والله أعلم .

---

(١) الدُّرُ النضيد ص ٢٤٨

(٢) سورة المدّثر آية : ١١

المسألة الرابعة :- الكلام على اللّقب والكُنْيَة

قال ابن الحفيد : (المشهورُ عند أهل العربية ، أنّ العَلَمَ إنْ صُدّر بالأب أو الأم أو الابن أو البنت فكُنْيَةٌ ، وإنْ كان مشعراً بمدحٍ أو ذمٍّ مقصودٍ به فَلَقَبٌ ، وما عداهما اسمٌ ، وذَكَرَ طائفةٌ أنّ الاسم أعمُّ من اللّقب والكُنية . . .) . [1]

عَرْضُ المَسْأَلةِ وتَحريرُها :

من المعلوم أنّ العَلَمَ ينقسم باعتبار الدِلالة إلى ثلاثة أقسام :- (الاسم - اللّقب - الكُنْيَة) ، ولكلٍّ حَدُّه وتعريفه .

فعند سيبويه " أَصْلُ التسمية والذي وَقَعَ عليه الأسماء ، أنْ يكون للرجل اسمان : أحدهما مضافٌ والآخر مفردٌ أو مضافٌ ، ويكون أحدُهما وصفاً للآخر ، وذلك الاسم والكنية ، وهو قولك : زيدٌ أبو عمرو ، وأبو عمرو زيدٌ ، فهذا أصل التسمية وَحَدُّها ، وليس من أصل التسمية عندهم أنْ يكون للرجل اسمان مفردان ، فإنما أَجْرَوُا الألقاب على أصل التسمية ، فأرادوا أنْ يجعلوا اللفظ بالألقاب إذا كانت أسماءً على أصْل تسميتهم ، ولا يجاوزوا ذلك الحَدّ " [2] ، وعلّق المبرّد على ذلك بقوله : " وليس حقُّ الرجل أنْ يُسَمَّى باسمين مفردين ، ولكنْ مفردٌ ومضافٌ ، نحو قولك : زيدٌ أبو فلانٍ ، أو بمضافين ، نحو عبدالله أبي

---

(١) الدُّرُّ النضيد ص١١٠

(٢) الكتاب ٣ / ٢٩٥

فلانٍ ، فعلى هذا تجري الألقاب ، والكنية في المفرد كالاسم ، واللّقب كذلك ؛ لأنّ الأسماء التي هي الأعلام ، نحو زيدٌ وعبدُالله ، إنما هُنَّ ألقابٌ تَفْصِلُ الواحد من جميع جنسه " . [١]

ويقول أبو سعيد السيرافي ووافقه الأعلم [٢] : " . . . وكنيةٌ هي مضافةٌ لا غير ، كقولنا : أبو زيد وأبو عمرو ، وأُمُّ جعفر وأُمُّ الحَمَارِس ، وليس لهم اسمان مفردان يُستعمل كلّ واحدٍ منهم مفرداً ، فلو جعلوا [سعيداً] مفرداً وَ [كُرْزاً] مفرداً ، لخرجوا عن منهاج أسمائهم في اسمين مفردين لشخصٍ واحد ، وإذا أضافوا فله نظيرٌ ، وإنْ لقّبوا من اسمه مضاف أفردوا اللقب ، كقولهم : هذا عبدالله بطة " . [٣]

وقد تحدّث الزمخشريّ في مفصّله عن ذلك فذكَرَ أنّ من أصناف الاسم العَلَم ، فقال :" ولا يخلو من أنْ يكون اسماً كزيد وجعفر ، أَوْ كُنيةً كأبي عمرو وأمّ كُلْثُوم ، أَوْ لقباً كبطّةَ وقُفَّةَ " . [٤]

وشَرَحَ ذلك ابن يعيش بقوله : " والكُنية لم تكن عَلَماً في الأصل ، وإنما كانت عادتهم أنْ يَدْعوا الإنسان باسمه ، وإذا وُلِدَ له ولدٌ دُعِيَ باسْم ولده ؛ توقيراً له وتفخيماً لشأنه ، فيقال له : أبو فلانٍ وأُمُّ فلانٍ . . . ، والكُنية من الأعلام ، وهي جاريةٌ مَجرى الأسماء المضافة نحو عبدالله وعبدالواحد ، والذي يدلّ على أنها أعلامٌ قول الشاعر : [٥]

ما زلتُ أفتحُ أبواباً وأُغْلِقُها ... حتى أَتيتُ أبا عَمْرو بنَ عَمَّارِ

---

(١) المقتضب ١٦/٤

(٢) النُّكَت في تفسير كتاب سيبويه ٢ / ٨٦٥

(٣) انظر رأيه في حاشية الكتاب ٣ / ٢٩٥

(٤) المفصّل في علم اللغة ص ١٥

(٥) البيت بلا نسبة ، كذا في شرح المفصل ١ / ٢٧

فحُذف التنوين من [أبي عمرو] ؛ لأنه لو لم يكنْ عَلَماً ، لمـا حُذف بمنزلة حذفه من [جعفر بن عمّار] ، وأمّا اللقب فهو النَّبْزُ كقولهم : قُفَّة وبطّة لقبين . . . وهذه الأقسام الثلاثة كلّها ترجع إلى معنىً واحدٍ وهو العَلَم ، ولذلك يجوز تغييرها وتبديلها ، فاعرفه " . [١]

وعرّف ابن الحاجب اللّقب فقال : " اللّقب هو كلُّ اسمٍ غَلَبَ على مُسَمّاهُ حتى صار أشهر من اسمه ، يعني من غير وَضْعٍ واضعٍ " [٢] ، وتحدّث عن العَلَم وأقسامه في شرحه للمفصّل فقال : " العَلَم ينقسم إلى ثلاثة أقسام : إلى الاسم والكُنية واللّقب ، والدليل على حَصْرها أنّه لا يخلو هذا العَلَم إمّا أنْ يكون مضافاً إليه أبٌ أو أمٌّ ، أَوْ لا ، فإنْ كان فهو الكُنية ، وإلا فلا يخلو إمّا أنْ تكون فيه دِلالةٌ على مدحٍ أو ذمّ ، أَوْ لا ، فإنْ كان فهو اللّقب ، وإلا فهو الاسم " . [٣]

في حين أنّ ابنَ مالك يكتفي بقوله : " الكنية من الأعلام كأبي عمرو وأمّ سلمة ، واللّقب كبطّة وأنف الناقة " . [٤]

وذكر الرضيّ كلاماً قيّماً ما ملخّصه : الأعلام على ثلاثة أَضْرُبٍ : إمّا اسمٌ وهو الذي لا يُقصد به المدح ولا الذمّ كزَيدٍ ، أو لقبٌ وهو ما يُقصد به أحدهما ، ففي الذمّ كبطّة وعَائذِ الكَلْبِ ، وفي المدح كالمُصْطَفى وفَخْرِ الدّين ونحو ذلك ، عِلْماً بأنّ لفْظ اللّقب في القديم كان للذمّ أشهرُ منه في المدح ، والنَّبْزُ في الذمّ خاصّة ، وأمّا الكُنية فهي كالكناية سواءٌ ؛ لأنه يعرَّض بها عن الاسم ، ويُقصد بها عند العرب التعظيم ،

---

(١) شرح المفصّل ١ / ٢٧

(٢) الأمالي النحوية ٣ / ٩٨ ، الأملية رقم : ٩١

(٣) الإيضاح في شرح المفصّل ١ / ٦٩

(٤) شرح الكافية الشافية لابن مالك ١ / ٢٤٩

وهي الأبُ أو الأمُّ أو الابنُ أو البنتُ [1] مضافاتٌ نحو : أبو عمرو وأمُّ كلثوم وابنُ آوى وبنتُ وَرْدان ، وهناك فرقٌ بين اللّقب والكنية ، فاللّقب يُمدَح الملقَّب به أو يُذمّ بمعنى ذلك اللفظ ، وأمّا الكنية فإنه لا يُعظَّم المكنيُّ بمعناها بلْ بعدم التصريح بالاسم ، فإنّ بعض النفوس تَأْنَفُ من أنْ تخاطَب باسمها . [2]

ويقول الخضريّ [3] : " اعلم أنّ المفهوم من كلام الأقدمين . . .أنّ الاسم ما وُضِعَ للذّات ابتداءً ، كائناً ما كان ، ثم ما وُضع بعده ، فإنْ كان مُصَدَّراً بأبٍ مثلاً ، فهو كُنيةٌ ، أشْعَر أَمْ لا ، وإنْ لم يُصَدَّر مع كونه مشْعراً فهو اللّقب ، سواءٌ وُضِعَ قبل الكُنية أو بعدها ، فالثلاثةُ متباينةٌ " . [4]

وقد ذكر الشيخ أحمد الفاكهيّ فائدةً في تلقيب الإناث فقال : " ليس في كلامهم تصريحٌ بتلقيب الإناث ، وإنما صَرَّحوا بكُنْيَتِهِنَّ " [5] ، ثمّ علّق على ذلك الشيخ ياسين الشافعيّ في الحاشية قائلاً : " فيه نظرٌ ، فقد صرّحوا في قول امرئ القيس : [6]

[ويَوْمَ دَخَلْتُ الخِدْرَ خِدْرَ عُنَيْزةٍ]

---

(١) زاد الصبّان في حاشيته على شرح الأشموني : الأخ والأخت والعمّ والعمّة والخال والخالة ، انظر ١ / ١٢٧ ، ونفس الزيادة عند الخضريّ في حاشيته على شرح ابن عقيل ١ / ٦٢ ، وأيضاً عند محمد عبدالعزيز النجار في ضياء السالك ١ / ١٣٥ ، وكذلك عند عبّاس حسن في النحو الوافي ١ / ٣٠٨

(٢) شرح الكافية للرضي ٣ / ٢٦٤ ، بتصرّف

(٣) هو محمد بن مصطفى بن حسن الخضري الدمياطي ، توفي سنة ١٢٨٧هـ . الأعلام للزركلي ٧ / ١٠٠

(٤) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل للألفيّة ١ / ٦٣

(٥) انظر شرحه على قطر الندى المعروف باسم مجيب الندا إلى شرح قطر الندى ١ / ١٩٩

(٦) شرْح ديوان امرئ القيس ، لحجر عاصي ص ١١ ، وتمامه : [فقالت لكَ الويلاتُ إنك مُرْجِلي]

بأنّ (عُنَيْزَة) لقبُ فاطمةَ المناداة على طريقة الترخيم في قوله : [أفاطمَ مهلاً] [1] ، وبأنّ (ماءَ السّماء) لقبُ أمّ المنذر ، اشتهرتْ به ، ووَرَدَ أنّ لقب الصّدّيقة رضي الله عنها (حُمَيْراء) ". [2]

وبَعْدُ :-

فالخلاصة مما سبق أنّ هناك أقوالاً في تعريف كلّ قسمٍ من الأقسام الثلاثة : (الاسم – الكنية – اللّقب) ، فهذه الأقسام بهذه المعاني متباينةٌ في الظاهر ، لكنْ لو أمْعَنّا النظر لوجدناها على غير ذلك ، فمثلاً محمّدٌ ومحمودٌ ومنصورٌ ومرتضىً ، نجدها دالةً على المدح مع أنها أسماء ، إذ المدح فيها مما اشتُقَّتْ منه فهي ليست كزَيْدٍ وجَبَلٍ ، كذلك أبو الخير وأمّ بركة ، نجدهما دالتين على المدح مع أنهما كُنيتان ، لكنّ الذي يظهر لي أنّ الأفضلَ والأحْسَنَ أنْ نقول : ما سَمَّى به الوالدان ولدَهما به أوّل الأمر فهو اسمٌ ، سواءٌ كان دالاً على مدحٍ أو ذمّ ، وسواءٌ كان صَدْرُه أباً أو أمّاً ، فقد يُسمّي الوالدان ولدَهما ساعةَ يولد ، بأبي اليُسْر ، فهو اسمٌ وإنْ صُدّر بأبٍ ، وقد يُسمَّى زينَ العابدين ، أيضاً فهو اسمٌ وإنْ أشْعَر بمدحٍ ، ثمّ ما يُطلق بعد ذلك على صاحب الاسم إنْ صُدّر بأبٍ أو أمّ فهو كُنيةٌ ، وإلا فهو لقبٌ ، ولابدَّ حينئذٍ

---

(١) هذا جزءٌ من معلقة امرئ القيس وهو : [أفاطمَ مهلاً بعضَ هذا التدلّلِ وإنْ كنتِ قَدْ أَزْمَعْتِ صَرْميْ فأَجْمِلي] ، راجع المصدر السابق ص ١٢

(٢) حاشيته على شرح الفاكهي ١ / ١٩٩

أنْ يُشعر بمدحٍ أو ذمّ [1] ، وهذا تفسير قول ابن الحفيد : " ذَكَرَ طائفةٌ أنّ الاسم أعمُّ من اللقب والكنية " . [2]

والذي أميل إليه هو أنّ الاسمَ أعمُّ من اللّقب والكنية ؛ لأنّ كلّ لقبٍ أو كُنيةٍ يكون اسماً ، وليس كلّ اسمٍ يكون لقباً أو كُنيةً ، ألا ترى أنّ الاسم هو : عَلَمٌ يدلّ على ذاتٍ معيّنةٍ ، مشخّصةٍ في الأغلب ، دون زيادة غرضٍ آخر من مدحٍ أو ذمّ ، فالمقصود أمرٌ واحدٌ وهو الدّلالةُ على ذات المُسَمَّى وتعيُّنُها وحدها دون غيرها .

أمّا اللّقب فهو : عَلَمٌ يدلّ على ذاتٍ معيّنةٍ ، مشخّصةٍ في الأغلب ، مع الإشعار بمدحٍ أو ذمّ إشعاراً مقصوداً بلفظٍ صريحٍ .

وأمّا الكُنية : فإنها تدلّ على المُسَمَّى ، وتدلّ معه على المدح والذمّ ، كاللّقب ، ولكنْ من طريقٍ ضِمْنيّ ، فيه التعريض لا من طريق التصريح المكشوف ؛ لأنّ المتكلم حين يُكَنّي عن شخصٍ ولا يصرّح بالاسم أو باللّقب ، فإنه يرمي من وراء ذلك إلى تعظيمه أَوْ تحقيره بعدم ذكر اسمه ، تعظيماً وتقديساً أنْ يجريَ اللّسان به ، أَوْ تحقيراً وزرايةً وأنه لا يستحقُّ الذّكْر . [3]

وبالتالي فالاسمُ هو الأصْل ، واللقبُ والكُنْيَةُ هما الفرعان ؛ لأنهما دَلاّ على ما دَلَّ عليه الأصل وزيادة .

---

(١) وهو رأي محمد محيي الدين عبدالحميد بحاشية أوضح المسالك ١ / ١٢٦ ، وانظر النحو الوافي لعباس حسن ١ / ٣٠٨

(٢) الدُّرُّ النضيد ص ١١٠

(٣) النحو الوافي ١ / ٣٠٧ ، بتصرّف

المسألة الخامسة :- حذف الموصول الاسمي

قال ابن الحفيد : (حَذْفُ الموصول الاسمي ، ذَهَبَ الكوفيون والأخفش إلى إجازته وتبعهم ابن مالك ، وشَرَطَ في بعض كتبه كونه معطوفاً على موصولٍ آخر ، كذا في المغني [1] ، – أَقُولُ – هذا الإطلاق يخالف ما ذكره الرضيّ من أنه أجاز الكوفيون حذف غير الألف واللام من الموصولات الاسمية ، خلافاً للبصريين ، ولا وَجْه لمنع البصريين من حيث القياس ، إذْ قد يُحذف بعض جزءٍ من الكلمة وإنْ كان عيناً أو فاءً ، وليس الموصول الاسمي بأَلْزَقَ منها [2]) . [3]

عَرْضُ المَسْأَلَةِ وتَحريرُها :

لم أجدْ مَنْ تحدّث عن هذه المسألة قبل المبرّد ، فبحثتُ في كتاب سيبويه جاهداً فلم أجدْ شيئاً ، لكني لمّا انتقلتُ إلى المبرّد وجدتُه قد تحدّث عنها بشيءٍ مختصرٍ ، إذْ قال : " وفي كتاب الله عزّ وجلّ ﴿ يَسْـَٔلُهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [4] . . . وقد ذَهَبَ هؤلاء القوم إلى أنّ المعنى : ومَنْ في الأرض ، وليس المعنى عندي كما قالوا ،

---

(١) مغني اللبيب ٢ / ٦٢٥ ، وسيأتي بيانه

(٢) شرح الكافية للرضي ٣ / ٧٠ ، وسيأتي ذكره

(٣) الدُّرُّ النضيد ص ٢٧٨

(٤) سورة الرحمن آية : ٢٩

وقالوا في بيت حسّان : [1]

فَمَنْ يهجُو رسولَ اللهِ منكمْ ويمدَحْهُ وينصُرْهُ سواءُ

إنما المعنى : ومن يمدَحْهُ وينصُرْهُ ، وليس الأمر عند أهل النظر كذلك " . [2]

فيُفهم من كلام المبرّد أنه لا يجيز حذف الموصول الاسمي ، وقد أجاز ذلك غيره ، فهذا ثعلبٌ يقول : " اختصَمَ عندي مَنْ يقومُ ويقعدُ ، قال : أجازه الفرّاء في الاستواء ، وهو مثله في الحذف والإقرار " . [3]

ويقول أبو القاسم الزجّاجي [4] ، في مجلسه الرابع والستين : " قال أبو يعلى : قرأ أبو عثمان ﴿ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾ [5] . . . بالرفع ، وهو ظرفٌ في الأصل ، فصيَّره اسماً ورَفَعَه . . . قلتُ : فمَنْ قرأ بينكم ؟ قال : يريد ما بينكم ، قلتُ : فتَحْذِفُ الموصولَ وتَتْرُكُ الصّلة ؟ قال : نعم ، أقولُ : الذي قامَ وقعدَ زيدٌ ، ومعناه الذي قامَ والذي قعدَ زيدٌ ، وقد حُذِفَ الموصول في كتاب الله جلّ وعزّ ، قال الله جلّ وعزّ ﴿ إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُواْ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ﴾ [6] ، معناه : والذين أقرضوا الله " . [7]

---

(١) ديوان حسّان بن ثابت ص ٧٦

(٢) المقتضب ٢ / ١٣٥

(٣) مجالس ثعلب ٢ / ٣٩٧

(٤) هو عبد الرحمن بن إسحاق الزّجّاجي ، لغويٌّ محدّثٌ ، صنّف في النحو كتباً كثيرةً مثل : كتاب اللامات ، المخترع في القوافي ، وأمالي الزجّاجي ، وكتاب الجُمَل ، توفي سنة ٣٣٩هـ . بغية الوعاة ٢ / ٧٧

(٥) سورة الأنعام آية : ٩٤

(٦) سورة الحديد آية : ١٨

(٧) مجالس العلماء للزجّاجي ص ١١٠ ، المجلس الرابع والستون

وتناول ابنُ مالك هذه المسألة فقال : " وإذا كان الموصول اسماً ، أجاز الكوفيون حَذْفَه إذا عُلِمَ ، وبقولهم في ذلك أَقُولُ ، وإنْ كان خلافَ قول البصريين إلا الأخفش ؛ لأنّ ذلك ثابتٌ بالقياس والسّماع فالقياس . . . فإنّ الموصولَ الاسمي كالمضاف ، وصلتَه كالمضاف إليه ، وحَذْفُ المضاف إذا عُلِمَ جائزٌ ، فكذلك ما أشبهه ، وأمّا السّماع . . . فمنه قول بعض الطائيين : [1]

ما الذي دَأْبُهُ احتياطٌ وحَزْمٌ وهواهُ أطاعَ يَسْتَوِيانِ

أرادَ : والذي هواهُ أطاعَ ، وأقوى الحُجَج قوله تعالى ﴿ وَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱلَّذِيٓ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَأُنزِلَ إِلَيۡكُمۡ ﴾ [2] ، أيْ وبالذي أُنْزِلَ إليكم " . [3]

ويقول في مَوْضعٍ آخر : " وأَحْسَنُ ما يُستدلّ به على هذا الحُكْم ، قوله صلى الله عليه وسلّم : [4] (مَثَلُ المهجّر كالذي يُهدي بَدَنَةً ، ثمّ كالذي يُهدي بقرةً ، ثمّ كبشاً ثمّ دجاجةً ثمّ بيضةً) ، فإنّ فيه حَذْفَ الموصول وأكثرِ الصّلة ثلاث مرات ؛ لأنّ التقدير : ثمّ كالذي يُهدي كبشاً ثمّ كالذي يُهدي دجاجةً ثمّ كالذي يُهدي بيضةً . وإذا جَازَ حذفُ الموصول وأكثرِ الصّلة ، فأَنْ يُحذف الموصول وتبقى الصّلة بكمالها أحقُّ بالجواز وأَوْلى " . [5]

وكذلك قال الرضي : " أَجَازَ الكوفيون حذفَ غير الألف واللام من الموصولات الاسمية ، خلافاً للبصريين ، قالوا في قوله تعالى ﴿ وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٞ مَّعۡلُومٞ ﴾ [6] ، أيْ إلا مَنْ له مقامٌ معلومٌ . . . ولا وَجْهَ

---

(١) لا يُعرف قائله ، راجع المغني ٢ / ٦٢٥ ، وانظر شفاء العليل للسلسيلي ١ / ٢٥٠

(٢) سورة العنكبوت آية : ٤٦

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١ /٢٣٥

(٤) فتح الباري شرح صحيح البخاري ، لابن حَجَر ٢ / ٤٠٧ ، كتاب الجُمُعَة – باب الاستماع إلى الخُطْبة

(٥) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، لابن مالك ص ٧٧

(٦) سورة الصافات آية : ١٦٤

لمَنْعِ البصريين من ذلك من حيث القياس ، إذْ قد يُحذف بعض حروف الكلمة وإنْ كانت فاءً أو عيناً ، كشيَةٍ وسَهٍ ، وليس الموصولُ بأَلْزَقَ منها " . [١]

ونجد أبا حيّان أيضاً يتحدّث عن ذلك فيقول : " ولا يجوز عند البصريين حَذْفُ الموصول الاسمي ، إلا إنْ جاء شيءٌ منه في الشّعْر ، وأجاز ذلك الكوفيون والبغداديون ، واختاره ابن مالك . . . وفي الواضح [٢] : اتَّفَقَ الكوفيون على أنّ [مَنْ] تُحذف وتُضمر على معنى (الذي) ، مع (مِنْ و في) خاصّة ، فيُقال : منّا يقول ذلك ، ومنّا لا يقوله ، وفينا يقول ذلك ، وفينا لا يقوله ، واتفقوا على أنّ إضمار [مَنْ] مع [مِنْ] ، أقوى من إضمارها مع [في] ، وأحالوا كلهم (غيرُنا يقول ذلك ، وغيرُنا لا يقول ذلك) ، وكذلك سائر المحال ، وقال : [٣]

فظلُّوا ومنهمْ دَمْعُهُ سابقٌ له وآخرُ يُثْني دَمْعَةَ العَيْنِ بالمَهْلِ

معناه : مَنْ دَمْعُهُ . . . وقال تعالى ﴿ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ ﴾ [٤] ، أيْ مَنْ يحرّفون ، وليس في كتاب سيبويه إضمار [مَنْ] " . [٥]

هذا وقد خرّج أبو حيّان آياتٍ كثيرةً على حَذْف الموصول الاسمي في تفسيره البحر المحيط ، منها قوله تعالى ﴿ وَمَآ أَنفَقْتُم مِّن نَّفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُم مِّن نَّذْرٍ ﴾ [٦] ، فيه دِلالةٌ على حَذْف الموصول قبل

---

(١) أيْ أشدُّ التصاقاً ، شرح الكافية للرضي ٣ / ٧٠ ، وأصل (شيَةٍ وسَهٍ) : وَشْيٌ وسَتٌ ، لغةٌ في الاست .

(٢) لعله يقصد كتاب الواضح لأبي بكر الزبيدي ، لكني رجعتُ إليه فلم أظفرْ بشيء .

(٣) البيت لذي الرمّة ، انظر ديوانه ص ٤٨٥ ، ورواية الديوان :

[فظلُّوا ومنهم دَمْعُهُ غالبٌ له وآخرُ يَثْني عَبْرَةَ العَيْنِ بالمَهْلِ]

(٤) سورة النساء آية : ٤٦

(٥) ارتشاف الضرب ٢ / ١٠٤٥

(٦) سورة البقرة آية : ٢٧٠

قوله [نَذَرْتُم] وتقديره : أَوْ مَا نَذَرْتُم من نَذْرٍ ، حُذِفَ للعِلْم به والدّلالة عليه [١] ، وقوله تعالى ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ ﴾ [٢] ، قيل : التقدير وإذا رأيتَ مَا ثَمَّ رأيتَ ، فحُذف [ما] ، وليس بخطأ مُجمعٍ عليه ، بلْ قد أجاز ذلك الكوفيون ، وهناك شواهدُ من لسان العرب [٣] . وغيرها من الشواهد القرآنية التي ذكرها في كتابه . [٤]

وقد ذَكَرَ ابن هشام في المغني باباً سمّاه بـ [حَذْف الموصول الاسمي] قال فيه : " ذَهَبَ الكوفيون والأخفشُ إلى إجازته ، وتبعهم ابنُ مالك ، وشَرَطَ في بعض كتبه كونه معطوفاً على موصولٍ آخرَ " [٥] ، وذَكَرَ بعده جملةً من الشواهد مرّت بنا لا أرى ضرورةً لتكرارها .

وفي المقابل نجد السّيوطي قد فصّل في المسألة قائلاً : " في جواز حَذْف الموصول إذا عُلِمَ مذاهبُ **أحدها** : الجواز في الاسمي غير [أَلْ] دون الحرفي غير [أَنْ] ، وعليه الكوفيون والبغداديون والأخفشُ وابنُ مالك واحتجّوا بالسّماع . . . وبالقياس على المضاف إذا عُلِم . **والثاني** : المنعُ مطلقاً ، وعليه البصريون ، وأوّلوا الآيات ، وحَمَلوا الأبيات على الضّرورة ، **والثالث** : الجوازُ إنْ عُطِف على مثله . . . والمنعُ إنْ لم يُعْطَفْ عليه " . [٦]

---

(١) البحر المحيط ٢ / ٣٢٢

(٢) سورة الإنسان آية : ٢٠

(٣) البحر المحيط ٨ / ٣٩٩

(٤) انظر البحر المحيط (١ / ٤٦٦) ، (٥ / ٣٧٠ ، ٥١٠) ، (٧ / ٢٩٧) ، (٨ / ٢٢٣) ، وغيرها

(٥) مغني اللبيب ٦٢٥/٢

(٦) همع الهوامع ٣٠٥/١ ، وقد استشهد في المنع إنْ لم يُعْطَفْ على مثله ، بقول عبد الله بن رواحة :

[فو الله مَا نِلْتُم ومَا نِيلَ منكمُ بِمُعْتَدِلٍ وَفْقٍ ولا مُتَقَارِبِ]

أيْ : وما الذي نِلْتُم ، فهنا يُمْنَعُ الحذف ؛ لأنه لم يُعْطَفْ على مثله ، وانظر الدرر اللوامع ١ / ٢٩٦

وهذا البغداديُّ [١] يقول في مَعْرِضِ حديثه عن قول الشاعر : [٢]

لَعَمْري لأَنْـتَ البَيْتُ أُكْرِمَ أَهْلُهُ وأَقْعُدُ في أَفْيَائِه بالأَصَائِلِ

" وأجاز ابنُ الأنباري أنْ يكون [أُكْرِمَ أَهْلُهُ] صلةً لموصولٍ محذوفٍ لا [للبيت] ، كأنه قال : لأنتَ البيتُ الذي أُكْرِمَ أهلُهُ ، لكنّ الموصول حُذف ضرورةً ، وهذا الوَجْه جاء على مذهب الكوفيين ، إذْ يجيزون حَذْف الموصول دون صلته في غير ضرورةٍ ، وهذا يأباه البصريون ، قال أبو عليّ (في إيضاح الشعر) : لا يجوز أنْ تَحْذف الموصولَ وتدعَ الصّلة ؛ لأنها تُذْكَرُ للتخصيص والإيضاح للموصول " [٣] ، وفي موضعٍ آخرَ نراه يذهب مَذْهَبَ الكوفيين في جواز حَذْف الموصول ، حيث ذَكَرَ بيت المتنبي : [٤]

بِئْسَ اللياليِ سَهِرْتُ مِنْ طَرَبي شَوْقاً إلى مَنْ يَبِيتُ يَرْقُدُها

ثمّ علّق عليه بقوله : " يخُرَّجُ بحَذْف الموصول ، والتقدير : بِئْسَ اللياليِ التي سَهِرْتُ ، قياساً على تخريج الكوفيين قوله تعالى ﴿ وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ ﴾ ، أيْ إلا مَنْ له مقامٌ ، فإنّ الموصول يجوز حَذْفه عندهم ، وقد ارتضاه المحقّق " . [٥]

---

(١) هو عبد القادر بن عمر البغدادي ، علاّمةٌ باللغة والأدب والتاريخ والأخبار ، أشهر كتبه : خزانة الأدب ، وشرح شواهد الشافية ، وشرح شواهد المغني ، وحاشيةٌ على شرح بانتْ سُعَاد لابن هشام ، وغيرها ، توفي سنة ١٠٩٣هـ .انظر ترجمته في الأعلام للزركلي ٤ / ٤١

(٢) البيت لأبي ذؤيب الهذليّ ، انظر شرح أشعار الهذليين للسُّكّري ١ / ١٤٢

(٣) خزانة الأدب ٥ / ٤٨٦

(٤) شرح ديوان المتنبي للعكبري ١ / ٢٩٨

(٥) خزانة الأدب ٦ / ١٦١

وبَعْدُ :-

فقد عرضنا جملةً من بعض آراء العلماء حول مسألة حَذْف الموصول الاسمي ، ونجد أنّ ابن الحفيد يخالفُ مَنْ يجوّز حذفه مطلقاً ، وذلك بذكره رأي الرضي الذي يخالف هذا الاطلاق ، فيقول : " ذَهَبَ الكوفيون والأخفشُ إلى إجازته ، وتبعهم ابنُ مالك ، وشَرَطَ في بعض كتبه كونه معطوفاً على موصولٍ آخر ، كذا في المغني ، – **أَقُولُ** – هذا الإطلاق يخالفُ ما ذَكَرَه الرضي من أنه أجاز الكوفيون حَذْفَ غير الألف واللام من الموصولات الاسمية ، خلافاً للبصريين ، ولا وَجْهَ لمنع البصريين من حيث القياس ، إذْ قد يُحذف بعض جزءٍ من الكلمة وإنْ كان عيناً أو فاءً ، وليس الموصول الاسمي بأَلْـزَقَ منها " . [1]

والذي تميل إليه نفسي مما سبق عرضه أنّ حَذْف الموصول الاسمي غير [أَلْ] وبقاءَ صلته جائزٌ ، بشَرْط ألا يُوقع حَذْفه في لَبْسٍ ، وهو رأيُ الكوفيين والبغداديين والأخفشِ وابنِ مالك ، وهو مذهبٌ قويٌّ يؤيده السّماع والقياس ، فالقياسُ على حَذْف المضاف إذا عُلِمَ ، وأمّا السّماع فشواهده كثيرةٌ كما سبق عرضها في ثنايا تحرير المسألة ، ولا بأس أنْ نذكر شواهد أخرى غيرها ، فمن ذلك :

١- ما ذكره ابن فارس إذْ قال : " وقد تكون [ما] مضمرةً ، كقوله جلَّ ثناؤه . . . ﴿ هَـٰذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ ﴾ [2] ، أيْ : ما بيني " . [3]

---

(١) الدُّرُّ النضيد ص ٢٧٨

(٢) سورة الكهف آية : ٧٨

(٣) الصاحبي لابن فارس ص٢٧٠

٢- قول حسّان بن ثابت : [١]

وشَتّان بينكما في النَّدَى

وفي البأْسِ والخِيْر والمَنْظَرِ

أيْ شَتّان ما بينكما ، وغيرهما من الشواهد التي تدلّ على جواز حَذْف الموصول الاسمي غير [أَلْ] وبقاءِ صلته ، فلا أرى حاجةً إلى المنع مطلقاً وتأويل الآيات ، وحَمْل الأبيات على الضّرورة ، كما هو مذهب البصريين ، إذْ ليس فيها ما ينكر أو يضعف أو يدعو إلى التأويل .

(١) ديوان حسّان بن ثابت ص ٣٨٣ ،

والخِير بكَسْر الخاء : الكَرَم ، وقيل : الشَّرَف ، انظر لسان العرب ، مادة [خير] .

(ب) قسم الأفعال :

المسألة الأولى :- الفعل المضارع المثبَت ، بين الحال و الاستقبال

قال ابن الحفيد : (الفعل المضارع المثبَت ، حقيقةٌ في الحال والاستقبال كما هو المشهور ، وقيل : حقيقةٌ في الحال فقط ، وقيل : عكسُه ، وقيل : حقيقةٌ في الحال لا يُستعمل في الاستقبال أصلاً ولو مجازاً ، وقيل : عكسُه) . [1]

عَرْضُ المَسْأَلةِ وتَحريرُها :

من خلال تتبعي لهذه المسألة في أُمَّات [2] الكتب والمراجع لم أجدْ لمعظم النحويين اهتماماً بتفصيل هذه المسألة ، وحلّ مُشْكل الخلاف فيها ، فما كُتب عندهم حولها هو عبارة عن إشاراتٍ مقتضبةٍ سريعةٍ ، ولا أعلم سبباً لذلك [3] ، غير أنه قد وفقني الله في أنْ أضعَ يديَ على مَصْدَرَيْن فقط من جملة المصادر التي رجعتُ إليها ، وهما اللذان تحدّثا عن هذه المسألة بتفصيلٍ لم أجده في غيرهما ،

---

(١) الدُّرُّ النضيد ص ٢٣٢

(٢) هذا على الأصل ، وأكثر ما يُستعمل [أُمّهات] في الإنس ، وَ [أُمَّات] فيما لا يعقل ، فكأنما زيدت الهاء للفرق ، ولو وُضِعَ كلّ واحدةٍ مَوْضِعَ الأخرى لَجَازَ ، ولكنّ الوَجْه ما ذُكِر . انظر المقتضب للمبرّد ٣ / ١٦٩ ، شرح التعريف بضروريْ التصريف لابن إيّاز البغدادي ص ٥٦ ، شرح الشافية ٤ / ٣٠١ وما بعدها .

(٣) راجع شرح المفصّل ٧ / ٦ ، إصلاح الخلل ص ٥٣ ، الصفوة الصفية ١ / ١٦٣ ، وغيرها

ولهذا سأذكر ما قيل فيهما نصّاً . .

أ – قال ابن أبي الربيع [1] : " . . . الفعلَ المُعْرَبَ هو المشترك بين الحال والاستقبال ، وهو في الحال أظهر ، وقد يقترن به ما يخلّصُه للاستقبال ، وقد يقترن به ما يخلّصُه للحال ، فإذا تعرّى من المخلّصَات كان مشتركاً ، وكان في الحال أظهر ، ويقعُ أيضاً بحكم الاتساع على الماضي ، قال : [2]

[لعَمْري لَقومٌ قد نرى أمسِ فيهمُ]

وقال سيبويه : إنّ [يَفْعَلُ] يقع مكان [فَعَلَ] ولا يقع [فَعَلَ] مكان [يَفْعَلُ] إلا في الشّرط ، وقال أبو عليّ : (وفي القَسَم) .فقد تحصّل مما ذكرتُه أنّ [يَفْعَلُ] يُطلق للماضي والمستقبل والحال ، إلاّ أنه في الحال أظهر " . [3]

ب – وقال الإمام السّيوطي : " في زَمَانِ المضارع خمسةُ أقوالٍ :

<u>أحدها</u> : أنه لا يكون إلا للحال ، وعليه ابنُ الطّراوة [4] قال : لأنّ المستقبَل غير محقّق الوجود ، فإذا قلتَ : زيدٌ يقومُ غداً ، فمعناه ينوي أنْ يقومَ غداً .

---

(١) هو أبو الحسين عبيد الله بن أحمد بن أبي الربيع القرشي الاشبيلي ، كان عالماً بالنحو واللغة والأدب ، والقراءات ، والفقه وأصوله ، والحديث والسيرة ، والفرائض والحساب ، له مصنفاتٌ منها : البسيط في شرح جمل الزجاجي ، والكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح ، وغيرهما ، توفي سنة ٦٨٨هـ . البغية ٢ / ١٢٥

(٢) البيت لامرىء القيس في ديوانه ص ٥٢ ، وتمامه [مرابطَ للأَمْهَارِ والعَكَرِ الدَّثْرْ]

(٣) البسيط في شرح جمل الزجاجي ، السفر الأول/٢٤٠

(٤) هو سليمان بن محمد بن عبد الله السَّبائي المالقيّ ، كان نحوياً ماهراً ، وأديباً بارعاً ، يقرض الشعر وينشىء الرسائل ، من مؤلفاته : الترشيح في النحو وهو مختصر ، المقدّمات على كتاب سيبويه ، مقالةٌ في الاسم والمسمّى ، توفي سنة ٥٢٨هـ ، انظر ترجمته في البغية ١ / ٢٠٦ ، وانظر المسألة في ابن الطّراوة النحوي للدكتور : عيّاد الثبيتي ص ٢٣٠

الثاني : أنه لا يكون إلا للمستقبَل ، وعليه الزجّاج [1] ، وأنكر أنْ يكون للحال صيغةٌ ؛ لقِصَره فلا يسعُ العبارة ؛ لأنك بقدر ما تنطقُ بحرفٍ من حروف الفعل صَارَ ماضياً . وأُجيبَ بأنّ مرادَهم بالحال الماضي غير المنقطع ، لا [الآن] ، الفاصل بين الماضي والمستقبَل .

الثالث : وهو رأيُ الجمهور وسيبويه ، أنه صالحٌ لهما حقيقة ، فيكون مشتركاً بينهما ؛ لأنّ إطلاقه على كلّ منهما لا يتوقف على مُسَوّغٍ وإنْ رُكّبَ ، بخلاف إطلاقه على الماضي ، فإنه مجَازٌ لتوقُّفه على مُسَوّغٍ .

الرابع : أنه حقيقةٌ في الحال مجَازٌ في الاستقبال ، وعليه الفارسيّ [2] وابن أبي رُكَب [3] ، وهو المختار عندي ، بدليل حَمْلِه على الحال عند التجرّد من القرائن ، وهذا شأنُ الحقيقة ، ودخولِ السّين عليه لإفادة الاستقبال ، ولا تدخل العلامة إلا على الفروع ، كعلامات التثنية والجمع والتأنيث .

---

(١) هو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن السريّ الزجّاج ، أقدم أصحاب المبرّد ، صاحب المعتضد وعلم أولاده ، وبلغ عنده المنزلة العظيمة ؛ لمَا رُزقه من علمٍ وفطانةٍ وحُسْنِ درايةٍ ، له مؤلفاتٌ منها : معاني القرآن ، وكتاب الاشتقاق ، وكتاب القوافي ، وغيرها ، توفي سنة ٣١٠هـ . البغية ١ / ٤١١

(٢) هو أبو عليّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي النحوي ، كان إمام وقته في النحو ، وصنّف من الكتب : الإيضاح والتكملة في النحو ، وتوفي سنة ٣٧٧هـ . البغية ١ / ٤٩٦

(٣) هو إسماعيل بن مسعود بن عبد الله بن مسعود الخشني الجيّاني ، أبو الطاهر ، كما في بغية الوعاة ١ / ٤٥٦

الخامس : عكسُه ، وعليه ابنُ طاهر [1] ؛ لأنّ أصْل أحوال الفعل أنْ يكون منتظَراً ثمّ حالاً ثمّ ماضياً ، فالمستقبَلُ أسْبَقُ ، فهو أحقُّ بالمثال . ورُدَّ بأنه لا يَلْزَمُ من سَبْقِ المعنى سبقيَّةُ المثال " . [2]

وبَعْدُ :-

فيظهر لي مما سبق أنّ الراجح في نظري هو القول الرابع من المذاهب التي ذكرها السيوطي في تفصيله ، إذْ هو المختار عنده أيضاً ، وهو أنّ حقيقة الفعل المضارع المثبَت هي الحالُ ، ويكون مجَازاً في الاستقبال ، للدليل الذي ذكره السيوطي ، وهو حَمْلُ المضارع على الحال عند التجرّد من القرائن وهذا شأنُ الحقيقة ، ودخولُ السّين لإفادة المستقبل ، ولا تدخل العلامة إلا على الفروع ، كعلامات التثنية والجمع والتأنيث .

---

(١) هو أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري الإشبيلي ، نحويٌّ مشهورٌ ، وكان يُرْحَلُ إليه في العربية ، صاحبُ اختياراتٍ وآراءٍ ، ومن حُذّاق النحويين وأئمة المتأخرين ، مات في عشر الثمانين وخمسمائة . بغية الوعاة ١ / ٢٨

(٢) همع الهوامع ١٧/١ ، وانظر هذا التقسيم في حاشية شرح الفاكهي على قطر الندى ١ / ٧٢

المسألة الثانية :- استعمال [أَوْشَكَ] بصيغة الماضي

قال ابن الحفيد : (في الحديث " أَوْشَكَ " ، أيْ قَرُبَ وأَسْرَعَ ، وفي هذا ردٌّ على مَنْ زَعَمَ أنه لا يُقال أَوْشَكَ بلْ لا يُستعمل إلا مضارعاً ، كذا في شَرْح البخاريّ في آواخر كتاب التَّيَمُّم [1]) . [2]

عَرْضُ المَسْألةِ وتَحريرُها :

في هذه المسألة يذكر ابن الحفيد أنّ النحويين لا يَرَوْنَ استعمال صيغة الماضي من [أَوْشَكَ] الدّالة على المقارَبة ، غير أنه استدلّ بحديث البخاري في آخر كتاب التَّيَمُّم وهو قوله : (إنّا لو رَخَّصْنا لهم في هذا لأَوْشَكَ إذا بَرَدَ على أحدِهم الماءُ أنْ يَدَعَهُ ويتيمَّم) ، وفي الحديث الذي يليه : (لو رُخّصَ لهم في هذا لأَوْشَكوا إذا بَرَدَ عليهم الماءُ أنْ يتيمَّموا الصَّعيدَ) . [3]

ولو تتبعنا هذه المسألة في أبواب النحو لوجدنا أنّها غير شائعة ، بلْ إنّ معظم العلماء لم يتحدّثوا عن تلك المسألة ، ولعلّ سَبَبَ ذلك يعودُ إلى تسليمهم بهذا ، إذْ لا داعيَ للجَدَلِ فيها ، فالمسألةُ واضحةٌ في نظرهم ، فهذا الفعل متصرّفٌ وليس جامداً ، إذْ سُمِعَ منه الماضي والمضارع واسم الفاعل ، فأما من زَعَمَ أنه لايأتي منه الماضي فهم أناسٌ قليلون ، وسنذكر آراء من تحدث عنها ، فأوّلُهم ابنُ مالك الذي تحدّث

---

(١) فتح الباري ١ / ٤٥٥ ، ٤٥٦ ، كتاب التَّيَمُّم

(٢) الدُّرُّ النضيد ص ٢٦٥

(٣) انظر الحاشية السابقة رقم (١)

عن أفعال هذا الباب – أعني بابَ أفعال المقارَبة – قائلاً : " وأفعالُ هذا الباب كلّها ملازمةٌ للَفْظِ الماضي ، إلا [كاد وَ أَوْشَكَ] فإنهما اسْتُعْمِلا بلفظ الماضي والمضارع كثيراً ، واسْتُعْمِلَ منهما اسمُ فاعلٍ قليلاً " . [١]

وابنُ هشامٍ يقول بعد أنْ تحدّث عن مضارع أَوْشَكَ : " وهو أكثرُ استعمالاً من ماضيها " . [٢]

فدلّ هذا على أنه يُستعمل منها الماضي ولو كان قليلاً ، بخلاف مَنْ أنكر الاستعمال أصلاً ، وقد استشهد ابنُ هشام ببيتٍ من الشعر في هذا الباب ، في دِلالة على مجيئها بلفظ الماضي وهو قول الشاعر : [٣]

ولو سُئِلَ النّاسُ التُّرَابَ لأَوْشَكوا إذا قِيْلَ هاتِ أنْ يَمَلُّوا وَيَمْنَعُوا

وذكر ابن عقيل في شرحه لألفية ابن مالك قوله : " زَعَمَ الأصمعيُّ [٤] أنه لم يُستعملْ (يُوشِك) إلا بلفظ المضارع ، ولم تُسْتعملْ (أَوْشَكَ) بلفظ الماضي ، وليس بجيّدٍ ، بلْ قد حَكَى الخليلُ استعمالَ الماضي ، وقد وَرَدَ في الشّعر . . . نعم الكثير فيها استعمال المضارع ، وقَلَّ استعمال الماضي " . [٥]

ويقول السيوطي : " المضارع في (أَوْشَكَ) أشهرُ من الماضي ، حتى زَعَمَ الأصمعيّ أنه لا يُستعمل ماضيها " [٦] ، فهو يرى أنّ الماضي قد يُستعمل ، إلا إنه ليس مشهوراً كاشتهار المضارع ، وفي هذا رَدٌّ – كما ذَكَرَ – على زَعْمِ الأصمعيّ في عدم استعمال ماضيها .

---

(١) شرح الكافية الشافية ١ / ٤٥٩

(٢) أوضح المسالك ١ / ٣١٨

(٣) أنشده ثعلب في مجالسه عن ابن الأعرابي ٢ / ٣٦٥ ولم ينسبه إلى أحدٍ ، ورواه الزجاجي في أماليه ص ١٩٧

(٤) هو أبو سعيد عبد الملك بن قريب ، إمامٌ مشهورٌ في اللغة والنحو والأدب ، روى كثيراً عن أهل العلم ، توفي سنة ٢١٤ هـ .
انظر ترجمته في بغية الوعاة ٢ / ١١٢

(٥) شرح ابن عقيل ١ / ٣٣٨

(٦) همع الهوامع ٢ / ١٣٥

ويوافقهم الأشموني [1] فيقول عن مضارعها : " وهو أكثر استعمالاً من ماضيها " . [2]

ففي هذا أيضاً دِلالةٌ على استعمال الماضي من (أَوْشَكَ) ولو لم يكنْ كثيراً .

وبَعْدُ :-

فخلاصة المسألة أنّ (أَوْشَكَ) فعلٌ متصرّفٌ ، يجيء منه الماضي كما يجيء منه المضارع ، وبهذا يرى ابنُ الحفيد ، بلْ إنه أنكر على من زَعَمَ أنه لم يُستعملْ منها إلا المضارع ، ولعلّه يقصدُ بذلك الأصمعيّ وأبا عليّ الفارسي ، ودليلي في ذلك قَوْل الشيخ محمد محي الدين عبدالحميد في تعليقه على البيت الذي أورده ابن هشام : " وَرَدَ [أَوْشَكَ] بصيغة الماضي ، وهو يَرُدُّ على الأصمعيّ وأبي عليّ اللَّذَيْن أنكرا استعمال [أَوْشَكَ] ، وزَعَمَا أنه لم يُستعملْ من هذه المادة إلا [يُوشِكُ] المضارع " . [3]

وهذا ما أراه أيضاً ، لمجيء ذلك في الحديث وفي جملةٍ من الشواهد الشعرية التي تدلّ على تصرّف هذا الفعل ، منها ما ذُكر ومنها ما سنذكره الآن مثل :

١- قول جرير يهجو العبّاس بن يزيد الكندي : [4]

إذا جَهِـــلَ اللئيمُ ولم يُقَـــدِّرْ لبعضِ الأَمْرِ أَوْشَكَ أنْ يُصابا

---

(١) هو أبو الحسن علي نور الدين بن محمد الأشموني الشافعي ، توفي حوالي سنة ٩٢٩هـ . انظر الأعلام ٥ / ١٠

(٢) شرح الأشموني ١ / ٣٩٠

(٣) أوضح المسالك ١ / ٣١١ ، حاشية الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد .

(٤) ديوانه ص ٥٦

٢- قول الكلحبة اليربوعي : [١]

إذا المرءُ لم يَغْشَ الكريهةَ أَوْشَكَتْ

حِبَالُ الهُوَيْنَى بالفتى أنْ تَقَطَّعَا

وغير ذلك ، ولولا مجيء الماضي منها لمَا أَوْرَدَها العلماء في باب أفعال المقارَبة بلفظ الماضي عند تَعْدَاد أفعال هذا الباب ، حيث يقولون : ومن أفعال هذا الباب [أَوْشَكَ] فيذكرونها بلفظ الماضي . والله أعلم .

(١) انظر المفضليات للضّبي ص ٣٢ ، شواهد التوضيح لابن مالك ص ١٤٣ ، معجم شواهد العربية لعبدالسلام هارون ص ٢٧٢

(ج) قسم الحروف :

المسألة الأولى :- مجيءُ صلة [مَا] المصدرية جملةً اسميّةً

قال ابن الحفيد : (صِلةُ [مَا] المصدرية يجوز أنْ تكون اسميّةً ، وهو الحقُّ ، صَرّح به الرضيّ) . [1]

عَرْضُ المَسْأَلةِ وتَحْرِيرُها :

من المُسَلَّم به أنّ صلة [مَا] المصدرية ، تأتي جملةً فعليةً ، فِعْلُها متصرّفٌ ، ولا تُوصَلُ بالأمر ، وذلك نحو : يعجبني ما صَنَعْتَ ، لكنّ مجيءَ صلتها جملةً اسميّةً هو محلُّ الخلاف بين العلماء ، فمنهم مؤيّدٌ ، ومنهم معارضٌ ، ولو تتبعنا هذه الآراء في بطون الكتب لوجدنا هذا الخلافَ قائماً هنالك ، فهذا سيبويه ينفي مجيءَ ذلك ، إذْ لا تكون عنده إلا فعليةً فقط [2]، وهو مذهبُ الجُمْهُور ، نصَّ على ذلك أبو حيّان [3] ، ومن أولئك المبرّد الذي يقول : " [مَا] اسمٌ ، فلا تُوصَلُ إلا بالفعل ،

---

(١) الدُّرُّ النضيد ص ٢٨٣

(٢) الكتاب ٣ / ١٥٦

(٣) ارتشاف الضرب ٢ / ٩٩٥ ، وانظر همع الهوامع ١ / ٨١

نحو : بلغني ما صَنَعْتَ ، أيْ صَنيعُك ، إذا أردتَ بها المصدر ، فَصِلَتُها الفعل لا غير " [1] ، وكذا قال صاحبُ التَّرْشيح . [2]

وخالف أبو سعيد السيرافي الجُمْهُورَ ، وأجاز وَصْلها بالاسم فقال : " [مَا] يليها الاسم والفعل في معناها مصدراً ، فالفعلُ قولك : يعجبني ما تصنعُ ، أيْ يعجبني صنيعُك ، واسمٌ : يعجبني ما أنتَ صانعٌ ، أيْ صنيعُك " . [3]

وتبعه ابن يعيش في هذا ، فبَعْدَ أنْ تحدّث عن (مَا) المصدرية وأحكامها وأنواعها قال : " وأمّا دخولها على الاسم فنحو قوله :

بينما نحنُ بالبَلاكِث فالقَـــــاعِ سِرَاعاً والعِيسُ تَهْوِيْ هُوِيّا " . [4]

وقد رَجَّحَ هذا المذهبَ ابنُ مالك ، بقوله : " وقد تُوصَلُ بجملةٍ اسميّةٍ كقول الشاعر : [5]

أَحْلامُكُمْ لسِقَامِ الجَهْلِ شَافِيَةٌ كَمَا دماؤكُمُ تُشْفَى مِنَ الكَلَبِ

وكذا قول الآخر : [6]

أَعَلاقَةً أُمَّ الوُلَيْدِ بَعْدَمَـا أفنانُ رَأْسِكَ كالثّغَامِ المُخْلِسِ

---

(١) المقتضب ٤ / ٤٢٧

(٢) هو خَطّاب بن يوسف بن هلال القرطبي أبو بكر الماردي ، يَنْقُلُ عنه أبو حيّان وابنُ هشام كثيراً ، توفي سنة ٤٥٠هـ ، بغية الوعاة ١ / ٥٥٣ ، وانظر رأيه في ارتشاف الضرب ٢ / ٩٩٦

(٣) شرح الكتاب للسيرافي ١ / ٧٩

(٤) البيت منسوبٌ لكُثَيّر عَزَّة ، كذا في شرح المفصّل ٨ / ١٣١ ، وهو ليس في ديوانه .

(٥) البيت للكُمَيْت بن زيد ، انظر ديوانه ١ / ٧٣ ، ورواية الديوان [. . . . . يُشْفَى بها الكَلَبُ] ، وذَكَرَ السّيوطي : أنّ الجُمْهُور يمنعون ذلك ، وخَرَّجوا البيت على أنّ [مَا] كافّة ، انظر همع الهوامع ١ / ٢٨١ .

(٦) البيت لمرار الأسدي ، انظر الكتاب ١ / ١١٦ ، وإصلاح المنطق لابن السّكّيت ص ٤٥ ، وخزانة الأدب ١١ / ٢٣٢

. . . فكانَ الحكم بجواز وَصْلها بجملةٍ اسميّةٍ راجحاً على الحكم بمنعه " . [١]

وجوّزها الرضي مع قلّتها ، كما صَرّح بذلك ابنُ الحفيد سابقاً فيقول : " صِلَةُ ما المصدرية لا تكون عند سيبويه إلا فعليّة وجوّز غيره أنْ تكون اسميّةً أيضاً ، وهو الحقُّ ، وإنْ كان ذلك قليلاً ، كما في نَهْج البلاغة [٢] : [بقوا في الدنيا مَا الدنيا باقية] " . [٣]

ووافقه ابن أبي الربيع الأشبيلي في ذلك [٤] ، وجَمَعَ أبو حيّان مذاهبَ القوم في المسألة فقال : " مذهبُ سيبويه والجُمْهُور ، أنّ الجملة الاسمية لا تكون صلةً لها ، وأجاز قومٌ منهم السّيرافي وتبعه الأعلمُ وابنُ خَرُوف [٥] ، وجاء في الشعر من ذلك شيءٌ . . . . وجاء أيضاً ما ظاهره أنها إذا نابت عن الظرف تُوصَلُ بالجملة الاسمية نحو قوله : [٦]

وَاصِلْ خليلَك مَا التواصلُ ممكنٌ . . . . . " . [٧]

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٢٧ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ٣٠٦

(٢) هو مجموعُ ما اختاره الشريف الرضي من كلام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ، انظر ص ٧٤ ، بشرح الشيخ : محمّد عبده

(٣) شرح الكافية للرضي ٤ / ٤٤١

(٤) البسيط في شرح جمل الزجاجي ، السفر الأول / ٢٨٩

(٥) هو علي بن محمد بن علي أبو الحسن بن خروف الأندلسي ، كان إماماً في العربية ، ومحقّقاً مدقّقاً ، صنّف من الكتب : شرح سيبويه ، شرح الجمل ، وكتاباً في الفرائض ، وتوفي حوالي سنة ٦١٠هـ . البغية ٢ / ٢٠٣

(٦) هذا صدرُ بيتٍ ، وعجزه : [فَلأَنتَ أو هُوَ عَنْ قليلٍ ذاهبُ] ، والبيت بلا نسبة في شرح التسهيل ١ / ٢٢٧ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ٣٠٦

(٧) ارتشاف الضرب ٢ / ٩٩٥

وكذلك قال المرادي [1] في شرحه لألفية ابن مالك لكنه بقلّةٍ فيقول : " وقد تُوصَلُ بجملةٍ اسميّةٍ خلافاً لقوم " . [2]

وتبعه في ذلك ابن عقيل حيث مثّل للمسألة بقوله : " عجبتُ مما زيدٌ قائمٌ ، ولا أصحبُك مَا زيدٌ قائمٌ ، وهو قليلٌ " . [3]

ومثلُه أيضاً أبو عبد الله السلسيلي ، واستشهدَ بقول الشاعر :

[فعُسْهُمْ أباحسّانَ مَا أنتَ عَائِسُ] [4]

وذكر السيوطي أنه قد قيل بجواز وَصْلها بجملةٍ اسميّةٍ في حال نيابتها عن ظرف الزمان . [5]

وجوّز الخضري المسألة لكنْ بشَرْط أنها : " إذا لم تُصَدَّرْ بحرفٍ مَصْدَرِيٍ نحو: مَا أنّ نَجْماً في السماء ؛ لأنها حينئذٍ فاعلٌ بمحذوفٍ هو صلة [مَا] ، أيْ ما ثَبَتَ أنّ نَجْماً إلخ ، وقيل : أنّ وصلتها مبتدأ ، حُذف خبرُه ، أيْ ثابتٌ " . [6]

---

(١) هو الحسن بن أبي القاسم عبد الله بن بدر الدين المرادي المالكي ، أَخَذَ عن أبي حيّان وأتقن القراءات ، وله شرحٌ على ألفية ابن مالك المسمّى بتوضيح المقاصد ، وعلى المفصّل للزمخشري ، وله الجنى الداني في حروف المعاني ، توفي سنة ٧٤٩هـ . انظر بغية الوعاة ١ / ٥١٧

(٢) توضيح المقاصد والمسالك ١ /٢٠٣

(٣) شرح ابن عقيل ١ / ١٣٩

(٤) البيت ينسب لخفاف ، كما في كتاب الجيم ٢ / ٢٤٧ ، وصدره : [رأيتُ رجالاً يأْلَهُونَ هَوَانَهم] ، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ١ / ٢٢٧ ، وكذا في شفاء العليل ١ / ٢٤٦

(٥) همع الهوامع ١ / ٢٨١

(٦) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ١ / ٧١

وَبَعْدُ :-

فقد ظهر لي مما سبق أنّ للنحويين ثلاثة آراءٍ حول مجيء صلة [مَا] المصدرية جملةً اسميّةً :

الأول : المنعُ مطلقاً ، وهو مذهبُ سيبويه والجمهور ومنهم المبرّد ، إذْ لا تكون عندهم إلا جملة فعلية .

والثاني : الجوازُ مطلقاً ، وهو مذهبُ السيرافي والأعلم وابن خروف وغيرهم ، وقيّد بعضهم مجيءَ ذلك بالقلّة ، واختار ابن الحفيد هذا الرأي وذَكَرَ بأنه هو الحقّ ، مستشهداً بما قاله الرضي .

والثالث : الجواز بشرط ألا تكون الجملة الاسمية مبدوءة بحرف مصدري آخر .

وهذا الأخير هو ما أراه وأرجّحه ، غير أنّ وَصْلها بها قليلٌ ، بالنسبة لوَصْلها بالجملة الفعلية ، نحو : أزورُك ما الوقتُ مناسبٌ ، ويرضيني ما العَمَلُ نافعٌ ، أيْ أزورُك مدةَ مناسبةِ الوقت ، ويرضيني نفعُ العَمَل ، واشتراط ألا تكون الجملة الاسمية مبدوءةً بحرفٍ مصدري آخر ؛ بسبب أنّ الحرف المصدري لا يدخل على نظيره لغير توكيدٍ لفظيّ ، نحو قوله تعالى ﴿ يَوَدُّواْ لَوۡ أَنَّهُم بَادُونَ فِي ٱلۡأَعۡرَابِ ﴾ [1] ، أمّا مثل : مَا أنّ في السماء نَجْماً ، فإنّ المصدر المؤوّل مِنْ (أنّ) ومعموليها في محلّ رفع فاعلٍ لفعلٍ محذوفٍ تقديره : ثَبَتَ أيْ ما ثَبَتَ وجودُ نجمٍ في السماء ، والفعل والفاعل صلة [مَا] والتقدير : مدة ثبوتِ نجمٍ في السماء . [2]

---

(١) سورة الأحزاب آية : ٢٠

(٢) انظر النحو الوافي لعباس حسن ١ / ٤١٢ ، بتصرّف

المسألة الثانية :- الكلامُ على معمول [لَمْ]

قال ابن الحفيد : (المشهورُ أنّ معمول " لم " لا يحُذف ، بخلاف " لـمّا " ، لكنه ذَكَرَ صاحب الكشّاف [١] في تفسير قوله تعالى ﴿ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ ﴾[٢] ، ما يدلّ على جواز الحَذْف في معمول " لم " أيضاً ، حيثُ قال : فلَمْ ، والمراد فلَمْ تظلّـه سَحَابةٌ [٣]) . [٤]

عَرْضُ المَسْـأَلةِ وتَحريرُها :

من المعلوم أنّ [لم] من الحروف الجازمة للفعل المضارع ، ومثلها [لـمّا] أختُها ، غير أنهما قد افترقتا واختلفتا في عدّة أمورٍ ، كان من بينها ما يتعلّق بحَذْف المعمول أو المجزوم ، [فلمّا] يحُذف مجزومها باتفاقٍ ، وأمّا [لم] فقد اخْتُلِفَ فيه ، فمن خلال استقرائي لما كُتِبَ عنها وعن معمولها ، وجدتُ أنّ

---

(١) هو أبو القاسم الزمخشري

(٢) سورة آل عمران آية : ١٩٠

(٣) الكشاف ١ / ٤٨٨ ، ومن خلال قراءتي لما كُتِبَ فيه ، لم أجدْ ما يشير إلى جواز حذف معمول [لم] ، بلْ لم يتحدّث عن ذلك أصلاً ، وإنما أوردها مع معمولها في معرض حديثه عن قصّةٍ ، فيقول : " وحُكِيَ أنّ رجلاً من بني إسرائيل ، كان إذا عَبَدَ اللهَ ثلاثين سنةً أظَلَّتْهُ سحابةٌ ، فعَبَدَها فتىً من فِتْيَانِهم ، فلمْ تُظِلَّـه سَحَابةٌ " . اهـ

(٤) الدُّرُّ النضيد ص ٢٧٣

المتحدّثين عنها قد انقسموا إلى فريقين : فريقٍ معارضٍ يمنع حَذْف معمولها ، وفريقٍ آخر مؤيّدٍ ومجوّزٍ للحَذْف .

فالفريقُ الأوّل يمنعُ حَذْفَ معمول [لم] مطلقاً ، وعلى رأس هذا الفريق سيبويه حيث يقول : " ألا ترى أنك تقول [لمّا] ولا تُتْبِعُها شيئاً، ولا تقول ذلك في [لم] " . (١)

وقد تبعه ابنُ السَّرَّاج في ذلك (٢) ، وعبدُ القاهر الجرجاني أيضاً بقوله : " فيجوز أنْ يُقال : جئتك ولمّا ، وإنْ لم يجزْ : جئتك ولم " . (٣)

وعليه العكبريّ حيث يقول : " وجَازَ أنْ تقفَ عليها (٤) ، كقولك : تكلَّمْتَ ثمَّ قطعتَ ولمّا ، أيْ ولمّا تُنْهِ ، ولا يجوز ذلك في [لم] " . (٥)

وسَارَ على هذا النهج ابنُ يعيش في رأيٍ ، إذْ قال : " فسَاغَ حَذْفُ الفعل بعد [لمّا] وَ (قَدْ) ؛ لتقدّم ما قبلهما ، ولم يَسُغْ ذلك في [لم] ؛ إذْ لم يتقدّم شيءٌ يدلّ على المحذوف " . (٦)

---

(١) الكتاب ٤ / ٢٢٣

(٢) هو أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السَّرَّاج ، أحدُ الأئمة المشاهير المُجْمَع على فضله ونُبله ، وجلالة قَدْره في النحو والأدب ، له مصنفاتٌ عدّة وأشهرها : كتاب الأصول في النحو ، وهو من أجود الكتب المصنفة في النحو وإليه المرجع عند اضطراب النقل واختلافه ، توفي سنة ٣١٦هـ . انظر البغية ١ / ١٠٩ ، وانظر المسألة في كتابه ٢ / ١٥٧

(٣) هو العالم الجليل الإمام عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني ، أوّل من نظّم علوم البلاغة بكتابيه العظيمَيْن : دلائل الإعجاز ، وأسرار البلاغة ، توفي سنة ٤٧١هـ . انظر البغية ٢ / ١٠٦ ، وانظر نصّه في المقتصد في شَرْح الإيضاح ٢ / ١٠٩٣

(٤) يقصد الوقوف على [لمّا]

(٥) اللباب في علل البناء والإعراب ٢ / ٤٨

(٦) شرح المفصّل ٨ / ١١١

ويقول في موضعٍ آخر : " فيقولون : يريدُ زيدٌ أنْ يخرجَ ولمّا ، أيْ ولمّا يخرجْ " . [١]

وتبعهم ابنُ أبي الربيع الإشبيلي [٢] ، وابنُ هشام في رأيٍ [٣] ، والسلسيلي [٤] ، والأشموني [٥] وغيرهم .

وأمّا **الفريقُ الآخرُ** فهو على النقيض من ذلك ، حيثُ يرى جواز حَذْف معمول [لم] ، ومنهم ابنُ فارس ، الذي اشترط في الوقوف عليها وحَذْف معمولها ، أنْ تكونَ جواباً لمُثْبَتٍ ، فقال : " ولا يحسُنُ السّكوتُ عليها إلا إذا كانت جواباً لمُثْبَتٍ ، كأنّ قائلاً قال : قد خرج زيدٌ ، فتقول : لَمْ " . [٦]

وسَارَ على هذا النحو ابنُ يعيش في رأيٍ ، إذْ قال : " وربّما شَبَّهوا [لم] بـ [لـمّا] ، وحذفوا الفعل بعدها ، كما أنشدوا : [٧]

يا رُبَّ شَيْخٍ من لُكَيْزٍ ذي غَنَمْ في كَفّهِ زَيْغٌ وفي فِيْهِ فَقَمْ

أَجْلَحَ لم يَشْمَطْ وقد كَادَ ولَمْ " . [٨]

وذهب ابن عُصْفور إلى أنّ حَذْفَ معمول [لم] خاصٌّ بالشعر ، فقال : " وإنما لم يجزْ الاكتفاءُ [بلَمْ] وحَذْفُ ما تعمل فيه إلا في الشّعْر ؛ لأنها عاملٌ ضعيفٌ ، فلم يتصرّفوا فيها بحذفِ معمولها في حال

---

(١) شرح المفصّل ٨ / ١١٠

(٢) البسيط في شرح جمل الزجاجي ، السفر الأول / ٢٣٧

(٣) قطر الندى ص ٨٢ ، وكذلك شرح اللمحة البدرية في علم العربية ٢ / ٣٤٦ ، ومغني اللبيب ١ / ٢٨٠

(٤) شفاء العليل ٣ / ٩٤٩

(٥) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٤ / ١٩

(٦) الصّاحبي ص ٢٥٥

(٧) الأبيات من الرَّجَز ، وهي بلا نسبة في شرح المفصّل ٨ / ١١١ ، شرح التسهيل لابن مالك ٤ / ٦٥ ، خزانة الأدب ٩ / ٩

(٨) شرح المفصّل لابن يعيش ٨ / ١١١

السّعة ، بلْ إذا كان الحرفُ الجارُّ – وهو أقوى في العمل منه ؛ لأنه من عوامل الأسماء ، وعوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال – لا يجوزُ حَذْفُ معموله ، فالأحْرَى أنْ لا يجوز ذلك في الجازم " . [١]

ثمّ استشهدَ بقول الشاعر : [وعليكَ عَهْدُ اللهِ إنّ بِبَابِه أَهْلَ السّيالةِ إنْ فَعَلْتَ وإنْ لمِ] . [٢]

وعليه ابنُ مالك إذْ يرى ذلك للضّرورة [٣] ، وتبعه في ذلك الرضي [٤] ، واستشهد بقول ابن هَرْمة :

[احفظْ وديعتَك التي استُودِعْتَها يومَ الأَعَازِبِ إنْ وَصَلْتَ وإنْ لمِ] . [٥]

وبه قال ابن هشام في رأيٍ [٦] ، وأبو حيّان [٧] ، والمرادي [٨] ، والسيوطي على أنّ ذلك لا يجوز في الاختيار [٩] ، وكذلك الخضريّ . [١٠]

---

(١) ضرائر الشعر ص ١٨٤

(٢) البيت يُنسب لابن هَرْمة ، كذا في ضرائر الشعر ص ١٨٣ ، وفي خزانة الأدب ٩ / ٩ ، غير أنني رجعتُ إلى ديوانه فلم أتمكّن من العثور عليه .

(٣) شرح التسهيل ٤ / ٦٥

(٤) شرح الكافية ٤ / ٨٣

(٥) انظر ديوانه ص ٢٠١ ، والشاهد : [وإنْ لمِ] يريد : إنْ وصلتَ وإن لمْ تَصِلْ

(٦) أوضح المسالك ٤ / ٢٠٢

(٧) ارتشاف الضرب ٤ / ١٨٦٠

(٨) توضيح المقاصد والمسالك ٤ / ٢٣٤

(٩) همع الهوامع ٤ / ٣١٢

(١٠) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ٢ / ١٢٠

وَبَعْدُ :-

فخلاصةُ ما سبق أنّ في مسألة حَذْفِ مجزوم [لم] أَوْ معمولها رأيين :

أحدهما : المنعُ مطلقاً ، وعليه سيبويه وابن السّرّاج والجرجاني والعكبري وغيرهم ، وقد احتجّوا بقولهم : " فإنْ قال قائلٌ : فلِمَ جاز الاكتفاءُ [بلمّا] وحَذْفُ معمولها في سَعَة الكلام وهي جازمةٌ ، فقالوا : قاربتُ المدينةَ ولمّا ، أيْ ولمّا أدخلْها ، ولم يجزْ ذلك في [لم] ؟

فالجواب أنْ تقول : إنّ الذي يسوّغ ذلك فيها كونها نفياً لـ (قَدْ فَعَلَ) ، ألا ترى أنك تقول في نَفْي [قد قامَ زيدٌ] لمّا يَقُمْ ، فحُمِلَتْ لذلك على " قَدْ " . فكما يقال : لم يأتِ زيدٌ وكأنْ قَدْ ، أيْ وكأنْ قَدْ أتى ، فيُكْتَفَى بقَدْ ، فكذلك قالوا : قاربتُ المدينة ولمّا ، أيْ ولمّا أدخلْها ، فاكتفوا بلمّا " [1] ، كذلك مما احتجّوا به قولهم : " وإنما جاز [2] في [لمّا] دون [لم] ؛ لأنه يقوم بنفسه بسبب أنه مُرَكَّبٌ من [لم] وَ [مَا] ، وكأنّ [مَا] عِوَضٌ من المحذوف " . [3]

ثانيهما : الجواز للضّرورة وأنه خاصٌّ بالشّعْر ، وعليه ابن فارس وابن يعيش في موضع ، وابن عصفور وابن مالك وغيرهم .

---

(١) ضرائر الشعر ص ١٨٤ ، وانظر خزانة الأدب ٩ / ٩

(٢) أيْ حَذْفُ الفعل وبقاء الجازم

(٣) همع الهوامع ٤ / ٣١٥ ، وانظر ارتشاف الضرب ٤ / ١٨٦٠

أمّا إذا رجعنا إلى نصّ ابن الحفيد فنستنتج منه أنه مجوّزٌ لحَذْفِ معمولها ، وإنْ كان الأشهر عدم حذفه ، بدليل اعتراضه على ما هو مشهورٌ فيها بما نقله عن الزمخشري في الكشّاف .

وأمّا عندي فإنني أرى أنّ حَذْف معمول [لم] أو مجزومها والوقوف عليها بعد الحذف جائزٌ لكنْ بشَرْط أنْ يدلّ عليه دليلٌ ، سواءٌ كان ذلك في النثر أوالشعر ، فالنثر كقول القائل : أُحْسِنُ إليك وإنْ لمْ ، يريد وإنْ لمْ تُحْسِنْ إليَّ [1] . وأمّا في الشعر فشواهده كثيرةٌ كما مَرَّ بنا ، وأضيفُ إليها قول عمر ابن أبي ربيعة : [2]

فقامَتْ ولمْ تَفْعَلْ ، ونامَتْ فلمْ تُطِقْ فَقُلْنَ لها : قومي ، فقامَتْ : ولَمْ لَمِ

أراد أنْ يقول : فقامَتْ ولمْ تَكَدْ تقوم ، فحُذف للعِلْم بالمحذوف من المَقَام .

---

(١) ارتشاف الضرب ٤ / ١٨٦٠

(٢) انظر ديوانه ص ٢٤٤

المسألة الثالثة :- الكلامُ حول مجيء [أَمّا] المفتوحة لغير تَفْصِيلٍ

قال ابن الحفيد : (أَمّا المفتوحة المشدّدة ، قد تأتي لغير تفصيلٍ أَصْلاً ، وعلى هذا يَرِدُ ما يأتي في أوائل الكُتُبِ ، كذا في أمالي ابن الشجري [١]) . [٢]

عَرْضُ المَسْأَلَةِ وتَحْرِيرُها :

الكلام على هذه المسألة قليلٌ جداً في الكتب ، إذْ لم أجدْ أحداً من العلماء قد أَسْهَبَ في الحديث عنها ، وهذا يدلّ على أنّ مجيئَها لغير تفصيلٍ قليلٌ ، كما أشار ابن الحفيد بقوله " قَدْ تأتي " ، وَ [قَدْ] كما يُعْلم تفيد التقليل في هذا الموضع ، لكنْ حينما نقرأ في كتب النحاة ، نجدهم يذكرون أنواع [أَمّا] بأنها حرفُ شَرْطٍ وتوكيدٍ ، ثمّ يقولون : وتفصيلٍ غالباً ، فدلّ على أنّ من غير الغالب مجيئَها لغير تفصيلٍ ، فيكون حينئذٍ قليلاً ، ولو تتبعنا المسألة في تلك الكتب لوجَدْنا أنّ سيبويه قد أشارَ إليها بشكلٍ أو بآخر ، إذْ مثّل للمسألة بقوله : " وأمّا قولهم : أَمَّا بعدُ فإنّ الله قال في كتابه ، فإنّها بمنزلة قولك : أَمَّا اليومُ فإنّك " . [٣]

---

(١) هو الشريف أبو السعادات هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني المعروف بابن الشجري البغدادي ، كان إماماً في النحو واللغة وأشعار العرب وأيامها ، له عدّة مؤلفاتٍ منها : كتاب الأمالي النحوية ، وكتاب الحماسة ، وما اتفق لفظه واختلف معناه وغيرها ، توفي سنة ٥٤٢هـ . بغية الوعاة ٢ / ٣٢٤ ، وسيأتي بيان رأيه في المسألة

(٢) الدُّرُّ النضيد ص ٢٥٨

(٣) الكتاب ٣ / ١٣٩

وتحدّث أبو الحسن الرمّاني [1] عن مواضعها فقال : " . . . والثاني : أنْ تكونَ قطعاً وأَخْذاً في كلامٍ مُسْتَأْنَفٍ ، وعلى هذا يَرِدُ ما يأتي في أوائل الكتاب ، نحو قولك : أَمّا بعدُ كذا " . [2]

وأمّا ابنُ الشجري – الذي نقل ابنُ الحفيد عنه هذه المسألة – فقد تحدّث عن المسألة بقوله : " مِنْ مواضع أَمّا أنْ تكون أَخْذاً في كلامٍ مُسْتَأْنَفٍ من غير أنْ يتقدّمها كلامٌ ، وعلى هذا يَرِدُ ما يأتي في أوائل الكتب ، كقولك : [أَمّا بعدُ كذا ، فإني فَعَلْتُ] ، [وأَمّا على إِثْر ذلك فإني صَنَعْتُ] ، واستفتحَ أبو عليّ كتابه الذي سمَّاه [الإيضاح] بقوله : أَمّا على إِثْرِ ذلك فإني جَمَعْتُ . . . [3] " . [4]

وقد رَدَّ الرضي على من زَعَمَ وادّعى أنها ملازمةٌ للتفصيل فقط بقوله : " جواز السّكوت على مثل قولك : أَمّا زيدٌ فقائمٌ ، يَدْفَعُ دَعْوَى لزوم التفصيل فيها " [5] ، فيُفْهَمْ منه أنه يرى مجيئَها لغير التفصيل .

وقال المالقيّ [6] : " وقولهم في ابتداء الكتب والرسائل : أَمّا بعدُ ، فمعناه : مَهْمَا يكنْ من شيءٍ بعد حَمْدِ الله ، فنابتْ منابَ أداة الشَّرْط وفِعْلِه " . [7]

---

(١) هو أبو الحسن علي بن عيسى الرمّاني النحوي ، جمع بين علم الكلام والعربية ، وله تفسير القرآن الكريم ، ومعاني الحروف ، أَخَذَ عن ابن دريد وابن السَّرّاج ، وتوفي سنة ٣٨٢هـ . انظر البغية ٢ / ١٨٠

(٢) معاني الحروف ص ١٢٩

(٣) انظر الإيضاح لأبي عليّ الفارسي ص ٧٠

(٤) أمالي ابن الشجري ٢ / ٣٤٨

(٥) شرح الكافية ٤ / ٤٦٧

(٦) هو أحمد بن عبد النور بن أحمد بن راشد المالقي ، ويكنى بأبي جعفر ، عالمٌ بالنحو والفقه والقراءات ، له من المؤلفات : رصف المباني في شرح حروف المعاني ، وشرح الجزولية ، وله تقييدٌ على الجُمل ، توفي سنة ٧٠٢هـ . انظر ترجمته في بغية الوعاة ١ / ٣٣١

(٧) رصف المباني ص ٩٨

ونقلَ المرادي عن بعضهم قوله : " . . . وقال بعضهم : قد تَرِدُ حيث لا تفصيل نحو : أَمّا زيدٌ فمنطلقٌ " . [1]

وجوّز ابنُ هشام مجيئَها لغير التفصيل لكنْ بقلّة فقال : " والتفصيل هو غالب أحوالها ، إلا أنها قد تأتي لغير تفصيلٍ أصلاً " . [2]

ويقول ابن عقيل : " وأَمّا حرف تفصيلٍ ، نحو ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ﴾ [3] . . . وهو كثيرٌ ، لكنْ لا يلزمها التفصيل ، إذْ يصحُّ : أمّا زيدٌ فمنطلقٌ ، مقتصراً عليه " . [4]

وقد أَدْلى الخضري بدلْوه في هذه المسألة فقال : " أمّا حرف تفصيلٍ غالباً لا دائماً ، على المختار ، ومن غير الغالب أَمّا زيدٌ فمنطلقٌ ، ومَنْ التَزَمَ فيه التفصيل ، فقد تكلّف بتقدير القسم الآخر ومجملٍ يشملهما . . . والحقّ أنّ ذلك لا يتأتىّ في كلّ المواضع ، إذْ التزامه في نحو : أَمّا بعدُ فأقولُ كذا ، لا يخفى تعسّفه بتقدير المجمل والمقابل ، كأنْ يقال : الأزمانُ مختلفةٌ أمّا بعد كذا فأقولُ ، وأمّا قبلها فلا " . [5]

---

(١) شرح الألفية للمرادي ٤ / ٢٨٥ ، وانظر الجنى الداني ص ٥٢٢

(٢) مغني اللبيب ١ / ٥٦ ، أوضح المسالك ٤ / ٢٣٣، شرح التصريح على التوضيح ٢ / ٢٦١

(٣) سورة الليل آية : ٨

(٤) المساعد ٣ / ٢٣٣

(٥) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ٢ / ١٣٠

وبَعْدُ :-

فيظهر لي مما سبق عرضه أنّ ابن الحفيد يجوّز مجيئها لغير التفصيل ، وما أورده من نصّ عن ابن الشجري هو دليلي على ذلك ، إذْ لم يعلّقْ عليه أو يعترضْ فكأنه مقرٌّ به . وأمّا ما أميل إليه وأرتضيه فهو أنّ [أَمّا] للتفصيل مطلقاً ، ومُعْتَمَدي في ذلك ما ذكره الشيخ محمّد محيي الدين عبد الحميد بقوله : قولك (أَمّا زيدٌ فمنطلقٌ) ونحوه من الأمثلة ، هي فيه دالةٌ على التفصيل ، غايةُ ما في الباب أنّ قسيمَ المذكور محذوفٌ للعلم به من المقام ، وبيانُ ذلك أنّ هذا الكلام لا يتكلّم به المتكلّمُ إلا إذا حَصَلَ تردّدٌ في شخصين نُسِبَا جميعاً أو نُسِبَ أحدُهما إلى ما يذكر بعد [أَمّا] ، فإذا كنتَ تجادل في " عليّ " وَ " خالد " أيّهما الخطيبُ المفوَّه مثلاً ، فقلتَ : أَمّا عليٌّ فخطيبٌ مفوَّهٌ ، فتقدير الكلام : أَمّا عليٌّ فخطيبٌ مفوَّهٌ ، وأَمّا خالدٌ فليس كذلك ، فلا تخلو [أَمّا] من الدلالة على التفصيل ، لكنْ قد يُذكر كلٌّ من القسيمين ، وقد يُذكر أحدهما ويُحذف الآخر للعلم به . [1]

(١) وهو رأي الشيخ في حاشية أوضح المسالك لابن هشام ٤ / ٢٣٣

ثانياً : التعدّي واللزوم

من المعلوم أنّ للفعل عدّة تقاسيمَ ، إمّا باعتبار الأزمنة ، وإمّا باعتبار التجرّد والزيادة ، وإمّا باعتبار التصحيح والإعلال وغيرها ، ويأتي من ضِمْنِ هذه التقسيمات تقسيمُه من حيث التعدّي واللزوم ، وهو من هذه الجهة على قِسْمَيْن :-

أ) **الفعل اللازم** وهو الذي لا يَصِلُ إلى المفعول به بنفسه بل يكتفي بمرفوعه ، نحو : قَعَدَ محمدٌ ، وعلامته : أنّ الهاءَ المتصلةَ به لا تكون عائدةً إلا على المصدر ، (جِلْسَةُ المؤدَّبِ جَلَسْتُها) ، كذلك لا يُصَاغُ منه اسمُ مفعولٍ تامّ ، فلا يُقال : (مجلوسٌ – مفروحٌ) ، ولكنْ يصحُّ بمساعدةٍ فنقول : (الفصلُ مجلوسٌ فيه – محمدٌ مفروحٌ بقدومه) .

ب) **الفعل المتعدّي** وهو الذي يجاوز الفاعل إلى المفعول به بنفسه ، نحو : حفظ محمدٌ الدّرس ، وعلامته : أنْ تتصل به [هاءٌ] تعود على غير المصدر ، نحو : زيدٌ ضَرَبَهُ عمروٌ ، كذلك يُصَاغُ منه اسمُ مفعولٍ تامّ فنقول : (مضروبٌ) ، من غير اقترانٍ بحرف جرّ أو ظرفٍ .

وبعضهم يجعل هناك قِسْماً ثالثاً ، ويسمّيه ما ليس بمتعدّ ولا لازمٍ ، فيجعلون منه (كَانَ وأخواتها) ؛ لأنها لا تنصب المفعول به ، ولا تتعدّى إليه بحرف الجرّ . . [1]

وفيه مسألةٌ واحدةٌ ذكرها ابن الحفيد هي :

---

(١) شرح ابن عقيل ، بحاشية محمد محيي الدين عبد الحميد ١ / ٥٣٣

المسألة :- تعدّي الفعل تارةً بنفسه ، وتارةً بحرف الجرّ

قال ابن الحفيد: (واعلم أنه قيل لبعض الأفعال : إنه متعدّ بنفسه مرّةً ، ومرّةً أنه لازمٌ متعدّ بحرف الجر ، وذلك إذا تساوى الاستعمالان وكان كلُّ واحدٍ منهما غالباً ، نحو : نصحتُك ونصحتُ لك ، وشكرتُك وشكرتُ لك ، والذي أدّى الحكم بتعدّي مثل هذا الفعل مطلقاً ، إذْ معناه مع اللام هو معناه بدونه ، والتعدّي واللزوم بحسب المعنى ، وهو بلا لامٍ متعدّ إجماعاً ، فكذا مع اللام فهي إذاً زائدةٌ كما في ﴿ رَدِفَ لَكُم ﴾ [1] ، إلا أنها مطّردةُ الزيادة جوازاً في نصحتُ وشكرتُ ، دون [رَدِفَ] ، فإنْ كان تعدّيه بنفسه قليلاً ، نحو : أقْسَمْتُ الله ، أو مختصّاً بنوعٍ من المفاعيل كاختصاص [دَخَلْتُ] بالتعدّي بالأَمْكِنَة ، وأمّا إلى غيرها فبِـ" في " نحو دخلتُ في الأمر ، فهو لازمٌ حُذف منه حرف الجرّ ، وإنْ كان تعدّيه بحرف الجرّ قليلاً ، فهو متعدّ ، والحرف زائدةٌ نحو ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ ﴾ [2] ، كذا في الرضيّ في بحث المتعدّي [3] ، – أَقُولُ – ذُكِرَ في بحث أفعال القلوب أنّ معنى [عَلِمَ] وَ [عَرَفَ] واحدٌ ، ونَصْبُ الجزأين في أحدهما دون الآخر موكولٌ إلى العرب ، لا لفرقٍ معنويّ) . [4]

عَرْضُ المَسْأَلَةِ وتَحْرِيرُها :

في الواقع أنّ هذه المسألةَ بابُها واسعٌ لا يكاد يُحْصر ، إذْ لا يخلو كتابٌ من كتب النحو والصّرف في الغالب

---

(١) سورة النمل آية : ٧٢

(٢) سورة البقرة آية : ١٩٥

(٣) شرح الكافية ٤ / ١٣٦ ، وسيأتي بيانه

(٤) الدُّرُّ النضيد ص ٢٦٧

إلا تحدّث عن هذه المسألة بشكلٍ واسعٍ وطويلٍ ، يأخذ فيه المتأخر عن المتقدم ، وأعني بذلك مسألة مجيء الفعل مرّةً متعدياً بنفسه ومرّةً بحرف الجرّ ، ففي البداية سنعرض ما ذكره سيبويه في كتابه إذ يقول : بأنّ هناك أفعالاً تُوصَلُ بحروف الجرّ ، فنقول : اخترتُ فلاناً من الرّجال ، وسمّيتُه بفلانٍ ، وأستغفرُ اللهَ من ذلك ، وأمرتُكَ بالخير ، فلمّا حذفوا حرف الجرّ عَمِلَ الفعلُ ، كقول الشاعر : [1]

أَسْتَغْفِرُ اللهَ ذنباً لستُ مُحْصِيَهُ ... رَبَّ العبادِ إليه الوَجْهُ والعَمَلُ

وكقول الآخر : [2]

أَمَرْتُكَ الخيرَ فافعلْ ما أُمِرْتَ بِهِ ... فقدْ تركتُكَ ذا مالٍ وذا نَشَبِ

وفي البيت الأخير نرى أنه جاء بالاستعمالين كليهما ، [أَمَرْتُكَ الخيرَ] معتدياً بنفسه ، و [ما أُمِرْتَ به] متعدّياً بحرف الجرّ ، وكلاهما فعلٌ واحدٌ . [3]

ثمّ يقول : " وليستْ أستغفرُ اللهَ ذنباً ، وأَمَرْتُكَ الخيرَ ، أكثرَ في كلامهم جميعاً ، وإنما يتكلَّمُ بها بعضهم . . . فهذه الحروف [4] كان أصلها في الاستعمال أنْ تُوصَلَ بحرف الإضافة ، وليس كلّ الفعل يُفْعَلُ به هذا . . . ومنه قول الفرزدق : [5]

منّا الذي اختِيرَ الرجَالَ سَمَاحَةً ... وَجُوداً إذا هَبَّ الرّياحُ الزَّعَازِعُ

---

(١) البيت من أبيات سيبويه الخمسين التي لا يُعرف قائلها ، انظر الكتاب ١ / ٣٧ وما بعدها بتصرف ، وخزانة الأدب ٣ / ١١١

(٢) الكتاب ١ / ٣٧ ، والبيت في شعرين مختلفين أحدهما لأعشى مطرود ، والآخر مختلفٌ في قائله ، فقيل : عمرو بن معديكرب وقيل : عبّاس بن مرداس ، وقيل : زرعة بن السائب ، وقيل : خفاف بن ندبة . انظر خزانة الأدب ١ / ٣٤٢

(٣) الكتاب ١ / ٣٧ ، وانظر الأصول لابن السّرّاج ١ /١٧٨ ، وشرح الكتاب للسيرافي ٢ / ٣٠٣ ، والنكت للأعلم الشنتمري ١ / ١٧١ ، وشرح الكتاب للبطليوسي السفر الأول ٢ / ٦٧٥

(٤) يَقْصِدُ الكلمات ، وهي الأفعال هنا

(٥) ديوانه ١ / ٤١٨

وقال الفرزدق أيضاً : [1]

نُـبِّئْتُ عبدَالله بالجَوّ أَصْبَحَتْ كِرَاماً مَوَاليها لَئيماً صَمِيمُها " . [2]

أَرَادَ : اختيرَ من الرجَال ، ونُـبِّئْتُ عَنْ عبدِالله ، فحَذَفَ الجارّ وعدّى الفعل .

ويقول في موضعٍ آخر : " أجازوا قولهم : دخلتُ البيتَ ، وإنما معناه : دخلتُ في البيت ، والعامل فيه الفعل . . . ونظيرُ هذا أيضاً في أنهم حَذَفوا حرف الجرّ ليس إلاّ ، قولهم : نُـبِّئْتُ زيداً قال ذاك ، إنما يريد [عن زيد] ، إلا أنّ معنى الأوّل معنى الأماكن . وزَعَمَ الخليل – رحمه الله – أنهم يقولون : مُطِرْنا الزَّرْعَ والضَّرْعَ " . [3]

ويقول : " وإنْ شئتَ نصبتَ تقول : . . . مُطِرْنا السَّهْلَ والجبلَ ، وقُلِبَ زيدٌ ظهرَه وبطنَه ، فالمعنى أنهم مُطِرُوا في السَّهْل والجبل ، وقُلِبَ على الظَّهْر والبطن ، ولكنهم أجازوا هذا " . [4]

ومن هذا الباب " قول عامر بن الطفيل : [5]

فَلأَبْـغِيَنَّكُمُ قَناً وعُوَارِضاً ولأُقْبِلَنَّ الخَيْلَ لابَـةَ ضَرْغَدِ

لأنّ [قَناً وعُوَارِضَ] مكانان ، وإنما يريد : بقَناً وعُوَارِضَ ، ولكنّ الشاعر شَـبَّهَهُ بِدَخَلْتُ البيتَ ، وقُلِبَ زيدٌ الظَّهْرَ والبطنَ " . [6]

---

(١) البيت ينسب له ، كذا في الكتاب ١ / ٣٩ ، لكني لم أجده في ديوانه

(٢) الكتاب ١ / ٣٨

(٣) الكتاب ١ / ١٥٩

(٤) المصدر نفسه

(٥) انظر ديوانه ص ٥٥ ، ورواية الديوان [فلأَبْـغِيَنَّكُمُ المَلا وعُوَارِضاً ولأُورِدَنَّ الخَيْلَ لابَـةَ ضَرْغَدِ]

(٦) الكتاب ١ / ١٦٣

ويقول الأخفش [1] في مَعْرِض حديثه عن قوله تعالى ﴿ قُلْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم بَعْضُ ٱلَّذِى تَسْتَعْجِلُونَ ﴾ [2] : " ونظنُّها [رَدِفَكُمْ] ، وأَدْخَلَ اللام فأضافَ بها الفعل ، كما قال ﴿ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ ﴾ [3] ، وَ ﴿ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ ﴾ [4] ، وتقول العربُ : رَدِفَهُ أمرٌ ، كما يقولون : تَبِعَهُ وأَتْبَعَهُ " . [5]

ومن ذلك قول المبرّد : " وإنما هذا على حَذْف حرف الإضافة ، ألا ترى أنّ قولك : مررتُ بزيدٍ ، لو حذفتَ [الباءَ] قلتَ : مررتُ زيداً ، إلا أنه فعلٌ لا يَصِلُ إلا بحرف إضافةٍ ، وعلى هذا قول الله عزّ وجلّ ﴿ وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾ [6] ، وإنما هو – والله أعلم – [مِنْ قَوْمِه] ، فلمّا حَذَفَ حرف الإضافة ، وَصَلَ الفعلُ فعَمِلَ " . [7]

---

(١) اشتهر بهذا الاسم ثلاثةٌ هم : **الأخفش الكبير** ، وهو أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد ، من أهل هجر ، وكان نحوياً لغوياً ، وله ألفاظٌ لغويةٌ انفرد بها ، أَخَذَ عنه أبو عمرو بن العلاء وسيبويه وتوفي سنة ١٧٧هـ . **والأخفش الأوسط** ، وهو أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي ، وهو الذي يُقصد إذا قيل : [الأخفش] ، وهو الذي أذاع كتاب سيبويه ، وله مؤلفاتٌ في النحو منها : كتاب الأوسط ، وله كتاب تفسير معاني القرآن ، وتوفي سنة ٢١٥هـ . **والأخفش الصغير** ، وهو أبو الحسن علي بن سليمان بن الفضل ، روى عن المبرّد وثعلب وغيرهما ، وتوفي سنة ٣١٥هـ . انظر بغية الوعاة ٢ / ٣٨٩

(٢) سورة النمل آية : ٧٢

(٣) سورة يوسف آية : ٤٣

(٤) سورة الأعراف آية : ١٥٤

(٥) معاني القرآن للأخفش ٢ / ٦٥١ ، وانظر الدُّرُّ المصون للسمين الحلبي ٨ / ٦٣٩

(٦) سورة الأعراف آية : ١٥٥

(٧) المقتضب ٤ / ٣٣٠ ، انظر إعراب القرآن للنحاس ٢ / ١٥٤

وتطرّق ابن الشجريّ لهذه المسألة بقوله : " قولهم : شكرتُ لزيدٍ ونصحتُ له ، هذا هو الأصلُ فيهما ؛ لأنّ التنزيل جاء به في قوله جل اسمه ﴿ وَٱشْكُرُواْ لِى وَلَا تَكْفُرُونِ ﴾ [١] ، وقوله ﴿ أَنِ ٱشْكُرْ لِى وَلِوَٰلِدَيْكَ ﴾ [٢] ، وقوله ﴿ وَأَنصَحُ لَكُمْ ﴾ [٣] ، وقوله ﴿ إِذَا نَصَحُواْ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ ﴾ [٤] ، وجاء حذفها في كلامهم نظماً ونثراً ، فمن النظم قولُ النابغة : [٥]

نصحْتُ بني عَوْفٍ فلمْ يتقبّلوا رسولي ولم تنجحْ لديهم وَسائلي

وقول الآخر : [٦]

سَأَشْكُرُ عَمْراً إنْ تراختْ منيّتي أياديَ لم تَمْنُنْ وإنْ هيَ جَلَّتِ

. . . ومما عدّوه باللام [كَالَ و وَزَنَ] في نحو : كِلْتُ لكَ قَفيزَيْن بُرّاً ، ووَزَنْتُ لكَ مَنَوَيْنِ عَسَلاً ، وقد جاء حَذْف هذه اللام في كثيرٍ من كلامهم ، كقولك : كِلْتُكَ البُرَّ ووَزَنْتُكَ العَسَلَ . . . وعليه جاء قوله تعالى ﴿ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ ﴾ [٧] ، معناه : كَالُوا لهم أو وَزَنُوا لهم . . . ومما حذفوا منه [إلى] قولهم : دخلتُ البيتَ ، وذهبتُ الشّامَ ، ولم يستعملوا [ذهبتُ] بغير [إلى] إلا [للشّام] وليس كذلك [دخلتُ] ، بلْ هو مطّردٌ في جميع الأمكنة نحو : دخلتُ المسجدَ ودخلتُ السوقَ ، فمذهب

---

(١) سورة البقرة آية : ١٥٢

(٢) سورة لقمان : آية ١٤

(٣) سورة الأعراف آية : ٦٢

(٤) سورة التوبة آية : ٩١

(٥) ديوان النابغة الذبياني ص ١٤٣ ، والرواية في الديوان باختلاف عجزه [. . . . . وَصَاتي ولم تنجح . . . . .]

(٦) ينسب لأبي الأسود الدؤلي ، ولعبدالله بن الزَبير الأسديّ ، وينسب لغيرهما ، انظر ملحق ديوان الأول ص ٣٨٨ ، وديوان الثاني ص ١٤١ .

(٧) سورة المطففين آية : ٣

سيبويه أنّ [البيتَ] يَنتصبُ بتقدير حَذْف الخافض ، وخالفه في ذلك أبو عمر الجرميّ فزَعَمَ أنّ [البيتَ] مفعولٌ به ، مثله في قولك : بنيتُ البيتَ ، واحتجّ أبو عليّ لمذهب سيبويه بأنّ نظير [دخلتُ] ونقيضه ، لا يصلان إلى المفعول إلاّ بالخافض ، فنظيره [غُرْتُ] ونقيضه [خرجتُ] فلمّا قالوا: غُرْتُ في البيتِ وخرجتُ من البيتِ ، كان حكم [دخلتُ] كحكمهما في التعدّي بالخافض . . . وقد تُعَدَّى [بفي] كما عُدّيَ بها [غُرْتُ] فيقال : دخلتُ في البيتِ ، كما يقال : دخلتُ في هذا الأمر ، ومثل ذلك في التنزيل ﴿ ٱدْخُلُواْ فِي ٱلسِّلْمِ كَآفَّةً ﴾ [1] " . [2]

وممن أَسْهَبَ الحديثَ في هذه المسألة ابنُ عُصْفور إذْ يقول : " والقِسْمُ الذي يتعدَّى إلى واحدٍ ، تارةً بنفسه وتارةً بحرف جرّ ، لا سبيلَ إلى معرفته إلا بالسّماع . . . وإنما جُعِلَ هذا قِسْماً برأسه . . . لأنه قد وُجد الفعلُ يصل تارةً بنفسه وتارةً بحرف جرّ ، ولم يُستعمل أحدهما أكثر من الآخر . . . فلمّا تساويا في الاستعمال كان كلّ واحدٍ منهما أَصْلاً بنفسه ، وزَعَمَ بعض النحويين أنه لا يُتَصَوَّر أنْ يوجد فعلٌ يتعدَّى بنفسه وتارةً بحرف الجرّ ؛ لأنه مُحَالٌ أنْ يكون الفعل قويّاً ضعيفاً في حالةٍ واحدةٍ . . . فينبغي على هذا أنْ يُجْعل : نصحتُ زيداً وأمثاله ، الأصل فيه : نصحتُ لزيدٍ ، ثم حُذف حرف الجرّ منه في الاستعمال " . [3]

---

(١) سورة البقرة آية : ٢٠٨

(٢) الأمالي الشجرية ٢ / ١٢٩ ، وانظر شرح الكتاب للبطليوسي السفر الأول ٢ / ٦٦٠ ، وأبو عمر الجرمي حياته وجهوده في النحو ، رسالة ماجستير لشيخي الدكتور : محسن سالم العميري ص ١٣٣

(٣) شرح جمل الزجاجي ١ / ٣٠٦ ، وانظر المقرّب لابن عصفور ١ / ١١٤ ، وقد ذكر شواهد شعريةً حول هذه المسألة في كتابه ضرائر الشعر ص ١٤٥ ، نحو قول النابغة الذبياني :

[فَبِتُّ كأنّ العائداتِ فَرَشْنَني هَراساً به يُعْلَى فراشي ويُقْشَبُ]

يريد : فَرَشْنَ لي ، فحَذَفَ اللام وأَوْصَلَ الفعل إلى الضمير بنفسه ، والبيت في ديوانه ص ٧٢

ولابن مالك نصيبٌ في هذا إذْ يقول : " وإذا استُعْمل الفعل متعدياً بنفسه تارةً وبحرف جرّ تارةً ، ولم يكنْ أحد الاستعمالين مشهوراً ، قيل فيه متعدٍّ بوجهين ، ولم يُحْكَم بتقدير الحرف عند سقوطه ، ولا بزيادةٍ عند ثبوته . . . ويُسمّى أيضاً المتعدّي بنفسه مجاوزاً وواقعاً . . . فإنْ وَرَدَ حذفه وكَثُر ، قُبِلَ وقِيسَ عليه ، وإنْ لم يَكْثُرْ قُبِلَ ولم يُقَسْ عليه ، فمن الذي كَثُرَ قولهم : دخلتُ الدارَ والمسجدَ ونحو ذلك ، فيُقاسُ على هذا : دخلتُ البلدَ والبيتَ وغير ذلك من الأمكنة ، ومن المقتصر فيه على السّماع : توجَّهَ مكةَ وذهبَ الشّامَ ، ومُطِرْنا السَّهْلَ والجَبَلَ ، وضُرِبَ فلانٌ الظَّهرَ والبطنَ ، فلا يُقاس على هذه الأسماء وما أشبهها غيرها " . [1]

وتحدّث في موضعٍ آخر عن تعدية [شَبَّهَ] بنفسه وبالباء فقال : " وفيها قول عائشة رضي الله عنها (شبَّهْتُمُونا بالحُمُر والكلاب) [2] ، قلتُ : المشهورُ تعدية [شَبَّهَ] إلى [مُشَبَّه] وَ [مُشَبَّه به] دون باءٍ، كقول امرىء القيس : [3]

فَشَبَّهْتُهُمْ في الآلِ لمّا تكمّشُوا حدائقِ دَوْمٍ أو سَفِيناً مُقَيَّرا

ويجوز أنْ يُعَدَّى إلى الثاني بالباء ، فيقال : شَبَّهْتُ كذا بكذا . . . وقد كان بعض المُعْجَبين بآرائهم يخطّئ سيبويه وغيره من أئمّة العربية في قولهم : شَبَّهَ كذا بكذا ، ويَزْعُمُ أنّ هذا الاستعمال لحنٌ وأنه لا يوجد في كلام مَنْ يُوثَقُ بعربيّته ، والواجبُ تَرْكُ الباء . وليس الذي زَعَمَ صحيحاً ، بل سقوط الباء وثبوتها جائزان ، وسقوطها أشهرُ في كلام القدماء ، وثبوتها لازمٌ في عُرْفِ العلماء " . [4]

---

(١) شرح التسهيل ٢ / ١٤٩ ، وانظر شرح الكافية الشافية ٢ / ٦٣٦ ، ارتشاف الضرب ٤ / ٢٠٨٨ ، شرح الألفية للمرادي ٢ / ٥٣ ، المساعد لابن عقيل ١ / ٤٢٧ ، شرح ابن عقيل على الألفية ١ / ٥٣٨ ، شفاء العليل للسلسيلي ١ / ٤٣٣

(٢) فتح الباري ١ / ٥٨٨ ، كتاب الصّلاة ، باب مَنْ قال : لا يقطعُ الصّلاة شيءٌ

(٣) انظر ديوانه ص ٤٥

(٤) شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك ص ٩٥

وأمّا الرضي – وهو الذي نقل عنه ابنُ الحفيد هذه المسألة كما تقدّم – فهو يرى أنّ مثل هذا النوع يُحْكَم عليه بالتعدّي مطلقاً ، فهو مع اللام بنفس المعنى بدون اللام ، فيكون متعدياً إجماعاً واللام زائدة ، كما في قوله تعالى ﴿ رَدِفَ لَكُم ﴾ الآية السابق ذكرها ، إلا أنها مطّردة الزيادة في نحو : شكرتُ ونصحتُ وإنْ كان تعدّيه بنفسه قليلاً ، نحو : أقسمتُ اللهَ ، أو مختصّاً بنوع من المفاعيل كاختصاص [دخلتُ] بالتعدّي إلى الأمكنة ، وأمّا إلى غيرها فبِـ(في) نحو : دخلتُ في الأمرِ ، فهو حينئذٍ لازمٌ ، قد حُذف منه حرف الجرّ ، وإنْ كان تعدّيه بحرف الجرّ قليلاً ، فهو متعدّ والحرف زائدٌ . [1]

هذا وقد عدَّ ابنُ هشام – رحمه الله – عشرة أفعالٍ من هذا النوع مما يكون تارةً مقيّداً بحرف الجرّ ، وتارةً مسرّحاً منه ، وهي على النحو التالي : [2]

١– **أَمَرَ :** قال تعالى ﴿ أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ ﴾ [3]

وقال الشاعر : [أَمَرْتُكَ الخيرَ فَافْعَلْ ما أُمِرْتَ به] [4]

٢– **استغفرَ :** قال الشاعر :

أستغفرُ اللهَ من عَمْدي ومن خَطَئي ذَنْبي وكلُّ امرئٍ لاشَكَّ مُؤْتَزِرُ [5]

وقال الشاعر : [أستغفرُ اللهَ ذَنْباً لستُ محصيَهُ] [6]

---

(١) شرح الكافية للرضي ٤ / ١٣٦

(٢) شرح شذور الذهب ص ٣٥٦ ، ٣٦٩ وما بعدها ، وانظر أوضح المسالك ٢ / ١٧٩ ، مغني اللبيب ١ / ١٤٢

(٣) سورة البقرة آية : ٤٤

(٤) سبق ذكره

(٥) البيت بلا نسبة ، كذا في شرح شذور الذهب ٣٧٠

(٦) سبق ذكره

٣- **اختارَ :** قال تعالى ﴿ وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلٗا ﴾ [١]

وقال الشاعر : وقالوا نَأَتْ فاخْتَـرْ من الصَّبْر والبُكَى

فقلتُ البُكَى أَشْفَى إذنْ لِغَليلي [٢]

٤- **كَنَى :** قال الشاعر : هي الخَمْرُ لا شَكَّ تُكْنَى الطَّلا كما الذئب يُكْنَى أبا جَعْدَةِ [٣]

وقال الشاعر : [وكِتْمانُها تُكْنَى بأُمِّ فُلانٍ] [٤]

٥- **سمَّى :** قال الشاعر: وسَمَّيْتُه يحيى ليحيا فلمْ يكنْ لأَمْرٍ قضاهُ اللهُ في النّاس من بُدِّ [٥]

وتقول : سَمَّيْتُه بزيدٍ .

٦- **دَعَا** ، بمعنى " سمَّى " : قال الشاعر :

دَعَتْني أخاها أُمُّ عمروٍ ولم أَكُنْ أخاها ولم أَرْضَعْ لها بِلِبَانِ [٦]

وتقول : دَعَوْتُـه بزيدٍ .

٧- **صَدَقَ :** قال تعالى ﴿ وَلَقَدۡ صَدَقَكُمُ ٱللَّهُ وَعۡدَهُۥٓ ﴾ [٧]

وتقول : صَدَقْتُه في الوَعْدِ .

---

(١) سورة الأعراف آية : ١٥٥

(٢) قائله كُثيّر عزّة ، انظر ديوانه ص ١٨٠

(٣) قائله عبيد الأبرص ، انظر خزانة الأدب ٥ / ٣٣١ ، والرواية في صدره [وقالوا هي الخَمْرُ تُكْنَى الطّلاء]

(٤) الشاهد بلا نسبة أو تكملة ، كذا في شرح شذور الذهب ص ٣٧٤

(٥) الشاهد بلا نسبة ، كذا في شرح شذور الذهب ٣٧٤

(٦) البيت لعبد الرحمن بن الحَكَم ، كذا في شرح شذور الذهب ٣٧٥

(٧) سورة آل عمران آية : ١٥٢

٨- **زوَّج :** قال تعالى ﴿ زَوَّجْنَاكَهَا ﴾ [١]

وقال تعالى ﴿ وَزَوَّجْنَاهُم بِحُورٍ عِينٍ ﴾ [٢]

٩ - **كَالَ** } قال تعالى ﴿ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ ﴾ [٣]

١٠ - **وَزَنَ** } وتقول : كِلْتُ لزيدٍ طعامَه ، ووَزَنْتُ لزيدٍ مالَه .

وقد ذكر البغداديّ في خزانته قول الشاعر : [٤]

هُمُ الفاعلونَ الخَيْرَ والآمِرونَهُ إذا ما خَشُوا من مُحْدَثِ الأَمْرِ مُعْظَما

فذكر في لفظة [الآمرونَهُ] : " أنه لا يَبْعُدُ أنْ يكون من باب الحذف والإيصال ، والأصل : [والآمرونَ به] ، فحُذفت الباء واتَّصَل الضمير به ، فإنّ [أَمَرَ] يتعدَّى إلى المأمور بنفسه ، وإلى المأمور به بالباء ، يقال : أَمَرْتُهُ بكذا ، والمأمور هنا محذوفٌ أيْ : الآمرونَ الناسَ بالخير ، فيكون الضميرُ منصوباً لا مجروراً " . [٥]

---

(١) سورة الأحزاب آية : ٣٧

(٢) سورة الدُّخَان آية : ٥٤

(٣) سورة المطففين آية : ٣

(٤) الشاهد بلا نسبة في كتاب سيبويه ١ / ١٨٨ ، وشرح المفصّل لابن يعيش ٢ / ١٢٥ ، وخزانة الأدب ٤ / ٢٧١

(٥) خزانة الأدب ٤ / ٢٧٠

وبَعْدُ :-

فبقيَ أنْ نشير إلى اعتراض ابن الحفيد على ما قد نقله عن الرضيّ ، إذْ الرضيّ يقول : " والتعدّي واللزوم بحسب المعنى " [1] ، فقد اعترض عليه بقوله : (ذُكِرَ في بحث أفعال القلوب أنّ معنى [عَلِمَ] وَ [عَرَفَ] واحدٌ ، ونصْبُ الجزءين في أحدهما دون الآخر موكولٌ إلى العرب لا لفرقٍ معنويّ) [2] ، ويؤيّد ما ذهب إليه ابن الحفيد قولُ الجرجاني : " فإنْ قلتَ : فكيف ذَكَرَ [عَلِمْتُ وظَنَنْتُ] وهو في ذِكْرِ ما يتعدّى إلى مفعولٍ واحدٍ . . . فالجوابُ . . . أنه يُقصد بهما ما يتعدّى إلى مفعولٍ واحدٍ ، وذاك إذا جعلتَ [عَلِمْتُ] بمنزلة [عَرَفْتُ] وَ [ظَنَنْتُ] بمنزلة [اتَّهَمْتُ] ، وهذان لا يتجاوزان مفعولاً واحداً ، ولذلك عدّاهما فقال : عَلِمْتُهُ وظَنَنْتُهُ ، كما قال : فَهِمْتُهُ " . [3]

وخلاصة ما سبق عرضه فإنّ للنحاة في هذا الموضوع ثلاثة آراءٍ :

الرأي الأول : أنّ هذا النوع قِسْمٌ مستقلٌّ بذاته ، فليس من قبيل المتعدّي وليس من قبيل اللازم ، وأصحابُ هذا الرأي نظروا إلى الاستعمالين جميعاً فلم يجرؤوا على التمييز بين استعمالٍ وآخر ؛ لأنّ كلَّ واحدٍ من الاستعمالين منقولٌ عن العرب الذي يجب على المتكلّم بلغتهم أنْ يتأسّى بهم .

---

(١) الدُّرُّ النضيد ص ٢٦٧

(٢) المصدر نفسه

(٣) المقتصد للجرجاني ١ / ٥٩٦ ، وانظر الكتّاب ١ / ٤٠ ، ١٢٦ ، وترشيح العلل في شرح الجمل للخوارزمي ص ١١٨ ، وشرح الجمل لابن هشام ص ١٢٧

الرأي الثاني : أنْ ننظرَ إلى الاستعمال الذي يُعَدّي هذه الأفعال بحرف الجرّ فنجعلَه هو الأصل ، ثمّ نجعلَ ما نتصوّره متعدياً بنفسه ، منقولاً عن اللازم بحذف حرف الجرّ ، وإيصال الفعل إلى ما كان مجروراً ، وهذا ما يسمّيه علماءُ العربية " الحذف والإيصال " .

الرأي الثالث : أنْ ننظرَ إلى الاستعمال الذي يُعَدّي هذه الأفعال بنفسها فنجعلَه هو الأصل ، ثمّ نجعلَ الاستعمال الآخر الذي يُعَدّيها بحرف الجرّ من باب زيادة حرف الجرّ .

والراجحُ في نظري أنّ المُتَصَوَّرَ في هذه الأفعال وأمثالها أنْ يكون تعدّيها بنفسها لغةُ قبيلةٍ من قبائل العرب ، وتعدّيها بحرف الجرّ لغةُ قبيلةٍ أخرى ، فهي بالنظر إلى كلّ قبيلةٍ على حدتها داخلةٌ في أحد القِسْمَيْن المتعدّي واللازم ، ونحن في كلامنا لا نتكلّم بلغة قبيلةٍ معيّنة ؛ لأننا لا نستطيع معرفة ذلك لو أردناه ، وإنّما نتكلّم بما تكلّم به فصحاء القبائل العربية ، ولو كانت الألفاظ التي نتكلّم بها خليطاً من ألفاظٍ استعملها قبائل شتّى ، وليس في ذلك ما ينكر ما دُمْنا لا نخرج عمّا تكلّم به العرب ، ويجب علينا أنْ نأخذَ بعين الاعتبار أنه ليس كلّ فعلٍ يَتَعَدّى بحرف الجرّ ، لنا أنْ نحذفَ حرف الجرّ منه ونُعَدّي الفعل ، إنّما هذا يجوز فيما كان مسموعاً عن العرب سماعاً واستعملوه ، فهذه الكلمات القليلةُ المنصوبةُ على نَزْعِ الخافض لا يجوز القياس عليها ، بلْ هي مقصورةٌ على أفعالها الخاصّة بها ، وأفعالها مقصورةٌ عليها ، ولولا هذا لَكَثُرَ الخَلْطُ بين اللازم والمتعدّي ، وانتشرَ اللّبسُ والإفسادُ المعنويّ ، وفَقَدَت اللغة أوضحَ خصائصها وهو التَّبْيين ، وأساسُه الضوابط السليمة التي لا تَدَاخُلَ فيها ولا اختلاط . [1]

---

(١) انظر رأي الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد بحاشيته على أوضح المسالك ٢ / ١٧٦، وانظر أيضاً النحو الوافي لعباس حسن ٢ / ١٦٠ ، بتصرّف

ثالثاً: إعمال اسم الفاعل

اسمُ الفاعل هو اسمٌ مشتقٌّ يدلّ على معنىً مجرّدٍ حادثٍ – أيْ عارضٍ يطرأُ ويزولُ – وعلى فاعله ، ويُصاغ من الثلاثي غالباً على وزن " فَاعِل " نحو قَعَدَ قَاعِد ، فَتَحَ فَاتِح ، ومن غير الثلاثي بالإتيان بمضارعه ، وقَلْبِ أوّله ميماً مضمومةً ، مع كَسْر الحرف الذي قبل آخره ، مثل : قَاوَمَ ، يُقَاوِمُ فهو مُقَاوِم ، وهو يجري مَجرى فعله في العمل ، وفي التعدّي واللّزوم ، لكنْ بشروطٍ تختلف باختلاف حالتَيْ تجرّده من (أَلْ) الموصولة أو اقترانه بها :

أ) فإنْ كان مجرّداً منها ، رَفَعَ فاعلَه بغير شرطٍ إنْ كان الفاعل ضميراً مستتراً أو بارزاً ، وعَمَلَ كذلك في باقي المعمولات التي ليست فاعلاً ظاهراً ولا مفعولاً به ، أمّا **الفاعلُ الظاهر** فلا يرفعه إلا إذا كان مستوفياً للشروط الآتية :

١– أنْ يسبقَه شيءٌ يعتمد عليه ، وسيأتي بيانُ ذلك في مسألة هذا الباب .

٢– ألا يكونَ مصغّراً ، فلا يصحُّ : يَقِفُ حُوَيرسٌ زرعاً .

٣– ألا يكونَ له نعتٌ يفصل بينه وبين مفعوله ، فلا يصحُّ : يُقْبِلُ راكبٌ مسرعٌ سيارةً .

٤– ألا يَفْصِلَ بينه وبين مفعوله فاصلٌ أجنبيٌّ ، وهو الذي ليس معمولاً لاسم الفاعل وإنما يكون معمولاً لغيره ، فلا يجوز : هذا مُكَرِّمٌ واجبَها مؤدّيةً ، والأصل : هذا مُكَرِّمٌ مؤدّيةً واجبَها ، إلا إذا كان الفاصل شبه جملة نحو : الرَّحيمُ مساعدٌ عن النهوض عاجزاً ، والأصل : الرَّحيمُ مساعدٌ عاجزاً عن النهوض ، وأمّا **نصبه المفعول به** فلا يجوز إلا بعد استيعابه الشروط السابقة ، وكذلك أنْ يكون بمعنى الحال أو الاستقبال نحو : مَنْ يكن اليومَ مُهْملاً عملَهُ يجدْ نفسه غداً فاقداً رزقَهُ .

ب) وإنْ كان اسم الفاعل مقترناً [بأَلْ] الموصولة ، فإنه يعمل مطلقاً بغير قَيْدٍ ولا شرطٍ ، نحو قول المتنبي : [1]

القاتلُ السَّيْفَ في جِسْمِ القَتِيلِ به ... وللسّيوفِ – كَمَا للنَّاسِ – آجالُ [2]

وأمَّا سَبَبُ إعماله فيقولون إنه جريانه غالباً على مضارعه الذي بمعناه ، وإنّ هذه الشروط تُقَرّبه من الفعل وتبعده من الاسميّة المحضة ، ولهذا يمكن أنْ يحلَّ محلَّه المضارع الذي بمعناه .

وفي هذا يقول ابن مالك : [3]

كَفِعْله اسمُ فَاعِلٍ في العَمَلِ ... إنْ كانَ عن مُضِيّه بمَعْزِلِ

وَوَلِيَ استفهاماً أَوْ حَرْفَ نِدَا ... أَوْ نَفْياً أَوْ جَا صِفَةً أَوْ مُسْنَدا

وإنْ يكنْ صِلةَ أَلْ ففي المُضِي ... وغيرِه إعْمَالُهُ قَد ارْتُضِي

---

(١) انظر ديوانه بشرح العكبري ٣ / ٢٨٠ ، وهو لا يحتجّ بكلامه لكن للاستئناس به .

(٢) النحو الوافي لعباس حسن ٣ / ٢٣٨ – ٢٥٤ ، بتصرّف .

(٣) ألفية ابن مالك ص ٣٩

المسألة :- شَرْطُ الاعتماد لِعَمَلِ اسم الفاعل

قال ابن الحفيد : (اتّفق النحويون عن آخرهم ، أنّ الصفة مما لايجوز إعماله إذا لم يَعْتَمِدْ على أحد الأشياء الخمسة ، وفي هذه المسألة نظرٌ ؛ لأنّ هنا شيئاً سادساً إذا اعتمدتْ الصفةُ عليه عَمِلتْ ، وهو [رُبَّ] مقدّرة أو ظاهرة ، كذا في ضِرَام السَّقْط [١] ، شَرْح ديوان أبي العَلاء المعرّي في قوله : وَمُمْتَحِنٍ لقاءَكَ وهو مَوْتٌ وهلْ بيني عن الموتِ امتحانُ [٢]

وقد أُعْمِلَ في هذه القصيدة أيضاً اسمُ الفاعل ؛ لاعتماده على اللام [٣] بمعنى [الذي] [٤] . – أَقُولُ – قد زادَ في اللّب [٥] [الموصول] على الأشياء الخمسة ، وقد أعملَه – أيْ صاحبُ الضّرام – لاعتماده على حرف الجرّ في قوله :

سَهِرْتُ وقد هَجَعَ الذَّليلُ بلابسٍ بُرْدَ الحُبَابِ مُفِيدِ فِعْلِ الضَّيْغَمِ [٦]

---

(١) وهو للقاسم صَدْر الأفاضل الخوارزميّ ، صاحب كتاب التخمير ، توفي سنة ٦١٧هـ . انظر ترجمته في البغية ٢ / ٢٥٢ ، وهذا الكتاب وجدتُه ضِمْنَ كتابٍ جامعٍ لشروح سِقْط الزَّند المختلفة ، وهو بتحقيق مجموعةٍ من العلماء ، وأشرفَ على العمل الأستاذ : طه حسين

(٢) رواية الديوان [..... وهل يُنْبي عن .....] ، انظر سقط الزَّند ص ٦٥

(٣) يَقصد (أَلْ) الموصولة

(٤) سيأتي بيان ذلك في عرض المسألة

(٥) انظر لبّ الألباب في علم الإعراب لتاج الدين الإسفراييني ص٢٢ ، رسالة ماجستير بتحقيق الطالبة : إبتسام عبدالله الغامدي بكلية الشريعة بأبها ١٤٢٣هـ .

(٦) رواية الديوان [..... الدَّليلُ بلابسٍ ..... مُعيدِ فِعْلِ .....] ، انظر سقط الزَّند ص ٨٧

وقَدْ أَعْمَلَهُ في قوله :

ولا مُبْقٍ إذا يَسْعَى صُدُوعاً عَدَائِدَ في الدكَادِكِ والإكَـامِ [1]

وقبله :

وصَرَّفَـني فغيَّرَنـي زمَـاني سيَعْقُبُني بجَذْفٍ وادّغَـامِ

ولا يسوي حسابُ الدَّهْر وَزْنٌ لـه وَزْنٌ من الدَّمِ كالمُدَامِ [2]

لاعتماده على الفعل ، أيْ كونه فاعلاً لفعلٍ سابقٍ ، وقد قال أيْ صاحبُ الضّرام : إنّ هذه المسألة قد أغفلها النحويون – أَقُولُ – قد نَقَلَ في المطوّل [3] عن بعض النحاة أنه يجوزُ الإعمال بعد [إنما] أيضاً ، وهو المختار عند الرضي ، وأيضاً المحققون على أنه يجوزُ العَمَلُ عند اعتماده على حرف النداء ، وأيضاً قد جَعَلَ المحققان [4] في أوّل الفنّ الثالثِ من شَرْحِ المفتاح إضافةَ الصّفة على وَجْه البيان من صُوَرِ الاعتماد ، كقول المفتاح : [5] مقتضياتُ الحالِ إفرادَ المسند . . .إلخ) . [6]

---

(١) رواية الديوان [. . . . . غوائرَ . . . . .] ، انظر سقط الزَّند ص ٤٢

(٢) رواية الديوان [فصَرَّفني . . . . .زمانٌ . . . . .]

[ولا يُشوي . . . .وَرْدٌ له وَرْدٌ . . . . .] ، انظر سقط الزَّند ص ٤١

(٣) المطوّل للتفتازاني ص ٣٩٢

(٤) هما سعد الدين التفتازاني وَ السيد الشريف الجرجاني ، في شرحهما المفتاح للسكاكي ، ولم أستطعْ الوقوف على شرحهما

(٥) أيْ صاحب مفتاح العلوم وهو السكاكي ، ص ٢٠٥ ، غير أنّ النصّ الوحيد الذي عثرتُ عليه بعد جهدٍ جهيد ، هو قوله : [لمقتضيات الأحوال في إيراد المسند . . .] ، ولربما كانت هناك نسخة أخرى فيها ذلكم النصّ لم تقع يدي عليها .

(٦) الدُّرُّ النضيد ص ٢٦٩

عَرْضُ المَسْأَلَةِ وتَحْرِيرُها :

اختلفَ النحاة في عَمَلِ اسم الفاعل ، وما حُمِلَ عليه ، عَمَلَ فعْله إلى فريقين :-

الفريق الأول : وهم الكوفيون والأخفش [١] : يجيزون عَمَلَه وإنْ لم يعتمدْ على شيءٍ ؛ لقوّة شَبَهِه بالفعل ، فنقول : قائمٌ زيدٌ ، فيكون [قائمٌ] مبتدأ ، وَ [زيدٌ] مرفوعٌ بفعله ، وقد سدَّ مسدَّ الخبر ؛ لحصول الفائدة به وتمام الكلام . [٢]

الفريق الثاني : وهم جمهور البصريين : وهؤلاء يشترطون الاعتماد على شيءٍ قبله – مما سيأتي بيانه – لأنّ اسمَ الفاعل ضعيفٌ في العَمَل ؛ لكونه فرعاً ، فقُوّيَ بالاعتماد [٣] . وقد تعدّدت اجتهاداتهم في ذِكْرِ الأشياء التي يكون اسمُ الفاعل معتمداً عليها ، حتى يستطيعَ أنْ يعملَ عَمَلَ فعله ، على النحو الآتي :-

أ) اتفق جمهور البصريين [٤] على اعتماده على أحد الخمسة الأشياء الآتية :

١- على ذي الخبر : هذا ضاربٌ زيداً ، وكان زيدٌ ضارباً عمراً ، وإنّ زيداً ضاربٌ عمراً .

---

(١) اللباب ١ / ٤٤٠ ، شرح الكافية للرضي ١ / ٢٢٦ ، شرح ابن عقيل ١ / ١٩٢ ، همع الهوامع ٥ / ٨١

(٢) أنكر صاحبُ المفصّل رأيَ هذا الفريق بقوله : " فإنْ قلتَ : بارعٌ أدبُه ، من غير أنْ تعمده بشيء ، وزعمتَ أنك رفعتَ به الظاهرَ ، كُذِّبْتَ بامتناع [قائمٌ أخواك] " ، المفصّل للزمخشري ص ٢٧٤

(٣) اللباب ١ / ٤٤٠ ، همع الهوامع ٥ / ٧٩

(٤) الإيضاح للفارسي ص ١٣٣ ، المقتصد ١ / ٥٠٨ ، اللباب ١ / ٤٤٠ ، شرح المفصّل ٦ / ٧٨ ، شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٦٤ ، شرح التسهيل ٣ / ٧٢ ، البسيط في شرح الجمل ٢ / ٩٩٩ ، لب الألباب للإسفراييني ص١٢٢ ، شرح الرضي على الكافية ٣ / ٤١٦ ارتشاف الضرب ٥ / ٢٢٦٩ ، المساعد ٢ / ١٩٤ ، همع الهوامع ٥ / ٧٩ . . .وغيرهم

٢- على الموصوف : سواءٌ كان ظاهراً ملفوظاً به نحو : مررتُ برجلٍ ضاربٍ عمراً .

أو كان مقدّراً نحو قول الشاعر : [١]

وَمِنْ مَالِئٍ عَيْنَيْهِ مِنْ شَيءِ غَيرِهِ إذا رَاحَ نحوَ الجَمْرَةِ البِيضِ كَالدُّمَى

والتقدير : ومن رجلٍ مالئٍ عينيه .

٣- على ذي الحال : جاء زيدٌ راكباً فرسَه .

٤- على النفي : سواءٌ كان صريحاً نحو : ما ضاربٌ زيدٌ عمراً .

أو كان مؤوّلاً نحو : غيرُ مضيّعٍ نفسَه عاقلٌ .

٥- على الاستفهام : سواءٌ كان ظاهراً نحو قول الشاعر : [٢]

أناوٍ رجالُك قَتْلَ امرئٍ مِنَ العزّ في حُبّكَ اعْتَاضَ ذُلّا

أو كان مقدّراً نحو قول الشاعر : [٣]

لَيْتَ شِعْري مُقِيمٌ العُذْرَ قَوْمي أمْ هُمُ لِيْ في حُبّهَا عَاذِلُونا

والتقدير : أمقيمٌ العذرَ قومي .

---

(١) البيت لعمر بن أبي ربيعة ، انظر ديوانه ١ / ٣٣

(٢) البيت بلا نسبة في شرح التسهيل ٣ / ٧٣ ، ارتشاف الضرب ٥ / ٢٢٦٩ ، شرح شذور الذهب ص ٣٨٩ ، همع الهوامع ٥ / ٨٠

(٣) البيت بلا نسبة في شرح التسهيل ٣ / ٧٤ ، ارتشاف الضرب ٥ / ٢٢٦٩ ، المساعد ٢ / ١٩٥ ، همع الهوامع ٥ / ٨٠

ب) بالإضافة إلى ما سبق ذكره ، نجد أنّ هناك من قد اجتهد و زاد على تلك المُعتمدات الخمسة معتمداتٍ أخرى ليعمل اسم الفاعل عملَ فعله ، وهي على النحو الآتي :

١- رُبَّ : عند الخوارزمي [١] ، وتبعه ابنُ الحفيد [٢] ، سواءٌ كانتْ ظاهرةً أو مقدرةً كقول أبي العلاء المعري : [٣]

ومُمْتَحنٍ لقاءَك وهو مَوْتٌ وهل يُنْبي عَنِ الموتِ امتحانُ

والتقدير : ورُبَّ مُمْتَحنٍ لقاءَك .

٢- الفِعْل : أيْ أنْ يكونَ معتمداً على فعلٍ سابقٍ ، فيكون فاعلاً لفِعْلٍ سابقٍ ، وهذا قد تفرَّدَ به الخوارزمي ، حيث قال : " إنّ هذه المسألةَ قدْ أغفلها النحويون " [٤] ، واستشهد بقول أبي العلاء المعرّي : [٥]

ولا مُبْقٍ إذا يَسْعَى صُدوعاً غوائرَ في الدكادِكِ والإكَامِ

٣- إنّما : وهو قول الرضي [٦] ، وتبعه في ذلك الصبّان [٧] ، نحو : إنّما قائمٌ الزيدان ، والتقدير : ما قائمٌ إلا الزيدان .

---

(١) انظر كتاب شروح سِقْط الزَّند ، السفر الثاني – القسم الأول ص ١٨٧

(٢) الدُّرُّ النضيد ص ٢٦٩

(٣) سِقْط الزَّند ص ٦٥

(٤) انظر كتاب شروح سِقْط الزَّند ، السفر الثاني – القسم الرابع ص ١٤٨٣

(٥) سِقْط الزَّند ص ٤٢

(٦) شرح الكافية ٣ / ٤١٧

(٧) هو أبو العرفان محمد بن علي الصبّان المصري ، توفي سنة ١٢٠٦ هـ . الأعلام للزركلي ٦ / ٢٩٧ ، وانظر رأيه في حاشيته على شرح الأشموني ٢ / ٢٩٣

٤- الموصول : وقد صرّح به الجُزُولي [١] ، والعُكْبَري [٢] ، وابن عصفور [٣] ، والكِيشِي [٤] وابن مالك [٥] ، والإسفراييني [٦] ، وأبو حيّان [٧] ، والسيوطي [٨] ، وتبعهم ابن الحفيد [٩] وغيرهم .

وحجّتهم في ذلك إعماله في القرآن الكريم في قوله تعالى ﴿ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ ﴾ [١٠] ، وفي غير القرآن – كما ذكر ابنُ الحفيد – ورودُه في شعر أبي العلاء المعرّي ، ويقصد قوله : [١١]

كأنَّ جناحَها قلبُ المُعَادِي وَلِيَّكَ كُلَّمَا اعْتَكَرَ الجَنَانُ

أيْ : الذي يُعَادِي وَلِيَّكَ .

---

(١) هو أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجُزُولي ، له شرحٌ على أصول ابن السرّاج ، والمقدّمة الجُزُولية وهي حواشٍ على الجُمل للزجاجي ، توفي سنة ٦٠٧هـ . انظر ترجمته في البغية ٢ / ٢٣٦ ، وانظر رأيه في كتابه ص ١٥٠

(٢) اللباب ١ / ٤٤٠

(٣) شرح الجمل ١ / ٥٦٤ ، المقرّب ١ / ١٢٤

(٤) هو الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد اللطيف القرشي الكِيشِي ، من علماء اللغة والفقه والكلام والمنطق ، لم يصلنا من كتبه سوى الإرشاد إلى علم الإعراب ، توفي سنة ٦٩٥هـ . راجع ترجمته في مقدمة كتابه ، وانظر رأيه فيه ص ١٩٨

(٥) شرح التسهيل ٣ / ٧٦ ، شرح عمدة الحافظ ٢ / ٦٧٢

(٦) لبّ الألباب ص ١٢٢

(٧) ارتشاف الضرب ٥ / ٢٢٧٠

(٨) همع الهوامع ٥ / ٨٠

(٩) الدُّرُّ النضيد ص ٢٦٩

(١٠) سورة الأحزاب آية : ٣٥

(١١) سِقْط الزَّند ص ٦٨

ويقوّي ما ذهبوا إليه ما ذكره سيبويه في كتابه حيث قال : " هذا بابٌ صَارَ (الفاعلُ) فيه بمنزلة (الذي فَعَلَ) في المعنى ، وما يَعْمَلُ فيه ، وذلك قولك : هذا الضاربُ زيداً ، فَصَارَ في معنى : هذا الذي ضَرَبَ زيداً ، وعَمِلَ عَمَلَه . . . " . [١]

٥- حرف الجرّ : وهو رأيُ الخوارزمي [٢] ، واستشهدَ له بقول المعرّي : [٣]

سَهِرْتُ وقد هَجَعَ الدَّلِيلُ بلابسٍ بُرْدَ الحُبَابِ مُعِيدِ فِعْلِ الضَّيْغَمِ

٦- إنّ : وذكرها أبو حيّان [٤] ، والسيوطي [٥] ، ونَسَبَه الصَّيمري إلى البصريين [٦] ، فتقول في ذلك : إنّ قائماً زيدٌ .

٧- النداء : قاله ابنُ مالك [٧] ، وتبعه من المعاصرين عباس حسن [٨] ، والشاهد قول الشاعر : [٩]

فَيَا مُوقِداً ناراً لغَيْرِكَ ضَوْؤُهَا ويَا حَاطِباً في غَيْرِ حَبْلِكَ تَحْطِبُ

---

(١) الكتاب ١ / ١٨١

(٢) انظر كتاب شروح سِقْط الزَّند ، السفر الثاني – القسم الأوّل ص ٣٤٥

(٣) سِقْط الزَّند ص ٨٧

(٤) ارتشاف الضرب ٥ / ٢٢٧٠

(٥) همع الهوامع ٥ / ٨٠

(٦) قال الصَّيمري : " فإنْ قلتَ : إنّ آكلاً زيدٌ طعامَك ، جاز على أنّ [آكلاً] اسم [إنّ] وَ [زيدٌ] رفعٌ به . . . هذا مذهبُ البصريين " ، التبصرة والتذكرة ١ / ٢١٣

(٧) كما في ألفيّته المشهورة : [ووَلِيَ اسْتِفْهاماً أَوْ حَرْفَ ندا أَوْ نَفْياً أَوْ جَا صِفَةً أَوْ مُسْنَدا]

انظر الألفيّة ص ٣٩ ، وهذا الرأيُ لم يذكره في شرحه للتسهيل .

(٨) النحو الوافي ٣ / ٢٤٩

(٩) البيت منسوبٌ للكُمَيت في الأفعال للسرقسطي ١ / ٣٩٠ ، لكني لم أجدْه في ديوانه ، وهو بلا نسبة في جمل الفراهيدي ص ٨١ ، ارتشاف الضرب ٥ / ٢٢٧٠ ، تذكرة النحاة ص ٧٢٧ ، المساعد ٢ / ١٩٦ ، همع الهوامع ٣ / ٣٧

وقد ردَّه ابنُ الناظم [١] بقوله : " وليس المسوّغ الاعتماد على حرف النداء ؛ لأنه ليس كالاستفهام والنفي في التقريب من الفعل ؛ لأنّ النداء من خواصّ الأسماء " . [٢]

بلْ يرى أنّ المسوّغ هو الاعتماد على الموصوف المقدّر ، والتقدير : فيَا رجلاً مُوقِداً ، وقد وافق جماعةٌ ابنَ الناظم في اعتراضه ، كالمرادي [٣] ، وابن هشام [٤] ، والشيخ خالد الأزهري [٥] ، والأشموني [٦] . . . وغيرهم .

غير أنّ الصبّان في حاشيته قد دَفَعَ هذا الاعتراض بقوله : " المصنّفُ لم يدّعِ أنه مسوّغٌ ، بلْ أنّ الوصف إذا وليَ حرف النداء عَمِلَ ، وهذا لا ينافي كون المسوّغ الاعتماد على الموصوف المحذوف ، وإنما صَرّح بذلك حينئذٍ مع دخوله في قوله بعد : [وقدْ يكونُ نعتَ محذوفٍ . . . إلخ] [٧] ؛ لدَفْعِ تَوَهُّمِ أنّ اسمَ الفاعل لا يَعْمَلُ إذا وليَ حرف النداء لبُعْده عن الفعل " [٨] ، وبه قال الشيخ ياسين الحِمْصيّ [٩] ، ولعلّ ذلك يعود إلى نيابة حرف النداء عن الفعل كما قرره النحويون .

---

(١) هو أبو عبد الله بدر الدين محمد بن الإمام جمال الدين محمد بن مالك ، صاحب الألفيّة ، توفي سنة ٦٨٦ هـ . البغية ٢٢٥/١

(٢) شرح ابن الناظم على الألفيّة ص ٤٢٤ ، ارتشاف الضرب ٥ / ٢٢٧٠ ، المساعد ٢ / ١٩٦

(٣) شرحه على الألفيّة ٣ / ١٥

(٤) أوضح المسالك ٣ / ٢١٩ ، شرح التصريح ٢ / ٦٦

(٥) شرح التصريح ٢ / ٦٦

(٦) شرح الأشموني ٢ / ٥٦٣

(٧) إشارة إلى قول ابن مالك في ألفيّته : [وقد يكونُ نعتَ محذوفٍ عُرِفْ فيستحقُّ العملَ الذي وُصِفْ]
انظر الألفيّة ص ٣٩ ، وكذا في شرح الكافية الشافية ٢ / ١٠٢٩

(٨) حاشية الصبّان على الأشموني ٢ / ٢٩٣

(٩) حاشية الشيخ ياسين على شرح الفاكهي لقطر الندى ٢ / ١٩٨

٨- إضافةُ الصّفة على وَجْهِ البَيَان : وهذا الرأيُ تفرّدَ به سعدُ الدّين التفتازاني ، وَ السيّد الشريف الجرجاني ، كما بيّن ذلك ابنُ الحفيد بقوله : " قد جَعَلَ المحققان في أوّل الفنّ الثالث من شَرْح المفتاح ، إضافةَ الصّفة على وَجْهِ البيان من صور الاعتماد ، كقول المفتاح : مقتضياتُ الحال إفرادَ المسند . . . إلخ " [١] ، والأصل : الحالُ المقتضيةُ إفرادَ ، فأضاف الصفة إلى الموصوف فصارتْ من المسوّغات لعمل اسم الفاعل (مقتضيات) .

وَبَعْدُ :-

فالمختار عندي مما سبق ذكره ، أنّ اسمَ الفاعل يَعْمَلُ عَمَلَ فِعْله عند اعتماده على شيءٍ قبله ، من المُعْتَمَدَات الخمسة المشهورة (ذي الخبر ، أَوْ الموصوف ، أَوْ ذي الحال ، أَوْ النفي ، أَوْ الاستفهام) ، إذْ أنها هي المشهورةُ والمتَّفَقُ عليها عند أكثر النحويين ، وما زادَ عليها فيُحْكَم عليه مع قبوله بالقلّة والنُّدْرة ، كيف وقد عمل فيها اسم الفاعل .

وبقيَ أنْ أشيرَ في النهاية إلى أنَّ جميع ما ذُكِرَ من أحكامٍ في عَمَل اسم الفاعل ، فإنّ ذلك ينطبقُ على عَمَل اسم المفعول ، قال ابن مالك : [٢]

وَكُلُّ ما قُرِّرَ لاسْمِ فَاعِلِ يُعْطَى اسْمَ مَفْعُولٍ بِلا تَفَاضُلِ

---

(١) الدُّرُّ النضيد ص ٢٦٩

(٢) هذا بيتٌ من ألفيته المشهورة ص ٣٩

المبحث الثاني (المرفوعات)

قَدَّمْتُ المرفوعات على المنصوبات والمجرورات تبعاً لابن مالك كما سلف به البيان ؛ **لأنّ المرفوعَ** عُمْدَة الكلام ، كالفاعل والمبتدأ والخبر ، والبواقي **محمولةٌ** عليها ، **والمنصوب** في الأصل فضلةٌ لكنْ يشتبه بها بعضُ العُمَدِ ، كاسْمِ إنّ ، وخبرِ كان وأخواتها ، وخبرِ " مَا " وَ " لا " ، **والمجرورُ** في الأصل منصوبُ المحلّ . [1]

والعُمْدة هو عبارةٌ عمّا لا يَسُوغُ حَذْفه من أجزاء الكلام إلا بدليلٍ يقوم مقامَ اللّفظ به ، وجُعِلَ إعرابه الرفع كما هو معلومٌ ، واخْتُلِفَ في أَصْل المرفوعات أهو المبتدأ ؟ أم الفاعل ؟ على ثلاثة أقوال : –

١ – قيل : المبتدأ أصلٌ والفاعل فرعٌ عنه ، وعُزِيَ إلى سيبويه ، وَوَجْهُهُ أنه مبدوءٌ به في الكلام ، وأنه لا يزولُ عنْ كونه مبتدأ إذا تأخّر ، وأنه عَامِلٌ مَعْمُولٌ ، أمّا الفاعل فتزولُ فاعليَّتُه إذا تقدّم ، وهو مَعْمُولٌ لا غير .

٢– قيل : الفاعل أصلٌ والمبتدأ فرعٌ عنه ، وعُزِيَ إلى الخليل ، وَوَجْهُهُ أنّ عامله لفظيٌّ ، وهذا أقوى من عامل المبتدأ المعنويّ ، فإنه إنّما رُفِعَ للفرق بينه وبين المفعول ، وليس المبتدأ كذلك ، والأصل في الإعراب أنْ يكون للفَرْق بين المعاني .

٣– قيل : كلاهما أصلٌ ، وليس أحدهما بمَحْمُولٍ على الآخر ولا فَرْعٌ عنه ، واختاره الرضيّ ، ونَقَلَهُ عن الأخفش وابن السّرّاج .

وهذا الخلاف لا يجدي فائدةً كما قال بذلك أبو حيان . [2]

وهذا المبحث فيه عدّة مسائل وهي كالآتي :–

---

(١) شرح الكافية للرضي ١ / ١٨٣

(٢) راجع اللباب للعكبري ١ / ١٢٤ ، وهمع الهوامع للسيوطي ٢ / ٣

المسألة الأولى :- استغناءُ المبتدأ عن الخبر

قال ابن الحفيد : (قد يقع لفظ [غير] مبتدأً لا خبرَ له ، وذلك فيما أضيف إلى اسم المفعول وهو مسندٌ إلى الجارّ والمجرور ، فإنه حينئذٍ استغنى المبتدأ عن الخبر ، كما في قول الشاعر : [1]

غيرُ مَأْسُوفٍ على زَمَنٍ يَنْقَضِي بالهَمّ والحَزَنِ

وذلك لأنه في معنى النفي ، والوصفُ بعده مخفوضٌ لفظاً ، وهو في قوّة المرفوع بالابتداء ، فكأنه قيل : ما مأسوفٌ على زمنٍ ينقضي مصاحباً لِلْهَمّ والحَزَن ، أو المعنى : مَشُوباً بالهَمّ ، فهو نظير نحو : ما مضروبٌ الزيدان ، ونحو : أقائمٌ أخواك ، من حيث سَدّ الاسم المرفوع مَسَدّ الخبر ؛ لأنّ [مضروباً] وَ [قائماً] ، قامَا مقام [يُضْرَبُ وَ يقومُ] ، فيُنَزَّل كلّ واحدٍ منهما مع المرفوع به منزلةَ الجملة ، فكذلك إذا أسند اسم المفعول إلى الجارّ والمجرور ، سدَّ الجارُّ والمجرور مسدَّ الاسم الذي يرتفع به ، كقولك : أمحزونٌ على زيدٍ ؟ وما مأسوفٌ على بكرٍ ، فلمّا كانت [غير] للمخالفة في الوصف ، جرى لذلك مجرى النفي ، وأُضيفَتْ إلى اسم المفعول وهو مسندٌ إلى الجارّ والمجرور ، والمتضايفان بمنزلة الاسم الواحد وسَدَّ ذلك مسدَّ الجملة ، حيث أفادَ قولك : غيرُ مأسوفٍ على زَمَنٍ ، ما يفيده قولك : مَا يؤسَفُ على زَمَنٍ ، هكذا يستفاد من أمالي ابن الشجريّ [2] ، والمغني [3]) . [4]

---

(١) يُنسب البيت لأبي نُوَاس ، وليس في ديوانه ، وهو في أمالي ابن الشجري ١ / ٣٢ ، وأمالي ابن الحاجب ٣ / ١٢١ ، وشرح التسهيل ١ / ٢٧٥ ، والتذييل والتكميل ٣ / ٢٧٧ ، والمغني ٢ / ٦٧٦ ، وخزانة الأدب ١ / ٣٤٥ ، وأبو نواس ليس ممن يُسْتَشْهَدُ بكلامه ، وإنما وَرَدَ في كتب النحاة للاستئناس به .

(٢) أمالي ابن الشجري ١ / ٤٧ ، المجلس الخامس ، وسيأتي بيانه في عرض المسألة

(٣) مغني اللبيب ١ / ١٥٩ ، وسيأتي بيانه في عرض المسألة

(٤) الدُّرُ النضيد ص ٢٧٥

عَرْضُ المَسْأَلةِ وتَحْرِيرُها :

هذه المسألة من مسائل باب المبتدأ والخبر ، إذ المبتدأ في هذا الباب على قِسْمَيْن :

* مبتدأٌ له خبرٌ .

* ومبتدأٌ له فاعلٌ سَدَّ مَسَدَّ الخبر ، أَوْ له نائبُ فاعلٍ سَدَّ مَسَدَّ الخبر .

فمن الأوّل : زيدٌ عاذرٌ مَن اعْتَذَر ، **ومن الثاني :** أقائمٌ الزيدان ؟ ، أمضروبٌ الزيدان ؟

وقد اشْتُرِطَ في القسم الثاني وأعني الوصف الذي يرفع فاعلاً أو نائبَ فاعلٍ يغني عن الخبر ويسدُّ مسدَّه ثلاثة شروط :-

١- أنْ يكون معتمداً على استفهامٍ أو نفيٍ - عند البصريين -

٢- أنْ يكون مرفوعه اسماً ظاهراً أو ضميراً منفصلاً .

٣- أنْ يتمّ الكلام بمرفوعه .

ومثال مَا اجتمعتْ فيه الشروط (أقائمٌ الزيدان ، مَا قائمٌ الزيدان) ففي الأُولى الوصف معتمداً على استفهامٍ ، وفي الثانية على نفيٍ ، وقد عُومِلَتْ [غير] معاملةَ [مَا النافية] ، وأُجْرِيَتْ مُجْراها فنقول : غيرُ قائمٍ الزيدان ، لكنّ الوصف حينئذٍ لا يُعرب مبتدأً بلْ مضافاً إليه ، والمبتدأ هو [غير] ، على العكس من [مَا النافية] التي تكون حرفَ نفيٍ ، والوصف بعدها يُعرب مبتدأً ، ومنه قول أبي نُوَاس السابق :

غيرُ مَأْسُوفٍ على زَمَنٍ يَنْقَضِي بالهَمّ والحَزَنِ

وقول الآخر : [1]

غيرُ لاهٍ عداكَ فاطَّرِحِ اللَّهْوَ ولا تَغْتَرِرْ بعَارِضٍ سَلْمِ

وقد سُئل ابنُ الشجريّ عن بيت أبي نواس فقيل : لمَ يرتفعُ [غير] ؟ فأَجَابَ : " **غَيْر** ، رَفْعٌ بالابتداء ، ولمّا أُضِيفَتْ إلى اسم المفعول وهو مسندٌ إلى الجارّ والمجرور ، استغنى المبتدأ عن الخبر . . . وسَدَّ الجارّ والمجرور مسدَّ الاسم الذي يرتفع به ، كقولك : أمحزونٌ على زيدٍ ؟ ، وما مأسوفٌ على بكرٍ ، كما تقول في الفعل : أَيُحْزَنُ على زيدٍ ؟ ، وما يُؤْسَفُ على بكرٍ ، فلمّا كانت [غير] للمخالفة في الوصف جَرَتْ مُجْرى حرف النفي ، وأُضِيفَتْ إلى اسم المفعول وهو مسندٌ إلى الجارّ والمجرور ، والمتضايفان بمنزلة الاسم الواحد ، وسدَّ ذلك مسدَّ الجملة ". [2]

وبذلك قال ابن مالك : " وإذا قُصِدَ النفي بـ [غير] مضافاً إلى الوصف ، فيُجْعَلُ [غير] مبتدأً ، ويَرْتَفِعُ ما بعد الوصف به ، كما لو كان بعد نفيٍ صريحٍ ، ويسدُّ مَسَدَّ خبر المبتدأ . . . وأُجْرِيَ في ذلك : غير قائمٍ ، مُجْرى : ما قائمٌ ". [3]

ويرى الرضي أنه مبتدأٌ لا خبرَ له ؛ لكونه كالفعل ، والفعل لا يُخْبَرُ عنه ، فاستمعْ إليه يقول : " وأُجْرِيَ نحو : غيرُ قائمٍ الزيدان ، مُجْرَى : ما قائمٌ الزيدان ؛ لكونه بمعناه . . . ومثل ذلك : أقلُّ رجلٍ يقول ذلك إلا

---

(١) لم أقفْ لهذا الشاهد على نسبةٍ إلى قائلٍ معيَّنٍ ، وهو في شرح التسهيل ١ / ٢٧٥ ، التذييل والتكميل ٣ / ٢٧٧ ، وشرح ابن عقيل ١ / ١٩٠ ، والأشموني ١ / ٢٥٥ ، وحاشية الصبّان ١ / ١٩١

(٢) أمالي ابن الشجري ١ / ٤٧

(٣) شرح التسهيل ١ / ٢٧٥ ، ارتشاف الضرب ٣ / ١٠٨٤ ، مغني اللبيب ٢ / ٦٧٦ ، المساعد ١ / ٢٠٨ ، وانظر المسألة في شفاء العليل ١ / ٢٧٤ ، وهمع الهوامع ٢ / ٦ ، والأشموني ١ / ٢٥٥ ، وحاشية الصبان ١ / ١٩١ ، وحاشية الخضري ١ / ٨٩ ، وشرح التصريح ١ / ١٥٧

زيدٌ . . . وكذا قولهم : خطيئةُ يَوْمٍ لا أَصِيدُ فيه ، أيْ قَلَّ رجلٌ يقول ذلك ، ويخطىءُ يَوْمٌ لا أَصِيدُ فيه ، أيْ يقلُّ ويَنْدُر ، فهذه كلّها مبتدآتٌ لا أخبارَ لها ؛ لمَا فيها من معنى الفعل " . [1]

وقد علّق أبو حيّان على كلام ابن مالك السابق بقوله : " سَأَلَ عالي بنُ أبي الفتح أباه أبا الفتح ابن جني عن قوله [غيرُ مأسوفٍ . . .] البيت [2] ، فأجابه بأنّ المقصودَ ذمُّ الزمان الذي هذه حاله ، فكأنه قال : زمانٌ يَنْقَضِي بالهَمّ والحَزَنِ غيرُ مَأْسُوفٍ عليه ، [فزمانٌ] مبتدأ ، وَ [ينقضي] صفته ، وَ [غير] خبرٌ للزمان ، ثمّ حَذَفْتَ المبتدأ مع صفته ، وجَعَلْتَ إظهار الهاء مُؤْذِناً بالمحذوف ؛ لأنك إنّما جئت بالهاء لمّا تقدّمها ذِكْرُ ما ترجع إليه . . . وإنْ شئتَ قلتَ : هو مَحْمُولٌ على المعنى كما حُمِلَتْ [أقلُّ امرأةٍ تقول ذاك] على المعنى . . . فلم تحتجْ [أقلُّ] إلى خبرٍ ؛ لأنها في معنى [قلَّ] . . . ومَا حُمِلَ على المعنى كثيرٌ في القرآن وفصيح الكلام " [3] ، انتهى كلام ابن جني .

ثمّ بيّن أبو حيّان بعد ذلك بأنّ التخريج الأوّل بعيدٌ جدّاً وفيه تكلّفٌ كما هي عادة ابن جني وشيخه ، وأمّا التخريج الثاني فإنه يعضّده البيت الثاني وهو [غيرُ لاهٍ عِدَاكَ . . .] فإنه لا يُتَصَوَّرُ فيه التخريج الأول .

وأَحْسَنُ من فصّل في هذه المسألة وجَمَعَ شتاتها ابنُ هشام في مَعْرِض حديثه عن بيت أبي نواس السابق ، إذْ بَيَّنَ أنّ فيه ثلاثةَ أَوْجُهٍ فقال : " **أحدها** : أنّ [غير] مبتدأٌ لا خبر ، بلْ لمّا أُضِيفَ إليه مرفوعٌ يغني عن الخبر ، وذلك لأنه في معنى النفي ، والوصف بعده مخفوضٌ لفظاً وهو في قوّة المرفوع بالابتداء ، فكأنه قيل : ما مَأْسُوفٌ على زَمَنٍ يَنْقَضِي مُصَاحِباً لِلْهَمّ والحَزَنِ ، فهو نظير [ما مضروبٌ الزيدان] ، والنائب

---

(١) شرح الكافية للرضي ١ / ٢٢٦ ، وانظر تذكرة النحاة ص ٣٦٦

(٢) ويقال : إنّ أبا الفتح ابن جني سَأَلَ ولدَه عن إعراب هذا البيت فارتبك في إعرابه ، انظر شرح ابن عقيل ١ / ١٩٢

(٣) التذييل والتكميل ٣ / ٢٧٨ ، وانظر الأمالي النحوية لابن الحاجب ٣ / ١٢١

عـن الفاعـل الظـرف ، قالـه ابـن الـشجري وتبعـه ابـن مالـك ، **والثـاني :** أنّ [غـير] خـبرٌ مقـدّمٌ ، والأصل : زَمَنٌ يَنْقَضِي بالهَمّ والحَزَنِ غيرُ مَأْسُوفٍ عليه ، ثمّ قُدّمَتْ [غير] وما بعدها ، ثمّ حُذِفَ [زمنٌ] دون صفته ، فعاد الضمير المجرور [بعَلَى] على غير مذكورٍ ، فأُتِيَ بالاسم الظاهر مكانه ، قاله ابن جني وتبعه ابن الحاجب . . . **والثالث :** أنه خبرٌ لمحذوفٍ ، وَ [مأسوفٌ] مصدرٌ جاء على مفعولٍ ، كالمعسور والميسور ، والمراد به اسم الفاعل ، والمعنى : أنا غيرُ آسفٍ على زَمَنٍ هذه صفته ، قاله ابنُ الخَشّاب [1] ، وهو ظاهرُ التعسّف " . [2]

(١) هو عبد الله بن أحمد بن نصر ، تلميذ الجواليقي ، كانت له معرفةٌ بالحديث والتفسير واللغة والمنطق والفلسفة والحساب والهندسة ، له من الكتب : المرتجَل ، والتوطئة ، وشرح اللمع لابن جني ، وغيرها ، وتوفي سنة ٥٦٧هـ . البغية ٢ / ٢٩

(٢) مغني اللبيب ١ / ١٥٩ ، وانظر خزانة الأدب ١ / ٣٤٥

وبَعْدُ :-

فإنه عندما نعود إلى نصّ ابن الحفيد ومن خلال اكتفائه بذِكْرِ رأي ابن الشجري في أماليه ، دون أنْ يذكر بقيّة الآراء في هذه المسألة ، فكأني أستخلصُ من ذلك أنه موافقٌ لما ذَهَبَ إليه ابن الشجري ومَن تبعه كابن مالك ، وأنه يرجّحه على غيره ،

وأمّا عندي فإنني أرجّح الوَجْه الثاني من الأوجه الثلاثة التي ذكرها ابنُ هشام ، والبغداديّ في خزانته ، وهو قول ابن جني وابن الحاجب ، أيْ أنّ [غير] خبرٌ مقدّمٌ ، وإنْ كان فيه شيءٌ من التكلّف ، إلا أنّ المعنى يطلبه ، وهو أقرب إلى التصوّر ، فقد أُوقِعَ المُظْهَرُ مَوْقِعَ المُضْمَرِ لمّا حُذِفَ المبتدأ أوّل الكلام ، وكأنّ التقدير : [زَمَنٌ يَنْقَضِي بالهَمّ والحَزَنِ غيرُ مُتَأَسَّفٍ عليه] وهو وَجْهٌ حَسَنٌ ، ولا بُعْد في ذلك ؛ لأنّ العرب تجيز : [إنْ يكرمْني زيدٌ إني أُكرمُه] ، وتقديره : إني أُكرمُ زيداً إنْ يكرمْني . . . فقد أَوْقَعْتَ (زيداً) مَوْقِعَ المُضْمَرِ لمّا اضْطُرِرْتَ إلى إعادة الضمير إليه ، وأَوْقَعْتَ المُضْمَرَ مَوْقِعَ المُظْهَرِ لمّا أَخَّرْتَهُ عن الظاهر ، فقد تبيّن لك اتساعهم في مثل ذلك وعكسه . .[1]

(١) الأمالي النحوية لابن الحاجب ٣ / ١٢٢ ، بتصرّف

المسألة الثانية :- الفَصْلُ بين المبتدأ ومعموله ، والخلافُ في ذلك

قال ابن الحفيد : (قال تعالى ﴿ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِي ﴾ [1] الآية . نَقَلَ سلّمه الله [2] عن أبي البقاء وابن مالك وغيرهما أنّ [أنتَ] فاعلُ الصفة ؛ لاعتمادها على حرف الاستفهام وذلك لئلا يَلْزَم الفصل بين [راغبٌ] ومعموله أيْ [عن آلهتي] بأجنبيّ وهو المبتدأ . وأُجيبَ أنّ [عَنْ] متعلّقٌ بمقدّرٍ بعد [أنتَ] ، يدلّ عليه [أراغبٌ] – أَقُولُ – المبتدأ ليس أجنبياً من كلّ وَجْهٍ سيّما والمفصول ظرفٌ ، والمقدّم في نيّة التأخير ، والبليغُ يلتفتُ إلى المعنى بعد أنْ كان لمَا يرتكبه وَجْهٌ ومساغٌ في العربية وإن كان مرجوحاً ، كذا في الكَشْف [3] في سورة مريم .

– أَقُولُ – مما يناسب ذلك ما ذكره جدّي في تفسير قوله تعالى ﴿ مَّتَـٰعًا إِلَى ٱلْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ ﴾ [4] ، حيث قال : يجوزُ الفَصْل بين المبتدأ ومعموله بالخبر ، فيما إذا كان الخبر معمولاً للمبتدأ حقيقة مثل : الحمدُ لله حَمْدَ الشاكرين ، إلا أنه قال المحقق الشريف [5] ، في تفسير قوله

---

(١) سورة مريم آية : ٤٦

(٢) يقصد جدّه سعد الدين التفتازاني

(٣) قد رجعتُ إلى كتاب الكَشْف لمكّي بن أبي طالب ٤٣٧ هـ ، وبحثتُ في سورة مريم كما ذكر ابن الحفيد ، وأيضاً رجعتُ في هذا الموطن إلى كتاب كَشْف المشكلات للباقولي ٥٤٣ هـ ، وكذلك الكشف عن مشكلات الكشاف لعمر بن عبد الرحمن القزويني ٧٤٥ هـ – وهومخطوطٌ – فلم أجدْ أحداً قدتحدّث عن ذلك ، مع أنّ الآلوسي قد ذكر ذلك أيضاً في نصّه الذي سيجيء لاحقاً ، ولا أعلم أيّ كَشْفٍ يقصد ابن الحفيد والآلوسي ! !

(٤) سورة البقرة آية : ٢٤٠ ، وسيأتي بيانه

(٥) هو السيد الشريف علي بن محمد بن علي الحنفيّ الجرجاني ، له من المصنفات : شرح القسم الثالث من المفتاح ، وحاشيةٌ على المطوّل ، وحاشيةٌ على الكشاف ، وغيرها ، توفي حوالي سنة ٨١٦ هـ . بغية الوعاة ٢ / ١٩٦

تعالى﴿ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [1] ، ما يدلُّ على أنه لا يجوزُ الفَصْل بين المبتدأ ومعموله بالخبر ، وإنْ كان معمولاً في الحقيقة [2]) . [3]

عَرْضُ المَسْأَلةِ وتَحريرُها :

هذه المسألة تدخل في باب ما يُسَمَّى بأحوال الوصف مع الفاعل ، في باب المبتدأ والخبر ، من حيث تطابقهما إفراداً أو تثنيةً أو جمعاً ، أو عدم تطابقهما ، ففي الآية السابقة في سورة مريم وهي قوله تعالى ﴿ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِى ﴾ تطابقَ الوصفُ مع فاعله من حيث الإفراد ، مما ترتّب على ذلك الاختلاف في هذا الضمير المرفوع التالي للوصف على ثلاثة أقوال :-

١- فريقٌ يرى أنه فاعلٌ سَدَّ مَسَدَّ الخبر ، وما قبله مبتدأ .

٢- فريقٌ يرى أنه مبتدأ مؤخَّرٌ ، وما قبله خبرٌ مقدّمٌ .

٣- فريقٌ يرى أنّ الأمرين جائزان .

---

(١) سورة الفاتحة آية : ٢ ، وهذه الآية كثيرٌ ورودها في القرآن الكريم

(٢) انظر حاشيته الملحَقة بتفسير الكشاف ١ / ٥٣

(٣) الدُّرُّ النضيد ص ٢٧١

فممّن قال **بالرأي الأوّل** الزجّاج [١] ، ومكّي القيسي [٢] ، والأنباري [٣] ، وأبو البقاء العكبري [٤] ، وابن مالك في موضعٍ [٥] ، واختاره أبو حيّان [٦] ، قال الآلوسي : " وذَهَبَ أبو البقاء وابن مالك وغيرهما إلى أنّ [أنتَ] فاعلُ الصفة ؛ لتقدُّم الاستفهام وهو مُغْنٍ عن الخبر ، وذلك لئلا يَلْزَم الفَصْل بين [أراغبٌ] ومعموله ، وهو [عن آلهتي] بأجنبي وهو المبتدأ . . . ورَجَّحَ أبو حيّان إعراب أبي البقاء ومَنْ معه ، بعدم لزوم الفصل فيه وبسلامة الكلام عليه عن خلاف الأصل في التقديم والتأخير " . [٧]

وقد أُجيبَ عن ذلك بأنّ " [عَنْ] متعلّقٌ بمقدّرٍ بعد [أنتَ] يدلّ عليه [أراغبٌ] ، وقال صاحبُ الكَشْف : المبتدأ ليس أجنبياً من كلّ وَجْهٍ لاسيّما والمفصول ظرفٌ والمقدّم في نيّة التأخير ، والبليغُ يلتفتُ لَفْتَ المعنى بعد أنْ كان لمَا يرتكبه وَجْهٌ مساغٌ في العربية ، وإنْ كان مرجوحاً ، ولعلّ سلوك هذا الأسلوب قريبٌ من الاستحسان ؛ لقوّة أثره على القياس " . [٨]

---

(١) إعراب القرآن ٣ / ١٩

(٢) هو أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي المتوفَّى سنة ٤٣٧هـ . مشكل إعراب القرآن ٢ / ١٢

(٣) البيان في غريب إعراب القرآن ٢ / ١٢٧

(٤) التبيان في إعراب القرآن ٢ / ٨٧٦

(٥) كما سيجيء في قول الآلوسي بعد قليل

(٦) البحر المحيط ٦ / ١٩٢

(٧) روح المعاني ١٦ / ٩٨

(٨) المصدر نفسه

وأمّا أصحاب **الرأي الثاني** فهم يَرَوْنَ الضمير مبتدأ مؤخَّراً ، والوصف خبراً مقدَّماً ، وهم الكوفيون ، والزمخشري ، وابن الحاجب [١] ، وتبعهم القاسمي في تفسيره . [٢]

والفريق الثالث هم الذين يَرَوْنَ جواز الأمرين ، ومنهم ابن مالك في موضعٍ [٣] ، والسمين الحلبي [٤] وابن عقيل [٥] ، والخضري [٦] ، والصبّان [٧] ، والشنقيطي [٨] ، غير أنهم قد رجّحوا واختاروا قول الفريق الأوّل ، وهو أنْ يكون الوصف مبتدأ ، والضمير فاعلاً سدَّ مسدَّ الخبر ، وإنّما ترجّح هذا الإعراب على الآخر من وجهين : أحد هما : أنه لا يكون فيه تقديمٌ ولا تأخيرٌ ، والأصل في الخبر التأخير كما هو معلومٌ . والثاني : ألا يكون فَصْلٌ بين العامل وبين معموله بما ليس بمعمولٍ للعامل ؛ لأنّ الخبر ليس هو عاملاً في المبتدأ ، بخلاف كون [أنتَ] فاعلاً ، فإنه معمولُ [أراغبٌ] ، فلم يفصل بين [أراغبٌ] وبين [عن آلهتي] بأجنبيّ ، وإنما فُصِلَ بينهما بمعمولِ المبتدأ الذي هو فاعله السَّادُّ مَسَدَّ خبره [٩] ، غير أنّ هناك طائفةً من أصحاب هذا الفريق لم ترجّح أَحَدَ القولين على الآخر ، بلْ ترى أنّ القولين متساويان

---

(١) شرح شذور الذهب ص ١٨٢ ، وانظر الكشاف ٢ / ٥١١ ، التذييل والتكميل ٣ / ٢٥٤ ، البحر المحيط ٦ / ١٩٢ ، حاشية الصبّان على الأشموني ١ / ١٩٣

(٢) تفسير القاسمي ١١ / ١٣١

(٣) شرح التسهيل ١ / ٢٦٩ ، شرح عمدة الحافظ لابن مالك ١ / ١٥٧

(٤) الدُّرُّ المصون للسمين الحلبي ٧ / ٦٠٥

(٥) شرح ابن عقيل ١ / ١٩٧

(٦) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ١ / ٩٠

(٧) حاشية الصبّان على شرح الأشموني ١ / ١٩٣

(٨) أضواء البيان للشنقيطي ٤ / ٢٨٩

(٩) الدُّرُّ المصون ٧ / ٦٠٥ ، شرح ابن عقيل ١ / ١٩٨ ، أضواء البيان ٤ / ٢٨٩

في الترجيح ، منهم الرضيّ [١] ، والشيخ خالد الأزهري أيضاً حيث قال : " وإنْ طابقه ، أيْ : الوصف ، ما بعده في الإفراد تذكيراً وتأنيثاً احْتَمَلَهُما ، أيْ : الابتدائية والخبريّة على السواء ، نحو : أقائمٌ أخوك وَ أقائمةٌ أختُك ، فيجوز أنْ يُجْعَل الوصف مبتدأ وما بعده فاعلاً سَدَّ مَسَدَّ الخبر ، ويجوز أنْ يُجْعَل المرفوع مبتدأ مؤخَّراً والوصف خبراً مقدَّماً ، فإنْ رُجّح الأوّل بأنّ الأصل في المقدَّم الابتداء ، عُورِضَ بأنّ الأصل في الوصف الخبريّة ، فلمّا تعارض الأصلان تَسَاقَطا " . [٢]

وبَعْدُ :-

فالذي تبين لي مما سبق أنّ الراجح هو جَعْل الوصف مبتدأ والضمير بعده فاعلاً سَدَّ مَسَدَّ الخبر ؛ لأنّ جَعْله خبراً مقدَّماً فيه حَمْلٌ على شيءٍ مختَلَفٍ فيه ، إذ الكوفيون لا يجيزون تقديم الخبر على المبتدأ أصلاً [٣] ، ومع هذا فالتقديم والتأخير خلافُ الأصل عند البصريين ، ففي الآية يمتنع التقديم والتأخير فيها ؛ لمَا يسبّبه من الفَصْل بين العامل والمعمول بأجنبيّ هو المبتدأ كما ذكرنا سابقاً ؛ لأنّ المبتدأ بالنسبة للخبر أجنبيٌّ منه ، إذْ لا عَمَلَ للخبر فيه على الصحيح ، خلافاً للكوفيين فهما عندهم يترافعان [٤] ، ولا يَلْزَم شيءٌ من ذلك إذا جعلتَ [أنت] فاعلاً ؛ لأنّ الفاعل بالنظر إلى العامل فيه ليس أجنبياً منه .

---

(١) شرح الكافية للرضي ١ / ٢٢٨

(٢) شرح التصريح على التوضيح ١ / ١٥٨

(٣) انظر المسألة في الإنصاف ١ / ٦٥

(٤) الإنصاف ١ / ٤٤

وابنُ الحفيد قد سَلَكَ مَسْلَكَ الكوفيين في هذا ، إذْ يرى أنّ في الآية تقديماً وتأخيراً ، وحَمَلَ ذلك على ما يناسبه مما نَقَلَهُ عن جدّه سعد الدّين [1] ، الذي يرى جواز الفَصْل بين المبتدأ ومعموله بالخبر فيما إذا كان الخبر معمولاً للمبتدأ حقيقة ، إلا أنّ ذلك قد منعه المحقق الشريف كما هو واضحٌ في نصّ ابن الحفيد السابق .

وبالنسبة لمذهب الكوفيين ورأيهم في المسألة ، فإنّ في قول الشاعر : [2]

أَمُنْجِزُ أنتمُ وَعْداً وَثِقْتُ به أَمْ اقْتَفَيْتُمْ جَمِيعاً نَهْجَ عُرْقُوبِ

وقول الآخر: [3]

خَلِيلَيَّ مَا وَافٍ بِعَهْدِيَ أنتما إذا لَمْ تَكُونَا لِيْ عَلَى مَنْ أُقَاطِعُ

فيه ردٌّ عليهم وعلى من تبعهم ممن أوجبوا التقديم والتأخير في الآية ، إذْ لا يمكنهم ذلك في هذين البيتين ؛ لأنه يلزم على ذلك أنْ يُفَوَّتَ التطابق بين المبتدأ وخبره ، وهو شَرْطٌ لابُدَّ منه ، فإنّ الوصف مفردٌ ، والضمير البارز للمثنى أو للمجموع ، أمّا جَعْلُ الضمير فاعلاً فلا محظور فيه ؛ لأنّ الفاعلَ يجبُ إفرادُ عامله المتقدّم عليه .

---

(١) حاشية التفتازاني على الكشاف ١ / ٢٣٥ ، من المخطوط رقم ٥٣٦ ، المصوَّر بمركز البحث العلمي وإحياء التراث بجامعة أم القرى بمكة .

(٢) لم أقفْ لهذا الشاهد على نسبةٍ إلى قائلٍ معيَّنٍ ، والبيت في شرح ابن عقيل ١ / ١٩٣ بحاشية محمد محيي الدين عبد الحميد

(٣) لم أقفْ لهذا الشاهد على نسبةٍ إلى قائلٍ معيَّنٍ ، والبيت في شرح التسهيل ١ / ٢٦٩ ، والتذييل والتكميل ٣ / ٢٥٥ ، وشرح شذور الذهب ص ١٨٠ ، وشرح ابن عقيل ١ / ١٩٣ بحاشية محمد محيي الدين عبدالحميد .

المسألة الثالثة :- مجيءُ الخبر جملة إنشائية

قال ابن الحفيد : (ذَهَبَ طائفةٌ إلى أنّ خبر المبتدأ يجب أنْ يكون حالاً من أحواله ، منسوباً إليه ، مرتبطاً به بوَجْه من الوجوه ، فإذا كانت الجملة الإنشائية خبراً مثل : زيدٌ اضْرِبْهُ ، يُؤَوَّل بأنه [مَطْلُوبٌ ضَرْبُـه] أَوْ مَقُولٌ في حقّه لا على وَجْه الحكاية ، بلْ على معنى إنه يستحقُّ أنْ يُقَالَ فيه ، – أَقُولُ – الإنصافُ إنه لا يتبادرُ هذان التأويلان من مثل هذا التركيب الذي خبره جملةٌ إنشائيةٌ سيّما في نحو : زيدٌ نِعْمَ الرّجلُ ، فإنه لا وَجْه لاعْتِبَار استحقاقِ الإنشاءِ للمَدْح ، فَافْهَمْ) . [1]

عَرْضُ المَسْأَلَةِ وتَحْرِيرُها :

نعلم أنّ الخبر إذا كان جملةً اشْتُرِطَ فيها ثلاثةُ شروطٍ :- [2]

الأول : أنْ تكون مشتملةً على رابط يربطها بالمبتدأ .

الثاني : ألا تكون الجملة ندائية .

الثالث : ألا تكون جملة الخبر مصدّرة بأحد الحروف : لكنْ ، وبلْ ، وحتى .

وقد أَجْمَعَ معظم النحاة على ضرورة استكمال الخبر لهذه الشّروط الثلاثة ، وزَادَ بعضهم شرطاً آخر وهو

---

(١) الدُّرُّ النضيد ص ٣٠٨

(٢) شرح ابن عقيل ١ / ٢٠٣ بحاشية محمد محيي الدين عبد الحميد

ألا تكون جملة الخبر إنشائيةً ، وهو قَوْلُ بعض الكوفيين [١] ، وتبعهم ابن السّرّاج بقوله : " وحقُّ خبر المبتدأ إذا كان جملةً ، أنْ يكونَ خبراً كاسمه يجوز فيه التصديق والتكذيب ، ولا يكون استفهاماً ولا أمراً ولا نهياً وما أشبه ذلك مما لا يقال فيه : صَدَقْتَ ولا كَذَبْتَ " [٢] ، فإنْ وَقَعَ كذلك ، فهو عنده على تقدير [قَوْل] مثال ذلك : زيدٌ اضْرِبْهُ ، أيْ : زيدٌ مَقُولٌ فيه اضْرِبْهُ ، تشبيهاً للخبر بالنعت . وعليه أيضاً العكبريّ لكنَّهُ جَعَلَ ذلك ضعيفاً ، وزادَ تقديراً آخر هو : زيدٌ واجبٌ عليك ضَرْبُهُ .[٣]

غير أنَّ ابنَ عُصفور قد رَدَّ على زَعْمِهِمْ هذا بقوله : " ذلك فاسدٌ ؛ لأنا قد أَجْمَعْنا على أنّ خبر المبتدأ يكون مفرداً وإنْ لم يحتمل الصّدق والكذب ، فكذلك يسوغُ في الجُمَل التي لا تحتمل الصّدق والكذب ، أنْ تقعَ إخباراً للمبتدأ كما وَقَعَ المفرد ، ولا يحتاجُ إلى تكلُّفِ إضْمَارِ القول " . [٤]

ومثله في ذلك ابن مالك ، حيث خالفهم الرأي ورَدَّ عليهم بقوله : " وهذا نظرٌ واهٍ . . . فإنّ وقوع الخبر مفرداً طلبياً نحو : كيف أنتَ ؟ ثابتٌ باتّفاقٍ ، فلا يمتنع ثبوته جملةً طلبيةً بالقياس لو كان غير مسموعٍ ، ومع ذلك فهو مسموعٌ شائعٌ في كلام العرب ، كقول رجلٍ من طَيْئٍ :

قُلْتُ مَنْ عِيْلَ صَبْرُهُ كيفَ يَسْلُو صَالِياً نارَ لَوْعَةٍ وَغَرَامِ " . [٥]

---

(١) شرح الرضي للكافية ١ / ٢٣٧ ، ارتشاف الضرب ٣ / ١١١٥ ، التذييل والتكميل ٤ / ٢٦ ، مغني اللبيب ٢ / ٤٠٦ ، المساعد ١ / ٢٣٠ ، شفاء العليل ١ /٢٨٨ ، همع الهوامع ٢ / ١٤ وغيرها .

(٢) الأصول في النحو ١ / ٧٢

(٣) اللباب ١ / ١٣٥

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣٥٤ ، وقد أَوْرَدَ هذا الرأيَ أبو حيّان بدون نسبةٍ في التذييل والتكميل ٤ / ٢٧

(٥) شرح التسهيل ١ / ٣١٠ ، والبيت لم يُنسب إلى قائله ، وهو في التذييل والتكميل ٤ / ٢٧ ، المساعد ١ / ٢٣٠ ، شفاء العليل ١ / ٢٨٩ ، همع الهوامع ٢ / ١٤ ، شرح التصريح ١ / ١٦٠ ، وقد رَجَعْتُ إلى كتاب : شعر طيئ وأخبارها في الجاهلية والإسلام ، لوفاء فهمي السنديوني ، ولم أَعْثُرْ عليه .

ورَدَّ عليهم كذلك ابنُ هشام بقوله : " الخبرُ الذي شَرْطُهُ احتمالُ الصّدق والكذب ، الخبرُ الذي هو قسيمُ الإنشاء ، لا خبرَ المبتدأ ؛ للاتفاق على أنّ أصله الإفراد ، واحتمالُ الصّدق والكذب إنّما هو مِنْ صفات الكلام " . [١]

وضَعَّفَ رأيَهم أيضاً ابنُ عقيل فقال : " وهو ضعيفٌ ؛ لأنّ لفظ الخبر مشترِكٌ بين ما ذُكِرَ وبين ثاني جُزْأَيْ الجملة الاسمية ، وقد أُجْمِعَ على وقوع هذا مفرداً ، وهو لا يحتملُ الصّدق والكذب نحو : زيدٌ قائمٌ ، وكيف زيدٌ ؟ ، والجملة واقعةٌ موقعه ، فلا يمتنع كونها مثله " . [٢]

وقال الصبّان : " ولا فَرْقَ في الجملة بين أنْ تكون خبريّةً أو إنشائيةً على الصحيح . . . فإذا قلت : زيدٌ اضْرِبْهُ ، فطَلَبُ الضَّرْبِ صفةٌ قائمةٌ بالمتكلّم ، وليس حالاً من أحوال [زيد] إلا باعتبار تعلّقه به ، وبهذا الاعتبار كانت الجملة خبراً عنه ، فكأنه قيل : زيدٌ مَطْلُوبٌ ضَرْبُهُ ، أَوْ مُسْتَحِقٌّ لأَنْ يُطْلَبَ ضَرْبُهُ ، وبه أيضاً صَحَّ احتمال الكلام للصّدق والكذب " . [٣]

ووافقهم في ذلك ابنُ الحفيد ، فهو يرى مجيء الخبر جملةً إنشائيةً ، وأنّ تأويلها بـ [مَطْلُوبٌ ضَرْبُهُ] ، أو [مقولٌ في حقّه] ، لا يتبادر من مثل هذا التركيب الذي خبره جملة إنشائية ، سيّما في نحو : زيدٌ نِعْمَ الرّجلُ ، فإنه لا وَجْهَ لاعْتِبَارِ استحقاقِ الإنشاءِ للمَدْح . [٤]

---

(١) مغني اللبيب ٢ / ٤٠٦

(٢) المساعد ١ / ٢٣١

(٣) حاشية الصبّان على الأشموني ١ / ١٩٥

(٤) انظر الدُّرُّ النضيد ص ٨٢

وَبَعْدُ :-

فالراجح في نظري هو مَا عليه الجمهور من جواز وقوع الجملة الإنشائية خبراً عن المبتدأ ، وأنّ تقديرَها بـ [مَقُولٌ فيه أَوْ مَطْلُوبٌ] ونحوهما تشبيهاً للخبر بالنعت غيرُ لازمٍ عند الجمهور في الخبر ، وإنْ لَزِمَ في النعت ، بلْ يدلّ على جواز مجيء الجملة الإنشائية خبراً عن المبتدأ نحو قوله تعالى ﴿ بَلْ أَنتُمْ لَا مَرْحَبًا بِكُمْ ﴾ [1] ، وقول الرّجل من بني عذرة : [2]

وجَدُّ الفَرَزْدَقِ أَتْعِسْ بِهِ وَدَقَّ خَيَاشِيمَهُ الجَنْدَلُ

وكلُّ النحاة اتفقوا على جواز الرفع في نحو قولهم : أمّا زيدٌ فاضْرِبْهُ ، كتجويزهم وَضْعَ الاسم المشغول عنه قَبْلَ فِعْلِ الطّلب ، كذلك أجازوا جَعْلَ المخصوصِ بالمدح مبتدأ خبره جملة [نِعْمَ وفاعلها] ، كقولهم : زيدٌ نِعْمَ الرّجلُ ، ونحوه . .

وأمّا حجّتهم بأنْ تكون جملة الخبر محتملةً الصّدق والكذب ، فهذه حُجَّةٌ وَاهِيَةٌ ، ونظرٌ ضَعِيفٌ ، يكفيهم ما رُدَّ عليهم في ثنايا البحث من قَوْلِ ابنِ عُصفور وابنِ مالك وابنِ هشام وغيرهم فيما مضى ذِكْرُه .

---

(١) سورة ص آية : ٦٠

(٢) البيت في شرح ابن عقيل ١ / ١٥٧ ، وأوضح المسالك ١ / ٢٠ بحاشية محمد محيي الدين عبدالحميد

المسألة الرابعة :- اشتراكُ المضاف والمضاف إليه في الخبر

قال ابن الحفيد : (قد يُغني مَا أُضيفَ إليه المبتدأ عن المعطوف ، فيطابقهما الخبر ، كما قيل : راكبُ الناقةِ طَليحَانِ ، وقولك : مُقَاتِلُ زيدٍ قَويَّانِ ، كذا ذَكَرَه الرضيّ في بحث حَذْف الخبر) . [1]

عَرْضُ المَسْأَلةِ وتَحريرُها :

من خلال تتبعي لهذه المسألة في الكتب لم أجدْ أحداً تحدّث عنها أو تطرق إليها بشيء من التفصيل قبل ابن جني – في حَدّ ظَنّي واستقرائي – فقد بيّن بأنّ قول العرب [راكبُ الناقةِ طَليحَانِ] وأمثاله يحتملُ وجهين :-

أحدهما : ما نحن بصَدَده من الحَذْف ، فكأنه قال : راكبُ الناقة والناقةُ طَليحَانِ ، فحُذفَ المعطوف لأَمْرَيْن : **الأمر الأوّل :** تقدُّم ذِكْر الناقة ، والشيءُ إذا تقدَّم ذِكْره دلَّ على ما هو مثله . **والأمر الثاني :** الذي لأَجْله حَسُنَ حَذْف المعطوف هو أنّ الخبر جاء بلفظ التثنية ، فكان ذلك دليلاً على أنّ المُخْبَرَ عنه اثنان ، فدلَّ الخبر على حال المُخْبَر عنه ، إذْ كان الثاني هو الأوّل ، فهذا أَحَد وَجْهَيْ ما تحتمله الحكاية . . . ولو قال قائلٌ : هلاّ كان التقدير على حَذْف المعطوف عليه ، أيْ الناقةُ وراكبُ الناقة طَليحَانِ ؟ ، قلنا يَبْعُدُ ذلك لأَمْرَيْن أيضاً :

---

(١) الدُّرُّ النضيد ص ٢٧٥

الأمر الأوّل : أنّ الحذفَ اتساعٌ ، والاتساع يكون بابه آخرَ الكلام ووسطَه ، لا صدرَه وأوّلَه .

والأمر الثاني : أنه لو كان التقدير كذلك ، لكان قد حُذِفَ حرف العطف وبقيَ المعطوف به وهذا شاذٌّ ، كقولهم : أكلتُ لحماً سمكاً تمراً ، وهذا كله شاذٌّ ، كذلك لا يجوز حَذْف المعطوف وإبقاء حرف العطف قبله بحاله ؛ لأنّ حرف العطف لا يجوز تعليقه .

وأمّا ثانيهما : فأَنْ يكون الكلام محمولاً على حَذْف المضاف ، أيْ راكبُ الناقةِ أَحَدُ طَلِيحَيْنِ .

وقد اختار ابن جني الوَجْهَ الأوّل ، وهو أنّ المحذوف من اللّفظ إذا دَلَّت الدلالة عليه ، كان بمنزلة الملفوظ به ، فلمّا جاء الخبر مثنىً دلَّ على أنّ المُخْبَرَ عنه مثنىً كذلك أيضاً . [1]

وقد جاء بعده ابن مالك وتطرّق إلى المسألة فقال : " وقد يُقْصَدُ اشتراك المضاف والمضاف إليه في خبرٍ ، فيجيءُ الخبر مثنىً ، كقول بعض العرب : راكبُ البعيرِ طَلِيحَانِ ، والأصل : راكبُ البعيرِ والبعيرُ طَلِيحَانِ ، فحُذِفَ المعطوف لوضوح المعنى ، وإلى هذا وأمثاله أشرتُ بقولي : وقد يغني مضافٌ إليه المبتدأ عن معطوفٍ فيطابقهما الخبر " . [2]

ويقول الرضي : " اعلم أنه قد يغني مَا أُضِيفَ إليه المبتدأ عن المعطوف فيطابقهما الخبر ، كما يقال : راكبُ الناقةِ طَلِيحَانِ ، وقولك : مُقَاتِلُ زيدٍ قَوِيَّانِ ، أيْ زيدٌ ومَنْ يُقَاوِمُهُ زيدٌ قَوِيَّانِ " [3] ، كما صرَّحَ بذلك ابنُ الحفيد نقلاً عنه . [4]

---

(١) الخصائص ١ / ٢٩٠ ، وانظر المحتسب لابن جني ٢ / ٢٢٧ ، وكذلك مادة [طَلَحَ] في لسان العرب لابن منظور ، والقاموس المحيط للفيروز أبادي .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٨٩

(٣) شرح الكافية ١ / ٢٨٤

(٤) انظر الدُّرُّ النضيد ص ٢٧٥

وفصّل أبو حيّان المسألة بذكْرِ أقوال العلماء فقال : " وهذه المسألة أجازها الكسائي وهِشَام [1] ، فلو قَدَّمْتَ فقلتَ : طَلِيحَانِ صَاحبُ الناقةِ ، أَبطلاها ؛ إذْ لم يقمْ سابقُ دليلٍ على تثنية الخبر ، والمرفوع المُخْبَرُ عنه واحدٌ ، قال الأنباري : [وإنما جَازَ الأوّل ؛ لأنّ التقدير في التقديم : الناقةُ والصّاحبُ ، فثُنّيَ الخبرُ بالدليل السابق ، وهو الاثنان المذكوران ، واستحالَ (طَلِيحَانِ صَاحبُ الناقةِ) ؛ لتثنية الفعل ورَفْعِه من غير سَبْقِ دليلٍ يوجب التثنية ، ولتأَخّرَ اثنان مرفوعان يكون مبناه عليهما ، وما يصحُّ البناء على مدلولٍ عليه إلا بمقارنة الدليل وسَبْقِه إياه] . . . ومثله قول الشاعر: [2]

أَقُولُ له كالنُّصْحِ بيني وبَيْنَهُ هلْ أنتَ بنا في الحَجّ مُرْتَحِلانِ

وقد جوّز بعضهم : غلامُ زيدٍ ضربتُهما ، فيُعيدُ الضمير إليهما " . [3]

ويوافق الشيخ ياسين العليمي أبا حيّان في شيءٍ من ذلك ، ويخالفه في آخر إذْ يقول : " يجوز عند جماعة منهم النّاظم أنْ يُؤْتَى بمبتدأ مضافٍ ، ويُخْبَرَ عنه بخبرٍ مطابقٍ للمضاف والمضاف إليه ، من غير عَطْفٍ ، كقولهم : راكبُ الناقةِ طَلِيحَانِ ، والأصل : راكبُ الناقةِ وهي طَلِيحَانِ ، فحُذِفَ المعطوف لوضوح المعنى . . . وقيل التقدير : أحدُ طَلِيحَيْنِ ، ولا يجوز غلامُ زيدٍ ضربتُهما ، وقيل التقدير : راكبُ الناقةِ طَلِيحٌ وهما طَلِيحَانِ " . [4]

---

(١) هو أبو عبد الله هشام بن معاوية الضّرير النحوي الكوفي ، أَحَد أعيان أصحاب الكسائي ، صنّف : مختصر النحو ، والحدود ، والقياس ، وتوفي سنة ٢٠٩هـ . انظر البغية ٢ / ٣٢٨

(٢) البيت في ضرائر الشعر لابن عصفور ص ٢٨٢ ، وقد علّق عليه بقوله : " ألا ترى أنه لا فَرْقَ في المعنى بين قوله : هل أنت بنا في الحَجّ مُرْتَحِلان ، وبين أنْ يقول : هل أنت وأنا في الحَجّ مُرْتَحِلان " . انتهى

(٣) التذييل والتكميل ٣ / ٣٢١ ، ارتشاف الضرب ٣ / ١٠٩٩ ، وانظر المساعد ١ / ٢١٦ ، شفاء العليل ١ / ٢٨٠

(٤) حاشية الشيخ ياسين على شرح التصريح ١ / ١٨٣

وَبَعْدُ :-

فخلاصة المسألة أنّ في مجيء المبتدأ مضافاً والإخبار عنه بخبرٍ مطابقٍ للمضاف وللمضاف إليه من غير عَطْف ، كقولهم " راكبُ الناقةِ طَليحَانِ " ، فيه قولان :-

أحدهما : لا يجوز ، وعليه أكثر البصريين .

الثاني : يجوز ، وعليه الكسائي وهِشَام ، وجَزَمَ به ابنُ مالك ، على أنّ التقدير: راكبُ الناقةِ والناقةُ طَليحَانِ ، فحُذِفَ المعطوف لوضوح المعنى . وعليه ظاهر نصّ ابن الحفيد .

وجوّز بعضهم أنْ يكون على حَذْف مضافٍ ، أيْ : راكبُ الناقةِ أَحَدُ طَليحَيْنِ ، ويكون مثله : غلامُ زيدٍ ضربتُهما ، وعلى هذا لا يجوز تقديم الخبر بأنْ يُقال : الطليحانِ راكبُ الناقةِ ؛ إذْ لم يقمْ دليلٌ سابقٌ على تثنية الخبر ، والمرفوع المُخْبَر عنه واحد . [1]

والراجح في نظري هو الرأي الثاني وهو الجواز ، لأنّ هذا وأمثاله فيه محذوفاتٌ يحتاج العَقْل فيهما إلى إعمالٍ وتقديرٍ ، لذلك أرى أنه يجوز القياس على ذلك والإتيان بأمثلةٍ على نَهْجِ ما ذُكِر ، خصوصاً وأنَّ العرب ميّالون إلى الحذف والاختصار عند وضوح المعنى ، فيكون ذلك من قبيل البلاغة في الإيجاز .

---

(١) همع الهوامع ٢ / ٥٢

المسألة الخامسة :- تشبيهُ مَعْمُولَيْ [كان] بالفاعلية والمفعولية

قال ابن الحفيد : (اختلفوا في أنّ اسم [كان] فاعلٌ أَوْ لا ؟ والمشهور أنه فاعلٌ ، كذا في بحث الفاعل من الخبيصي [1] ، وذَكَرَ صاحبُ الكشّاف [2] في تفسير قوله تعالى ﴿ إِن كَانَتْ لَكُمُ ٱلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ عِندَ ٱللَّهِ خَالِصَةً ﴾ [3] الآية ، أنّ [خَالِصَةً] نصبٌ على الحال من [الدار الآخرة] ، فقال جدّي : ومَنْ لم يجوّز الحال عن اسم [كان] بناءً على أنه ليس بفاعلٍ ، جَعَلَها حالاً من الضمير المستكنّ في [لكم] ، لكنّ اللائق بالنظر النحوي أنه فاعلٌ ، إذْ قد أُسْنِدَ إليه الفعل على طريقة القيام به وإنْ لم يكن قائماً به ، ولذا لم يعدّوه من الملحقات بالفاعل ، ولقد صرّح بذلك مَنْ قال إنّ الأفعال الناقصة ما وُضِعَ لتقرير الفاعل على صفةٍ ، وذلك لأنّ الأفعال الناقصة عندهم أفعالٌ ، ولا شيء من الفعل بلا فاعل [4] . . . ونُقِلَ عن صاحب المفتاح أنه ليس بفاعلٍ [5] ، وذُكر في المغني : وأمّا تسمية الأقدمين

---

(١) هو كتاب التذهيب لسعد الدين التفتازاني على شرح عبيد الله بن فضل الله الخبيصي على تهذيب المنطق والكلام . انظر المسألة فيه ص ٢٣٤ .

(٢) تفسير الكشاف للزمخشري ١ / ٢٩٧

(٣) سورة البقرة آية : ٩٤

(٤) حاشية التفتازاني على الكشاف ١ / ٢٣٠ ، من المخطوط رقم ٥٣٦ ، المصوّر بمركز البحث العلمي وإحياء التراث بجامعة أم القرى بمكة . وسيأتي بيانه

(٥) أيْ مفتاح العلوم وصاحبه هو أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر السكاكي ، أحد الأعلام الذين يُعتدّ بهم في البلاغة ، وكتابه هذا قد شمل مختلف أنواع العلوم كالنحو والصّرف والمعاني والبيان والبديع والعروض ، وشرحه كثيرٌ من العلماء ، وبعضهم لخّصه ، توفي سنة ٦٢٦هـ . البغية ٢ / ٣٦٤ ، وانظر المسألة في كتابه ص ٩٤

اسمَ [كان] فاعلاً والخبر مفعولاً ، فإنه اصطلاحٌ غير مألوفٍ ، وهو مجازٌ ، كتسميتهم الصورةَ الجميلةَ دُمْيَةً ، والمبتدئُ إنّما يقوله على سبيل الغلط ، فلذلك يُعَابُ عليه [1]) . [2]

عَرْضُ المَسْأَلَةِ وتَحريرُها :

لقد تعدّدت الآراء حول هذه المسألة ، فنجدُ أنّ سيبويه عبّر عنها ببابٍ سمّاه [هذا بابُ الفعل الذي يتعدَّى اسمَ الفاعل إلى اسم المفعول ، واسمُ الفاعل والمفعول فيه لشيءٍ واحدٍ] ، يَقْصِدُ بذلك الاسم والخبر ، ثمّ قال : " وذلك قولك : كانَ ويكونُ وصَار و مَادامَ وليس ، ومَا كان نحوهنَّ من الفعل مما لا يستغني عن الخبر ، تقول : كان عبدُ الله أخاك . . . وإنْ شئتَ قلتَ : كان أخاك عبدُ الله ، فقدَّمتَ وأَخَّرتَ ، كما فعلتَ ذلك في [ضَرَبَ] ؛ لأنه فِعْلٌ مثله ، وحال التقديم والتأخير فيه كحاله في [ضَرَبَ] ، إلا أنّ اسم الفاعل والمفعول فيه لشيءٍ واحدٍ " . [3]

وإلى هذا النحو أشار المبرّد فقال : " هذا بابُ الفعل المتعدّي إلى مفعولٍ ، واسمُ الفاعل والمفعول فيه لشيءٍ واحدٍ ، وذلك الفعل كانَ وصَارَ . . . ومَا كان في معناهنَّ ، وهذه أَفْعَالٌ صحيحةٌ

---

(١) مغني اللبيب ٢ / ٦٧٢ ، وسيأتي بيانه

(٢) الدُّرُّ النضيد ص ٢٧٠

(٣) الكتاب ١ / ٤٥

كضَرَبَ ، ولكنّا أفردنا لها باباً ؛ إذْ كان فاعلها ومفعولها يرجعان إلى معنىً واحدٍ " [١] ، وقد تبعهما ابن السّرّاج في ذلك . [٢]

وعلّق السّيرافي على كلام سيبويه السابق قائلاً : إنّ هذه الأفعال التي ضمّنها هذا الباب أفعالٌ تدخل على المبتدأ والخبر ، لم يَجُز الاقتصار على الاسم دون الخبر ولا العكس ، وهي كان وأخواتها ونحوها من الأفعال التي لا تستغني عن الخبر ، وتقديم المنصوب في هذه الأفعال كتقديم المفعول في ضَرَبَ ، وهذا جائزٌ ، إلا أنّ الاسم المرفوع والمنصوب في [كانَ] لشيءٍ واحدٍ ، وفي [ضَرَبَ] لشيئين . [٣]

ويقول أبو علي الفارسي : " كان عمروٌ منطلقاً ، مشبَّهٌ ، بضَرَبَ عمروٌ بكراً ، تشبيهاً لفظياً غير معنويّ لمّا كان [كانَ] فعلاً ، كمَا أنّ [ضَرَبَ] فعلٌ ، وكان الاسم يرتفع به ارتفاعه بضَرَبَ ، شُبّهَ به لموافقة اللفظين فنُصِبَ الاسم بعده كما نُصِبَ بعد [ضَرَبَ عمروٌ] ، وإنْ كان معناه مخالفاً لمعنى [ضَرَبَ عمروٌ] " . [٤]

وحينما تحدّث ابن جني عن هذه الأفعال قال : " واسمها مشبَّهٌ بالفاعل ، وخبرها مشبَّهٌ بالمفعول " [٥] ،

---

(١) المقتضب ٤ / ٨٦ ، ٣ / ٩٧

(٢) الأصول في النحو ١ / ٨٢

(٣) شرح السيرافي للكتاب ٢ / ٣٥٣ وما بعدها من صفحاتٍ ، بتصرف

(٤) المسائل المُشْكِلَة " البغداديات " ص ١١٣

(٥) اللمع في العربية ص ٨٥

وعليه الصَّيمريّ [١] ، وأبو نصر القيسيّ [٢] ، والأعلم الشنتمري [٣] ، وابن القبيصي [٤] ، وابن يعيش [٥] ، وابن الحاجب [٦] ، وتبعهم النيليّ [٧] بقوله :" وإنّما رَفَعَت الاسمَ ونَصَبَت الخبرَ ؛ لأنها فعلٌ يفتقر إلى اسمٍ يُسْنَدُ إليه كسائر الأفعال ، فلمّا أُسْنِدَتْ إلى مرفوعٍ يُشْبِهُ الفاعل ، وَجَبَ نصبُ الآخر تشبيهاً بالمفعول " [٨] ، وبذلك قال العكبريّ وزادَ عليه : " وإنّما لم يكنْ منصوبها مفعولاً به على التحقيق ؛ لأنّ المفعول به يسوغُ حَذْفه ، ولا يلزم أنْ تكون عدّته على عدّة الفاعل " [٩] ، أيْ أنّ خبر [كان] يتبع اسمها في الإفراد والتثنية والجمع ، والمفعول به لا يلتزم ذلك ، تقول : كان الزيدان قائمَيْنِ ، وقَلَّبَ زيدٌ كفَّيْه ، والله أعلم .

وقد علّق الصَّفَّار البطليوسي [١٠] على كلام سيبويه بكلام قَيّمٍ ما مضمونه : كيف جَعَلَ سيبويه المبتدأ فاعلاً والخبر مفعولاً ؟ وليس الأمر كذلك ، والجوابُ عنه من وجهين :

أحدهما : أنّ هذا المنصوب قد قام لهذه الأفعال مقامَ الحَدَث ، والحَدَث لو كان ثَمَّ ، فقلتَ : كان زيدٌ كَوْناً ، لكان مفعولاً [وزيدٌ] فاعلاً .

---

(١) هو أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصَّيمري ، من نحاة القرن الرابع . انظر ترجمته ورأيه في التبصرة والتذكرة ١ / ١٨٥

(٢) هو أبو نصر هارون بن موسى بن جندل القيسي القرطبي ، المتوفَّى سنة ٤٠١هـ . انظر شرح عيون كتاب سيبويه ص ٤٧

(٣) النكت في تفسير الكتاب ١ / ١٨٠

(٤) هو محمد بن أبي الوفاء بن أحمد الموصلي ، توفي حوالي سنة ٦٢٠هـ . انظر الهادي في الإعراب ص ٦٧

(٥) شرح المفصّل ٧ / ٩٠

(٦) الأمالي النحوية ٢ / ١٢٢

(٧) هو تقيُّ الدين إبراهيم بن الحسين ، المعروف بالنيلي ، من علماء القرن السابع الهجري . انظر ترجمته في مقدّمة الصفوة الصفية

(٨) الصفوة الصفية ٢ / ٣

(٩) اللباب ١ / ١٦٦

(١٠) هو الإمام الفقيه النحوي أبو الفضل قاسم بن علي بن محمد الصَّفَّار البطليوسي ، المتوفَّى بعد سنة ٦٣٠هـ .البغية ٢/٢٥٦

ثانيهما : أنّ هذه الأفعال داخلةٌ على الجُمَل ، فكان ينبغي ألا تؤثر فيها ، لكنْ لـمّا كان المرفوع يشبه الفاعل ، والمنصوب يشبه المفعول ، جُعِلَ الأوّل فاعلاً والثاني مفعولاً فأثّرت بالتشبيه . [١]

وأَجَازَ ابن مالك إطلاقَ التعبيرين عليهما بقوله : " فترفعه ويُسَمَّى اسماً وفاعلاً ، وتنصب خبره ويُسَمَّى خبراً ومفعولاً . . . فأيُّ التعبيرين اسْتَعْمَلَ النحويُّ أَصَابَ ، ولكنّ الاستعمال الأشهر أولى " [٢] ، أيْ تسميتُهما مبتدأ و خبراً .

وذهب الرضيّ إلى ما ذهب إليه ابن مالك ، لكنّه أضاف : " فالقياس ألا يُسَمَّى مرفوعها المُشْبِه للفاعل فاعلاً ، لكنهم سمّوه فاعلاً على القلّة " [٣] ، وكذا لا يرى تسمية الخبر مفعولاً فقال : " لا يُسَمَّى منصوبها المشبّه بالمفعول مفعولاً . . . لِمَا مَهَّدوا من أنّ كلّ فِعْلٍ لابدَّ له من فاعلٍ وقد يستغني عن المفعول " . [٤]

هذا وقد عدّد أبو حيان أقوال العلماء في المسألة فقال : " اتفقوا على نصْبها ما بعد المرفوع ، فقال الجمهور : انتصابه على أنه خبرٌ مشبّهٌ بالمفعول ، وقال الفرّاء : انتصبتْ تشبيهاً بالحال ، وعن الكوفيين انتصب على الحال ، واختلفوا في المرفوع ، فذَهَبَ البصريون إلى أنه مرفوعٌ بها ، شُبّهتْ [كان] بالفعل الصحيح نحو : ضَرَبَ ، فعَمِلَ عَمَلَهُ ، وزَعَمَ الفرّاء أنه ارتفع لشبهه بالفاعل ، وقال غيره من الكوفيين : أنه باقٍ على رَفْعِه الذي كان في الابتداء عليه " . [٥]

---

(١) شرح الكتاب للبطليوسي ، السفر الأول ٢ / ٧٦٠ ، وقريبٌ مما ذُكِر ، نجده في البسيط لابن أبي الربيع الأشبيلي ٢ / ٦٦٢

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٣٧

(٣) شرح الكافية للرضي ٤ / ١٨٨

(٤) المصدر السابق

(٥) ارتشاف الضرب ٣ / ١١٤٦ ، وانظر التذييل والتكميل ٤ / ١١٦ ، وأيضاً همع الهوامع ٢ / ٦٣ ، شرح التصريح ١ / ١٨٤ ، ولقد فصّل العكبري هذه المسألة في كتابه التبيين عن مذاهب النحويين ص ٢٩٥ – ٣٠١ ، وكذلك ذكرها الأنباري في كتابه الإنصاف ٢ / ٨٢١ ، تحت عنوان (علامَ ينتصبُ خبر "كان" وثاني مفعولي " ظننت " ؟) ، ورقم المسألة : ١١٩

ونجد أيضاً أنّ ابن هشام قد تبع ابن مالك في رأيه [١] ، ويؤيّد ذلك ما نُقِلَ عنه : " وأمّا تسمية الأقدمين اسمَ كان فاعلاً والخبر مفعولاً ، فإنه اصطلاحٌ غيرُ مألوفٍ ، وهو مَجازٌ . . . والمبتدىء إنما يقوله على سبيل الغلط ، فلذلك يُعاب عليه " [٢] ، ومثله ابن عقيل [٣] ، والخضري [٤] ، والصبّان . [٥]

وأمّا ابن الحفيد فكما رأينا في كلامه السابق يرى أنّ اسمَ كان فاعلٌ وأنه المشهور ، وتبع جدّه في ذلك الذي يقول : إنّ اللائق بالنظر النحوي أنه فاعلٌ ، ودليلهما في ذلك ومن تبعهما أنّ الأفعال الناقصة عندهم أفعال ، ولا شيء من الفعل بلا فاعل . [٦]

---

(١) أوضح المسالك ١ / ٢٣١ ، اللمحة البدرية ٢ / ١٥

(٢) مغني اللبيب ٢ / ٦٧٢ ، وانظر الدُّرَّ النضيد ص ٢٧٠

(٣) المساعد ١ / ٢٥١

(٤) حاشيته على شرح ابن عقيل ١ / ١١١

(٥) حاشية الصبّان على الأشموني ١ / ٢٢٦

(٦) حاشية التفتازاني على الكشاف ١ / ٢٣٠ ، من المخطوط رقم ٥٣٦ ، المصوّر بمركز البحث العلمي وإحياء التراث بجامعة أم القرى بمكة .

وَبَعْدُ :-

فيظهر لي مما سبق أنّ "كان " من الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر ، فيرتفع المبتدأ بعدها تشبيهاً بالفاعل من حيث إنه وَقَعَ بعد فِعْل ، وإنْ لم يكنْ فاعلاً في الحقيقة فهو مشبَّهٌ بالفاعل ، وانتصبَ الخبر تشبيهاً بالمفعول به ، وإنْ لم يكنْ مفعولاً من حيث إنه واقعٌ بعد فِعْلٍ واسم ، كقولك : [ضَرَبَ زيدٌ عَمْراً] ، هذا مذهب البصريين ، وعند الكوفيين أنّ الاسم ارتفع بعد "كان " بالابتداء ، على ما كان عليه قبل دخولها ، والخبر منصوبٌ على الحال ، والفرّاء على أنه تشبيهٌ بالحال .

والذي أراه وأرجّحه هو مذهب البصريين ، ويؤيدُ أنَّ مرفوعها ليس بفاعلٍ وأنّ منصوبها ليس مفعولاً على الحقيقة ، هو أنّ الفاعل والمفعول قد يتغايران نحو : ضَرَبَ زيدٌ عَمْراً و [زيدٌ] غير [عمرو] ، والمرفوع في باب "كان " لا يكون إلا المنصوب في المعنى ، نحو : كان زيدٌ قائماً ، و [القائم] ليس غير [زيدٌ] ، وأمّا جَعْله حالاً أو مشبّهاً به فهذا غيرُ صحيحٍ ؛ لأنّ الخبر يكون معرفةً ، والحالُ لا تكون معرفة ولا مضمراً إلا في النادر ، ويصحُّ حَذْفه ، وخبر "كان " ليس كذلك ؛ لأنه مقصودُ الجملة فيقع معرفةً في الأكثر الشائع .

وخلاصة ما سبق أنّ "كان " تدخل على المبتدأ فترفعه ويُسَمَّى اسماً وفاعلاً ، وعلى الخبر فتنصبه ويسمّى خبراً ومفعولاً ، فأيُّ التعبيرين اسْتَعْمَل النحويُّ أصابَ ، ولكنّ الاستعمال الأشهر أَوْلى ، كذا قاله ابن مالك ومن سَارَ على نَهْجه ، وأرى أنّ الاقتصار على اسم "كان " وخبرها أَوْلى لسهولة ذلك ، وعدم خَلْط المصطلحات النحويّة على طلاب العربيّة ، لاسيّما المبتدئين منهم ، والله أعلم وأحكم .

المبحث الثالث (المنصوبات)

لقد قَسَّم النحاة المنصوبات إلى قسمين :

* أَصْلٍ في النصب ، ويَعْنُون به المفعولات الخمسة .

* ومحمولٍ عليه ، وهو غير المفعولات من الحال والتمييز وغير ذلك .

والنصب علامة الفَضَلات في الأصل ، فيدخل فيها المفاعيل الخمسة والحال والتمييز والمستثنى ، وأمّا سائر المنصوبات فَعُمَدٌ شُبّهت بالفضلات ، كاسم " إنّ " ، واسم " لا " التبرئة ، وخبر " ما " الحجازية ، وخبر كان وأخواتها . . . [1]

وهذا المبحث فيه عدّة مسائل وهي كالتالي :

المسألة الأولى :- ما يَلْزَم الحاليّة من الأسماء المنصوبة

قال ابن الحفيد : (ذَكَرَ المحقق الرضيّ : وقد يَلْزَمُ بعض الأسماء الحاليّة نحو : كافّةً وقاطبةً ، ولا يضافان ، وقد وَقَعَ [كافّةً] في كلام مَنْ لا يوثَقُ بعربيّته مضافةً غير حال ، وقد خَطَّئوه فيه [2] ، وقال الإمام النوويّ في شرح مسلمٍ قُبَيْلَ الأشربة : استعمال [كافّة] بالإضافة أو اللام خطأٌ [3] ، لكنّه ذَكَرَ صاحبُ الكشاف في قوله تعالى ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ ﴾[4] ، إنّ [كافّة] نعتٌ

---

(١) شرح الرضي للكافية ١ / ٢٩٤

(٢) شرحه للكافية ٢ / ٥٢ ، وسيأتي بيانه

(٣) شرح صحيح مسلم ١٣ / ١٤٢ ، وسيأتي بيانه

(٤) سورة سبأ آية : ٢٨

لمصدرٍ محذوف ، أيْ رسالةً كافّةً [1] ، فاعترض عليه في المغني بأنّ [كافّة] مختصٌّ بمَنْ يعقل ومما التزم فيه الحالية أيضاً ، ثم ذَكَرُوا وَهْمَه في خُطْبَة المفصّل حيث قال : [محيطٌ بكافّة الأبواب] أشدّ ؛ لإخراجه إياها عن النصب البتّة .[2]

– أَقُولُ – ذُكِرَ في مسألة أفضلية الصحابة من شرح المقاصد [3] : ومن البيّن الواضح في هذا الباب ما كتبه أميرُ المؤمنين عمرُ بن الخطاب رضي الله عنه ، قد جعلتُ لآل بني كاكلة على كافّة بيت مال المسلمين كلَّ عامٍ مائتي مثقالٍ ذهباً عيناً إبريزاً ، كتبه ابنُ الخطاب ، وكَتَبَ أميرُ المؤمنين عليٌّ رضي الله عنه : لله الأمر من قبلُ ومن بعدُ ويومئذٍ يفرح المؤمنون ، أنا أَوْلى مَن اتّبعَ أَمْرَ مَنْ أعزَّ الإسلامَ ، ونَصَرَ الدّين والأحكامَ ، عمرَ بنِ الخطاب ، ورسمتُ بمثل ما رَسَمَ لآل بني كاكلة في كلّ عامٍ مائتي دينارٍ ذهباً عيناً إبريزاً ، واتّبعتُ أثرَه ورسمتُ بمثل ما رَسَمَ عمر ، إذْ وَجَبَ عليَّ وعلى جميع المسلمين اتّباع ذلك ، كتبه عليُّ بنُ أبي طالب . وهذا بخطّهما موجودٌ الآن في ديار العراق) .[4]

عَرْضُ المَسْأَلَةِ وتَحْرِيرُها :

هذه المسألة تتحدث عمّا يَلْزَم الحاليّة من الأسماء ومنها "كافّةً وقاطبةً" ، ولوتتبعنا كتب اللغة لوجدنا الحديث عنها قد كَثُرَ واختُلِفَ فيه ، ففريقٌ يرى بأنّ مثل هذه الألفاظ تلزم النصب على الحاليّة ، فلا تُثنى

---

(١) الكشاف ٣ / ٢٩٠ ، وسيأتي بيانه

(٢) المفصّل في علم اللغة ص ١٤ ، وسيأتي بيانه

(٣) للعلاّمة سعد الدين التفتازاني ، وقد بحثتُ فيه عن المسألة فلم أتمكن من الوقوف عليها .

(٤) الدُّرُّ النضيد ص ٢٩٠

ولا تجمع ، ولا تُعَرَّف بأَلْ أو بالإضافة ، بلْ تبقى منصوبةً ، كما هو شأن [عامّةً] وما أشبهها ، بينما في المقابل نجد أنّ الفريق الآخر يرى عكس ذلك فلا يجعلها لازمةً للنصب على الحاليّة ، بلْ قد تجري عليها بعض الأحكام السابقة . وسنذكر تلك الآراء بشيءٍ من التفصيل .

فهذا سيبويه أفرد لها باباً سمّاه : " بابُ ما ينتصب أنه حالٌ يقع فيه الأمر وهو اسمٌ ، وذلك قولك : مررتُ بهم جميعاً وعامّةً وجماعةً . . . وجعلوا قاطبةً وطُرّاً إذا لم يكونا اسمين بمنزلة الجميع وعامّة " . [١]

ويقول المبرّد : " واعلم أنّ من المصادر ما يدلُّ على الحال . . . وكذلك جاءني القوم قاطبةً وطُرّاً " [٢] ، وقد تبعهما السيرافيّ أيضاً في ذلك . [٣]

وأمّا الجوهريّ [٤] فنجده قد أَخْرَجَها عن ذلك ، فأدخل عليها [أَلْ] فقال :" والكافّة : الجميع من الناس " . [٥]

وذَكَرَ ابنُ بَرْهان [٦] بأنّ العرب لم تستعملها قطّ إلا حالاً . [٧]

---

(١) الكتاب ١ / ٣٧٦

(٢) المقتضب ٣ / ٢٣٧

(٣) شرح السيرافي للكتاب ٥ / ١٥٢ ، ١٥٣

(٤) هو إسماعيل بن حمّاد الجوهري ، كان واسع العلم في اللغة ، أخرج كتاب " تاج اللغة وصحاح العربية " ، توفي سنة ٣٩٨هـ . انظر ترجمته في البغية ١ / ٤٤٦

(٥) الصحاح ٤ / ١٤٢٢ ، وسيأتي توضيح ذلك

(٦) هو أبو القاسم عبد الواحد بن علي بن إسحاق بن بَرْهان الأسدي ، عالمٌ بالعربية والتواريخ ، توفي سنة ٤٥٦هـ . انظر ترجمته في بغية الوعاة ٢ / ١٢٠

(٧) شرح اللمع لابن جني ١ / ١٣٨

وقد روى ابن سيده [١] عن سيبويه أنه قال : " جاؤوا طُرّاً ومررت بهم طُرّاً ، ومذهبه أنه لا يستعمل إلا حالاً " [٢] ، وقد وافق الأعلمُ الشنتمري من رأى أنها لازمةٌ للحال فقال : " طُرّاً وقاطبةً في معنى جميعاً ، وصَارَ نصبهما كنصب مررتُ بهم جميعاً " . [٣]

وأمّا الزمخشري فلم يلزمها النصب ، بلْ جاء بها مجرورةً بالباء ومضافةً ، وعبّر بها عمّا لا يَعْقِل ، فقال في خُطْبَة المفصّل : " . . . لإنشاءِ كتابٍ في الإعراب ، محيطٍ بكافّةِ الأبواب " . [٤]

ونُقِلَ عن العكبري أنه قال : " ومن الأسماء ما يلزم النصب على الحال نحو طُرّاً وكافّةً وقاطبةً واستُهجِن إضافتها " . [٥]

وتبعه في ذلك ابنُ يعيش ، إذْ أنكر على الزمخشري طريقةَ استعماله إياها في خُطْبَة الكتاب ، وجعل ذلك شاذّاً من وجهين :

أ – أنّ [كافّةً] لا تُسْتَعْمَل إلا حالاً ، وقد خَفَضَهَا هنا ، وقد وَرَدَ عن بعضهم من ذلك شيءٌ في كلامهم وقد عِيْبَ عليهم ذلك ، والذين استعملوه لجأوا إلى القياس .

ب – أنه استعمله في غير الأناسيّ . [٦]

---

(١) هو علي بن أحمد بن سيده الأندلسي ، فقيهٌ لغويٌّ وأديبٌ ، كان ضريراً ، له من المؤلفات : المخصّص ، وهو كتابٌ جامعٌ في علوم العربية ، وأيضاً له المحكم والمحيط الأعظم ، وهو من المعاجم الكبيرة في اللغة ، توفي سنة ٤٥٨هـ . البغية ٢ / ١٤٣

(٢) المخصص ١ / ٣١٧

(٣) النكت على كتاب سيبويه ١ / ٤٠٢

(٤) المفصّل في علم اللغة ص ١٤

(٥) انظر رأيه في حاشية الدسوقي على المغني ٢ / ١٩٨

(٦) شرح المفصّل ١ / ١٧

وهذا النوويُّ رحمه الله ذكر كلاماً قيّماً في معرِض حديثه عن قول عليّ رضي الله عنه : [مَا خَصَّنَا رسولُ الله صلى الله عليه وسلم بشيءٍ لم يعمّ به الناس كافّةً إلا ما كان في قِرَابِ سيفي] ، قال : " هكذا تُسْتَعْمَل كافّةً حالاً ، وأمّا مَا يقع في كثيرٍ من كتب المصنّفين من استعمالها مضافةً وبالتعريف ، كقولهم : [هذا قَوْلُ كافّةِ العلماءِ ، ومذهبُ الكافّةِ] ، فهو خطأٌ معدودٌ في لحن العوامّ وتحريفهم " . [1]

وقد جعلها الرضيّ مما يلزم الحاليّة ومثلها [قاطبةً] وأنهما لا تضافان [2] ، وذكر ابنُ منظور أنها منصوبةٌ على الحال ، وهي مصدرٌ على (فاعلة) لا تثنى ولا تجمع مثل عامّة وخاصّة ، وهذا مذهبُ النحويين [3] ، وتَبِعَه في ذلك أبو حيّان [4] ، والسَّمين الحلبي [5] ، وابن هشام [6] ، إذْ عَدُّوا خروجَها عن النصب لحناً ، وعليه الفيروز أبادي [7] إذْ أنكر على الجوهريّ إدخال [أَلْ] عليها وعَدَّ ذلك من الوَهْم [8] ، لكنّ الزَّبيدي [9] قد انتصر للجوهري بقوله : إنّ هذا لا وَهْمَ فيه ؛ لأنّ النكرة إذا أُريد لفظها جَازَ تعريفها كما نُصَّ عليه ، ويدلّ على أنّ الجوهريّ لم يُرِدْ ما قَصَدَه المصنّف – الفيروز أبادي – أنه

---

(١) شرح صحيح مسلم ١٣ / ١٤٢ ، باب تحريم الذبح لغير الله تعالى ولَعْنِ فاعله ، قُبَيْل كتاب الأشربة .

(٢) شرح الكافية للرضي ٢ / ٥٢

(٣) لسان العرب ، مادة [كفف]

(٤) تفسير البحر المحيط ٢ / ١٠٩

(٥) هو أحمد بن يوسف المعروف بالسَّمين الحلبي ، توفي سنة ٧٥٦هـ . انظر ترجمته في البغية ١ / ٤٠٢ ، وانظر رأيه في كتابه الدُّرّ المَصُون ٦ / ٤٥ ، ٢ / ٣٦٢ ، ٩ / ١٨٥

(٦) مغني اللبيب ٢ / ٥٦٤

(٧) هو مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي الشيرازي ، المتوفَّى سنة ٨١٦ هـ . البغية ١ / ٢٧٣

(٨) القاموس المحيط ، مادة [الكفّ]

(٩) هو محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني ، أبو الفيض ، الملقّب بمرتضى الزَّبيدي ، توفي سنة ١٢٠٥هـ . الأعلام ٧ / ٧٠

إنّما مَثَّلَ بما هو موافقٌ للجُمهور ، على أنّ قولهم ذلك رَدَّه الشّهاب في شرح الدُّرَّة [١] ، وصَحَّحَ أنه يُقَال وإنْ كان قليلاً . [٢]

وبهذا يتبين أنّ الجوهريّ بإدخاله [أَلْ] على (كافّة) لم يردْ إخراجَها عن النصب على الحاليّة كما عرفنا منذ قليل ، ونحن نعلم أنّ الكوفيين يجيزون مجيءَ الحال معرفةً وكذا يونس ابن حبيب [٣] من البصريين . [٤]

وفي قوله تعالى ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ ﴾ [٥] وما أشبهها من الآيات ، خرّجها الزجّاج على أنها حالٌ من الكاف والمعنى : أرسلناك جامعاً للناس في الإنذار والبلاغ ، وتكون التاء للمبالغة . [٦]

وكذا أبو جعفر النحّاس [٧] جعلها نصباً على الحالية [٨] ، في حين أعربها الزمخشري صفةً **لإرسالة** ، حيث حُذِفَ الموصوف وأُقيمت الصفة مقامه ، أيْ : إلا إرسالةً عامةً لهم محيطةً بهم [٩] ، وهي مؤنثةٌ

---

(١) درّة الغواص للحريري بشرح قاضي القضاة شهاب الدين أحمد بن محمد الخفاجي ، المتوفَّى سنة ١٠٦٩ هـ . الأعلام ٢٣٨/١ وانظر ردَّه في شرحه ص ٢٠٠

(٢) تاج العروس للزبيدي ، مادة [كفف] ، بتصرّف

(٣) هو أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب البصري ، رَوَىَ سيبويه عنه كثيراً ، لم تكنْ له همّةٌ إلا طلب العلم ، توفي سنة ١٨٢هـ . انظر ترجمته في بغية الوعاة ٢ / ٣٦٥

(٤) شرح ابن عقيل ١ / ٦٣١

(٥) سورة سبأ آية : ٢٨ ، وهذا الآية يحتجُّ بها كثيرٌ من النحاة على جواز تقديم الحال على صاحبه المجرور بحرف الجرّ .

(٦) معاني القرآن للزجّاج ٤ / ٢٥٤ ، ولم يَرِدْ في إعرابه أنّ الهاء للمبالغة ، وانظر الكشاف ٣ / ٢٩٠ ، شرح التصريح ١ / ٣٧٩

(٧) هو أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحّاس ، له من الكتب : إعراب القرآن ، توفي سنة ٣٣٨ هـ . البغية ١ / ٣٦٢

(٨) إعراب القرآن ٣ / ٣٤٧

(٩) الكشاف ٣ / ٢٩٠

كما تُؤَنَّثُ الحَرْب [1] ، وقد أَنكرَ على الزجّاج الذي جعلها حالاً من الكاف ، والتاء للمبالغة ، وكذلك خطّأَ من جعلها حالاً من الجارّ المجرور متقدّماً عليه ، وذلك " لأنّ تَقَدُّمَ حال المجرور عليه في الإحالة ، بمنزلة تَقَدُّمِ المجرور على الجارّ ، وكم ترى ممنْ يرتكب هذا الخطأ ثمّ لا يقنع به ، حتى يضمَّ إليه أنْ يجعلَ [اللام] بمعنى (إلى) ؛ لأنه لا يستوي له الخطأ الأوّل إلا بالخطأ الثاني فلا بدَّ له من ارتكاب الخطأين " . [2]

وقد تبع الزجّاجَ في إعرابه الأنباريُّ [3] ، والعكبَريُّ الذي ضَعَّفَ جَعْلَه حالاً من الجارّ والمجرور [4] ، وابنُ مالك جَعَلَه حالاً من الجارّ والمجرور مقدَّماً عليهما ، فيقول : " وكذلك أَقُولُ ولا يُلتفت إلى قَوْل الزمخشري والزجّاج " ، ثم رَدَّ عليهما ، فأمّا الزمخشري فردَّ بردّ ابن يعيش عليه ، وأمّا الزجّاج فقد أبطل ما ذهب إليه هو ومن تبعه وذلك لأنه جَعَلَ [كافّةً] حالاً مفرداً من مذكر ، مع كونه مؤنثاً ، وليست التاء للمبالغة ؛ لأن هذا بابه مقصورٌ على السّماع ، ولا يكون ذلك إلا على أمثلة المبالغة المعروفة ، وَ [كافّة] ليست منها . [5]

واختار أبو حيان ما ذهب إليه ابن مالك في إعرابها ثم ردَّ على الزجّاج بقوله : " أنّ اللغة لا تساعد على ذلك ؛ لأنّ [كَفَّ] ليس بمحفوظ أنّ معناه (جَمَعَ) " [6] ، وكذلك ردّ على الزمخشري من عدّة أوجه :

---

(١) الدُّرُّ المصون ٢ / ٣٥٩

(٢) الكشاف ٣ / ٢٩٠

(٣) البيان في غريب إعراب القرآن ٢ / ٢٨٠

(٤) التبيان ٢ / ١٠٦٩ ، اللباب ١ / ٢٩٢

(٥) شرح التسهيل ٢ / ٣٣٧ ، وانظر شرح التصريح ١ / ٣٧٩

(٦) البحر المحيط ٧ / ٢٨١

أولاً : كونه أعربها صفةً لموصوف محذوف ، فإنّ ذلك خروجٌ عمّا نقله النحويّون وحفظوه ، وإنما يُعهد ذلك في صفةٍ اعْتِيدَ استعمالها مع هذا الموصوف ، و [كافّةً] مع (إرسالة) ليس من هذا الباب . [1]

ثانياً : كونه جعلها مؤنثةً كما تؤنث الحَرْب " ليس بشيءٍ ؛ لأنّ التاء في [كافّة] وإنْ كان أصلها التأنيث ليستْ فيها إذا كانتْ حالاً للتأنيث ، بلْ صَارَ هذا نقلاً محضاً إلى معنى (جميع) وَ (كلّ) ، كما صَارَ (قاطبةً) وَ (عامّةً) إذا كان حالاً نقلاً محضاً إلى معنى (كلّ) وَ (جميع) ، فإذا قلتَ : قام الناس كافّةً أو قاطبةً أو عامةً ، فلا يدلُّ شيءٌ من هذه الألفاظ على التأنيث ، كما لا يدلُّ عليه (كلّ) ولا (جميع) " . [2]

ثالثاً : قوله : " ومن جَعَلَهُ حالاً . . إلى آخره ، فذلك مُخْتَلَفٌ فيه ، ذَهَبَ الأكثرون إلى أنّ ذلك لا يجوز ، وذَهَبَ أبو عليّ وابن كيسان [3] وابن بَرْهان ، ومن معاصرينا ابن مالك إلى أنه يجوز ، وهو الصحيح " . [4]

رابعاً : قوله : " وكمْ ترى ممن يرتكبُ هذا الخطأ . . . إلى آخر كلامه ، شنيعٌ ؛ لأنّ قائل ذلك لا يحتاج إلى أنْ يتأوّل (اللام) بمعنى (إلى) ؛ لأنّ [أرسل] يتعدّى (بإلى) ويتعدّى (باللام) ، كقوله

---

(١) المصدر نفسه ، وانظر أوضح المسالك ٢ / ٣٢٤ بحاشية محمد محيي الدين عبدالحميد ، شرح التصريح ١ / ٣٧٩

(٢) البحر المحيط ٢ / ١٢١

(٣) هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان ، كان يحفظ المذهب البصري والكوفي في النحو ؛ لأنه أَخَذَ عن المبرّد وثعلب ، وله من الكتب : غريب الحديث ، والمهذّب في النحو ، ومعاني القرآن ، وغيرها ، توفي حوالي سنة ٣٢٠ هـ . انظر ترجمته في البغية ١ / ١٨

(٤) البحر المحيط ٧ / ٢٨١

﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴾ [1] ، ولو تأوّل (اللام) بمعنى (إلى) لم يكنْ ذلك خطأً ؛ لأنّ (اللام) قد جاءت بمعنى (إلى) ، وَ (إلى) بمعنى (اللام) ، وَ [أرسل] مما جاء متعدياً بهما إلى المجرور " . [2]

وقد أبدى ابن الحفيد رأيه في هذه المسألة بما يشير إلى اتباعه طريق الزمخشري ومن وافقه ، من أنها لا تلزم النصب على الحالية ، فتجوز إضافتها وجرُّها وغير ذلك ، واستدلّ بما كتبه عمر بن الخطاب رضي الله عنه لآل بني كاكلة : " قد جعلتُ لآل بيت كاكلة على كافّة بيت مال المسلمين كل عام . . . " [3] ، إلى آخر ما قال ، فقد جاءت مجرورةً بحرف الجرّ ومضافةً إلى مَا بعدها أيضاً ، وبالتالي خَرَجَتْ عن النصب ، غير أنّ الدسوقي [4] قد ذَكَرَ تعليقَ بعضهم على كتاب عمر بن الخطاب ، فقد نسبها إلى قبيلة [بني كاهلة] ، وليس [بني كاكلة] فقال : " قال السيّد عبدُالله . . . قد وَقَعَ (كافّة) مضافةً في كلام البلغاء والفصحاء ، ومنه قول عمر رضى الله عنه . . . " وذكر القصّة ، وأَضَافَ في نهايتها " كتبه عمرُ ابن الخطاب ، خَتْمُهُ كَفَى بالموتِ واعظاً يا عُمَر ، وهذا الخطّ موجودٌ ، في آل بني كاهلة إلى الآن فلا وَجْه للتَّخْطِئَة " ، ثم عَلَّقَ الدَّمَاميني [5] على ذلك فقال : " إنْ صَحَّ هذا ، فقد سقطت الأوجه الثلاثة بأسْرها ، إذْ فيه استعمالُ (كافّة) لغير العاقل ، وعدمُ نصبه على الحال ، وإخراجُه عن النصب

---

(١) سورة النساء آية : ٧٩

(٢) البحر المحيط ٧ / ٢٨١

(٣) الدُّرُّ النضيد ص ٢٩٠ ، وانظر ما كتبه عمر بن الخطاب في حاشية الدسوقي على المغني ٢ / ١٩٨ ، وحاشية الصبّان على شرح الأشموني ٢ / ١٧٧ ، ودرَّة الغوّاص للحريري ص ٢٠٣

(٤) هو محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي ، توفي سنة ١٢٣٠هـ ، الأعلام ٦ / ١٧

(٥) هو بدر الدين محمد بن أبي بكر بن عمر الإسكندراني ، المعروف بابن الدَّمَاميني ، المتوفَّى سنة ٨٣٨ هـ . البغية ١ / ٦٦

البتّة " ، واعترض على هذا الشُّمنّي [1] فقال : " ثبوت هذا وحده لا يخُرج ذلك عن الشذوذ ، وإنّما كان خَتْمُ عُمَر [كَفَى بالموت واعظاً يا عُمَر] ؛ لأنّ ذلك كان نَقْشَ خاتمه الذي يلبسه ، وهم كانوا يختمون به " . [2]

وبَعْدُ :-

فإنه إذا كان لابدّ لي من رأي فإني أرى أنّ ما سبق ذكره ككافّة وقاطبة وطُرّ وما أشبهها ، غير لازمةٍ للنصب على الحاليّة فيما يظهر ، بلْ يجوز المجيء بها مجرورةً ومضافةً ومعرّفةً [بأل] وغير ذلك ، والأدلة على ذلك كثيرةٌ ، منها ماذُكِرَ سابقاً كقول الزمخشري ومن سَارَ على نهجه ، ومنها أيضاً ما قد حُكِيَ عن خَصِيبٍ المُتَطَبّب النصراني [3] وكان من أفصح الناس أنّ أبا عمرو بن العلاء قال له : كيف حالك ؟ فقال : أحمدُ الله إلى طُرّ خَلْقه ، فاستعمله غير حال . [4]

---

(١) هو الإمام تقي الدين أبو العباس أحمد بن محمد الشُّمُنّي ، توفي سنة ٨٧٢ هـ . انظر بغية الوعاة ١ / ٣٧٥

(٢) حاشية الدسوقي على المغني ٢ / ١٩٨ ، وانظر حاشية الصبّان على الأشموني ٢ / ١٧٧

(٣) كان نصرانياً نبيلاً من أهل البصرة ومقامه بها ، وكان فاضلاً في صناعة الطب جيّد المعالجة ، انظر أخباره في عيون الأنباء في طبقات الأطباء لموفق الدين بن أبي أُصَيْبَعَة ، الباب الثامن – طبقات الأطباء السريانيين ، ضمن ترجمة عبيدالله بن جبرائيل .

(٤) انظر المخصّص ١ / ٣١٧ ، ولسان العرب ، مادة [طرر]

ومنها أنّ الشّهاب الخفاجي صحّحَ أنْ يقال : [جاءت الكافّة] ، كذلك قول إبراهيم الكُوراني [١] : " مَنْ قال من النحاة أنّ (كافّة) لا تخرج عن النصب ، فحكمُهُ ناشئٌ عن استقراء ناقص " . [٢]

ويؤيّدُ ما ذهبتُ إليه ما ذكره الشيخ عبّاس حسن من أدلةٍ استنبطها على ذلك ، منها أنه نُقِلَ عن الجاحظ [٣] أنه استعملَ (قاطبةً) غير حال ، في أوّل رسالته التي موضوعها [تفضيلُ النطق على الصّمت] حيث يقول : " وأنّ حُجَّتَه قد لَزِمَتْ جميعَ الأنام ، ودَحَضَتْ حُجَّةَ قاطبةِ أهلِ الأديان " [٤] ، وتردَّدَ الأدباء في محاكاته ، ولكنّ التردّد يزول بما جاء في الأمالي للقالي فقد قال مؤلفه عند الكلام على مادة [قَطَبَ] ومعناها ما نصه : " قال يعقوب بن السكّيت : يُقَال : قَطَبَ ، يقْطِب ، قطوباً ، وهو قاطبٌ . . إذا جمع ما بين عينيه ، واسم ذلك الموضع : المَقْطِب ، ومنه قيل : الناسُ قاطبةٌ ، أيْ : الناس جميع " [٥] . انتهى كلامه ، فقد استعملها خبراً . [٦]

---

(١) هو إبراهيم بن حسن بن شهاب الدين الكُوراني ، من فقهاء الشافعية ، وعالمٌ بالحديث ، كان مع علمه بالعربية يجيد الفارسية والتركية ، توفي سنة ١١٠١ هـ . انظر الأعلام ١ / ٣٥

(٢) انظر رأيه في تاج العروس ، مادة [كفف]

(٣) هو أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ، من كتبه : البيان والتبيين ، والحيوان ، وغيرهما ، توفي سنة ٢٥٥ هـ . البغية ٢٢٨/١

(٤) رسائل الجاحظ ٣ / ٢٣٠

(٥) الأمالي ١ / ١٦٨

(٦) النحو الوافي ٢ / ٣٧٩ ، بتصرّف

وعليه فإنه يظهر مما سبق عرضه أنّ (كافّة) وأخواتها ، يجوز فيها استعمالها مقرونةً " بأَلْ " ، أو مضافةً ، أو لغير العاقل ، وأنّ رَفْضَ هذا الاستعمال لا مسوّغ له ، فليست هذه الألفاظ أو الكلمات ملازمةً للنصب على الحاليّة ، ونظيرها (سوى) التي ألزمها سيبويه والفرّاء النصب على الظرفية ، وخالفهما النحاة في ذلك ، فرأوا أنها تخرج عن الظرفية فتكون فاعلاً ومفعولاً ومجروراً . [1]

(١) شرح ابن عقيل ١ / ٦١١

المسألة الثانية :- تعدُّد " المفعول له " لفعْلٍ واحدٍ

قال ابن الحفيد : (تعدُّد المفعول له لفعلٍ واحدٍ غيرُ جائزٍ ، صُرّح به في الجهة الثانية من الباب الخامس من المغني [1] ، لكنّه صُرّح في (أَلِفَ) من الصّحاح أنه يُقَال : ضربتُه لكذا لكذا ، بحَذْف الواو [2]) . [3]

عَرْضُ المَسْأَلةِ وتَحريرُها :

من خلال تتبعي لهذه المسألة في كتب النحو التي وقعتْ عليها عيني ، لم أجدْ أحداً – فيما أعلمُ – تحدّث عن هذه المسألة أو تطرّق إليها بشيءٍ ما ، قبل أبي حيّان ، وبالتالي فإني أرى أنه أوّل من عَرَضَ لهذه المسألة في باب المفعول له بقوله : " ولا يجوز أنْ يكون للعامل منه اثنان إلا على جهة البدل أو العطف " [4] ، بينما ذَهَبَ السَّمين الحلبي إلى عكس ذلك ، إذْ يرى جواز التعدُّد بقوله : " ولا يضرُّ تعدُّد المفعول من أجله ؛ لأنّ الفعل يُعَلَّلُ بعِلَلٍ " . [5]

---

(١) مغني اللبيب ٢ / ٥٤٤ ، وسنعرضه بعد قليل

(٢) انظر تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري ، مادة [أَلِفَ] ، وسيجيء ذكره

(٣) الدُّرُّ النضيد ص ٢٨٤

(٤) ارتشاف الضرب ٣ / ١٣٨٨

(٥) الدُّرُّ المصون ١ / ١٧٣

وذَكَرَ ابنُ هشام حديثاً حول هذه المسالة وهو قوله : " وزَعَمَ عَصْرِيٌّ ، في تفسيرٍ له على سورتي البقرة وآل عمران [1] في قوله تعالى ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ﴾ [2] ، أنّ [مِنْ] متعلقة بحَذَر أو بالموت ، وفيهما تقديم معمول المصدر ، وفي الثاني أيضاً تقديم معمول المضاف إليه على المضاف ، وحامله على ذلك أنه لو علّقه بيجعلون وهو في موضع المفعول له ، لَزِمَ تعدّد المفعول له من غير عطف ، إذْ كان حَذَر الموت مفعولاً له " . [3]

ويقول السيوطي : " ولا يجوز تعدُّد المفعول له منصوباً كان أو مجروراً ، ومن ثَمّ مُنِعَ في قوله تعالى ﴿ وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُوا۟ ﴾ [4] ، فتعلّق (لتعتدوا) بـ (تمسكوهنّ) ، على جَعْلِ (ضراراً) مفعولاً له ، وإنما يتعلّق به على جَعْلِ (ضراراً) حالاً " . [5]

وللشيخ ياسين الحمصي تعليقٌ على هذه المسألة ، فبعد أنْ ذَكَرَ الآراء السابقة لأبي حيّان ، وابن هشام ، والسيوطي قال : " أَقُولُ هذا يستلزم عدم تصوّر تعدُّد المفعول له ، ثمّ ما اقتضاه ما ذكر من تسمية المجرور بالحرف مفعولاً له ، هو ما اقتضاه كلامُ ابن الحاجب ، ومَذْهَبُ الجُمْهور أنّ المجرور بالحرف مفعولٌ به بواسطة الحرف . . . بَقِيَ أنّ بعضهم قال : إنّ من تعدُّده على وَجْهِ العطف قوله تعالى ﴿ وَٱلْخَيْلَ وَٱلْبِغَالَ

---

(١) هو قاض القضاة تاج الدين محمد بن عبد الرحمن بن عقيل ، تلميذ أبي حيّان ، وقد فسّر هاتين السورتين فقط ، انظر حاشية الدسوقي على المغني ٢ / ١٨٠

(٢) سورة البقرة آية : ١٩

(٣) مغني اللبيب ٢ / ٥٤٤

(٤) سورة البقرة آية : ٢٣١

(٥) همع الهوامع ٣ / ١٣٥

وَٱلۡحَمِيرَ لِتَرۡكَبُوهَا وَزِينَةٗ ﴾ [1] " . [2]

وممن يرى مَنْعَ تعدُّد المفعول لأَجْله إلا على جهة العطف أو البدل الآلوسي في تفسيره [3]، والخضريّ [4]، والدّسوقي أيضاً بقوله : " هذا ممنوعٌ ؛ لأنّ الشيء لا يُعَلَّلُ بأَمْرَيْن ، لِمَا فيه من التخالف " [5] ، ومِنَ المعاصرين عباس حسن [6] ، و الشيخ محمود صافي الذي قال في مَعْرِض حديثه عن قوله تعالى ﴿ وَلَا تُمۡسِكُوهُنَّ ضِرَارٗا لِّتَعۡتَدُواْ ﴾ التي سبق الحديث عنها : " قال الجَمَلُ في حاشيته على الجلالين [7] : " لا يجوزُ جَعْله علّةً ثانيةً – أيْ لا يجوزُ تعليقه بالفعل – لأنَّ المفعول لأجله لا يتعدَّد إلا بالعطف ، وهو مفقودٌ هنا " . [8]

---

(١) سورة النحل آية : ٨

(٢) حاشية الشيخ ياسين على شرح الفاكهي لقطر الندى ٢ / ١٢٥

(٣) روح المعاني ١ / ١٤٣

(٤) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ١ / ١٩٦

(٥) حاشية الدسوقي على المغني ٢ / ١٨٠

(٦) النحو الوافي ٢ / ٢٤١

(٧) هو سليمان بن عمر العجيلي الشافعي ، الشهير بالجَمَل ، توفي سنة ١٢٠٤ هـ ، وحاشيته هي الفتوحات الإلهيّة بتوضيح تفسير الجَلالَيْن للدقائق الخفيّة ، ويعني بالجَلالَيْن : جلال الدّين السيوطي وَ جلال الدّين المَحَلّي .

(٨) الفتوحات الإلهيّة ١ / ١٨٦ ، وانظر الجَدْول في إعراب القرآن وصَرْفه ١ / ٤٨٢

وَبَعْدُ :-

فنخلص مما سبق أنّ هناك اختلافاً في الآراء حول مسألة تعدُّد المفعول لأجله لفعْلٍ واحدٍ ، بين مجوّزٍ وغير مجوّزٍ ، فالجميع يرى عدم جواز ذلك إلا السّمين الحلبي كما ذكرنا سابقاً ، وتبعه ابن الحفيد مستدلاً بما ذَهَبَ إليه الجوهري بقوله : " صُرّح في (أَلِفَ) من الصّحاح أنه يقال : ضربته لكذا لكذا بحذف الواو " . [1]

أمّا أنا فإنني أرى ما رآه الفريق الآخر وهو عدم جواز التعدّد في هذه المسألة إلا بالعطف عليه أو البدل منه ، وذلك لأنّ العلّة في وجود الشيء لا تكون إلا واحدة ، فمن أمثلة العطف عليه قول عليّ رضي الله عنه في بعض الأشرار : (لا تلتقي بِذَمّهِمُ الشَّفَتَان ، استصغاراً لقَدْرِهم ، وذِهَاباً عن ذِكْرِهم) ، وأمّا أمثلة البدل فكقول أحد الباحثين : (مَا تأمّلتُ الكون إلا تجلّتْ لي عظمةُ الله وعجائبُ قدرته ، فأُطَأْطِئُ الرأس إخباتاً ، خشوعاً ، وتواضعاً)، فالخشوع هو الإخباتُ ، بدل كلّ من كلّ . [2]

---

(١) الصّحاح للجوهري ، مادة [أَلِفَ]

(٢) انظر النحو الوافي لعباس حسن ٢ / ٢٤١ ، بتصرّف

المسألة الثالثة :- التمييز ، بين التنكير والتعريف

قال ابن الحفيد : (المشهور أنّ كلاً من الحال والتمييز نكرةٌ ، لكنّ المفهوم من شروح الكشّاف في تفسير قوله تعالى ﴿وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنفُسَهُمْ﴾ [1] أنه يجوز أنْ يكون التمييز معرفةً عند قومٍ [2] ، وفي النهاية الجزرية في باب الهاء مع الراء [3] ، أنّ التمييز يجيء كثيراً معرفةً) . [4]

عَرْضُ المَسْأَلَةِ وتَحْرِيرُها :

ذَهَبَ جُمْهور النحاة إلى أنّ التمييز لا يكون إلا نكرةً [5] ؛ لأنه لـمّا كان الغرض من التمييز هو تبيينُ نوع الاسم المبْهم الذي قبله وتوضيحُه – إذْ هو محدّدُ الكميّة أو المقدار ، مبْهمُ النوع أو الجنس وكانت النكرة

---

(١) سورة البقرة آية : ٩

(٢) انظر حاشية التفتازاني على الكشاف ١ / ٩٧ ، من المخطوط رقم ٥٣٦ ، المصوّر بمركز البحث العلمي وإحياء التراث بجامعة أم القرى بمكة ، وانظر كذلك حاشية السيد الشريف الجرجاني الملحقة بالكشاف ١ / ١٧٥

(٣) لم أعثرْ على كتابٍ يحمل هذا الاسم في حدّ استقرائي وبحثي ، إلا على كتابٍ واحدٍ هو : نهاية الدرايات في أسماء رجال القراءات ، المعروف بطبقات القرّاء الكبير للإمام ابن الجزري ٨٣٣هـ ، وأستبعدُ أنْ يكون ابن الحفيد قد استقاه منه ؛ لاختلاف مضمون الكتاب ؛ إذْ أنه يُعنى بالتراجم ، وذاك يُعنى باللغة كما هو واضحٌ من خلال نصّه .

انظر الضوء اللامع لأهل القرن التاسع للسخاوي ٤ / ٤٣٩ ، ومقدّمة ابن الجزري على كتابه غاية النهاية في طبقات القرّاء

(٤) الدُّرُّ النضيد ص ٢٧٢

(٥) الكتاب ١ / ٢٠٣ ، ٢٠٥ ، المقتضب ٣ / ٣٢ ، ٥٦ ، الأصول في النحو ١ / ٢٢٣ ، شرح السيرافي للكتاب ٤ / ١٤٧ ، التبصرة والتذكرة ١ / ٣١٦ ، المسائل البصريات ٢ / ٩١٤ ، أسرار العربية ص ١٥٥ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٢٨٨ ، =

هي الدالة على النوع أو الجنس لا المعرفة – كان تنكير التمييز واجباً ؛ لأنها هي التي تدلّ على الجنس ، فموجبه إذاً هو دلالة النكرة على الجنس ، بخلاف المعرفة لأنها مخصوصةٌ ، يقول المبرّد : " ولم يجزْ أنْ يكون الواحد الدالّ على النوع معرفةً ؛ لأنه إذا كان معروفاً كان مخصوصاً ، وإذا كان منكوراً كان شائعاً في نوعه " . (١)

ويقول ابن أبي الربيع : " المقصود منه بيان ما انْبَهَم من الذَّوات ، وهذا يحصل من لفظ التنكير فلا فائدة في التعريف " . (٢)

ونحوٌ منه قول الرضي : " وأَصْلُ التمييز التنكير ، لمثل ما قلنا في الحال ، وهو أنّ المقصودَ رفعُ الإبهام ، وهو يحصل بالنكرة ، وهي أَصْلٌ ، فلو عُرّفَ وَقَعَ التعريف ضائعاً " . (٣)

وفي المقابل نجد أنّ أبا نصر القيسي قد جوّز الأمرين بقوله : " فإذا قلتَ : زيدٌ حَسَنٌ الوَجْهَ ، ونَوَّنتَ الصفة نَصَبْتَ الوَجْهَ على التمييز ، والتمييز مع هذه الصفة يكون معرفةً ونكرةً ؛ لقوّتها بمزيّتها على سائر ما يتعدّى إليه " . (٤)

= شرح التسهيل ٢ / ٣٧٩ ، ٣٨٥ ، شرح الكافية للرضي ٢ / ٧٢ ، البسيط في شرح جمل الزجاجي ٢ / ١٠٨٣ ، الصفوة الصفية للنيلي ١ / ٥٠٣ ، اللمحة البدرية ٢ / ١٨٥ ، الأشباه والنظار ٣ / ١٢٠ ، خزانة الأدب ٣ / ٤٧٠ ، الكواكب الدرية ٢ / ٣٦

(١) المقتضب ٣ / ٣٢

(٢) البسيط في شرح جمل الزجاجي ٢ / ١٠٨٣

(٣) شرح الكافية للرضي ٢ / ٧٢

(٤) شرح عيون كتاب سيبويه ص ١٠٠

شأنه في ذلك شأن الكوفيين إذْ أجازوه [١] ، وتبعهم في هذا ابن الطّراوة [٢] ، محتجّين بورود التمييز معرفةً في القرآن الكريم وفي كلام العرب ، فممّا جاء في القرآن الكريم قوله تعالى ﴿ وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ ﴾ [٣] ، وقوله تعالى ﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍۭ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا ﴾ [٤] ، وقوله تعالى ﴿ تَرَىٰٓ أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ ﴾ [٥] ، وقوله تعالى ﴿ وَتَقَطَّعُوٓاْ أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ ﴾ [٦] وغيرها .

ومما وَرَدَ في كلام العرب قولهم : غَبِنَ رَأْيَهُ ، ووَجِعَ بَطْنَهُ ، وأَلِمَ رَأْسَهُ ، ووَفِقَ أَمْرَهُ ، وقَبَضْتُ الأَحَدَ العَشَرَ الدّرْهَمَ . [٧]

والتقدير : غَبِنَ رَأْياً ، ووَجِعَ بَطْناً ، وأَلِمَ رَأْساً ، ووَفِقَ أَمْراً ، وقَبَضْتُ الأَحَدَ العَشَرَ دِرْهَماً .

---

(١) إصلاح المنطق ص ٣٠٢ ، الإنصاف ١ / ٣١٢ المسألة **٤٣** ، شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٢٨٨ ، شرح التسهيل ٢ / ٣٨٥ شرح عمدة الحافظ ١ / ٤٧٨ ، شرح الكافية للرضي ٢ / ٧٢ ، البسيط في شرح جمل الزجاجي ٢ / ١٠٨٣ ، الكنّاش ١ / ١٨٨ ، ارتشاف الضرب ٤ / ١٦٣٣ ، شرح الألفية للمرادي ٢ / ١٧٥ ، اللمحة البدرية ٢ / ١٨٦ المساعد ٢ / ٦٦ ، شفاء العليل ٢ / ٥٥٩ ، شرح التصريح ١ / ٣٩٤ ، همع الهوامع ٤ / ٧٢

(٢) ابن الطّراوة النحوي للدكتور عيّاد الثبيتي ص ١٤٢

(٣) سورة البقرة آية : ١٣٠

(٤) سورة القصص آية : ٥٨

(٥) سورة المائدة : آية ٨٣

(٦) سورة الأنبياء آية : ٩٣

(٧) إصلاح المنطق ص ٣٠٢ ، شرح التسهيل ٢ / ٣٨٦ ، شرح عمدة الحافظ ١ / ٤٧٨ ، شرح الكافية للرضي ٢ / ٧٢ ، ارتشاف الضرب ٤ / ١٦٣٣ ، اللمحة البدرية ٢ / ١٦ المساعد ٢ / ٦٦ ، وهمع الهوامع ٤/ ٧٢

وقول الشاعر : [1]

رأيتُكَ لمّا أنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنا صَدَدْتَ وطِبْتَ النفسَ يا قيسُ عن عَمرو

وقول الآخر : [2]

على مَهْ مُلِئْتَ الرُّعْبَ والحَرْبُ لم تَقِدْ لَظَاهَا ولم تُسْتَعْمَلِ البِيْضُ والسُّمْرُ

والتقدير في البيتين : طِبْتَ نَفْساً وَ مُلِئْتَ رُعْباً ، فزيدت الألف واللام .

وقد تناول الجُمْهور شواهد المجوّزين لتعريفه ، بالتأويل والتوجيه على النحو الآتي :

أولاً : أنّ المضافَ في الشواهد المذكورة على نيّة الانفصال ، فتكون الكلمةُ نكرةً لا معرفةً ، ويُحْكَمُ بزيادة [أَلْ] فيما جاء مُعَرَّفاً بها .

ثانياً : أنّ هذه الأسماءَ المضافةَ منصوبةٌ بالفعل الذي قبلها ، بعد تضمينه معنى فِعْلٍ متعدّ .

ثالثاً : أنْ تكونَ هذه الشواهد منصوبةً بإسقاط حرف الجرّ .

رابعاً : أنْ تكونَ منصوبةً على التشبيه بالمفعول به ، ويُحَمَلُ الفعل اللازم على المتعدّي . [3]

---

(١) البيت لراشد بن شهاب اليشكري ، وقيل : رشيد بن شهاب ، وزَعَمَ التوزي – نقلاً عن بعضهم – أنه مصنوعٌ لا يحتجّ به ، وليس كذلك ، وقد رُوِيَ منسوباً له في المفضليات للضبي ص ٣١٠ ، شرح التصريح ١ / ١٥١– ٣٩٤ ، ورُوِيَ من غير نسبةٍ في شرح التسهيل ٢ / ٣٨٦ ، شرح عمدة الحافظ ١ / ١٥٣ ، ٤٧٩ ، اللمحة البدرية ٢ / ١٨٦ ، شفاء العليل ١ / ٢٦٨ ، ٢ / ٥٥٨ ، همع الهوامع ١ / ٢٧٨ ، ٤ / ٧٢

(٢) لم أعثرْ على قائله ، وهو في شرح التسهيل ٢ / ٣٨٦ ، شرح عمدة الحافظ ١ / ٤٧٩ ، المساعد ٢ / ٦٥ ، شفاء العليل ٢ / ٥٥٨ ، همع الهوامع ٤ / ٧٢ ، والرواية فيها كلُّها [علامَ] ، ما عدا شرح التسهيل [على مَهْ] .

(٣) شرح التسهيل ٢ / ٣٨٦ ، ارتشاف الضرب ٤ / ١٦٣٣ ، المساعد ٢ / ٦٥ ، همع الهوامع ٤ / ٧٢

غير أنّ هذه الأَوْجُهُ لمْ تَسْلَمْ من الرَّدّ ، وذلك على النحو الآتي :

أمّا الأول : فيردُّه أنّ الإضافة لا تكون على نيـّة الانفصال إلا إذا كان المضاف صفةً عاملةً عَمَلَ الفعل ، والمضاف إليه معمولها . [1]

وأمّا الثاني : فيردُّه أنّ التضمين خلاف الأصل ، كما أنه لا يكون إلا سماعيـّاً .

وأمّا الثالث : فيردُّه أنّ إسقاط الحرف لا يكون إلا سماعاً ، ولا يكون قياساً إلا في مواضع ليس هذا منها . [2]

وأمّا الرابع : فيردُّه أنّ الذي يُـنْصَبُ على التشبيه بالمفعول ليس الفعل ، وإنما الوَصْف اللازم [3] ، وحَمْلُ الفعل على الوَصْف في العَمَل تناقضٌ .

---

(١) شرح التسهيل ٣ / ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، شرح الكافية للرضي ٢ / ٢٢٠

(٢) أوضح المسالك ٢ / ١٧٩ – ١٨٢

(٣) شرح التسهيل ٢ / ٣٨٧ ، المساعد ٢ / ٦٦

وَبَعْدُ :-

فنلاحظ مما سبق طرحه أنّه يظهر لابن الحفيد جواز التعريف ، كما فَهِمَهُ من شروح الكشاف ، ومما ذَكَرَهُ صاحبُ النهاية الجزرية من أنه يجيء ذلك كثيراً . [1]

وأمّا عندي فإني أقول : إنّ الحقَّ هو أنّ المعرفة لا تكون تمييزاً إلا إذا كانت في معنى التنكير كما عرفنا ، فكما جَازَ أنْ تقع الحال بلفظ المعرفة فَيُقَدَّرَ تنكيرها ، فكذلك التمييز قد يجيءُ بلفظ المعرفة فَيُقَدَّرُ تنكيره ، نحو قولهم : (كَمْ ناقةً لك وفَصِيلَها ؟)، وذلك على تقدير : وفصيلاً لها [2] ، وغير ذلك مما سُقناه من الشواهد ، فالأَوْلى التزام التنكير فيما لم يُسْمع ، أمّا ما سُمِعَ فيه تعريفٌ أو ما وَرَدَ منه معرفةً ، فهو معرفةٌ بلا تأويل ، يُحفظُ ولا يقاس عليه ، ضبطاً للقواعد وأخذاً بالمستفيض الشائع .

---

(١) الدُّرُّ النضيد ص ٢٧٢

(٢) شرح عمدة الحافظ لابن مالك ١ / ٤٧٨

المبحث الرابع (المجرورات)

لمّا انتهيتُ من ذِكْرِ المرفوعات والمنصوبات ومسائلِهما ، شرعتُ في ذِكْرِ المجرورات ، والجَرُّ يكون بالحرف أو الإضافة أو التبعيّة على الخلاف المشهور [١] ، ومَنْ زادَ التبعيّة فهو رأيُ الأخفش مرجوحٌ عند الجُمهور . [٢]

ويبقى هناك جَرّان آخران ، أشار إليهما النحويون ، وهما باختصار :

الأوّل : الجرُّ بسبب الجوار ، كقولهم : (هذا جُحْرُ ضَبّ خَرِبٍ) بخفض " خَرِبٍ " لمجاورته لـ" ضَبّ " المجرور . [٣]

والثاني : الجرُّ بسبب توهُّم دخول حرف الجرّ ، كقول زهير بن أبي سُلمى : [٤]

بدا لِيَ أني لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى ولا سَابقٍ شيئاً إذا كان جَائِياً

بجرّ " سابقٍ " على توهُّم دخول الباء في قوله " مُدْرِكَ " ، وهذان النوعان يرجعان عند التحقيق إلى ما سبق ذكره . [٥]

وهذا المبحث فيه عدّة مسائل وهي على النحو الآتي :

---

(١) ارتشاف الضرب ٤ / ١٦٩٥ ، شرح اللمحة البدرية ٢ / ٢٣٤

(٢) همع الهوامع ٤ / ١٥٣

(٣) سيأتي الحديث عن هذه المسألة مفصّلاً

(٤) شرح ديوان زهير بن أبي سُلمى ص ١٨٧

(٥) شرح اللمحة البدرية ٢/ ٢٣٤ – ٢٣٦ بتصرّف ، شرح الأزهرية في علم العربية ص ١٣٣ ، ١٣٤

المسألة الأولى :- هل [الباء] للإلصاق مطلقاً ؟

قال ابن الحفيد : (جَعَلَ بعض النحاة [الباء] مطلقاً للإلصاق – أَقُولُ – **هذا غيرُ مقصودٍ في صورة الاستعانة مثلاً ، تأمّل) .** [1]

عَرْضُ المَسْأَلَةِ وتَحْرِيرُها :

من المشهور أنّ حروف الجرّ تجرُّ معانيَ الأفعال إلى الأسماء ، وتُسَمَّى أيضاً حروف الإضافة ، وهي عشرون حرفاً منها (الباء) ، ولهذا الحرف معانٍ كثيرةٌ من أهمّها [الإلصاق] ، وقد اختلف النحاة في جَعْل هذا المعنى هو الأَصْلُ والأساسُ لهذا الحرف ، فيكون هذا الحرف مراداً به الإلصاق مطلقاً ، وفي الحقيقة أنّ هذا الرأي هو الذي اقتصر عليه إمام أهل الصّناعة سيبويه حيث قال : " وباء الجرّ إنما هي للإلزاق والاختلاط ، وذلك قولك : خرجتُ بزيدٍ ، ودخلتُ به ، وضربتُه بالسَّوط : ألزقتَ ضَرْبَك إياه بالسَّوْط ، فمَا اتَّسَعَ من هذا في الكلام فهذا أصله " . [2]

---

(١) الدُّرُّ النضيد ص ٢٦٠

(٢) الكتاب ٤ / ٢١٧

وتبعه في ذلك المبرّد في موضعٍ [١] ، وابن السّرّاج [٢] ، والزجّاجي [٣]، وابن جني [٤] ، والزمخشري [٥] ، والأنباري [٦] ، والجزولي [٧] ، والعكبَري بقوله :" وأمّا الباء فللإلصاق في الأصْل ، وتستعمل في غيره على التشبيه بالإلصاق " [٨] ، وتبعهم أيضاً ابن يعيش. [٩]

وابن أبي الربيع الذي تحدّث عن هذا الحرف بقوله : " إنما وُضِعَ للإلصاق ، وكلُ ما جاء زائداً على الالتصاق فهو عارضٌ لم توضع الباء له " [١٠] ، ووافقه أبو حيّان [١١] ، وابن هشام [١٢]، وابن عقيل [١٣] ، والسيوطي [١٤]، وغيرهم . [١٥]

---

(١) المقتضب ٤ / ١٤٢

(٢) الأصول في النحو ١ / ٤١٢

(٣) حروف المعاني ص ٤٧

(٤) اللمع في العربية ص ١٢٩

(٥) المفصّل في علم اللغة ص ٣٣٩

(٦) أسرار العربية ص ١٩٥

(٧) المقدمة الجزولية في النحو ص ١٢٧

(٨) اللباب ١ / ٣٦١

(٩) شرح المفصل ٨ / ٢٢

(١٠) البسيط في شرح جمل الزجاجي ٢ / ٨٥٧

(١١) ارتشاف الضرب ٤ / ١٦٩٥

(١٢) مغني اللبيب ١ / ١٠١

(١٣) المساعد ٢ / ٢٦١

(١٤) همع الهوامع ٤ / ١٥٧

(١٥) النيلي في الصفوة الصفية ١ / ٢٩٥ ، والمرادي في الجنى الداني ص ٣٦ ، والأزهري في شرح التصريح ٢ / ١٣ ، وشرح الأشموني ٢ / ٣٩٩ ، والدسوقي في حاشيته على المغني ١ / ١٠٨ ، والغلاييني في جامع الدروس العربية ٣ / ١٦٨ .

غير أنّ هنالك فريقاً اعترضَ على جَعْلِ هذا المعنى هو الأصْل وأنه لا يفارقها ، لكنه يرى أنه أكثر المعاني استعمالاً وشيوعاً ، ويأتي في مقدمة هذا الفريق المالقيّ إذْ تحدّث عن هذا المعنى بقوله : " إنّ بعض النحويين قد ردّوا أكثر معاني الباء إليه ، وإنْ كان على بُعْدٍ ، والصحيح التنويع " [١] ، وعليه الصبّان حيث يقول : " التزامُه يُحْوِجُ في بعض الأماكن إلى تكلّفٍ كما في ﴿ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾ [٢] ، وبالله لأَفْعَلَنَّ " . [٣]

وتبعهما أيضاً في هذا الرأي ابنُ الحفيد ، واحتجّ بقوله : " هذا غيرُ مقصودٍ في صورة الاستعانة مثلاً ، تأمّل " . [٤]

وبَعْدُ :-

فإنّ الذي يظهرُ لي مما سبق عرضه ، وأميلُ إليه وأرجّحُه أنّ الإلصاق أصل معاني الباء ، وباقي ما يذكر من المعاني فروعٌ عن الإلصاق ، ويؤيد ذلك قول سيبويه : " إنما هي للإلزاق والاختلاط . . . فما اتَّسَعَ من هذا في الكلام فهذا أصله " [٥] ، وكذلك مَنْ سَارَ على نهجه من النحاة ، وأمّا من اعترض على جَعْل هذا

---

(١) رصف المباني ص ١٤٤

(٢) سورة البقرة آية : ١٧

(٣) حاشية الصبّان على الأشموني ٢ / ٢٢١

(٤) الدُّرُّ النضيد ص ٢٦٠

(٥) الكتاب ٤ / ٢١٧

المعنى هو الأصْل ، كالمالقي والصبّان وابن الحفيد وغيرهم بحُجَّة أنّ هذا فيه تكلـُّفٌ وبُعْدٌ ، وأنه غير مقصود في صورة الاستعانة مثلاً ، فإني أَقُولُ : إنّ الإلصاق والاستعانة هما أكثر المعاني استعمالاً وشيوعاً ، بدليل أنّ المبرّد لم يعدّ من معاني الباء غير الإلصاق والاستعانة فقط [١] ، كذلك ابن جني عند حديثه عن حرف الباء ذَكَرَ بأنهم قد سمّوها " مَرّةً حَرْفَ إلصاقٍ ، ومَرّةً حَرْفَ استعانةٍ ، ومَرّةً حَرْفَ إضافةٍ ، وكلُّ هذا صحيحٌ من قولهم " . [٢]

ومع هذا كله فإنني مازلتُ أرى أنّ الإلصاق هو الأصْل والأَعَمُّ ؛ لقول ابن أبي الربيع : "كلُّ مَوْضعٍ تجدُ فيه الباءَ ، تجدُ فيه الإلصاق ، وليس كلُّ مَوْضعٍ تجدُ فيه الباء ، تجدُ فيه الاستعانة " . [٣] وكذلك قول ابن السّرّاج : " الباء معناه الإلصاق ، فجائزٌ أنْ يكون معه استعانةٌ وجائزٌ لا يكون " . [٤]

فبهذا تبيّن الأصْل والفرع ، ولعلّ في ذلك جَمْعاً بين آراء الفريقين فيزول اللّبس والخلاف في المسألة إنْ شاء الله تعالى . [٥]

---

(١) المقتضب ١ / ١٧٧

(٢) سرّ صناعة الإعراب ١/ ١٢٢

(٣) البسيط في شرح جمل الزجاجي ٢ / ٨٥٧

(٤) الأصول في النحو ١ / ٤١٢

(٥) وانظر كتاب الباء للدكتور عبدالحميد السيّد ص ٦١ وما يليها ، إذْ أَسْهَبَ في الحديث عنها بشكل مفصّلٍ لا يخرج عن دائرة ما كتبته ، والله أعلم

المسألة الثانية :- الجرُّ على الجوار

قال ابن الحفيد : (لا يجوزُ جرُّ الجوار في عَطْف النَّسَق ، كذا في المغني [١] ، والتفسير الكبير للإمام الرازي [٢] – أَقُولُ – ويردُّ قولهَما بيتُ زهيرٍ : [٣]

لَعِبَ الرّياحُ بها وغيَّرَها

بعدي سَوافِي المُوْرِ وَالقَطْرِ

فإنّ " القَطْرَ " أيْ : المطر ، مرفوعٌ معطوفٌ على " السّوافي " أيْ : الرّياح الرامية بالتراب ، لا على " المُوْر" أيْ : الغُبَار ، لكنّه جُرَّ بالجوار ، وكذا بيتُ الفرزدق : [٤]

فهلْ أَنتَ إنْ مَاتَتْ أَتَانُكَ رَاكِبٌ

عَلى آلِ بِسْطَامِ ابنِ قَيْسٍ فَخَاطِبِ

قوله :" فَخَاطِبِ " مع العطف على " راكبٌ " جرٌّ بالجوار ، والبيتان مذكوران في التلويح [٥]) . [٦]

---

(١) مغني اللبيب ٢ / ٦٨٣ ، وسيأتي بيانه

(٢) التفسير الكبير للرازي ١١ / ١٦١ ، وسيأتي بيانه

(٣) ديوان زهير بن أبي سلمى ص ٨٧

(٤) ديوان الفرزدق ١ / ٩٦ ، برواية : [أَلَسْتَ إذا القَعْسَاءُ أَنْسَلَ ظَهْرَها إلى آلِ بِسْطامِ بنِ قَيْسٍ بخَاطِبِ] ، ولا شاهدَ فيه حينئذٍ .

(٥) هوشرح التلويح على التوضيح لسعد الدين التفتازاني على متن التنقيح في أصول الفقه ، انظر البيتين ٢ / ١٠٥

(٦) الدُّرُّ النضيد ص ٢٧٧

عَرْضُ المَسْأَلَةِ وتَحْرِيرُها :

قد ذكرنا سابقاً أنّ الاسم يُجَرُّ بحرف الجرّ ، أو باسمٍ مثله ، أو بالتبعيّة ، أو بالجوار ، ومسألةُ الجرّ على الجوار ، قد ترجم لها سيبويه في كتابه بقوله : " هذا بابُ مجرى النعت على المنعوت والشريك على الشريك والبدل على المبدل منه ، وما أشبه ذلك " [١]، حيث ذَهَبَ سيبويه إلى أنّ " خَرِبٍ " من قول العرب : [هذا جُحْرُ ضَبّ خَرِبٍ] فيه وجهان :

الأوّل : الرّفعُ ، وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم ، ويكونُ الرّفعُ من قِبَل النعت " للجُحْر " المرفوع ، وهو عليه القياس .

الثاني : الجرُّ ، وهو بذلك ليس نعتاً " للضَّبّ " ، وإنما هو نعتٌ " للجُحْر " [٢] ، لكنهم جرّوه ؛ لأنه نكرةٌ " كالضَّبّ " ؛ ولأنه في مَوْضِعٍ يقعُ فيه نَعْتَ " الضّبّ " ؛ ولأنه صارَ هو وَ " الضّبّ " بمنزلة اسمٍ واحدٍ . [٣]

وهذا ما عُرف عند النحاة بالجرّ على المجاورة أو على الجوار ، وهو مما لم يمنعه سيبويه ، بلْ احتجَّ لذلك بقول العَجّاج : [٤] [كأنّ غَزْلَ العَنكَبوتِ المُرْمَلِ] [٥]

---

(١) الكتاب ١ / ٤٢١

(٢) وهو عليه الأكثرون ، بلْ نسبه السيوطي للجُمْهور ، انظر همع الهوامع ٤ / ٣٠٤

(٣) الكتاب ١ / ٤٣٦

(٤) هو عبد الله بن رؤبة بن أسد ، ينتهي نسبه بزيد مناة ، راجزٌ مشهورٌ ، وابنه رؤبة كذلك ، ولكلّ منهما ديوانُ شعرٍ ، ليس فيه إلا الرّجَز ، والعلماء يستشهدون كثيراً بشعرهما ، وكانت وفاته حوالي سنة ٩٠ هـ . الأعلام ٤ / ٨٦

(٥) ديوان العجّاج ص ١٤٥ ، وهو بلا نسبة في الخصائص ٣ / ٢٢٤

قال الأعلمُ : " ومثل هذا على مَذْهَبِ الخليلِ غلطٌ ، لا يجوز حتى يكون المتجاوران متساويين في التذكير والتأنيث ، والإفراد والجمع ، و " العَنكَبوت " مؤنثةٌ ، و" المُرْمَل " مذكَّرٌ " . [١]

ثمّ اختلفتْ آراء النحويين في هذه المسألة على ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول :

ذَهَبَ قومٌ إلى جوازه مطلقاً ومنهم الخليل بن أحمد [٢]، والفرّاء [٣]، وأبو عبيدة [٤]، والأخفش في موضعٍ [٥] والمبرّد [٦]، والثعالبي [٧] ، وابن الشجري [٨] ، وأبو البركات الأنباري [٩] ، والعكبريّ في موضعٍ [١٠]،

---

(١) النكت في تفسير كتاب سيبويه ١ / ٤٣٨

(٢) الجُمَل في النحو ص ١٩٤

(٣) معاني القرآن ٢ / ٧٤ ، ٧٥ ، لكنه قَصَرَه على السّماع ، ومَنَعَ القياس على ما جاء منه ، انظر همع الهوامع ٤ / ٣٠٥

(٤) مجاز القرآن ١ / ٧٢ ، ١٥٥ ، وانظر خزانة الأدب ٩ / ٤٤٤

(٥) معاني القرآن ٢ / ٤٦٥

(٦) المقتضب ٤ / ٧٣

(٧) هوأبو منصور عبد الملك بن محمد النيسابوري ، وسمّيَ بذلك نسبةً إلى خياطة جلود الثعالب ، وكان واحد عصره في العلم والأدب ، وله مؤلفاتٌ منها : فقه اللغة ، ويتيمة الدّهر ، وله شعرٌ جيّدٌ ، توفي سنة ٤٢٩ هـ . انظر الأعلام ٤ / ١٦٣ ، وانظر رأيه في فقه اللغة ص ٣٢٦

(٨) أمالي ابن الشجري ١ / ١٣٥

(٩) الإنصاف ٢ / ٦٠٢ – ٦٠٧ ، وقد اقتصرَ فيه على السّماع دون القياس لقلّته ، انظر أسرار العربية ص ٢٣٩ ، وكذلك البيان في غريب إعراب القرآن ١ / ٢٨٥

(١٠) التبيان في إعراب القرآن ١ / ٤٢٢ ، ٤٢٣

وابـن مالـك [١] ، وابـن زنجلـة [٢] ، وابـن عقيـل [٣] ، والـشيخ خالـد الأزهـري [٤] ، والـسيوطي [٥] ، والشنقيطي الذي أطال الكلام في هذه المسألة [٦] ، وعَزَاهُ بعضهم إلى جماعةٍ من المفسّرين والفقهاء . [٧]

وحَمَلـوا عليـه قـراءة قولـه تعـالى ﴿ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِ ﴾ [٨] ، في قـراءة مـن قـرأ بجـرّ [أرجلكم] ، وكـان حقّـه النـصب ؛ لأنـه معطوفٌ على [وجوهكم] ، إلا أنه جُرَّ لمجاورته [رؤوسكم] المجرور بالباء .

ومنه قول الشاعر : [٩]

يا صَاحِ بَلِّغْ ذوي الزَّوْجَاتِ كُلِّهِمُ أَنْ ليسَ وَصْلٌ إذا انحَلَّتْ عُرَى الذَّنَبِ

فقد جَرّ [كلّهم] لمجاورته [الزَّوْجَات] وكان حقّه النصب ؛ لأنه توكيدٌ لـ [ذَوِيْ] المنصوب ، ولم يُحفظْ عن العرب في باب التوكيد سوى هذا البيت ، ولهذا يُحكم عليه بالنُّدرة .

---

(١) شرح التسهيل ٣ / ٣٠٨ – ٣١٠ ، شرح الكافية الشافية ٣ / ١١٦٧

(٢) هو الإمام الجليل أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة ، من علماء القرن الرابع الهجري ، كان قاضياً وقارئاً ، انظر كتابه حُجّة القراءات بتحقيق سعيد الأفغاني ص ٢٢٣

(٣) المساعد ٢ / ٤٠٣ – ٤٠٥

(٤) شرح الأزهرية في علم العربية ص ١٣٤

(٥) فَيْض نشر الانشراح من رَوْض طيّ الاقتراح للفاسي ٢ / ٧٠٨ ، وبأعلاه متن الاقتراح للسيوطي

(٦) أضواء البيان ٢ / ٨ – ١٥

(٧) شرح شذور الذهب ص ٣٣١ ، وانظر خزانة الأدب ٥ / ٩٥

(٨) سورة المائدة آية : ٦

(٩) البيت لأبي الغريب النصري ، كذا في خزانة الأدب ٥ / ٩٣ ، وهو بلا نسبةٍ في تذكرة النحاة ص ٥٣٧ ، وفي شرح شواهد المغني للسيوطي ٢ / ٩٦٢

المذهب الثاني :

وهو في المقابل إذْ نفى الجرَّ بالجوار ، ومنعه مطلقاً ، ويمثله جماعةٌ من النحويين كالأخفش في موضعٍ [١] ، وأبي عُبَيْد [٢] ، والزجّاج [٣] ، والنحّاس [٤] ، والسّيرافي [٥] ، وابن جني [٦] ، ومكّي ابن أبي طالب [٧] ، والرازي [٨] ، والعكبري في موضعٍ [٩] ، وابن الحاجب [١٠] ، واختار هذا المذهب بعض المُحْدَثِين [١١] ، فلم يحتجَّ بقول العرب [هذا جُحْرُ ضَبّ خَرِبٍ] لأمور :

أ – أنّ قائله – إنْ وُجِدَ – مجهولٌ .

ب – أنّ الوقوفَ على الكلمة الأخيرة بالسّكون ؛ إذ العربيُّ لا يقفُ على متحرّكٍ ، فمن أين علموا أنّ

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ٢ / ٩

(٢) إعراب القراءات السبع لابن خالويه ١ / ١٤٣

(٣) معاني القرآن ٢ / ١٥٣ ، وانظر أضواء البيان ٢ / ٩

(٤) إعراب القرآن (١ / ٣٠٧) ، (٢ / ٩) ، (٣ / ٣٦٧) ، (٤ / ٢٥٢)

(٥) انظر رأيه في ارتشاف الضرب ٤ / ١٩١٤ ، مغني اللبيب ٢ / ٦٨٣ ، المساعد ٢ / ٤٠٣

(٦) الخصائص ١ / ١٩٢ ، وانظر ارتشاف الضرب ٤ / ١٩١٤ ، مغني اللبيب ٢ / ٦٨٣ ، المساعد ٢ / ٤٠٣

(٧) الكشف عن وجوه القراءات السبع ١ / ٤٠٦ ، ٤٠٧

(٨) التفسير الكبير ١١ / ١٦١

(٩) التبيان في إعراب القرآن ١ / ١٧٤

(١٠) الأمالي النحوية ١ /١٤٩ ، ١٥٠

(١١) مثل سعيد الأفغاني ، انظر حجّة القراءات ص ٢٢٣ ، وأيضاً عباس حسن في النحو الوافي ٣ / ٤٥٠ ، ٤٥١

قائلها جَرَّ كلمة [خَرِبٍ] ؟!

ج – أنّ الجرَّ على الجوار ضعيفٌ جداً ، لم يردْ بطريقٍ موثوقٍ إلا في الضرورة الشعرية بنُدْرَةٍ ، والضرورات لا يُحتَجُّ بها . [١]

هذا وقد خَرَّجَ " السيرافي " وَ " ابن جني " هذه المسألة بجَعْل [خَرِبٍ] صفةً للضَّبّ ، فالسيرافي يقدّره (خَرِبٌ الجُحْرُ منه) ، ثمّ حُذف الضمير للعلم به ، وحُوّل الإسناد إلى ضمير (الضّبّ) وخُفِضَ (الجُحْر) كما تقول : مررتُ برجلٍ حَسَنِ الوَجْه ، بالإضافة ، والأصْل : حَسَنٌ الوَجْهُ منه ، ثمّ أُتِيَ بضمير (الجُحْرِ) مكانه لتقدُّم ذِكْره فاستتر[٢] . أمّا ابن جني فحَمَله على حَذْف المضاف ، والأصْل :– هذا جُحْرُ ضَبّ خَرِبٍ جُحْرُهُ ، مثل : حَسَنٌ وَجْهُهُ ، ثمّ حُذِفَ (الجُحْر) المضاف إلى (الهاء) ، وأقيمت (الهاء) مكانه فارتفعتْ ؛ لأنّ المضاف المحذوف كان مرفوعاً ، فلمّا ارتفعتْ استتر الضمير في (خَرِبٍ) فصارَ وصفاً لـ (الضَّبّ) ، وإنْ كان (الخرابُ) لـ (الجُحْر) لا لـ (الضَّبّ) . [٣]

المذهب الثالث :

وهو جوازه في باب " النعت " فقط دون غيره ، ويمثله الطبري [٤] ، والزمخشري [٥] ، وأبو حيّان [٦] ،

---

(١) حجّة القراءات ص ٢٢٣

(٢) الكتاب ١ / ٤٣٦ بحاشية عبد السلام هارون رقم ١ ، وانظر مغني اللبيب ٢ / ٦٨٤

(٣) الخصائص ١ / ١٩٢ – ١٩٤ ، شرح الكتاب للسيرافي ٦ / ٦٨ ، ولعلّ السيرافي يقصد ابن جني بقوله : " رأيتُ بعضَ النحويين من البصريين . . . " .

(٤) جامع البيان ١٣ / ١٩٧

(٥) الكشاف ١ / ٥٩٧ ، ٢ / ٣٧٢ ، ٥٤٧ ، وذكر الصبّان في حاشيته ٣ / ٥٧ ، أنّ الزمخشري ممن يمنعه في باب العطف

(٦) سيأتي بيان ذلك في الأسطر القادمة

وابن هشام [١] ، والسمين الحلبي [٢] ، والبغدادي [٣] وغيرهم ، فإنهم يجيزون الجرَّ على الجوار محصوراً في باب النعت فقط دون غيره كالبدل والعطف وبخاصّة عَطْف النَّسَق . . . وإنْ جاء خلاف ذلك فهو شاذٌّ . [٤]

فهذا أبو حيّان يردُّ على من يرى أنّ جرَّ [أرجلكم] في الآية إنّما هو بسبب الجوار فيقول : " وهو تأويلٌ ضعيفٌ جداً ، ولم يردْ إلا في النعت حيث لا يلبس " [٥] ، وفي مواضع أخرى لا يرتضيه ، ولا يخرّج القراءة عليه ، بل يعدُّ ذلك من الشذوذ والقلّة . [٦]

وجماعة هذا المذهب إنّما أجازوه في النعت ومنعوه في العطف والبدل ؛ لأنّ الاسم في باب النعت تابعٌ لما قبله مباشرةً ، فهو أشدُّ له مجاورة ، وأمّا العطف فإنّ العاطف فاصلٌ بين المتجاورين فيمنع من المجاورة ، وأمّا البدل فإنه على نيّة تكرار العامل ، فالعامل المقدَّرُ مانعٌ منها لفَصْله . [٧]

وقد استشهد القائلون بهذا الرأي على مذهبهم بكثيرٍ من الآيات و الشواهد الشعرية فمن ذلك قوله تعالى ﴿ مَّثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمۡۖ أَعۡمَٰلُهُمۡ كَرَمَادٍ ٱشۡتَدَّتۡ بِهِ ٱلرِّيحُ فِي يَوۡمٍ عَاصِفٍ ﴾ [٨] ، [فعاصف]

---

(١) مغني اللبيب ٢ / ٦٨٣ ، لكنه يجيز ذلك في عطف البيان ؛ لأنه كالنعت والتوكيد في مجاورة المتبوع دون حاجزٍ أو فاصلٍ ، انظر شرح شذور الذهب ص ٣٣٢ ، همع الهوامع ٤ / ٣٠٤

(٢) الدُّرُّ المصون ٤ / ٢١١ ، ٧ / ٨٤

(٣) خزانة الأدب ٩ / ٤٤٤

(٤) شرح شذور الذهب ص ٣٣٠

(٥) البحر المحيط ٢ / ١٤٥ ، ٨ / ١٤٣ ، وانظر خزانة الأدب ٥ / ٩٤

(٦) البحر المحيط ٦ / ٢٦٥ ، ٨ / ١٧٤

(٧) خزانة الأدب ٥ / ٩٤ ، حاشية الدسوقي ٢ / ٣٠٤

(٨) سورة إبراهيم آية : ١٨

نعتٌ لـ [الرّيح] المرفوع ، لكنه جُرَّ لمجاورة [يَوْمٍ] ، وقوله تعالى ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ ﴾ [1] ، في قراءة مَنْ جَرَّ [المتينِ] [2] ، فهو نعتٌ لـ [ذو] ، لكنه جُرَّ لمجاورته [القوّة] ، ومنه أيضاً قول ذي الرمّة : [3]

تُريكَ سُنّةَ وَجْهٍ غيرِ مُقْرِفَةٍ مَلْسَاءَ ليس بها خَالٌ ولا نَدَبُ

فإنّ [غيرِ] نعتٌ لـ [سُنَّةَ] فكان حقّه النصب ، لكنه جُرَّ لمجاورته [وَجْهٍ]

ومنه قول الشاعر : [4]

كأنما ضَرَبَتْ قُدّامَ أَعْيُنِها قُطْناً بِمُسْتَحْصِدِ الأَوْتارِ مَحْلوجِ

فإن [محلوجِ] نعت لـ [قطناً] فكان حقّه النصب ، ولكنه جُرَّ لمجاورته [الأوتارِ]

ومنه قول الحطيئة : [5]

وإياكُمْ وَحَيَّةَ بَطْنِ وَادٍ هَمُوزِ النَّابِ ليسَ لكمْ بسِيّ

فإن [همُوزِ] نعتٌ لـ [حَيَّةَ] فكان حقه النصب ، ولكنه جُرَّ لمجاورته [بَطْنِ وَادٍ]

---

(١) سورة الذاريات آية : ٥٨

(٢) هي قراءة يحيى والأعمش ، انظر المحتسب لابن جني ٢ / ٢٨٩

(٣) ديوان ذي الرمّة ص ٤

(٤) البيت لذي الرمّة في ديوانه ص ٧٥ ، وهو بلا نسبةٍ في أسرار العربية ص ٢٣٩ ، وكذلك الإنصاف ٢ / ٦٠٥ ، وتذكرة النحاة ص ٦١٠

(٥) انظر ديوانه ص ١٥٥

هذا وقدْ خَطَّأَ أبو حيّان مَذْهَبَ السيرافي وابن جني من وجوه :

أحدها : أنه يلزم منه أنْ يكون [الجُحْرُ] مخصَّصاً [بالضَّبّ] ، [والضَّبُّ] مخصَّصاً [بجَرابِ الجُحْر] المخصَّص بالإضافة إلى (الضَّبّ) ، فتخصيصُ كلّ واحدٍ منهما متوقّفٌ على صاحبه ، وهو فاسدٌ للدَّوْر ، ولا يوجد ذلك في كلام العرب .

الثاني : أنّ معمول هذه الصفة لا يتصرّف فيه بالحذف ؛ لضَعْف عملها .

الثالث : أنّ هذه الصفة لا يجوز نقل الضمير إليها ، حتى يصحَّ نسبتها إلى الموصوف على طريق الحقيقة . [1]

وقدْ تَبِعَ أبا حيّان في تضعيف مذهب السيرافي وابنِ جني ، ابنُ هشام [2] ، والسيوطي [3] .

وبَعْدُ :-

فالذي يظهر لي مما عرضتُه أنّ ابن الحفيد يرى جواز الجرّ على الجوار مطلقاً ، وخصوصاً فيما يتعلق بعطف النَّسَق ، واستشهاده ببَيْتَيْ زُهَيرٍ والفرزدق معتمداً على كتاب جَدّه التلويح ، خيرُ دليلٍ على ذلك ، فهو قد سُبِقَ في الحديث عنها ، وأنه إنّما ضَمَّ صوته إلى صَوْتِ مَنْ سبقه ، وبذلك يمكننا أنْ نصنّفه من أصحاب المذهب الأوّل ، فرأيه امتدادٌ لرأيهم كالخليل والفرّاء والمبرّد وابن مالك وغيرهم .

---

(١) ارتشاف الضرب ٤ / ١٩١٤ ، خزانة الأدب ٥ / ٨٩ ، بتصرّف

(٢) مغني اللبيب ٢ / ٦٨٤

(٣) همع الهوامع ٤ / ٣٠٥

وأمّا عندي فإني أرى ما يراه أصحاب هذا المذهب ، وأَمْري تَبَعٌ لأَمْرِهم ؛ وذلك لكثرة المسموع عن العرب في ذلك ، وهي كثرةٌ تسوّغ القياس عليه ، كما هو رأي سيبويه والجُمْهور ، خلافاً لمن قَصَرَه على السّماع ، ناهيك عن كثرة وروده ومجيئه في القرآن ، كما أنّ القول بمنعه يوجبُ التقدير الذي لا داعيَ له ، فضلاً عن أنها تقديراتٌ يَرِدُ عليها الكثير من المآخذ كما مَرَّ معنا .

أمّا مَا أورده بعض المحدثين – وأعني به الشيخ سعيد الأفغاني – على عدم الاحتجاج بقول العرب [هذا جُحْرُ ضَبّ خَرِبٍ] ، فيُجابُ عنه بأمور :

أ – أنّ جَهَالة القائل لا تضرّ ، فكمْ من بيتٍ أو قَوْلٍ من أقوال العرب مجهولةُ القائل ، ومع ذلك فقد قَبِله النحويون .

ب – قوله (إنّ العربَ تُسَكّن آخر حَرْفٍ في الكلمة . . .) صحيحٌ ، لكنّ الرُّوَاة قد رَوَوْا هذا القول عنهم محرّكاً آخره بالكَسْر ، كنصّ سيبويه السابق " وممّا جرى نعتاً على غير وَجْهِ الكلام ، هذا جُحْرُ ضَبّ خَرِبٍ ، فالوَجْهُ الرفع . . . ولكنّ بعض العرب يجرّه " . [1]

وسيبويه حُجّةٌ فيما ينقل أو يحكي .

ج – قوله : " إنه لم يُرْوَ عن العرب بطريقٍ موثوقٍ إلا في الضرورات الشعرية " غيرُ صحيحٍ ، بلْ ثبتَ عن العرب أشعارٌ كثيرةٌ في كتب العربية التي توثق أصحابها مما يكتبون حتى توفّر لهم من ذلك شيءٌ كثيرٌ ، فوَجَبَ قبوله والمصير إليه .

---

(١) الكتاب ١ / ٤٣٦

وخلاصة القول : أنّ الخفض بالمجاورة أسلوبٌ من أساليب العربية ، نزل به القرآن وتكلّمتْ به العرب في نثرها وشعرها ، وأمّا ما ذَكَرَه بعضهم من أنه معدودٌ من اللَّحن الذي يتحمّل لضرورة الشعر خاصّة ، وأنه غير مسموعٍ في العطف ، وأنه لم يجزْ إلا عند أَمْنِ اللبس ، فهو مردودٌ بأنّ أئمة اللغة العربية صرّحوا بجوازه ، ومَنْ أنكره فيدلُّ على أنه لم يتتبع المسألة تتبعاً كافياً ؛ لثبوته في كلام العرب وفي القرآن الكريم الذي نزل بلسانٍ عربيّ مبينٍ . [1]

(١) أضواء البيان ٢ / ٨ ، بتصرّف

المسألة الثالثة :- إضافةُ الشيء إلى نفسه ، بين الجواز والمنع

قال ابن الحفيد : (إضافةُ الشيء إلى نفسه جائزةٌ عند اختلاف اللفظين ، صُرّح بذلك في فَصْل السين مع النون من كتاب الغَرِيبَيْن [١] ، والنهاية [٢] ، وقال المحقّق الرضيّ : والإنصاف أنّ مثله كثيرٌ لا يمكن دفعُه ، كما في نَهْجِ البلاغة [٣]) . [٤]

عَرْضُ المَسْأَلةِ وتَحريرُها :

من خلال استقرائي للمسألة وما تضمنته كتبُ النحو من الحديث عنها ، أجدُ أنّ علماء النحو قد كان لهم رأيان في هذه المسالة :

الرأي الأول : وهو رأيُ عامّة الجمهور [٥] ، كالأخفش [٦] ، وابن السّرّاج [٧] ، وأبي علي الفارسي [٨] ،

---

(١) كتاب الغريبين غريبَيْ القرآن والحديث لأبي عبيد الهروي ، فَصْل السين مع النون

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ٢ / ٤٠٨ ، وسيأتي ذكره

(٣) راجع نهج البلاغة ص ١٩ ، ٨٨

(٤) الدُّرُّ النضيد ص ٢٧٥

(٥) همع الهوامع ٤ / ٢٧٥

(٦) خزانة الأدب ١ / ١١٨

(٧) الأصول في النحو ٢ / ٨

(٨) الإيضاح العضدي ص ٢١٣ ، وانظر رأيه في المقتصد للجرجاني ٢ / ٨٩٣

والثعالبي [١] ، والجرجاني [٢] ، والزمخشري [٣] ، وابن الشجري [٤] ، والعكبري [٥] ، وابن يعيش [٦] ، وابن الحاجب [٧] ، وابن عُصْفور [٨] ، وابن مالك في موضعٍ [٩] ، وصاحب حماة [١٠] ، وأبي حيّان [١١] ، والسمين الحلبي [١٢] ، وابن هشام [١٣] ، وابن عقيل في موضعٍ [١٤] ، وسعد الدين التفتازاني [١٥] ، وغيرهم . [١٦]

---

(١) فقه اللغة ص ٣٣٤

(٢) المقتصد ٢ / ٨٩٤

(٣) المفصّل في علم اللغة ص ١١٣

(٤) أمالي ابن الشجري ٢ / ٤٢٦

(٥) اللباب ١ / ٣٩١

(٦) شرح المفصّل ٣ / ٩

(٧) الإيضاح في شرح المفصّل ١ / ٤١٤

(٨) شرح جمل الزجاجي ٢ / ٦٩

(٩) شرح الكافية الشافية ٢ / ٩٢٣ ، وانظر شرّاح ألفيته المشهورة عند قوله :

[ولا يُضَافُ اسمٌ لما به اتّحَدْ معنىً وأَوّلْ مُوهِماً إذا وَرَدْ]

(١٠) هو الملك المؤيّد عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن الأفضل علي الأيوبي ، الشهير بصاحب حماة ، توفي سنة ٧٣٢ هـ .
انظر رأيه في كتابه الكُنّاش في فَنَيْ النحو والصّرْف ١ / ٢١٨

(١١) ارتشاف الضرب ٤ / ١٨٠٦

(١٢) الدُّرُّ المصون ١ / ١٨

(١٣) أوضح المسالك ٣ / ١٠٧ ، شرح التصريح ٢ / ٣٣

(١٤) شرحه على ألفية ابن مالك ٢ / ٤٩

(١٥) المطوّل ص ٢٠٨

(١٦) ابن أبي الربيع في البسيط في شرح الجُمَل ٢ / ٨٩٧ ، والكيشي في الإرشاد إلى علم الإعراب ص ٣٣٤ ، والنيلي في الصّفوة الصفية ١ / ٧٠٠ ، والمرادي ٢ / ٢٥٥ ، والأزهري في شرح التصريح ٢ / ٣٣ ، والأشموني ٢ / ٤٦٦ ، والخضري ٢ / ٦

حيث يمنعون إضافة الشيء إلى نفسه مطلقاً ؛ لعدم الفائدة ، وما كان ظاهره كذلك فإنه يجب فيه التأويل ؛ لأنّ ذلك كله محمولٌ على حَذْف المضاف إليه ، إذْ إنّ الغرض من الإضافة هو التعريف والتخصيص ، والشيء لايعرَّف بنفسه ، فإذا أضفتَ الشيء إلى ما هُوَ هُوَ بطلت الإضافة ؛ لأنه يوقع في التناقض ، فلا بدّ أنْ يكون المضاف غير المضاف إليه بوَجْهٍ ما ، وبالتالي وَجَبَ فيهما التأويل حتى يصير أحدهما غير الآخر ، أيْ " تُلُطّفَ في تقدير المغايرة " ، كما قال ابن مالك [1] ؛ لأنّ الاسمين المترادفين على حقيقةٍ واحدةٍ لا يصيران غَيْرَيْن بإضافة أحدهما إلى الآخر ، أمّا ما كان متحداً في اللفظ دون المعنى كابن الابن ، وأب الأب ، فذلك صحيحٌ سائغٌ . وأمّا ما جاء على نحو : مسجدُ الجامعِ ، حَبَّةُ الحَمْقاءِ ، وخَشْرَمُ دَبْرٍ [2] ، وليثُ أَسَدٍ ، وحَبْسُ مَنْعٍ ، ونحوها من هذه الألفاظ ، فإنه يجب فيها تأويل المضاف إليه فتكون : مسجدُ الوقتِ الجامعِ ، وحَبَّةُ البقلةِ الحمقاءِ ، وخَشْرَمُ الذي له اسمُ دَبْرٍ ، إلخ . . . وما جاء من هذا يحفظ ولا يقاس عليه . [3]

---

(١) شرح الكافية الشافية ٢ / ٩٢٣

(٢) كلاهما اسمٌ للنَّحْل

(٣) شرح المفصّل ٣ / ٩ ، المقتصد ٢ / ٨٩٤ ، الإنصاف ٢ / ٤٣٧ ، اللباب ١ / ٣٩١ ، إيضاح ابن الحاجب ١ / ٤١٤ ، شرح الرضي على الكافية ٢ / ٢٤٤ ، ارتشاف الضرب ٤ / ١٨٠٦ ، همع الهوامع ٤ / ٢٧٥ ، جامع الدروس العربية للغلاييني ٣ / ٢١١

الرأي الثاني : وهو رأيُ الكوفيين ومن وافقهم كالفرّاء [١] ، وابن فارس [٢] ، والأعلم [٣] ، وابن الطّرواة [٤] ، وابن الأثير [٥] ، وابن مالك في موضعٍ [٦] ، والرضي [٧] ، وابن منظور [٨] ، وابن عقيل [٩] ، والسلسيلي [١٠] ، والفيومي [١١] ، وتبعهم أيضاً في ذلك ابن الحفيد كما هو ظاهر نصّه السابق .حيث يجيزون إضافة الشيء إلى نفسه ، لكنهم اشترطوا اختلاف اللفظين ، وجعلوا اختلاف اللفظين بمنزلة اختلاف المعنيين ، فلم يحتاجوا إلى التأويل الذي ارتكبه البصريون عند مجيء ذلك فأجازوا قولهم " قَمْحُ بُرٍّ " ، وَ " شَحْطُ النَّوى " وغيرهما . . . وقد احتجّوا بمجيء مَا منعوه في القرآن الكريم والحديث الشريف وفي كلام العرب :

أ – **القرآن الكريم** : قوله تعالى ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ حَقُّ ٱلْيَقِينِ ﴾ [١٢] ، وقوله ﴿وَلَدَارُ ٱلْآخِرَةِ خَيْرٌ﴾ [١٣] ،

---

(١) معاني القرآن ١ / ٣٣٠

(٢) الصّاحبي ص ٤٠٨

(٣) انظر رأيه في خزانة الأدب ١١ / ١٧٢

(٤) انظر رأيه في ارتشاف الضرب ٤ / ١٨٠٧

(٥) النهاية في غريب الحديث والأثر ٢ / ٤٠٨

(٦) شرح التسهيل ٣ / ٢٢٥-٢٣٣

(٧) شرح الكافية ٢ / ٢٤٥

(٨) لسان العرب مادة [جفن]

(٩) المساعد ٢ / ٣٣٢-٣٣٥

(١٠) شفاء العليل ٢ / ٧٠٤

(١١) المصباح المنير مادة [ع ر م]

(١٢) سورة الواقعة آية : ٩٥

(١٣) سورة يوسف آية : ١٠٩

وقولـه تعـالى ﴿ فَأَنۢبَتۡنَا بِهِۦ جَنَّٰتٖ وَحَبَّ ٱلۡحَصِيدِ ﴾ [1] ، وقولـه تعـالى ﴿ وَنَحۡنُ أَقۡرَبُ إِلَيۡهِ مِنۡ حَبۡلِ ٱلۡوَرِيدِ ﴾ [2] ، وقوله تعالى ﴿ ٱسۡتِكۡبَارٗا فِي ٱلۡأَرۡضِ وَمَكۡرَ ٱلسَّيِّئِۚ ﴾ [3] ، وغيرها من الآيات .

ب – **الحديث الشريف :** ما ذكره ابن الأثير من حديث عليّ " ولا يظمأ على التقوى **سِنْخُ أَصْلٍ** " [4] ، والسِّنْخُ والأصْل واحدٌ ، فلمّا اختلف اللفظان أضاف أحدهما إلى الآخر . [5]

ج – **كلام العرب :** ما أورده الفيّومي في مادة [ع ر م] حيث ذكر أنه قد جاء في معناها " السَّيْل الذي لا يُطاق دفعُه ، وعلى هذا فقوله تعالى ﴿ فَأَرۡسَلۡنَا عَلَيۡهِمۡ سَيۡلَ ٱلۡعَرِمِ ﴾ [6] ، من باب إضافة الشيء إلى نفسه لاختلاف اللفظين " [7] ، أيضاً ورود ذلك كثيراً في أشعارهم نذكر منها على سبيل الأمثلة :

قول الشاعر : [8] سُقَيَّةُ بينَ أَنهارٍ ودُورٍ وزَرْعٍ نابتٍ **وكُرُومِ جَفْنِ**

---

(١) سورة ق آية : ٩

(٢) سورة ق آية :١٦

(٣) سورة فاطر آية : ٤٣

(٤) نهج البلاغة ص ٤١

(٥) النهاية في غريب الحديث والأثر ٢ / ٤٠٨

(٦) سورة سبأ آية : ١٦

(٧) المصباح المنير ، مادة [ع ر م]

(٨) البيت للنَّمر بن تَوْلب في شعره ص ٤٤، وانظر الصّاحبي ص ٤٠٨ ، ولسان العرب مادة [جفن] ، والشاهد فيه : إضافة الكُرُوم إلى الجَفْن وهما بمعنىً واحد .

وقول الشاعر : [1] فلَسْـــتُ أُبالي بعدَ يـَوْمٍ مُطَرّفٍ **حُتُوفَ المنايا** أَكْثَرَتْ أو أَقَلَّتِ

وقول الشاعر : [2] إذا خَاطَ عَيْنَيْهِ **كَرَى النَّوْمِ** لم يزلْ له كالئٌ من قَلْبِ شَيْحَانَ فَاتِكِ

وقول الشاعر : [3] فَقُـلْتُ انجُوَا عنها **نَجَا الجِلْدِ** إنه سيرضيكُما منها سَنامٌ وغارِبُهْ

وقول الشاعر : [4] لم يَبْـقَ من زَغَبٍ طَارَ الشتاءُ به على **قَرَا ظَهْرِه** إلا سَمَالِيـــلُ

ونحو ذلك كثيرٌ ، إذ الملاحظ في الشواهد السابقة أنّ الشيءَ قد أضيف إلى نفسه ، والمتضايفان هما بمعنىً واحدٍ .

كذلك نجدُهم احتجّوا بقولهم : إنه قد جاء في كلام العرب عَطْفُ الشيء على مرادفه ، كما في قول الشاعر : [5]

وقَدَّمْتُ الأَديمَ لِرَاهِشَيْهِ وأَلْـفَى قولَها كَذِباً ومَيْنَا

---

(١) هذا البيت من الأبيات الخمسين التي لا يعرف أصحابها ، انظر الكتاب ٣ / ١٨٥ ، وخزانة الأدب ١١ / ١٧٢ ، والشاهد فيه : إضافة الحُتُوف إلى المنايا وهما بمعنىً واحد .

(٢) قائله تأبّط شرّاً ، ديوانه ص ٥٣ ، كذا في أمالي القالي ٢ / ١٣٨ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ١ / ٩٦ ، وهو بلا نسبةٍ في ارتشاف الضرب ٤ / ١٨٠٧ ، والشاهد فيه : إضافة الكَرَى إلى النَوْم وهما بمعنىً واحد .

(٣) نسب البيت إلى عبدالرحمن بن حسّان بن ثابت ، وقيل : لأبي الغمر الكلابي ، كذا في خزانة الأدب ٤ / ٣٦٠ ، وهو بلا نسبةٍ في شرح التسهيل ٣ / ٢٣٣ ، شرح الرضي للكافية ٢ / ٢٤٥ ، المساعد ٢ / ٣٣٤ ، شفاء العليل ٢ / ٧٠٥ ، وشرح الأشموني ٢ / ٤٤٨ ، والشاهد فيه : إضافة النَجا إلى الجِلْد وهما بمعنىً واحد .

(٤) البيت بلا نسبةٍ كذا في شرح التسهيل ٣ / ٢٣٣ ، شفاء العليل ٢ / ٧٠٥ ، والشاهد فيه : إضافة القَرَى إلى الظَّهْر وهما بمعنىً واحدٍ .

(٥) البيت لعَديّ بن زيد ، كذا في شرح شواهد المغني للسيوطي ٢ / ٧٧٧ ، غير أنني لم أجده في ديوانه .

وقول الآخر : [1]

ألا حَبَّذا هِنْدٌ وأَرْضٌ بها هِنْدُ وهِنْدٌ أَتى من دُونِها النَّأْيُ والبُعْدُ

والأصْل في العَطْف أنْ يكون المعطوف غير المعطوف عليه ، فلمّا استساغوا في العطف أنْ يتركوا الأصْل ويعطفوا أحدَ المترادفين على الآخر ، قِسْنا بابَ الإضافة على باب العطف ، إذْ كان الشأن فيهما من هذه الجهة واحداً . [2]

وبَعْدُ :-

فإنه إذا كان لابدّ لي من رأيٍ في هذه المسألة فإني أرجّح أصحاب المذهب الثاني - أعني الكوفيين ومن وافقهم - فهو رأيٌ سديدٌ مفيدٌ ؛ وذلك لأدلتهم السّماعية والقياسيّة ، وفي الأَخْذ بهذا الرأي تيسيرٌ محمودٌ ، ويغني اللغة العربية ، لكنْ من المستحسن أنْ يكون الأَخْذ به في أضيق الحدود ، حين تشتدُّ إليه الحاجة ، وتقوم قرينةٌ على بيان المراد منه ، بحيث لا يشوبه لبسٌ أو غموضٌ . وما أحسنَ ما ذكره الرضي في نهاية عَرْضه لهذه المسألة إذْ يقول : " والإنصافُ أنّ مثله كثيرٌ لا يمكن دَفْعُه . . . [رخاءَ الدَّعَةِ] ، وَ [سكائكَ الهواءِ] ولو قُلنا إنّ بين الاسمين في كلّ مَوْضعٍ فَرْقاً لاحْتَجْنا إلى تعسُّفاتٍ كثيرة " . [3]

---

(١) البيت للحطيئة في ديوانه ص ٣٩

(٢) انظر الإنصاف ٢ / ٤٣٦ ، اللباب ١ / ٣٩١ ، البسيط في شرح الجمل ٢ / ٨٩٧ ، وارتشاف الضرب ٤ / ١٨٠٦ ، شرح الألفية للمرادي ٢ / ٢٥٦ ، الدُّرُّ المصون ١ / ٣٥٨ ، أوضح المسالك بحاشية محمد محيي الدين عبد الحميد ٣ / ١٠٧ ، شرح التصريح ٢ / ٣٤ ، همع الهوامع ٤ / ٢٧٦ ، الأشموني ٢ / ٤٦٧

(٣) شرح الكافية ٢ / ٢٤٥ ، وانظر نهج البلاغة ص ١٩ ، ٨٨

المبحث الخامس (التوابع)

تمهيد :

لقد عرّف الزمخشري التوابع في مفصّله فقال : " هي الأسماء التي لا يَمسُّها الإعراب إلا على سبيل التَّبَع لغيرها " [١] ، وحدَّ ابنُ مالك التّابع في التسهيل بقوله : " هو ما ليس خبراً من مشارك ما قبله في إعرابه وعامله مطلقاً " [٢] ، مخرِجاً بالقيد الأخير (المفعول الثاني ، والحال والتمييز) .

بينما اكتفى أبو حيّان بقوله : " ولم يحدّه جمهور النحاة ؛ لأنه محصورٌ بالعَدّ ، فلا يحتاج إلى حَدّ " . [٣]

والتوابع خمسةٌ : نعتٌ وتوكيدٌ وعَطْفُ نَسَقٍ وعَطْفُ بيانٍ وبدلٌ ، ودليلُ انحصارها في خمسةٍ كما قال الشيخ خالد الأزهري : " أنّ التابع إمّا أنْ يتبعَ بواسطة حرفٍ أَوْ لا ، الأوّل عطف النَّسَق ، والثاني : إمّا أنْ يكون على نيّة تكرار العامل أَوْ لا ، الأوّل : البدل ، والثاني : إمّا أنْ يكون بألفاظٍ مخصوصةٍ أَوْ لا ، الأوّل : النعت ، والثاني : عطف البيان " . [٤]

وحديثنا هنا يخُرج [التابع العارض] كقراءة ﴿ الحمدِ لله ربّ العالمين ﴾ بكسر الدّال تبعاً لحركة اللام [٥] ، ويخُرج كذلك ما يُسَمَّى بـ [الإتباع في علم اللغة] كقولهم : حَسَنٌ بَسَنٌ ، وشيطانٌ ليطانٌ ، إذْ ليس لهذا علاقة بالتوابع الأصيلة ، حيث لا يجري شيءٌ من أوصافها وأحكامها على هذين النوعين . [٦]

وهذا المبحث فيه عدة مسائل :

---

(١) شرح المفصّل ٣ / ٣٨

(٢) شرح التسهيل ٣ / ٢٨٦

(٣) ارتشاف الضرب ٤ / ١٩٠٧ ، همع الهوامع ٥ / ١٦٥

(٤) شرح التصريح ٢ / ١٠٨

(٥) انظر المحتسب لابن جني ١ / ٣٧

(٦) النحو الوافي ٣ / ٤٣٤ ، ٤٧٠

المسألة الأولى :- الحكم في التوابع إذا اجتمعت

قال ابن الحفيد : (إذا اجتمعت التوابع قُدّم النعتُ ثمّ التأكيد ثمّ البيان ثمّ البدل ثمّ العطف ، كذا في المفصّل [١] ، والموجودُ في شرح المفتاح الشريفي [٢] الأصْل تقديم النعت ثمّ التأكيد ثمّ البدل أو البيان ، كذا في المطوّل [٣] . . .) . [٤]

عَرْضُ المَسْأَلةِ وتَحريرُها :

من خلال تتبعي لأقوال العلماء وآرائهم في أمّات الكتب حول هذه المسألة ، توصّلتُ إلى عدّة آراء حولها ، وذلك من خلال تناولهم لهذه الموضوعات أو طريقة ترتيبها في كتبهم ، وكانت على النحو الآتي :

١- هناك فريقٌ لم يتطرّق لهذه الموضوعات من حيث ترتيبها ، لكنْ بالنظر في كتبهم نجد أنّ مسائل هذه الموضوعات منثورةٌ في ثنايا كتبهم ، دون ترتيبٍ معيّنٍ لها ، وهذا الفريق يترأسه سيبويه [٥] ،

---

(١) فيه نظرٌ ؛ فنصُّ الزمخشري في المفصّل لا يدلّ على ذلك ، ولعلّ ابن الحفيد توهّم هذا في المفصّل ، أو لعلّه في نسخةٍ لديه ، وسيأتي بيان ذلك

(٢) يقصدُ: شرح مفتاح العلوم للشريف الجرجاني ، غير أني لم أستطعْ الوقوف عليه كما بيّنتُ ذلك سَلَفاً في ص ١٠٠من البحث.

(٣) يقصدُ : المطوّل شرح تلخيص مفتاح العلوم لسعد الدين التفتازاني ، وسيأتي بيانه

(٤) الدُّرُّ النضيد ص ٢٧٣

(٥) الكتاب

والمبرّد [١] ، والسيرافي [٢] ، والأعلم الشنتمري [٣] وغيرهم .

٢- فريقٌ يرى أنّ الترتيب يكون مبدوءاً بـِ(النعت / عطف البيان / التوكيد / البدل / عطف النسق) ، وأصحاب هذا الرأي هم : ابن مالك في موضعٍ [٤] ، وأبو حيّان في موضعٍ [٥] ، وابن هشام [٦] ، وابن عقيل في موضعٍ [٧] ، والسلسيلي [٨] ، والشيخ خالدالأزهري [٩] ، والسيوطي [١٠] ، والفاكهي [١١] ، والخضري [١٢] ، ومن المعاصرين الأَهْدل [١٣] ، وعباس حسن [١٤] وغيرهم .

وحجّتهم في ذلك أنّ النعت كجزءٍ من متبوعه ، ثمّ عطف البيان ؛ لأنه جارٍ مجراه ، ثمّ التوكيد لأنه شبيهٌ

---

(١) المقتضب

(٢) شرح كتاب سيبويه

(٣) النكت في تفسير كتاب سيبويه

(٤) شرح التسهيل ٣ / ٣٣٨

(٥) ارتشاف الضرب ٤ / ٢٠٢٥

(٦) شرح اللحمة البدرية ٢ / ٢٧٥

(٧) المساعد ٢ / ٤٤٠

(٨) شفاء العليل ٢ / ٧٧٥

(٩) شرح التصريح ٢ / ١٠٨

(١٠) همع الهوامع ٥ / ١٦٥

(١١) حاشية الشيخ ياسين على شرح الفاكهي لقطر الندى ٢ / ٢١٥

(١٢) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ٢ / ٥١

(١٣) الكواكب الدرّية ٢ / ٩٤

(١٤) النحو الوافي ٣ / ٤٣٥

بعطف البيان في جَرَيانه مجرى النعت ، ثمّ البدل ؛ لكونه تابعاً كلا تابع ، لكونه كالمستقلّ ، ثمّ عطف النسق ؛ لأنه تابعٌ بواسطة ، فيقال حينئذ : مررتُ بأخيك الكريمِ محمّدٍ نفسِه رجلٍ صالحٍ ورجلٍ آخرَ. [١]

٣- فريقٌ يرى أنّ الترتيب يكون مبدوءاً بـ(التوكيد / النعت / عطف البيان / البدل / عطف النسق) ، وأصحاب هذا الرأي هم : ابن السّرّاج [٢] ، وأبو علي الفارسي [٣] ، والجرجاني [٤] ، والأنباري [٥] ، وأبو البقاء العكبري [٦] ، والخوارزمي [٧] ، وابن يعيش [٨] ، وابن مالك في موضعٍ [٩] ، وابن هشام في موضعٍ [١٠] ، وحسّنه الأشموني [١١] ، فيقولون في المثال السابق : (مررتُ بأخيك نفسِه الكريمِ محمّدٍ رجلٍ صالحٍ ورجلٍ آخرَ) .

وحجّتهم في ذلك أنّ التوكيد هو الأوّل في معناه ، والنعت هو الأوّل على خلاف معناه ؛ لأنّ النعت يتضمّن حقيقة الأوّل وحالاً من أحواله ، والتوكيد يتضمّن حقيقته لا غير ، فكان مخالفاً له في الدلالة ، وقد يكون

---

(١) شرح التسهيل ٣ / ٣٤٢

(٢) الأصول في النحو ٢ / ١٩

(٣) الإيضاح ص ٢١٤

(٤) المقتصد ٢ / ٨٩٧ وما بعدها

(٥) أسرار العربية ص ٢٠٨ وما بعدها

(٦) اللباب ١ / ٣٩٤ وما بعدها

(٧) ترشيح العلل في شرح الجُمَل ص ٢٦٤

(٨) شرح المفصّل ٣ / ٣٩

(٩) شرح التسهيل ٣ / ٢٨٩ وما بعدها

(١٠) انظر متن شرح شذور الذهب ص ٤٢٨

(١١) شرح الأشموني ٣ / ١٠٩

النعت بالجملة وليس كذلك التوكيد ، وقُدّم النعت على عطف البيان ؛ لأنّ عطف البيان ضربٌ من النعت ، وقُدّم عطف البيان على البدل ؛ لأنّ البدل قد يكون غير الأوّل ، وأُخّر العطف بالحرف ؛ لأنه يتبع بواسطة ، وما قبله يتبع بلا واسطة [١] ، فيقال حينئذ : (قامَ زيدٌ نفسُه الكاتبُ) [٢] ، ولكنْ رُدَّ بأنّ التأكيد لا يكون إلا بعد تمام البيان ، ولا يحصل ذلك إلا بالنعت .[٣]

٤- فريقٌ يرى أنّ الترتيب يكون مبدوءاً بـ (النعت / عطف النسق / التوكيد / البدل / عطف البيان) وأصحاب هذا الرأي هم : الزجّاجي [٤] ، وابن الحاجب في موضعٍ [٥] ، وابن عصفور في موضعٍ [٦] ، وابن أبي الربيع [٧] ، والرضي في موضعٍ [٨] ، وابن آجُرّوم [٩] ، وصاحب حماة [١٠] وغيرهم .

---

(١) شرح المفصّل ٣ / ٣٩

(٢) ارتشاف الضرب ٤ / ٢٠٢٥ ، همع الهوامع ٥ / ١٦٦

(٣) همع الهوامع ٥ / ١٦٦

(٤) الجُمَل ص ٢٦ ، غير أنّ الزجاجي جعلها أربعةً وأسقط عطف البيان ، قال ابن السيد البطليوسي ، في إصلاح الخلل ص ٧٠ " هذا كلامٌ مختلٌّ ؛ لأنه جعل التوابع أربعةً وهي خمسة ، وأسقط عطف البيان الذي هو خامسها " ، فانتصر له ابن أبي الربيع بقوله : " وإنما لم يذكره هنا ؛ لأنّ عطف البيان جاء على غير القياس لأنه جامدٌ ، فقياسه أنْ يليَ العوامل ولا يكون تابعاً " ، انظر البسيط في شرح الجمل ١ / ٢٩٥

(٥) الوافية نظم الكافية لابن الحاجب ص ٢٥٥

(٦) المقرّب ١ / ٢١٩ ، وما بعدها ، وانظر شرح الجمل لابن عصفور ١ / ١٩٥ ، وما بعدها

(٧) البسيط في شرح الجمل ١ / ٢٩٥ وما بعدها

(٨) شرح الكافية ٢ / ٢٨٣ وما بعدها

(٩) هو أبو عبد الله محمد بن محمد بن داود الصّنهاجي ، توفي سنة ٧٢٣هـ . البغية ١ / ٢٣٨ ، وانظر رأيه في شرح الآجرومية ص ٥٦٢ وما بعدها

(١٠) الكنّاش ١ / ٢٢٤ وما بعدها

٥- فريقٌ يرى أنّ الترتيب يكون مبدوءاً بـِ (النعت / التوكيد / البدل / عطف البيان / عطف النسق)

وأصحاب هذا الرأي هم : ابن جني [١] ، وابن بَرهان العكبري [٢] ، وابن القبيصي [٣] ، وابن عُصْفور في موضعٍ [٤] ، وابن مالك في موضعٍ [٥] ، والرضي في موضعٍ [٦] ، وأبو حيّان في موضعٍ [٧] ، وسعد الدين التفتازاني [٨] ، ومن المعاصرين الشيخ مصطفى الغلاييني [٩] وغيرهم .

وحجّتهم أنّ النعت إنما قُدّم على التوكيد ؛ لكثرة استعماله ، ولكون النكرة لا تؤكّد ، وقُدّم التوكيد على البدل ؛ لأنّ مدلول البدل غيرُ مدلول متبوعه في الحقيقة ، ومدلولُ التوكيد مدلولُ متبوعه ، وأمّا تقديم البدل على المنسوق ؛ فلأنّ البدل نسبته معنويةٌ إلى المبدل منه ، إمّا بالكليّة أو بالبَعْضيّة أو الاشتمال ، وأمّا بدل الغلط فنادرٌ ، والمنسوق أجنبيٌّ من متبوعه . [١٠]

---

(١) اللّمع في العربية ص ١٣٨

(٢) شرح اللمع ١ / ١٩٩ وما بعدها

(٣) الهادي في الإعراب ص ١٢١

(٤) المقرّب ١ / ٢٤٧

(٥) شرح عمدة الحافظ ١ / ٥٣٧ وما بعدها

(٦) شرح الكافية ٢ / ٣٩٤

(٧) اللمحة البدرية ٢ / ٢٧٥ بشرح ابن هشام الذي عقّب عليه بقوله : " وقد أخلّ المصنف بترتيب عطف البيان ، فأخّره عن التوكيد والبدل ، والعذر له أنه أراد أنْ يجمعَ نوعيْ العطف في موضعٍ ليميز بينهما ، وأنّ عطف البيان يشبه البدل في الصورة ، وأكثر مسائله محتملةٌ له ، فلا ينبغي أنْ يحال بينهما في الذكر " .

(٨) المطوّل ص ٣٧٨

(٩) جامع الدروس العربية ٣ / ٢٢١

(١٠) شرح الكافية للرضي ٢ / ٢٨٢ ، ٣٩٤

٦- فريقٌ يرى أنّ الترتيب يكون مبدوءاً بـ (النعت / التوكيد / عطف البيان / عطف النسق / البدل) ، وأصحاب هذا الرأي هم : ابن مالك في موضعٍ [١] ، والنيلي [٢] ، والمرادي [٣] ، وابن هشام في موضعٍ [٤] ، وابن عقيل في موضعٍ [٥] وغيرهم .

٧- فريقٌ يرى أنّ الترتيب يكون مبدوءاً بـِ (التوكيد / النعت / البدل / عطف البيان / عطف النسق) وأصحاب هذا الرأي هم : الزمخشري [٦] ، وابن الحاجب في موضعٍ [٧] ، والكيشي [٨] .

٨- فريقٌ آخر يرى أنّ الترتيب يكون مبدوءاً بـِ (النعت / التوكيد / عطف البيان / البدل / عطف النسق) ، وأصحاب هذا الرأي هم : ابن الدّهان [٩] ، والخطيب القزويني [١٠] ، وابن هشام في موضعٍ [١١] ، وتبعهم في ذلك ابن الحفيد . [١٢]

---

(١) شرح الكافية الشافية ٢ / ١١٤٧ ، شرح ابن عقيل على الألفية ٢ / ١٩٠

(٢) الصفوة الصفية ١ / ٧٠٤

(٣) شرح الألفية ٣ / ١٣٠

(٤) قطر الندى ص٢٩٠ ، أوضح المسالك ٣ / ٢٩٩

(٥) شرح الألفية ٢ / ١٩١

(٦) شرح المفصّل ٣ / ٣٨

(٧) الإيضاح ١ / ٤٣٥ وما بعدها

(٨) الإرشاد إلى علم الإعراب ص ٣٥٨

(٩) الفصول في العربية ص٣٥

(١٠) انظر متن تلخيص المفتاح في المطوّل للتفتازاني ص ٢٩

(١١) شرح شذور الذهب ص ٤٢٨

(١٢) الدُّرُّ النضيد ص ٢٧٣

٩- فريقٌ لكلّ فردٍ فيه ترتيبٌ جديدٌ ، استحدثه وسارَ عليه وانفردَ به دون غيره ، وأصحاب هذا الفريق هم :

أ- الصَّيمري [١] ، فقدْ بَدَأَ في الترتيب بـ (عطف النسق / البدل / التوكيد / النعت / عطف البيان) .

ب - الجزولي [٢] ، حيث بدأ في الترتيب بـِ(النعت / عطف البيان / عطف النسق / التوكيد / البدل) .

ج - ابن مالك في موضعٍ [٣] ، حيث بدأ في الترتيب بـِ(التوكيد / النعت / عطف البيان/ عطف النسق / البدل) .

د- ابن هشام في موضعٍ [٤] ، حيث بدأ في الترتيب بـ (العطف / النعت / البدل / التوكيد) .

---

(١) التبصرة والتذكرة ١ / ١٣١ وما بعدها

(٢) المقدّمة الجُزُولية ص ٥٦ وما بعدها

(٣) شرح التسهيل ٣ / ٢٨٦

(٤) شرح الجُمَل لابن هشام ص ١١١

وبَعْدُ :-

فإنني أرجّح ما ذَهَبَ إليه أصحاب الفريق الثاني [1] ، وأضمُّ صوتي لهم ؛ لحُسْن تعليلهم ومَيْل النفس إليه ، فإذا اجتمعت التوابع أو اجتمع عددٌ منها وَجَبَ مراعاة الوَجْه الأفضل في ترتيبها عملاً بقول الناظم :

قَدّم النَّعْتَ فالبيان فأكّـــــدِ ثمّ أَبْـدلْ واختمْ بعَطْفِ الحُرُوف [2]

(١) وإنْ كنتُ خالفتُ كلامي هذا في واقع البحث ؛ لأنني بيّنتُ في المقدّمة أنني سأسير على نهج ابن مالك في ألفيته عند معالجتي ودراستي للمسائل .

(٢) حاشية الخضري ٢ / ٥١ ، النحو الوافي ٣ / ٤٣٥

المسألة الثانية :- إبدال الأكثر من الأقل

قال ابن الحفيد : (لا يجوزُ إبدال الأكثر من الأقلّ في الأصحّ ، كذا ذكر صاحب المغني في أوّل الباب السادس [١] – أَقُولُ – المفهوم من المفتاح [٢] وشروح المفصّل [٣] أنه يجوز أنْ يقال : نظرتُ إلى القَمَرِ فَلَكِه ، بناءً على أنّ [القمر] جزءٌ من [الفَلَك] ، فيُبدل الكلّ من البعض ، فلا استبعاد في إبدال الأكثر ، وينبغي أنْ يُعلم أنه ذُكِرَ في إعراب الفاتحة [٤] أنّ مثل ذلك داخلٌ في بدل الاشتمال ، لا قِسْمٌ خاصٌّ) . [٥]

عَرْضُ المَسْأَلَةِ وتَحْرِيرُها :

مسألة إبدال الكثير من القليل أو الكلّ من البعض ، اختلف حولها النحاة ، فمن خلال تتبعي لهذه المسألة فيما وقعتْ عليه يدي من المصادر والمراجع ، وجدتُ أنّ هناك من يؤيّدها ، وفي المقابل هناك من يرفضها

---

(١) مغني اللبيب ٢ / ٦٥١ ، وسيأتي ذكره

(٢) مفتاح العلوم للسكاكي ص ٨٤ ، وسيأتي ذكره

(٣) لم يقع بين يديّ من شروح المفصّل سوى (شرح الخوارزمي الموسوم بالتخمير – شرح ابن يعيش – الإيضاح لابن الحاجب) وبحثتُ فيها عن هذه المسألة فلمْ أجدْ شيئًا مما أشار إليه ابن الحفيد ، ولعلّ ذلك مذكور في شروحٍ أخرى .

(٤) هو كتاب فاتحة الإعراب بإعراب الفاتحة لمحمد بن محمد الإسفراييني ، المتوفَّى سنة ٦٨٤ هـ ، وهذا الكتاب بتحقيق شيخي أ.د / محسن سالم العميري ، وسيأتي بيانه في عرض المسألة

(٥) الدُّرُّ النضيد ص ٢٧٦

ويردّها ، وإنْ جاء شيءٌ من الشواهد حول تلك المسألة ، أوّلوها وخرّجوها بما يتوافق مع مذهبهم .

وبيان المسألة كما يلي :-

القسم الأول : يؤيد هذه المسألة ويجوّزها

فقد ذهبتْ طائفةٌ من النحويين إلى جواز إبدال الكثير من القليل ، قياساً على إبدال الكلّ من البعض ، كأبي حيّان [١] ، والمرادي [٢] ، والسيوطي [٣] ، والأشموني [٤] ، والخضري [٥] ، ومن المعاصرين عباس حسن . [٦]

ومن أدلتهم على ذلك قوله تعالى ﴿ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْئًا ﴿٦٠﴾ جَنَّاتِ عَدْنٍ ﴾ [٧]، [فجنّات] أُعْرِبَتْ بدلاً من [الجنّة] ، وهو بدل كلّ من بعض ، وفائدته تقرير أنها جنّاتٌ كثيرةٌ لا جنّةٌ واحدةٌ . [٨]

---

(١) ارتشاف الضرب ٤ / ١٩٦٩

(٢) شرح ألفية ابن مالك ٣ / ٢٥٠

(٣) همع الهوامع ٥ / ٢١٦

(٤) شرح ألفية ابن مالك ٣ / ٢٣١

(٥) حاشيته على شرح ابن عقيل ٢ / ٦٩

(٦) النحو الوافي ٣ / ٦٧٤

(٧) سورة مريم آية : ٦٠ ، ٦١

(٨) همع الهوامع للسيوطي ٥ / ٢١٦ ، وانظر شرح التصريح ٢ / ١٥٥ بحاشية ياسين العليمي ، وانظر أوضح المسالك ٣ / ٤٠١ بحاشية محمد محيي الدين عبدالحميد .

ومن ذلك قول امرىء القيس : [1]

كَأَنِّي غَدَاةَ البَينِ يومَ تحَمَّلوا لدى سَمُرَاتِ الحَيّ ناقِفُ حَنْظَلِ

[فغداة] بعضُ [اليوم] ، وقد أَبْدَلَ [اليوم] منها وهي جزءٌ منه .

ومن ذلك أيضاً قول ابن قيس الرقيّات : [2]

رَحِمَ اللهُ أَعْظُماً دَفَنُوها بِسِجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ

[فأَعْظُم] بعض [طلحة] ، وقد أُبدِلَ منها ، لأنّه كلٌّ وهي جزءٌ منه .

ومن ذلك قولهم : لقيتُهُ غُدْوةً يومَ الجُمُعَة ، إذْ لا يصحّ جَعْل [اليوم] ظرفاً ثانياً ؛ لأنّ ظرف الزمان لا يتعدّد بلا عطف . [3]

وقد تبعَ ابنُ الحفيد هذه الطائفة فقال : " المفهومُ من المفتاح وشروح المفصّل أنه يجوز أنْ يُقال : نظرتُ إلى القَمَرِ فَلَكِه ، بناءً على أنّ [القمر] جزءٌ من [الفَلَك] ، فيُبدل الكلُّ من البعض ، فلا استبعاد في إبدال الأكثر " . [4]

فيُفهم من كلامه أنه يجوّز إبدال الأكثر من الأقل قياساً على إبدال الكلّ من البعض .

---

(١) انظر ديوانه ص ٩ ، وهي من معلقته المشهورة

(٢) انظر ديوانه ص ٢٠ ، ورواية الديوان [نَضَّرَ اللهُ أَعْظُماً . . . . .]

(٣) حاشية الخضري على ابن عقيل ٢ / ٦٩

(٤) الدُّرُّ النضيد ص ٢٧٦

القسم الثاني : يرفضُ هذه المسألة ويمنعها

فهذه الطائفة تمنعُ هذه المسألة ، وما جاء ظاهره كذلك فمؤوّلٌ ، وأصحاب هذا المذهب هم عامّة الجمهور [١] ، مثل ابن جني [٢] ، وابن أبي الربيع [٣] ، والسّمين الحلبي [٤] ، وابن هشام [٥] وغيرهم ، وعلى هذا نجدهم يخرّجون البيتين السابقين [٦] على النحو التالي :

أ- بيت امرئ القيس : على أنّ [اليوم] يطلقُ على القطعة من الزمان ، وليس اسماً للوقت الممتدّ من طلوع الفجر إلى غروب الشمس ، ولكنّه اسمٌ للوقت مطلقاً ، وهو على هذا لا يكون نوعاً من بدل الكلّ من البعض . [٧]

ب – بيت ابن قيس الرّقيّات : الأصْل فيه [أَعْظُماً دَفَنُوها أَعْظُمَ طَلْحَةَ] ، ثمّ حُذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، ويدلُّ على ذلك الرواية المشهورة وهي جرُّ (طَلْحَةَ) ، على أنّ الأصل [أَعْظُمَ طَلْحَةِ] ، ولم يقم المضاف إليه مقام المضاف . [٨]

---

(١) انظر ارتشاف الضرب ٤ / ١٩٧٠ ، شرح الألفية للمرادي ٣ / ٢٥٠ ، همع الهوامع ٥ / ٢١٦ ، الأشموني ٣ / ٢٣١

(٢) الخصائص ٣ /٢٢٩

(٣) البسيط في شرح الجُمَل ١ / ٣٩٣

(٤) الدُّرُّ المصون ١ / ٦٦

(٥) مغني اللبيب ٢ / ٦٥١

(٦) والمقصود بهما : بيت امرئ القيس ، وبيت ابن قيس الرّقيات ، السابق ذكرهما

(٧) الدُّرُّ المصون ١ / ٦٦ ، شرح الألفية للمرادي ٣ / ٢٥٠

(٨) الدُّرُّ المصون ١ / ٦٦

ويحتجُّ ابن جني إلى ما ذَهَبَ إليه بقوله : " والبدل لا يجوز إذا كان الثاني أكثر من الأول ؛ كما يجوزُ إذا كان الأوّل أكثر من الثاني ، ألا ترى أنهم لم يجيزوا أنْ يكون [رَبْع] من قوله : [1]

اعتادَ قَلْبَكَ مِنْ سَلْمَى عَوَائدُهُ وَهَاجَ أَهْوَاءَكَ المكنونةَ الطَّلَلُ

رَبْعٌ قَوَاءٌ أذاعَ المُعْصِـــراتُ بهِ وكلُّ حَيْرانَ سَارٍ ماؤُه خَضِلُ

بدلاً من [الطلل] من حيث كان [الرَّبْعُ] أكثر من [الطَّلَل] . . . " [2]

وبَعْدُ :-

فالراجح في نظري أنّ إبدال الأكثر من الأقل جائزٌ ، وذلك من وجهين :-

الأول : ما سَبَقَ عرضه عند أصحاب المذهب الأوّل المؤيّد لهذه المسألة ، إذْ قاسوا ذلك على إبدال الكلّ من البعض ، وأوردوا له شواهد دون تكلّف تأويل .

الثاني : أنه كما جاز عطف الكثير على القليل في باب العطف ، فمن القياس جوازُ إبدال الكثير من القليل ، ومنه قوله تعالى ﴿ وَمَآ أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ ﴾ [3]

---

(١) البيتان منسوبان لعمر بن أبي ربيعة ، كما هو في شرح شواهد المغني للبغدادي في الشاهد ٨٣٤ ، وليس موجوداً في ديوانه ، وهما بلا نسبة في الكتاب ١ / ٢٨١ ، وشواهد المغني للسيوطي ٢ / ٩٢٤

(٢) الخصائص ٣ / ٢٢٩

(٣) سورة آل عمران آية : ٨٤

أمّا ما أورده ابنُ الحفيد في نصّه بأنه قد ذُكِرَ في " إعراب الفاتحة " [1] بأنّ مثل ذلك داخلٌ في بدل الاشتمال لا قِسْماً خاصاً ، فإنّ ذلك غير صحيح ، وإنْ كان السّكاكي قد أيّده بقوله : " وقد سَقَطَ بهذا زَعْمُ مَنْ زَعَم أنّ ها هنا قسْماً خامساً أهمله النحويون ، وهو بدل الكلّ من البعض " . [2]

وإنما كان ذلك غير صحيحٍ ؛ لأنّ بدل الاشتمال هو إبدال الشيء مما يلابسه ملابسة غير الجزئية كقولك : رأيتُ زيداً ثوبَهُ ، ونحن نعلم أنّ الحكم على الكلّ لا يلابس الحكم على البعض ، ولا يرتبط به بوَجْهٍ ، فكيف يكون إبداله عنه من قبيل بدل الاشتمال ؟ ، وبالتالي فإنني أرى أنّ مثل هذا يُعدُّ قِسْماً خامساً مستقلاً بذاته .

(١) انظر كتاب إعراب الفاتحة للإسفراييني ، بتحقيق شيخي الدكتور: محسن العميري ص ٤١٩

(٢) مفتاح العلوم للسّكاكي ص ٨٤

المسألة الثالثة :- المبدلُ منه ، بين الذكر والحذف

قال ابن الحفيد : (شرطُ المبدل منه أنْ يكون مذكوراً ، صَرَّحَ به ابن الحاجب في باب الاستثناء من الإيضاح [١] ، لكنه أشار صاحبُ الكشاف إلى تجويز حذفه [٢] في قوله ﴿ لَّا نُخۡلِفُهُۥ نَحۡنُ وَلَآ أَنتَ ﴾ الآية في سورة طه [٣] ، وهو المتبادر من سَوْق المغني [٤]) . [٥]

عَرْضُ المَسْأَلةِ وتَحريرُها :

للنحويين في جواز حَذْف المبدل منه رأيان : [٦]

الرأيُ الأوّل : أنه يجوز حذفه ، وهو رأيُ عامّة الجمهور مثل الأخفش [٧] ، والزمخشري [٨] ، وأبي الحسن

---

(١) الإيضاح في شرح المفصّل لابن الحاجب ١ / ٣٦٦ ، وسيأتي عرضه

(٢) تفسير الكشاف للزمخشري ٢ / ٥٤١ ، وسيأتي ذكره

(٣) الآية رقم : ٥٨

(٤) مغني اللبيب لابن هشام ٢ / ٦٢٩ ، وسيأتي بيانه

(٥) الدُّرُّ النضيد ص ٢٧٨

(٦) همع الهوامع ٥ / ٢٢٢

(٧) معاني القرآن ٢ / ٦٠٩ ، وانظر رأيه في ارتشاف الضرب ٤ / ١٩٧١ ، همع الهوامع ٥ / ٢٢٢٢

(٨) الكشاف ٢ / ٥٤١

الباقولي [١] ، وأبي البقاء العكبري [٢] ، و ابن مالك [٣] ، وأبي حيّان [٤] ، وابن هشام [٥] ، وابن عقيل [٦] ، ومن المعاصرين عبّاس حسن ، الذي اشْتَرَطَ أنْ يكون المبدل منه قدْ جاء في جملةٍ وقعتْ صلةَ موصولٍ . [٧]

وأدلّتهم على ذلك كثيرةٌ منها قوله تعالى ﴿ فَٱجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا لَّا نُخْلِفُهُۥ نَحْنُ وَلَآ أَنتَ مَكَانًا سُوًى ﴾ [٨] ، قال الزمخشري : " يُقَدَّر مضافٌ محذوفٌ : أيْ [مكانَ مَوْعِدٍ] ، ويُجْعَل الضمير في [نخلفه] للمَوْعد ، و[مكاناً] بدلٌ من المكان المحذوف " . [٩]

ومن ذلك قوله تعالى ﴿ وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ [١٠] ، قال الباقولي : " قوله (إلاّ الله) رفعٌ ، بدلٌ من الضمير في [يغفر] والتقدير : ما أحدٌ يغفر الذنوب إلا الله " . [١١]

---

(١) هو جامع العلوم أبو الحسن علي بن الحسين الأصبهاني الباقولي ، المتوفَّى بعد سنة ٥٣٥ هـ . الأعلام للزركلي ٤ / ٢٧٩ ، وانظر كتابه كشف المشكلات وإيضاح المعضلات ١ / ٢٥٦ ، ٢ / ١١٥٠

(٢) التبيان ٢ / ٨٠٩

(٣) شرح التسهيل ٣ / ٣٣٩

(٤) البحر المحيط ٥ / ٥٤٤

(٥) قال ابن هشام في المغني ٢ / ٥٧٣ ، ٦٢٩: " قيل في [لا إله إلا الله] : إنّ اسم الله تعالى بدل من ضمير الخبر المحذوف " .

(٦) المساعد ٢ / ٤٣٨

(٧) النحو الوافي ٣ / ٦٧٦

(٨) سورة طه آية : ٥٨

(٩) الكشاف ٢ / ٥٤١

(١٠) سورة آل عمران آية : ١٣٥

(١١) كشف المشكلات ١ / ٢٥٦

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى ﴿ وَلَا تَقُولُواْ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ ٱلْكَذِبَ ﴾ [1] ، فنلاحظ أنّ [الكذب] هنا قد انتصبَ على أنّ " مَا " بمعنى [الذي] ، والعائدُ محذوفٌ ، وَ [الكذب] بدلٌ منه ، والتقدير لما تصفُهُ [2] . . . ونحو ذلك .

الرأيُ الثاني : أنه لا يجوز ، وأصحاب هذا الرأي هم السيرافي [3] ، وابن الدهّان [4] ، وابن الحاجب [5] وغيرهم .

وحجّتهم في ذلك أنّ الشيء لا يحذف ثم يبدلُ منه ؛ لأنّ حذفَه اختصارٌ ، والبدلُ إسهابٌ ، والحذف ينافيه ، وبالتالي فإنه يُنوى بالبدل حلوله محلَّ المبدل منه . [6]

---

(١) سورة النحل آية : ١١٦

(٢) انظر التبيان للعكبري ٢ / ٨٠٩ ، والبحر المحيط ٥ / ٥٤٤ ، مغني اللبيب ٢ / ٦٢٩

(٣) انظر رأيه في ارتشاف الضرب ٤ / ١٩٧١ ، المساعد ٢ / ٤٣٨ ، همع الهوامع ٥ / ٢٢٢

(٤) هو أبو محمد سعيد بن المبارك المعروف بابن الدهّان ، النحوي البغدادي ، كان سيبويه عصره ، وله من المؤلفات : كتاب الغرّة شرح فيه كتاب اللمع لابن جني شرحاً وافياً ، توفي سنة ٥٦٩ هـ . بغية الوعاة ١ / ٥٨٧

انظر رأيه في ارتشاف الضرب ٤ / ١٩٧١ ، ولم يصرّح به أبو حيّان ، لكنه أشار إلى وجوده في كتابه [الغرّة] .

(٥) الإيضاح في شرح المفصّل ١ / ٣٦٦

(٦) ارتشاف الضرب ٤ / ١٩٧١ ، المساعد ٢ / ٤٣٨ ، همع الهوامع ٥ / ٢٢٢

وبَعْدُ :-

فيظهر مما ذُكِرَ وطُرِحَ أنّ ابن الحفيد يرى جواز حَذْف المبدل منه ، مستدلاً بما أوردَه الزمخشري في الكشاف ، وبما فهمَهُ من سياق عبارة ابن هشام في مغني اللبيب كما ذكرناه سلفاً . [1]

وهذا ما أختارُه وأميلُ إليه أيضاً ، إذْ يجوز حَذْف المبدل منه حيث يجوز الاستغناء عنه ، وقد قوّى ذلك مجيئه في القرآن الكريم في غير آيةٍ كما مَرَّ ، ومنه كذلك قوله تعالى ﴿ جَنَّٰتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلْأَبْوَٰبُ ﴾ [2] ، على أنّ [الأبواب] رفعٌ بدلٌ من [هي] المستترة في [مفتّحة] ؛ لأنك تقول : فَتَّحْتُ الجِنانَ ، إذا فَتَحْتَ أبوابَها . [3]

ومن ذلك قولك : (أَحْسِنْ إلى الذي وصفتَ زَيْداً) بالنّصب على الإبدال من [الهاء] المقدّرة ، أيْ : وَصَفْتَهُ ، والجرّ على الإبدال من [الذي] ، والرّفع على جَعْله خبر مبتدأ . [4]

---

(١) الدُّرُّ النضيد ص ٢٧٨ ، وانظر الحاشية رقم ٥ من هذا البحث ص ٢٠٠

(٢) سورة ص آية : ٥٠

(٣) كشف المشكلات للباقولي ٢ / ١١٥٠

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٣٩ ، المساعد ٢ / ٤٣٨ ، همع الهوامع ٥ / ٢٢٢

الفصل الثاني

المسائل الصوتية والصرفية

وفيه مباحث :

- المبحث الأول (الهَمْزُ و التخفيف)
- المبحث الثاني (معاني صيغ الزوائد)
- المبحث الثالث (التضمين)
- المبحث الرابع (المصادر)
- المبحث الخامس (التأنيث)
- المبحث السادس (التصغير)

المبحث الأول (الهَمْزُ والتخفيف)

نعلم أنّ في الهمزة ثلاثة مذاهبَ من الأداء ، أَجْمَلَهَا سيبويه في قوله : " اعلمْ أنّ الهمزةَ تكون فيها ثلاثة أشياءٍ : التحقيق والتخفيف والإبدال " [1] ، وفي هذا المبحث عدّة مسائل :

المسألة الأولى :- الفرق بين الهمزة والألف

قال ابن الحفيد : (ذُكِرَ في آخر الباب الأوّل من مغني اللبيب [2] ، أنّ اسمَ الألف الساكنة " لا " كما قال به ابن جني ، واسمَ المتحركة " الألف " كالهمزة ، لكنّ الثاني اسمٌ مُسْتَحْدَثٌ على ما في شروح الكشّاف ، وبهذا يظهرُ وَجْهُ تَعْدَادِ " لا " في حروف التهجّي) . [3]

عَرْضُ المَسْأَلَةِ وتَحْرِيرُها :

لقد دَرَجَ القدماءُ على إطلاق تسمية الألف على الهَمْزة ، باعتبار أنّ تسمية الهَمْزة حديثةٌ بالنسبة لهم ، فلمْ تأتِ إلا في عصورٍ لاحقةٍ ، وهم يَعْرِفُونَ الفرق بين الصّوتين بسليقتهم اللغوية التي وهبها الله لهم ، ومشكلةُ الالتباس بين الهَمْزة والألف ، بدأتْ منذ بداية الخطّ العربي ، فلمْ تُغَطّ رموزُه جميعَ أصوات العربية ، واكْتُفِيَ برَمْز الألف دليلاً على صَوْتَيْ : الألف اللينة التي هي المدّة ، والهَمْزة التي هي عبارةٌ عن

(١) الكتاب ٣ / ٥٤١

(٢) مغني اللبيب ٢ / ٣٧٠ ، وسيأتي بيانه

(٣) الدُّرُّ النضيد ص ٢٥٨

أَلِفٍ متحرّكةٍ ، زِيدَ الضَّغْطُ عليها فانـْهَمَزَتْ ، إلى أنْ وَضَعَ الخليل بن أحمد علامات الضَّبْط والشكل على الحروف . [١]

وقد تعدَّدتْ آراء العلماء حولهما وفي التفريق بينهما ، فنجد أنّ سيبويه فرّق بينهما فقال : الهمزة حرفٌ كالعين ، يحتملُ الحركة والسّكون ، ويكون في أوّل الكلمة وآخرها ووسطها ، والألف حرفٌ آخر لا يكون إلا ساكناً ، ولا يكون في أوّل الكلمة ، ولذلك وَضَعَ واضعُ حروف المعجم الهمزة أوّل الحروف والألف مع اللام قبل الياء . [٢]

وأمّا الفرّاء فهو يرى ترادف الهمزة والألف ، فالهمزةُ هي الأصْل ، والألفُ الساكنة هي الهمزة ، تُرِكَ هَمْزُها . [٣]

ووافقه المبرّد في ذلك ، حيث أَسْقَطَ الهمزة من حروف المعجم ؛ لأنها لا تثبتُ في الخطّ على صورةٍ واحدةٍ كبقيّة الحروف . [٤]

وقال الزّبيدي : " والهَمْزة أختُ الألف ، إحدى الحروف الهجائية ، لغةٌ صحيحةٌ قديمةٌ ، مسموعةٌ مشهورةٌ ؛ لأنها تُهْمَزُ فتَنْهَمِزُ عن مخرجها " . [٥]

وأمّا ابن جني فذَكَرَ أنّ حروفَ المعجم عند غيرهم تسعةٌ وعشرون حرفاً ، بِعَدّ الهمزة والألف اللينة ، واعْتَرَضَ على ما ذَكَرَهُ المبرّد فقال : الذي ذَهَبَ إليه أبو العبّاس غير مَرْضيّ عنه عندنا . . .والألف التي

---

(١) فصولٌ في فقه اللغة ، للدكتور رمضان عبد التواب ص ٣٩٨ ، بتصرّف

(٢) انظر رأيه في حاشية الصبّان ٤ / ٢٨٦ ، ولم أتمكنْ من الوقوف عليه في الكتاب

(٣) انظر رأيه في همع الهوامع ٤ / ٣٦٤ ، حاشية الصبّان ٤ / ٢٨٦

(٤) المقتضب ١ / ٣٢٨ ، سرّ صناعة الإعراب ١ / ٤١ ، حاشية الصبّان ٤ / ٢٨٦

(٥) تاج العروس ٤ / ٩٤ ، مادة [همز]

في أوّل حروف المعجم ، هي صورة الهَمْزة في الحقيقة ، وإنما كُتِبَتْ واواً مرّةً وياءً أخرى ، على مذهب أهل الحجاز في التخفيف ، ولو أُريدَ تحقيقُها البتّة ، لوَجَبَ أنْ تُكْتَبَ ألفاً على كلّ حال ، بدليل كتابتها في بعض المصاحف ﴿ يستهزأون ﴾ [1] ، بالألف قبل الواو ، ووُجِدَ أيضاً ﴿ وإنْ من شَيأٍ إلا يسبّحُ بحمده ﴾ [2] ، بالألف بعد الياء ، وإنما ذلك لتوكيد التحقيق ، ثم ذَكَرَ دليلاً آخر وهو أنك حين تلفظ حرفاً تريده تقول مثلاً : " جيم " ، فأوّل حروف الحرف هو الجيم ،كذلك إذا قلت : " ألف " ، فأوّل الحروف التي نطقت بها همزة ، فهذه دِلالةٌ أخرى على كَوْن صورة الهَمْزة مع التحقيق ألفاً . [3]

ويرى ابن جني أيضاً – كما أَوْرَدَ ذلك ابن هشام – ووافقه الأنباري [4] ، أنّ حرف الألف اسمه " لا " ، وأنه الحرف الذي يُذْكَرُ قبل الياء عند عَدّ الحروف ، وأنه لمّا لم يمكنْ أنْ يتلفّظ به في أوّل اسمه ، كما فُعِلَ في أخواته ، إذْ قيل : صادٌ ، جيمٌ ، تُوُصّل إليه باللاّم ، كما تُوُصّل إلى اللفظ [بلام التعريف] بالألف حين قيل في الابتداء : " الغلام " ليتقارضا ، وأنّ قَوْل المعَلّمين [لامَ ألف] خطأٌ ؛ لأنّ كلاً من اللام وَ الألف ، قد مَضَى ذكره ، وليس الغَرَضُ بيان كيفيّة تركيب الحروف ، بلْ سَرْد أسماء الحروف

---

(١) سورة الأنعام آية : ٥ ، وغيرها

(٢) سورة الإسراء آية : ٤٤

(٣) سرّ صناعة الإعراب ١ / ٤١ ، بتصرّف

(٤) منثور الفوائد ص ٧٥

البسائط . . . وقد اعْتَرَضَ ابنُ جني على نفسه بقول أبي النَّجْم : [1]

أقبلتُ من عِنْدِ زيادٍ كالخَرِفْ تَخُطُّ رِجْلايَ بخَطّ مختلفْ

تُكَتِّبان في الطريق لامَ ألفْ

وأجابَ عنه ابنُ هشام : بأنه لعلّه تلقاه من أفواه العامة ؛ لأنّ الخطّ ليس له تعلّقٌ بالفصاحة . [2]

فاعترضَ الدّماميني على هذا الجواب بقوله : نسبةُ العربيّ الفصيح إلى أنه اعتمدَ في النطق على العامّة ، أمرٌ بعيدٌ لا يُلتفتُ إليه ؛ لأنّ اللغة تؤخذُ عنه ، وقوله : لأنّ الخَطّ لا تَعَلُّقَ له بالفصَاحة ساقطٌ ؛ لأنّ ما صَدَرَ عنه لفظٌ لا خطٌّ . [3]

وانتصر الدسوقي لجواب ابن هشام بقوله : " وحاصلُ الجواب أنّ الذي صَدَرَ من العامّة إنما هو متعلّقٌ بالخطّ لا بالفصَاحة . . . لأنّ العربَ معصومون عن الخطأ في اللغة العربية ، كحَرَكَاتِ الكَلِم ونحوها ، ونُطْقُهم [بلام ألف] تبعاً للعامّة لا يمنع ؛ إذْ تسميةُ العامّة لهذا الحرف [بلام ألف] ، بمنزلة ما لو سَمَّى إنسانٌ ابنَه بدَيْز ، مقلوبُ زَيْد " . [4]

---

(١) هو الفضل بن قُدامة بن عبيد الله بن الحارث بن إلياس بن العَوْف بن ربيعة ، أحد رجّاز الإسلام المتقدمين في الطبقة الأولى ، قال عنه أبو عمرو بن العلاء : هو أبلغ من العجّاج في النعت ، توفي سنة ١٣٠هـ . انظر الأعلام ٥ / ١٥١

وانظر الأبيات في الكتاب ٣ / ٢٦٦ ، والخصائص ٣ / ٣٠٠ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٦٦ ، وخزانة الأدب ١ / ٩٩ ، والدّرر اللوامع ٥ / ١١٣

(٢) مغني اللبيب ٢ / ٣٧٠ ، همع الهوامع ٤ / ٣٦٣ ، خزانة الأدب ١ / ٩٩ ، بتصرّف

(٣) انظر اعتراضه في حاشية الدسوقي على المغني ٢ / ٣١ ، الدّرر اللوامع ٥ / ١١٣ ، بتصرّف

(٤) حاشية الدسوقي ٢ / ٣١

ويقول الرازي [١] : " الألف في الحقيقة ما كان ساكناً ، والمتحرّك همزةً ، وقد يقال للمتحرّك ألفٌ بطريق التوسع " ، وأنكرَ رأيَ ابنَ جني ومن وافقه بقوله : " وأمّا كلمة (لا) فعدُّها حرفاً واحداً عامّيٌ " . [٢]

ويقول ابن يعيش في ذِكْرِ حروف المعجم : " أوّلها الهمزة ويقال لها الألف ، وإنما سمّوها ألفاً ؛ لأنها تُصَوَّرُ بصورة الألف ، فلفظها مختلفٌ ، وصورتها وصورة الألف اللينة واحدةٌ ، كالباء والتاء والثاء ، وكالجيم والحاء والخاء ، لفظها كلّها مختلفٌ وصورتها واحدةٌ " . [٣]

وابنُ هشام تحدّث عن حرف الألف فقال : " المراد به هنا الحرف الهاوي الممتنع الابتداء به ، لكونه لا يقبل الحركة ، فأمّا الذي يراد به الهمزة ، فقد مَرَّ في صَدْر الكتاب " . [٤]

وأمّا سعد الدين التفتازاني فيقول : " الألف اسمٌ للمدّة التي هي أوسط حروف [جاء] ، والهمزة التي هي آخرها . . . الألف على ضربين : لينةٌ ومتحركةٌ ، اللينة تُسَمَّى ألفاً ، والمتحرّكة تُسَمَّى همزةً ، والهمزة اسمٌ مُسْتَحْدَثٌ لا أصليٌّ ، وإنما يُذْكَرُ في حروف التهجّي اسم الألف لا الهمزة " . [٥]

وفرّق السّيوطي بين الحرفين قائلاً : " الألفُ نوعان : أحدُهما ما يقبل الحركة وتُسَمَّى الهمزة ، والثاني ما لا يقبلها ويمتنع الابتداء به لذلك ، ويُسَمَّى الحرف الهاوي والألف اللينة " . [٦]

---

(١) هو أحمد بن محمدبن المظفر بن المختار الرازي

(٢) ضِمْن ثلاثة كتب في الحروف ، بتحقيق : رمضان عبدالتواب ص ١٣٤ ، ص ١٥٧

(٣) شرح المفصّل ١٠ / ١٢٦

(٤) مغني اللبيب ٢ / ٣٧٠

(٥) انظر رأيه في حاشية الصبّان ٤ / ٢٨٧ ، همع الهوامع ٤ / ٣٦٤

(٦) المطالع السعيدة ص ٤٦٣

وبَعْدُ :-

فإنه مما سبق نستطيع أنْ نتحقّق من أنّ القدماء كانوا يدركون تماماً أنّ الهمزة هي غير الألف ، وقد ظهرت الفوارقُ من كلامهم واضحةً جليّةً بين الحرفين ، ونجد أنّ ابن الحفيد من خلال نصّه الذي سبق بيانه ، قد تبع جدَّه سعدَ الدّين ووافقه في أنّ (الألف) تطلقُ ويراد بها اللينة والمتحرّكة ، وأنّ الهمزة اسمٌ مُسْتَحْدَثٌ ، غير أنّ الزّبيدي قد رَدَّ ما ذَهَبَا إليه فقال : " فلا عبرةَ بما في شروح الكشّاف إنها لم تسمعْ وإنما اسمها الألف . . . وقد فرّق بينها وبين الألف جماعةٌ بأنّ الهمزة كَثُرَ إطلاقها على المتحرّكة ، والألف على الحرف الهاوي الساكن الذي لا يقبل الحركة " [1] . وتلخيصاً لما سبق أقول :

* إنّ هناك فرقاً بين الحرفين **فالهمزة** تكون ساكنةً وقد تكون متحرّكةً ، ويمكن أنْ تأتيَ في أوّل الكلمة ووسطها وآخرها ، وأمّا **الألف** فلا تكون إلا ساكنةً ، ولا يكون ما قبلها إلا من جنسها أيْ مفتوحاً ؛ لأنها مدّةٌ فلا يمكن أنْ تكون في أوّل الكلمة ؛ لأنها ساكنةٌ ولا يبتدأ بساكنٍ كما هو معروفٌ في كلام العرب ، وقد تأتي وسطاً وآخراً .

* ومن ناحية الصّوت والمخرج **فالهمزة** مكان نطقها الحنجرة ، وهي صوتٌ شديدٌ ، لا هو بالمجهور ولا بالمهموس ، أمّا **الألف** فهي هوائيّةٌ ليس لها نقطةُ إنتاجٍ معينةٍ على طول مجرى الهواء ، وهي مجهورةٌ بين الشديدة والرّخوة ، وهي من الحروف اللينة ، ويسمّيها النحويون الحرف الهاوي . [2]

---

(١) تاج العروس ، مادة [همز]

(٢) دراسة الصوت اللغوي لأحمد مختار عمر ، ص ٣٤٤

وهناك ملاحظةٌ جديرةٌ بالذّكر عن الهمزة ، وهي انفراد العرب بها في عَرْض الكلام مثل : قَرَأَ ورَأْسٌ ، بينما لا تكون في اللغات الأخرى إلا ابتداءً . [1]

وأخيراً فإنني أرى أنْ تضمّ الحروف الأبجدية كلا الصّوتين ، الهمزة والألف ، رَمْزاً وتسميةً ، وألاّ تقتصر على أحدهما دون الآخر ، لأنّ كلاً منهما مستقلٌّ عن صاحبه ، ومنفردٌ عنه بصفاته الخاصّة ، خاصّةً ونحن في عصرٍ اختلطتْ فيه اللغات ، فأصبح لزاماً علينا التّمسّك بالصفات الدقيقة للغة العربية حتى لا تفلت منا ، وتتلاشى في خِضَمّ اللغات الأخرى .

(١) الصاحبي لابن فارس ص ١٢٣

المسألة الثانية :- إبدال الهمزة عيناً

قال ابن الحفيد : (قد تُبْدَلُ الهمزة في " أنّ " المشدّدة المفتوحة عَيْناً ، فيُقال : أشهدُ عَنَّ محمداً رسولُ الله ، وفي حديث عليّ رضي الله عنه " تَحْسَبُ عنّي نائمةٌ " ، أيْ أني نائمةٌ) . [1]

عَرْضُ المَسْألةِ وتَحريرُها :

الهمزة والعين تشتركان في عدّة صفاتٍ كالجهر والاستفال والانفتاح ، ولكنّهما تختلفان في أنّ (الهمزة) من أحرف الشّدّة ، و(العين) من الحروف الرّخوة ، وهذا الاشتراك بين الحرفين جَعَلَ أحدهما يبدل من الآخر ، وقد أشار سيبويه إلى ذلك بقوله : " وأبدلوا من الهمزة العينَ ؛ لأنها أشبه الحروف بالهمزة " . [2]

ويقول ثعلب : " ارتفعتْ قريشٌ في الفصاحة عن عَنْعَنَة تميم . . . فإنّ تميماً تقول في موضع (أنّ) عَنَّ ، تقول : عَنَّ عبدَالله قائمٌ ، قال : وسمعت ذا الرّمة ينشد عبدالملك :

أَعَنْ ترسَّمْتَ من خرقاءَ منزلةً [3]

---

(١) الدُّرُّ النضيد ص ٢٥٩

(٢) الكتاب ٤ / ٣٠٦

(٣) انظر ديوان ذي الرمّة ص ٥٦٧ ، وتمامه : [ماءُ الصّبابةِ من عينيك مسجومُ]

قال : وسمعتُ ابنَ هَرْمة [1] ينشد هارون ، وكان ابن هَرْمة رَبِيَ في ديار تميم :

أَعَنْ تَغَنَّتْ على ساقٍ مُطَوَّقةٌ ورقاءُ تدعو هَديلاً فوقَ أَعْوَادِ " . [2]

والتقدير في البيتين : [أَأَنْ] ، فأَبْدَلَ الهمزةَ الثانية عيناً ، والأُوْلى للاستفهام ، وقد ذَكَرَ البغدادي أنّ ابن المستوفَى [3] علّل ذلك القلب بأنه لكراهية اجتماع مِثْلين ، وقلبُها إلى (الهاء) أكثرُ من قلبها إلى (العين) ، فردَّ عليه البغدادي بقوله : " وفيه نظرٌ ؛ فإنّ [أَنْ و أَنّ] غيرُ لازمٍ استعمالهما مع ألف الاستفهام " . [4]

وأنكر أبو سيعد السيرافي أنْ يكون ذلك القلب قد أُجْرِيَ مجرى الضّرورة ، بلْ إنها لغةٌ لقومٍ هم تميم ، يبدلون (العين) من (الهمزة) ، شأنهم في ذلك شأنُ بعض العرب التي تبدل حروفاً من حروف . [5]

ويقول ابن جني : " وقولهم (عنعنة) مشتقٌّ من قولهم [عَنْ ، عَنْ ، عَنْ] في كثير من المواضع ، ومجيء [النّون] في العنعنة يدلُّ على أنّ إبدالهم إياها إنّما هو في همزة " أَنْ " دون غيرها " . [6]

فابن جني يرى أنّ إبدال الهمزة عيناً إنما يكون في هذا الموضع فقط ، لكنه في موضعٍ آخر ذَكَرَ أنّ العرب قد أَبْدَلَتْ الهمزةَ عيناً في غير [أَنْ] فيقول : " وقد أبدلوا الهمزة عيناً في غير (أَنْ) ، أخبرني أبو عليّ

---

(١) انظر ديوان ابن هَرْمة ص ١٠٧ ، وخزانة الأدب ١١ / ٢٣٦

(٢) مجالس ثعلب ١ / ٨٠

(٣) هو المبارك بن أحمد بن أبي البركات الإربليّ المعروف بابن المستوفَى ، كان إماماً في الحديث ، ماهراً في فنون الأدب من النحو واللغة والعروض وعلم البيان وأشعار العرب ، صنّف : شرح ديوان المتنبي وأبي تمام ، توفي سنة ٦٣٧ هـ . البغية ٢ / ٢٧٢

(٤) خزانة الأدب ١١ / ٢٣٦

(٥) ضرورة الشعر ص ١٥٠ ، بتصرّف

(٦) سرّ صناعة الإعراب ١ / ٢٣٣

قراءةً عليه يرفعُه إلى الأصمعيّ قال : سمعتُ أبا تغلب ينشد بيت طفيل : [١]

فنحنُ مَنَعْنا يومَ حِرْسٍ نساءَكم

غَدَاة دَعَانا عامرٌ غيرَ مُعْتَلي

وقال : يريد : غير مؤتلي . . . وقالوا : رجلٌ إِنْزَهْوٌ [٢] ، أخبرنا بذلك ابن مِقْسَم [٣] عن ثعلب عن اللحياني ، وقالوا أيضاً : عِنْزَهْوٌ ، فجائزٌ أنْ تكون العينُ بدلاً من الهمزة ، وجائزٌ أنْ تكونا أصْلين " . [٤]

هذا وقد أَوْرَدَ ابنُ السكّيت ألفاظاً أخرى في إبدال الهمزة عيناً غير ما ذكره ابن جني ، حيث وقع فيها إبدال الهمزة عيناً والعكس ، ومنها قوله : " ويقال : كَثَأَ اللّبن وكَثَعَ ، وهي الكَثَأَةُ والكَثَعَةُ ، وهو أنْ يعلوَ دسَمُه وخثورتُه على رأسه في الإناء . . . . يقال : التُمِئَ لونُه والتُمِعَ لونُه ، وهو السَّأَفُ والسَّعَفُ ، وسمعتُ أبا عمرٍو يقول : الأُسْنُ قديمُ الشَّحْم ، وبعضهم يقول : العُسْنُ " . [٥]

وأمّا ابنُ فارس فقد عَدَّ هذه اللغة من اللغات المذمومة بقوله : " باب اللغات المذمومة ، أمّا العنعنة التي تُذكر عن تميم ، فقلبهم الهمزة في بعض كلامهم عيناً ، يقولون : سمعتُ عَنَّ فلاناً قال كذا ، يريدون : أَنّ ، ورُوِيَ في حديث قَيْلَة (تَحْسَبُ عنّي نائمةٌ) [٦] ، قال أبو عبيد : أرادتْ تَحْسَبُ أنّي ،

---

(١) انظر ديوان طفيل الغنوي ص ٩٠ ، ورواية الديوان [غيرَ مُعْتَلي]

(٢) رجلٌ إِنْزَهْوٌ : ذو كِبْرٍ

(٣) هو محمد بن الحسن بن يعقوب أبو بكر العطار ، توفي سنة ٣٥٥ هـ . بغية الوعاة ١ / ٨٩

(٤) سرّ صناعة الإعراب ١ / ٢٣٥

(٥) الإبدال لابن السكيت ص ٨٤ ، ٨٥ وهو ماعليه أهل جازان وما جاورها .

(٦) نَسَبَ ابن الحفيد هذا الحديث لعليّ رضي الله عنه ، انظر الدُّرُّ النضيد ص ١٥٩ ، والصّوابُ أنه يُنسب لقَيْلَة بنت مخرمة وحديثها طويلٌ ، رَوَى قطعةً منه فيها هذا النص الزمخشريُّ في الفائق ٣ / ١٠٠ [باب فرص] ، وأخرجه كاملاً الهيثمي في مجمع الزوائد ٦ / ١٠ وفيه " تَحْسَبُ عَيْني نائمةً " ، وهو تحريفٌ ، قاله السيد أحمد صقر في تحقيقه للصاحبي ص ٥٣ ، =

وهذه لغةُ تميمٍ " . [١]

وقال الأعلم الشنتمري : " والعين في إسماعيل بَدَلٌ من الواو في إِشْمَاوِل ، وإنما أبدلوا العين من هذه الواو ؛ لأنّ هذه الواو في لغتهم بين الهمزة والواو ، فكأنها بدلٌ من الهمزة ؛ لقُرْبِها منها " . [٢]

وعلَّل العكبري وقوعَ هذا الإبدال بقوله : " والوَجْهُ فيه أنّ العين تَقْرُبُ من مخرج الهمزة ، وهي أَبْيَنُ من الهمزة ، ففرّوا إليها خصوصاً عند اجتماع الهمزتين " . [٣]

وقد جَعَلَ ابن يعيش وقوعَ ذلك في [أنَّ و أنْ] خاصّةً إيثاراً للتخفيف ؛ لكثرة استعمالهما بالصّلة قالوا : أشهدُ عَنَّ محمداً رسولُ الله ، ولا يجوز ذلك في المكسورة [٤] ، غير أنه خالفَ كلامه هذا بقوله : " وقالوا : عِنَّ زيداً قائمٌ ، يريدون : إنَّ زيداً قائمٌ " [٥] ، فأَوْرَدَ مثالاً للمكسورة مع أنه لم يجوّزها في قوله السابق .

وقد وافق المالقيُّ ابنَ جني وابنَ يعيش في أنّ تميماً تخصُّ إبدال الهمزة عيناً في المفتوحة فقط ، فقال : " يقولون في أعجبني أَنْ تقومَ : أعجبني عَنْ تقومَ . . . ولا يفعلون ذلك في غير (أَنْ) فاعلمْه " . [٦]

وقد عَدَّ ابنُ عصفور هذا الإبدال من القليل فيقول : " وأمّا العين فإبدالها من الهمزة قليلٌ ، ولا يَفْعَلُ ذلك

= ويؤيّده نصُّ ابن الأثير في النهاية ٣ / ٣١٤ ، وابن منظور في اللسان ، مادة [عنن] .

(١) الصّاحبي ص ٣٥

(٢) النكت ٢ / ١١٨٠

(٣) اللباب ٢ / ٣٠١

(٤) شرح المفصّل ٨ / ٧٩ ، ١٤٩

(٥) شرح الملوكي ص ٢١٦

(٦) رصْف المباني ص ٣٧٠

إلا بنو تميمٍ " . [1]

أمّا ابنُ مالك فقد خالفَ رأيَ ابن عُصْفور السابق ، وبيّـن أنّ هـذا الإبدال يقعُ بكثرة فيقول : " وتُبـْدَلُ الهمزةُ قليلاً من الهاء والعين ، وهما كثيراً منها " . [2]

ووافقه السيوطي في ذلك غير أنه ذَكَرَ أنّ أصحاب هـذه اللغة يجعلون هـذا الإبدال في كلّ كلمةٍ مبدوءةٍ بهمزة ، فيقول : " العنعنة وهي في كثيرٍ من العرب في لغة قيسٍ وتميمٍ ، تجعلُ الهمزة المبدوءة بها عيناً ، فيقولون في أَنـّك عَنـّك ، وفي أَسْلم عَسْلم ، وفي أُذُن عُذُن " ، وقد عَدَّ السيوطي هـذه اللغة من اللغات المذمومة ، شأنه في ذلك شأنُ ابن فارس كما عرفنا ذلك مسبقاً . [3]

---

(١) الممتع في التصريف ١ / ٤١٥

(٢) تسهيل الفوائد ص ٣٠١ ، وانظر شفاء العليل ٣ / ١٠٨٤

(٣) المزهر ١ / ٢٢١

وَبَعْدُ :-

فإنه مما سبق يتبين لنا أنّ تميماً قد أَبْدَلَتْ الهمزة عيناً وشاعَ ذلك عنهم ، وقد عُرفَ ذلك بعنعنة تميم ، وقد اختلفت الآراءُ في قَلْبِها ، أيكون مقصوراً على همزة (أَنّ وَ أَنْ) ، أمْ يكون الباب مفتوحاً في الألفاظ الأخرى المبدوءة بالهمزة ؟ .

هذا ونجدُ أنّ ابن الحفيد حينما أَوْرَدَ نصّه ذلك ، بدأهُ " بقَدْ " ، وهي تفيد التقليل كما نعلم ، فكأنه يرى أنّ مثل ذلك يَرِدُ قليلاً ، لا بكثرةٍ كما عَدَّه ابنُ مالك والسّيوطي .

والذي أراه أنّ ذلك الإبدال كلُّه من القليل الشاذّ المسموع عن العرب ، وهو ممّا يحفظ ولا يقاس عليه ، ويقوّى رأيي هذا ما ذكره الرضي في شرحه للشافية حينما تحدّث عن حروف الإبدال فقال : " وإنّما لم يعدّ المصنّفُ هذه الأشياء لقلّتها وكونها شواذ " [1] ، ولعلّ هذا الإبدال عند بني تميم إنما يفعلونه لِبَحَحٍ في أصواتهم ، كما رُوِيَ ذلك عن ابن الأثير . [2]

---

(١) شرح الشافية ٣ / ٢٠٣

(٢) لسان العرب ، مادة [عنن] ، والنهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ٣ / ٣١٤

المسألة الثالثة :- هَمْزُ عين اسم الفاعل الأجوف

قال ابن الحفيد : (الحرفُ المكسور الذي بعد ألف [قائل] همزةٌ لا ياءٌ ، ومَنْ نَقَطَه بنقطتين من تحت فقد أخطأ ، حتى حُكِيَ أنّ الشيخ أبا عليّ لمـّا جلس بين يديْ رجلٍ من الموسومين بالأدب ، الموصوفين بمعرفة كلام العرب ، رأى جزءاً مكتوباً فيه [القائل] بالياء بنقطتين من تحت ، فقال له الشيخ : هذا خطُّ مَنْ ؟ فقال الرّجل : خطّي ، فاستصغرَ الشيخُ قَدْرَه ، واستحقرَ أَمْرَه) . [1]

عَرْضُ المَسْأَلةِ وتَحريرُها :

هذه المسألة يدخلها بعضهم تحت باب مواضع قلب الواو والياء همزةً ، ونصُّ القاعدة يقول : إذا وقعت الواو أَوْ الياء عيناً لاسم فاعلٍ أُعِلَّتْ في فعله ، وَجَبَ قلبهما همزةً ، وهذا الذي عرفناه ودرسناه [2] ، غير أنّ جماعةً كالمبرّد ومن وافقه كابن جني وابن عصفور ، لهم رأيٌ آخر لمجيء همزة (قائل) على هذه الصورة [3] ، فهم يرون أنه إنما وَجَبَ هَمْزُ عين اسم الفاعل إذا كان على وزن فاعلٍ نحو : قائم وبائع ، بسبب أنّ " العين كانت قد اعْتَلَّتْ ، فانقلبتْ في [قام وَ باع] ألفاً ، فلمّا جِئْتَ إلى اسم الفاعل وهو على (فاعل) ، صارتْ قبل عينه ألفُ (فاعل) ، والعين قد كانت انْقَلَبَتْ ألفاً في الماضي ، فالْتَقَتْ في اسم

---

(١) الدُّرُّ النضيد ص ٣٢٩

(٢) انظر شرّاح ألفية ابن مالك عند قوله في أول باب البدل : [. . . . . وفي فاعلِ ما أُعِلَّ عيناً ذا اقتفي]

(٣) في نظري لا فرق بين الجميع ، إلا أنهم قد اختصروا العملية ، وابن جني ومن وافقه طوّل في المسألة للتوضيح

الفاعل أَلِفَان ، وهذه صورتهما [قَاْمٌ] ، فلم يجزْ حَذْف إحداهما ، فيعود إلى لفظ [قام] ، فحَرَّكْتَ الثانية التي هي عينٌ ، كما حَرَّكْتَ راء (ضارِب) ، فانقلبتْ همزةً ؛ لأنّ الألف إذا حُرِّكَتْ صارتْ همزةً " . [١]

واستدلوا على ذلك بقراءة أيّوب السّختياني في قوله تعالى ﴿ غير المغضوب عليهم ولا الضَّأْلّين ﴾ [٢] ، فحَرَّكَ الألف لسكونها ، ولسكون اللام الأُوْلى بعدها انقلبت همزةً . [٣]

ولم يوافق ابنُ يعيش على ما ذَكَرَتْهُ هذه الجماعة ، فَرَدَّ عليهم قائلا : " وهذا فيه بعدٌ ؛ لأنه لو كان الأمر على ما ذُكِرَ لوَجَبَ أنْ يُقال في اسم الفاعل من (أقام) وَ (أخاف) مُقْئِمٌ بالهَمْز ومُخْئِفٌ [٤] ؛ لأن الألف نُقِلَتْ من الماضي إلى اسم الفاعل ، ثم حُرِّكَتْ بالكَسْر فصارتْ هَمْزةً ، ولا قائلَ به ، فاعْرِفهُ " . [٥]

أمّا ما يخصّ المسألة التي نحن بصَدَدها وهي قلبُ همزة [قائل] ياءً ونقطها ، فقد تحدّث عنها بعضُ النحاة ، وكان الحديث عنها قليلاً جدّاً ، ويأتي في مقدّمة المتحدثين عنها العكبَري ، فهو يرى المنع ، وعلّل ذلك بقوله : " لو قُلِبَتْ ياءً لكان حكمها حكمُ الواو في وجوب إعلالها ، فقلبوها حرفاً لا يجبُ إعلاله مع مشابهته حروف العلة " . [٦]

---

(١) انظر المقتضب ١ / ٢٣٧ ، المنصف ١ / ٢٨٠ ، الممتع ١ / ٣٢٨

(٢) سورة الفاتحة آية : ٧

(٣) المنصف ١ / ٢٨١

(٤) الفعل [أقام] ، اسم الفاعل منه : مُقْوِمٌ ، وأصله :مُؤَقْوِمٌ ، كمُدَحْرِج ، حُذِفَتْ الهمزةُ منه فصار : مُقْوِمٌ ، ثم نُقِلَتْ الكسرةُ إلى القاف ، ثم قُلِبَتْ الواو ياءً للمناسبة فصار : مُقِيمٌ ، ومثله الفعل [أخاف]

(٥) شرح الملوكي ص ٤٩٤

(٦) اللباب ٢ / ٢٩٣

وكذا الإمام الرازي الذي حَكَمَ على أنّ نَقْطَهَا بالياء عامّيٌّ ، فقال : " ونَقْطُهَا في نحو : قائل وَ بائع عامّيٌّ " . [١]

أمّا الإمام السَّخَاوي [٢] فقد جَعَل ذلك من اللّغات الضعيفة ، فقال : " وقومٌ من العرب يقلبونها ياءً ، وهي أضعف اللغات " . [٣]

والنيلي ممّن أنكر ذلك وعَدَّه من الخطأ واللّحْن ، فقال : " وتصحيحُ الياء في اسم الفاعل إذا اعتلّتْ في فعله خطأٌ ولحنٌ " . [٤]

والمراديُّ ومَنْ وافقه يذكرون أنه لا وَجْهَ للنقط ؛ لأنّ صورة الهمزة لا تُنْقَط إلا حيث يكون قياس تخفيفها البدل ، كما إذا انفتحتْ وانكسر ما قبلها نحو : مئير ، فإنها إذا كتبت على نية الإبدال نُقطَتْ ، واستدلّ برأي المطرّزي [٥] الذي قال بأنّ هذا النقط عامّيٌّ ، وذَكَرَ قصّةَ أبي عليّ الفارسي عندما دَخَلَ على واحدٍ من المتّسمين بالعلم ، فإذا بين يديه جزءٌ مكتوبٌ فيه [قائل] منقوطٌ بنقطتين من تحت ، فقال أبو عليّ لذلك الشيخ : هذا خطّ مَنْ ؟ ، فقال : خطّي ، فالتفتَ إلى صاحبه وقال : قد أضعنا خُطواتنا في زيارة مثله ، وخَرَجَ من ساعته . [٦]

---

(١) ثلاث كتب في الحروف ، للخليل بن أحمد وابن السكيت والرازي ص ١٥٦

(٢) هو الإمام عَلَم الدين أبو الحسن علي بن محمد الشافعي السَّخَاوي ، أتقن علوم القراءات والنحو واللغة ، توفي سنة ٦٤٣ هـ . انظر بغية الوعاة ٢ / ١٩٢

(٣) سفر السعادة ١ / ١٠٦

(٤) الصفوة الصفية ٢ / ٦٢٠

(٥) هو أبو الفتح ناصر بن أبي المكارم المطرّزي الخوارزمي ، الفقيه النحوي الأديب ، له تصانيفٌ منها : شرح المقامات ، ومختصر المصباح في النحو ، والمُغرِّب في ترتيب المُعرَّب ، وله أشعارٌ كثيرةٌ ، وتوفي سنة ٦١٠ هـ . الأعلام ٧ / ٣٤٨

(٦) توضيح المقاصد والمسالك ٦ / ١٣ ، وانظر شرح الأشموني ٤ / ٤٨٢ ، حاشية الصبّان ٤ / ٢٨٨

وُيرْوَى أنّ ابن هشام قال : " قلتُ يوماً : الفقهاءُ يلحنون في قولهم [البايع] بغير هَمْزٍ ، فقال قائلٌ : فقد قال الله تعالى ﴿ فَبَايِعْهُنَّ ﴾ [١] " . [٢]

علـّق الدّسـوقي على ذلك فقال : " أيْ : ولم يدْرِ أنّ [بائع] اسمُ فاعلٍ من البَيْع ، وبايِعْهُنَّ فِعْلٌ من المبايعة " . [٣]

والشيخ سعد الدين التفتازاني من القائلين بمنع ذلك إذْ يقول : " ونقطها لحنٌ ،كما في قائلة " . [٤]

ونجد أنّ الشيخ خالد الأزهري يجوّز كتابتها على ياء من باب التخفيف ، لكنّه اشترطَ عدم نَقْطِ الياء من تحتها ، فتُكْتَب هكذا : (قائل) ، لا (قايل) . [٥]

ووافقه الخضريُّ ، وأضاف : " ومن لطائف العلاّمة الأمير أنه كُتِبَ له سؤالُ تَعَنُّتٍ ، ومن جملته لفظ (صغاير) بنقط الياء ، فقال في ضِمْن جوابه مبكّتاً : وما نَقْطُكُم الياء من الصّغائر ؟ " . [٦]

---

(١) سورة الممتحنة آية : ١٢

(٢) مغني اللبيب ٢ / ٦٦٩

(٣) حاشية الدسوقي على المغني ٢ / ٢٩٣

(٤) شرح مختصر التصريف العزّي ص ١٣٢

(٥) شرح التصريح ٢ / ٣٦٨

(٦) حاشية الخضري على ابن عقيل ٢ / ١٩١

وبَعْدُ :-

فنلاحظ من الأقوال السابقة في هذه المسألة أنّ هناك من عَدَّ نَقْطَ همزة (قائل) لحناً ، ومنهم من جَعَلَها من قبيل اللّغات الضعيفة ، ومنهم من عَدَّ ذلك خطأً صَراحاً ، وابنُ الحفيد ممن أنكر على من نقطها من تحت ، وعدَّ ذلك من قبيل الخطأ ، وأمّا عندي فإني أرى أنّ المسألة قد ضُيّق فيها واسعاً ، فهلاّ حُمِلَتْ على أنّ الأصل فيها الهمزة ، ثم خُفّفَتْ وقُلِبَتْ ياءً منقوطةً ، كما قال أبو حيّان : " يجوزُ تخفيف الهمزة في هذا كلّه وقلبها ياءً . . . وتخفيفُ الهمزة قياسٌ ماضٍ في هذا وشبهه ، انتهى " [1] ، لتخرج المسألة من دائرة اللَّحْن والخطأ ، لا سيّما أنّ ذلك لغةٌ لبعض العرب كما ذكرنا آنفاً ، وإنْ كانت ضعيفةً .

---

(١) ارتشاف الضرب ١ / ٢٦١

المبحث الثاني (معاني صيغ الزوائد)

حروف الزيادة عشرةٌ ، يجمعها قولك : سألتمونيها ، ويُحكى أنّ أبا العباس سأل أبا عثمان المازني عنها فأنشده : [1]

هَوِيْتُ السّمَانَ ، فشيَّبْنَنِي ومَا كنتُ قِدْماً هَوِيْتُ السّمَانا

فقال أبو العباس : الجواب ؟ ، فقال : قد أجبتك دَفعتين ! ، يعني قوله : هَوِيْتُ السّمَان .

والزيادة معناها إضافةٌ إلى الكلمة ما ليس منها ؛ وذلك لإفادة معنىً ، أو لضَرْبٍ من التوسُّع في اللغة ، وإنّما كانت هذه الحروف هي المزيدة دون غيرها من الحروف ؛ لخفّتها وقلّة الكُلْفَة عند النطق بها .

وأَصْلُ حروف الزيادة حروفُ المدّ واللين : الواو والياء والألف ؛ وذلك لأنها أخفّ الحروف إذْ كانت أوسعها مخرجاً – وأمّا قول النحويين : إنّ الواو والياء ثقيلتان ، فبالنسبة إلى الألف ، وأمّا بالنسبة إلى غيرها فخفيفتان – ولأنها مأنوسٌ بزيادتها ، إذْ كلّ كلمةٍ لا تخلو منها أو من بعضها ، ألا ترى أنّ الكلمة إنْ خَلَتْ من زيادة أحد هذه الحروف ، فلنْ تخلو من حركاتها وهي أبعاض هذه الحروف ، وهي زوائد لا محالة ، فلما احتيج إلى حروفٍ تُزاد في كلامهم لغرضٍ ، كانت هذه الحروف أَوْلى ؛ إذْ لو زِيْد غيرها لم تُؤْمَن نُفرَةُ الطّبع والاستيحاش من زيادته ، إذْ لم تكنْ زيادته مألوفةٌ . [2]

وفي هذا المبحث مسائل :

---

(١) البيت للمازني ، انظر المنصف ١ / ٩٨ ، شرح المفصّل ٩ / ١٤١

(٢) شرح الملوكي لابن يعيش ص ١٠٠ ، بتصرّف

المسألة الأولى :- معنى فعل المطاوعة

قال ابن الحفيد : (معنى كون الفعل مطاوعاً ، كونه دالاً على معنىً حَصَلَ عن تعلّقِ آخرَ متعدّ به ، كقولك : باعدتُه فتَبَاعَدَ ، فقولك : [تَبَاعَدَ] ، عبارةٌ عن معنىً حَصَلَ عن تعلّقِ فعلٍ هو متعدّ به ، وهو بَاعَدْتُهُ ، أيْ بهذا الذي قام به تَبَاعَدَ ، كذا يُستفاد من شروح الشافية ، والمفصّل) . [1]

عَرْضُ المَسْأَلةِ وتَحريرُها :

أوّل من ذَكَرَ مفهوم المطاوعة – على حَدّ علمي – هو سيبويه في قوله : " هذا بابُ ما طَاوَعَ الذي فعْله على فَعَلَ ، وهو يكون على انفعل وافتعل " [2] ، ثمّ أشار بعد ذلك على أوزان الفعل الدالة على هذا المفهوم التي ظلّ يردّدها من جاء بعده من النحاة بشيءٍ من التفصيل ، ومن الملاحظ أنّ سيبويه لم يستعمل مصطلح المطاوعَة – في علمي – ولم يقدّم لها تعريفاً ، ولكنه استعمل الفعل [طَاوَعَ] ، ومنه اشْتُقَّ هذا المصطلح فيما بعد .

وأمّا المبرّد فقد ذَكَرَ هذا المصطلح وعرّفه بقوله : " وهو أنْ يرومَه الفاعلُ فيبلغ منه حاجته " [3] ، نحو : كسرتُ الإناء فانكسر ، ويشرحه في موضع آخر فيقول : " أني أَرَدْتُ كسره فبلغت منه إرادتي " . [4]

---

(١) الدُّرَّةُ النضيد ص ٢٦٧

(٢) الكتاب ٤ / ٦٥

(٣) المقتضب ١ / ٢١٤

(٤) المصدر السابق ٢ / ١٠٢

وبَوَّبَ لها باباً فقال : " هذا بابُ أفعال المطاوعة من الأفعال التي فيها الزوائد من الثلاثة ، والأفعال التي لا زوائد فيها منها " . [١]

وسمّاها أيضاً الانفعال [٢] ، وهو مصدرُ الفعل [انْفَعَلَ] ، وهو صيغةٌ من صيغ المطاوعة .

ويعرّفها ابن جني بشكلٍ أوضح فيقول : " أنْ تريد من الشيء أمراً مَا ، فتبلغه إمّا بأنْ يفعل ما تريده إذا كان مما يصحّ منه الفعل ، وإمّا أنْ يصير إلى مثل حال الفاعل الذي يصحّ منه الفعل ، وإنْ كان مما لا يصح منه الفعل " . [٣]

فالمطاوعة عنده هي قبول الأثر ، ويفرّق ابن جني في هذا التعريف بين ما يمكن أنْ يصدرَ منه فعلٌ حقيقيٌّ تصحّ نسبته إليه كالبشر مثل : باعدتُ زيداً فتَبَاعَدَ ، وصَرَفْتُهُ فانصَرَفَ ، وبين ما لا يمكن أنْ يصدرَ منه فعلٌ مثل : قطعتُ الحبل فانقَطَعَ ، وكسرتُ الزُّجَاج فانكَسَرَ ، فإنّ الحبل والزُّجَاج لا يصحّ منهما الفعل ؛ لأنه لا قدرة لهما ، ولكنْ عومل الفعل هنا معاملة ما يصحّ منه الفعل .

أمّا ابن الحاجب – وتبعه الشريف الجرجاني ، وابنُ الحفيد ، وأبو البقاء الكفوي [٤] – فقد عرَّفها بقوله : " ومعنى كون الفعل مطاوعاً كونه دالاً على معنىً حَصَلَ عن تعلّق فعل آخر متعدّ به " [٥] ، أيْ : حصول الأثر عن تعلُّقِ الفعل المتعدّي بمفعوله ، نحو : كسرتُ الإناء فانكَسَرَ .

---

(١) المقتضب ٢ / ١٠٢

(٢) المصدر السابق ١ / ٢٢٤

(٣) المنصف ١ / ٧١ ، وانظر الممتع ١ / ١٩١ ، وشرح الملوكي ص ٧٥

(٤) هو أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي توفي سنة ١٠٩٤هـ . الأعلام ٢ / ٣٨

(٥) الإيضاح ٢ / ١٢٠ ، وانظر التعريفات للجرجاني ص ٢١٨ ، والكليات للكفوي ٤ / ١٩٤ ، والدُّرُّ النضيد ص ٢٦٧

ويزداد المصطلح اتساعاً ودِقَّةً عند الرضي ، فالمطاوعة عنده هي قبول الأثر ، وهذا الأثر وَقَعَ على المفعول به أوّلاً ثمّ قَبِلَه فأصبح فاعلاً ، فالمطاوع هو [زيد] أو الفاعل ؛ لأنه هو الذي قَبِلَ الفعل أو الأثر ، ثمّ أشار إلى مسألة دقيقة وهي تَسْمِيَتُهم للفعل الذي أُسْنِدَ إلى الفاعل المتأثر بالفعل المطاوعَ مجازاً ، وهي تشير إلى فَهْم الرضي للمطاوعة وكيفيّة حصولها ، فقال : " فالمطاوع في الحقيقة هو المفعول به الذي صار فاعلاً نحو : باعدتُ زيداً فتَبَاعَدَ ، المطاوع هو زيدٌ ، لكنهم سمّوا فِعْلَه المسند إليه مطاوعاً مجازاً ". [1]

وعرّفها ابن هشام بقوله : " أنْ يدلَّ أَحَدُ الفعلين على تأثيرٍ ، ويدلَّ الآخرُ على قبول فاعله لذلك التأثير " [2] ، ولا زيادة في هذا التعريف عن التعاريف السابقة .

ثمّ نلاحظ أنّ المصطلح يضيق عند الصبّان [3] ، والدسوقي [4]، ومثلهما الغلاييني [5] ، فكلٌّ يوردُ تعريف ابن هشام للمطاوعة ، ثمّ يضيف شَرْطاً وهو التوافق في الصيغة ، لذلك خَرَجَ نحو : ضربتُه فتَأَلَّمَ ؛ لأنه وإنْ صَدَق عليه ما قال ، فليس موافقاً في الاشتقاق ، وهذا يخالف مفهوم سيبويه والمبرّد للمطاوعة ، قال سيبويه : " وربما استغني عن الفعل في هذا الباب فلم يُستعمل ، وذلك قولهم : طردتُهُ فذَهَبَ ، ولا يقولون : فانطَرَدَ ولا فاطَّرَدَ ، يعنيْ أنهم استغنوا عن لفظه بلفظِ غيره إذْ كان في معناه " . [6]

---

(١) شرح الشافية ١ / ١٠٣

(٢) مغني اللبيب ٢ / ٥٢١

(٣) حاشية الصبّان على الأشموني ٢ / ٨٩

(٤) حاشية الدسوقي على المغني ٢ / ١٦١

(٥) جامع الدروس العربية ١ / ٤٧

(٦) الكتاب ٤ / ٦٦

ويقول المبرّد (. . . وكذلك إنْ كان من غير هذا اللفظ نحو : أعطيتُه فأخَذَهُ ، إنّما [أَخَذَ] في معنى [عَطا] ، أيْ تناول " . [1]

فنلاحظ أنهما لم يشترطا التوافق في الصيغة كما هو واضحٌ من كلامهما .

ويضيق المصطلح أكثر عند الخضريّ ؛ لأنه يضيف شرطاً ثانياً مع الشَّرْط السابق وهو العلاج الحسّي [2] ، فيقول : " المطاوعة قبول الأثر ، أيْ حصوله من فاعلِ فعلٍ ذي علاجٍ محسوسٍ ، إلى فاعلِ فعلٍ آخرَ يلاقيه اشتقاقاً ، فإنْ حَصَلَ الأثر بلا ملاقاةٍ فليس مطاوعاً كضربتُهُ فتَألَّمَ ، وخرج بالمحسوس غيره فلا يُقال : علّمتُهُ المسألة فانْعَلَمَتْ ، ولا ظننتُ كذا فانْظَنَّ ، لعدم العلاج المحسوس " . [3]

وقد اختار هذا التعريف عبّاس حسن بقوله : " هو أوضح التعريفات وأشملها " . [4]

---

(١) المقتضب ٢ / ١٠٣

(٢) وهو العمل الذي فيه حركةٌ حسّيةٌ ، كالكَسْر و القَطْع

(٣) حاشية الخضري على ابن عقيل ١ / ١٧٩

(٤) النحو الوافي ٢ / ١٠٠

وَبَعْدُ :-

فمن خلال استقراء التعاريف السابقة ، يظهر أنّ مصطلح المطاوعة قد مَرَّ بمراحل :

الأولى : مرحلة الإشارة إليه دون التصريح به فضلاً عن تعريفه ، ويمثلها سيبويه .

الثانية : مرحلة ذِكْره ووَضْعِ حَدّ له ، ويمثلها المبرّد ، ثمّ جاء بعده من وافقه كابن الحاجب ، وابن الحفيد ، وأبي البقاء الكفوي ، وغيرهما .

الثالثة : مرحلة نُضْجِ التعريف ودِقَّته ، وأبرز من يمثلها ابن جني

الرابعة : مرحلة ذِكْر عناصر التعريف بصورةٍ أدقّ مما سبق ، ويمثلها الرضي .

الخامسة : مرحلة النقل لتعريفات السابقين ، ويمثلها ابن هشام .

السادسة : مرحلة تحديد المصطلح أكثر ، حيث أُضيف إليه شَرْطَا : التوافق في الصيغة والعلاج الحسّي ، ويمثلها الصّبان والدسوقي والخضري و الغلاييني وعبّاس حسن وغيرهم .

وأرى أنّ أدقَّ التعاريف وأشملها تعريف الرضي ، حيث ذَكَرَ عملية التأثر والتأثير ، شارحاً كيفية حصول المطاوعة ، إلا أنّ التعريف ليس جامعاً مانعاً ولهذا اشترط بعض النحاة – كما مَرَّ – شروطاً حدّدوا بها المصطلح أو أضافوا إليه محترزات ، كالدّسوقي والخضري ، ويمكن لي أنّ أعرّفها تعريفاً جديداً يجمعُ ما ذَكَرَه النحاة **فأَقُولُ :** المطاوعةُ هي التأثير وقبول الأثر بين فعلين ، الأوّل مؤثّرٌ والثاني متأثر ، يتفقان في اللفظ والمعنى نحو : كَسَرْتُهُ فانكسَرَ ، أو يتفقان في المعنى فقط نحو : طردتُهُ فذَهَبَ ، ولا يُشترط العلاج الحسّي إلا في صيغة (انفعل) فقط ، كما اشترط ذلك النحاة . [1]

---

(١) الإيضاح لابن الحاجب ٢ / ١٣١ ، شرح الشافية ١ / ١٠٨

المسألة الثانية :- مجيء (فَعِيْل) بمعنى (مُفْعِل)

قال ابن الحفيد : (الفَعِيلُ بمعنى المُفَاعِل كثيرٌ كالكَلِيم بمعنى المُكَالِم ، صَرّح به صاحب الكشّاف [١] ، وأمّا بمعنى المُفْعِل فقد اختلف كلامهم فيه ، فالمذكور في المجالس السابع والخمسين من أمالي ابن الشجري أنه واقعٌ ، كالبصير والسميع بمعنى المُبْصِر والمُسْمِع [٢] ، ويوافقه كلام النووي في تهذيب الأسماء حيث قال : الأذان الإعلام ، ثم نَقل عن بعضهم الأَذِين : المُؤْذِن المُعْلِم بأوقات الصلوات ، فَعيلٌ بمعنى مُفْعِل [٣] ، لكنه قال صاحب الكشاف في قوله تعالى ﴿ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [٤] يُقال أَلِمَ فهو أليمٌ ، كوَجِعَ فهو وَجِيعٌ ، وُصِفَ به العذاب للمبالغة [٥] ، ثمّ ذَكَرَ المحققان [٦] : وإنما ذُهِبَ إلى المجاز دَفْعاً لـمّا قيل : إنّ الأليم بمعنى المُؤلِم ، كالسّميع بمعنى المُسْمِع ، ليس يثبتُ على ما سيجيء في قوله تعالى ﴿ بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾ [٧]) . [٨]

---

(١) الكشاف ٣ / ٩٧ ، وسيأتي بيانه

(٢) أمالي ابن الشجري ١ / ٩٧ المجلس العاشر ، ٢ / ٣٤٥ المجلس السابع والخمسين ، وسيأتي عرضه

(٣) تهذيب الأسماء واللغات ٣ / ٦ ، وسيأتي ذكره

(٤) سورة البقرة آية : ١٠

(٥) الكشاف ١ / ١٧٨ ، وسيأتي بيانه

(٦) انظر حاشية التفتازاني على الكشاف ١ / ٩٩ ، من المخطوط رقم ٥٣٦ ، المصوّر بمركز البحث العلمي وإحياء التراث بجامعة أم القرى بمكة . وحاشية السيد الشريف الجرجاني الملحقة بالكشاف ١ / ١٧٨

(٧) سورة البقرة آية : ١١٧ ، وَ سورة الأنعام آية : ١٠١

(٨) الدُّرُّ النضيد ص ٢٥٧

عَرْضُ المَسْأَلَةِ وتَحْرِيرُها :

أَوَّلاً : صيغة فَعِيْلٍ بمعنى مُفَاعِلٍ كثيرٌ ورودها في كلامهم ، وقد تحدّث أبو حيان في تفسيره عن هذه الصيغة في عدّة مواطن [١] ، نذكر بعضاً منها :

حفيظ / في قوله تعالى ﴿ وَرَبُّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ حَفِيظٌ ﴾ [٢] ، قال أبو حيّان [٣] ، والآلوسي [٤] : وهو إمّا مبالغةٌ في حافِظ ، وإمّا بمعنى مُحَافِظ كجليسٍ ومُجَالِس ، وخليطٍ ومُخَالِط ، ورضيعٍ ومُرَاضِع ، وتبعهما الشيخ محمد عبدالخالق عضيمة . [٥]

ظهير / في قوله تعالى ﴿ وَكَانَ ٱلْكَافِرُ عَلَىٰ رَبِّهِۦ ظَهِيرًا ﴾ [٦] ، ذهب الزمخشري [٧] ، وأبو حيّان [٨] ، والسّمين [٩] ، والآلوسي [١٠] إلى أنّ الظهير والمُظَاهِر كالمُعين والمُعَاوِن ، قاله الحسن ومجاهد وابن زيد ، وفَعِيْلٌ بمعنى مُفَاعِل كثيرٌ ومنه نَديمٌ وجَليسٌ .

---

(١) انظر مسائل التصريف في البحر المحيط للدكتور : عبدالله العمير ٢ / ٧٢٥

(٢) سورة سبأ آية : ٢١

(٣) البحر المحيط : ٧ / ٢٧٤

(٤) روح المعاني ٢٢ / ١٣٥

(٥) دراسات لأسلوب القرآن القسم الثاني ٤ / ١١٦

(٦) سورة الفرقان آية : ٥٥

(٧) الكشاف ٣ / ٩٧

(٨) البحر المحيط ٦ / ٥٠٧

(٩) الدُّرُّ المصون ٨ / ٤٩٢

(١٠) روح المعاني ١٩ / ٣٦ ، وانظر البحر المحيط ٦ / ٥٠٧

وزير / في قوله تعالى ﴿ وَٱجۡعَل لِّي وَزِيرٗا مِّنۡ أَهۡلِي ﴾ [١] ، قال أبو حيّان : " إنّ فعيلاً جاء في معنى مُفَاعِلٍ مجيئاً صالحاً ، كعَشيرٍ وجَليسٍ وقَعيدٍ وخَليلٍ وصَديقٍ " . [٢]

فمن هذه الأمثلة التي أوردناها على سبيل الذكر لا الحصر والتي لم نوردها ، نلاحظ أنها كلها ألفاظٌ جاء فيها (فَعِيلٌ) بمعنى (مُفَاعِلٍ) ، وهذا يدلُّ على كثرة مجيئها في كلامهم .

ثانياً : صيغة (فَعِيلٍ) بمعنى (مُفْعِلٍ) ، فقد اختلف كلامهم فيه ، وسنذكره مفصّلاً بذكر بعض الصّيغ ومعانيها :

السَّميع / قال تعالى ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعَۢا بَصِيرٗا ﴾ [٣]

قال أبو عبيدة : والعربُ تضع فَعِيلاً في موضع مُفْعِلٍ ، أي المُبْصِر والمُسْمِع . [٤]

وخالفَ الأزهريُّ مَنْ يفسّر ويظنّ أنّ السّميع في الآية بمعنى المُسْمِع فقال : " والعجبُ من قومٍ فسّروا السَّميع بمعنى المُسْمِع ، فراراً من وَصْف الله بأنّ له سَمْعاً ، وقد ذَكَرَ الله الفعلَ في غير موضعٍ من كتابه ، فهو سميعٌ ذو سَمْعٍ . . . ولا سَمْعُه كسَمْعِ خَلْقه " . [٥]

---

(١) سورة طه آية : ٢٩

(٢) البحر المحيط ٦ / ٢٣٩

(٣) سورة النساء آية : ٥٨ ، ونلاحظ عند تتبع آيات القرآن الكريم ، اقتران السّميع إمّا بصيغة البصير أو بصيغة العليم يكثر في هذه الآيات .

(٤) مجاز القرآن ١ / ٢٨٢

(٥) تهذيب اللغة ، مادة [سمع]

والزمخشري لم يذهبْ بأنّ السَّميع بمعنى المُسْمِع بلْ قال : إنه فيه نظرٌ [١] . فسَّر ذلك أبو حيّان بقوله : " والنظر الذي ذَكَرَ الزمخشري والله أعلم ، أنّ فعيلاً بمعنى مُفْعِل لا ينقاس " . [٢]

على حين خرّج البيضاوي السّميع على معنى المُسْمِع في الآي إذْ قال : " بديع السماوات والأرض ، مبدعُهما ، ونظيره السَّميع " [٣] ، وأَنشدَ قول الشاعر : [٤]

أَمِنْ رَيحَانَةَ الدّاعي السَّمِيعُ يُؤَرّقُني وأَصْحَابي هُجُوعُ

وقد أنكر الأصمعي (فَعِيلاً) بمعنى (مُفْعِل) ، وقال ابن بري : قد جاء كثيراً نحو : مُقْعِدٌ وقَعِيدٌ ، ومُحْكِمٌ وحَكِيمٌ ، ومُبْرِمٌ وبَرِيمٌ . [٥]

والبيت السابق استشهد به العلماء على أنّ (فَعِيلاً) قد جاء معدولاً إليه من (مُفْعِل) ، وهو رأيُ الجُمْهور ، ومنهم ابن الأعرابي [٦]، والمبرّد ، والزجّاج [٧] ، وأورده الزمخشري شاهداً على ذلك ، ثمّ رَجَعَ وقال فيه نظرٌ ، أيْ لا نسلّم أنه بمعنى المُسْمِع ؛ لجواز أنْ يريد أنه سميعٌ لخطابه ، فيكون بمعنى السّامع ؛ لأنّ داعيَ الشوق لمّا دعاه صار سامعاً لقوله ، ولَئِنْ سَلِمَ فهو شاذٌّ . [٨]

---

(١) الكشاف ١ / ٣٠٧ ، البحر المحيط ١ / ٣٦٤ ، خزانة الأدب ٨ / ١٨٠

(٢) البحر المحيط ١ / ٣٦٤

(٣) تفسير البيضاوي ١ / ١٨٣ ، خزانة الأدب ٨ / ١٧٩

(٤) البيت لعمرو بن معديكرب الزبيدي ، انظر الأصمعيات ص ١٧٢

(٥) انظر روح المعاني ١ / ٣٦٧ ، و خزانة الأدب ٨ / ١٨٣

(٦) هو محمد بن زياد أبو عبد الله بن الأعرابي ، كان نحوياً عالماً باللغة والشّعر ، له من المؤلفات : النوادر ، ومعاني الشّعر ، تفسير الأمثال ، وغيرها ، توفي سنة ٢٣٣هـ . بغية الوعاة ١ / ١٠٥

(٧) الكامل في اللغة والأدب ١ / ١٦٧ ، معاني القرآن للزجّاج ١ / ٨٦ ، وانظر خزانة الأدب ٨ / ١٧٨

(٨) الكشاف ٤ / ٤٣٨ ، بتصرّف

وقد وافقَ أبا عبيدة في رأيه ابنُ قتيبة [١] ، والأنباري [٢] ، وابن فارس [٣] ، وابن الشجري [٤] ، وأبو البركات ابن الأنباري . [٥]

ومنهم من اعتبر البيت السابق شاذاً ، فقد جاء في اللسان " فهو في هذا البيت بمعنى المُسْمِع ، وهو شاذٌّ ، والظاهر الأكثر من كلام العرب أنْ يكون السَّميع بمعنى السَّامِع ، مثل : عَليمٌ وعَالِمٌ ، وقَديرٌ وقَادرٌ " . [٦]

وذهب الآلوسي في تفسيره إلى أنّ السَّميع في البيت بمعنى السَّامع فقال : " أيْ أَمِنْ ريحانة داعٍ من قلبي سَامعٍ لدُعَاء داعيها ، بدليل ما بعده . . . " . [٧]

واعترض سعد الدين التفتازاني بأنه لم يثبت فَعِيلٌ بمعنى مُفْعِل ، ولا الاستشهاد في البيت ؛ لأنّ داعيَ الشوق لمّا دعا القائل ، صار سميعاً لدعوته ، فتسبّب لكونه سميعاً ، فأَوْقَعَ على الداعي اسم السَّميع لكونه سبباً فيه . واعتبره شاذاً ، وبيّن أنّ الشاذّ لا يصح القياس عليه إنْ ثبت . [٨]

---

(١) تأويل مشكل القرآن ص ٢٩٧

(٢) الأضداد ص ٨٤

(٣) الصاحبي ص ٣٩٦

(٤) أمالي ابن الشجري ١ / ٩٧ المجلس العاشر ، ٢ / ٣٤٥ المجلس السابع والخمسين

(٥) البيان ٢ / ٥٢١

(٦) لسان العرب ، مادة [سمع]

(٧) روح المعاني ١ / ١٥٠

(٨) انظر خزانة الأدب ٨ / ١٨٠

وما أورده التفتازاني فيه تكلّفٌ [١] ، يدفعُه البيت الذي بعده وهو :

يُنَادي من بَرَاقِشَ أو مَعِينٍ فأَسْمَعَ واتْلأَبَّ بنا مَلِيعُ

" فإنّ فاعلَ [ينادي] وَ [أَسْمَعَ] ، وهو فعلٌ ماض ، ضميرُ الداعي ، فيكون الداعي مُسْمِعاً لا سامعاً " . [٢]

والمهم أنّ البيت جاء شاهداً قوياً على مجيء فَعِيلٍ بمعنى مُفْعِلٍ ، وعلى هذا فالسَّميع من الأضداد ، والسَّميع : السّامعُ والمُسْمِعُ [٣] ، وذَهَبَ ابن سيده إلى أنّ السَّميع : المسْموع . [٤]

البديع / قال تعالى ﴿ بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [٥]

جاء في الكشّاف : " يُقال : بدعَ الشيءُ فهو بديعٌ . . . من إضافة الصفة المشبّهة إلى فاعلها ، أيْ بديعٌ سماواتُه وأرضُه ، وقيل : البديعُ بمعنى المُبْدِعِ " . [٦]

ويقول العكبَري : " بديعُ السّماوات أيْ مبدعُها ، كقولهم : سميعٌ بمعنى مُسْمِعٍ ، والإضافة هنا محضةٌ ؛ لأنّ الإبداعَ لهما ماضٍ " . [٧]

---

(١) انظر حاشية الكازروني في تفسير البيضاوي ١ / ١٨٣

(٢) خزانة الأدب ٨ / ١٨٠ ، والبيت لعمرو بن معديكرب ، انظر الأصمعيات ص ١٧٢

(٣) الأضداد لجمال الدين المنشي ، ضمن ثلاثة كتب في الأضداد ص ١٥٤ ، وانظر الأضداد لابن الأنباري ص ٨٤

(٤) المحكم ١ / ٣١٩ ، مادة [ع س م] ومقلوبها [س م ع]

(٥) سورة البقرة آية : ١١٧

(٦) الكشاف ١ / ٣٠٧

(٧) التبيان ١ / ١٠٩

ويقول أبو حيّان : " هو من باب الصفة المشبّهة باسم الفاعل ، فالمجرور شُبّه بالمفعول ، وأصله الأوّل : بديعٌ سماواتُه ، ثم شُبّه الوَصْف فأضمر فيه ، فنَصَبَ السماوات ، ثمّ جرّ من نَصَبَ ، وفيه أيضاً ضميرٌ يعود على الله تعالى " . [1]

ويتابع الحديث أبو حيّان ويردّ على الزمخشري الذي ذَكَرَ أنّ ذلك من باب إضافة الصفة المشبّهة إلى فاعلها فيقول : " وهذا ليس عندنا كذلك ، بلْ من إضافة الصّفة المشبّهة إلى منصوبها ، والصّفة عندنا لا تكون مشبّهةً حتى تنصبَ أو تخفضَ ، وأمّا إذا رَفَعَتْ ما بعدها فليس عندنا صفة مشبّهة ؛ لأنّ عَمَلَ الرفع في الفاعل يستوي فيه الصفات المتعدّية وغير المتعدّية . . . " . [2]

وجاء في النهاية لابن الأثير " في أسماء الله تعالى البديعُ . . . فَعِيلٌ بمعنى مُفْعِلٍ ، يقال أَبْدَعَ فهو مُبْدِعٌ " . [3]

في حين جاء في اللسان : " فبَدِيعٌ فَعِيلٌ بمعنى فاعلٍ ، مثل : قَدِيرٌ بمعنى قَادِرٌ ، وهو صفةٌ من صفات الله تعالى " . [4]

وعلى هذا جاء البديع فعيلاً بمعنى (مُفْعِلٍ) ، وبمعنى (فاعلٍ) ، وكذلك جاء (صفةً مشبّهةً) ، وعُدِلَ به إلى فَعِيلٍ للمبالغة .

---

(١) البحر المحيط ١ / ٣٦٤

(٢) البحر المحيط ١ / ٣٦٤ ، وانظر روح المعاني ١ / ٣٦٧

(٣) النهاية في غير الحديث ١ / ١٠٦

(٤) لسان العرب ، مادة [بدع]

الأليم / قال تعالى ﴿ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [١]

ذهب العكبري [٢] ، وابن يعيش [٣] ، والقرطبي [٤] ، وأبو حيّان [٥] ، والآلوسي [٦] إلى أنّ الأليمَ بمعنى المُؤْلِم ، من آلَمَ ، فهو فَعِيلٌ بمعنى مُفْعِلٍ ، كالسَّميع بمعنى المُسْمِع ، وذَهَبَ الزمخشري [٧] إلى أنه من أَلِمَ الثلاثي ، كوَجيع من وَجِعَ ، وإسنادُه إلى العذاب مجازٌ ، ولم يثبتْ عنده فَعِيلٌ بمعنى مُفْعِلٍ . [٨]

وردَّ النحّاسُ أنْ يكون بمعنى مُؤْلِم ؛ لأنه يجوز أنْ يكون قد آلَمَ ثمّ زال ، وأليمٌ أبلغ ؛ لأنه يدلُّ على الملازمة ، قال : ولهذا مَنَعَ النحويّون إلا سيبويه أنْ يُعدَّى فَعِيلٌ [٩] ، وقال أبو عبيدة : " الأليم مجازه المُؤْلِم ، وهو المُوجِع ، والعربُ تضع فَعِيلاً في موضع مُفْعِل " [١٠] . قال ذو الرُّمَّة : [١١]

ونرفَعُ من صُدورِ شَمَرْدَلاتٍ يَصُكُّ وجوهَها وَهَجٌ أَلِيمُ

وعلى هذا جاء الأَلِيمُ فعيلاً بمعنى (مُفْعِلٍ) .

---

(١) سورة البقرة آية : ١٠

(٢) التبيان ١ / ٢٧ ، إملاء ما مَنّ به الرحمن ص ٢٤

(٣) شرح المفصّل ٦ / ٧٣

(٤) الجامع لأحكام القرآن ١ / ١٩٨

(٥) البحر المحيط ١ / ٥٣

(٦) روح المعاني ١ / ١٥٠

(٧) الكشاف ١ / ١٧٨

(٨) روح المعاني ١ / ١٥٠

(٩) راجع رأيه في البرهان في علوم القرآن للزركشي ٢ / ٢٨٦

(١٠) مجاز القرآن ١ / ٢٨٢

(١١) ديوان ذي الرمّة ص ٥٩٢

وبَعْدُ :-

فتلك كانت بعض النماذج المختارة في (فَعيلٍ بمعنى مُفْعِلٍ) ، أَوْرَدْتُ ما جاء فيها من آراءٍ خلافيةٍ ، وعلى هذا نجد أنّ هذه الصيغة قد جاءت كثيراً وليس قليلاً كما يتصوره بعضهم ، بل إنّ منهم مَنْ أنكره – أعني الأصمعيّ – كما مَرَّ بنا ، وما أوردتُه وذكرتُه دليلاً على كثرته ، ولعلّه مما يؤنس به في هذا المقام ما ذَكَرَه النووي في تهذيب الأسماء حيث قال : " الأَذَانُ الإعلام . . . والأَذِينُ هو المُؤْذِنُ المُعْلِمُ بأوقات الصلاة " . [١]

وأيضاً قول نغبة الغنوي : [٢]

إني تودُّكُم نفسي وأَمنحُكم حُبّي ورُبَّ حَبيبٍ غيرُ محبوبِ

فجاء [حَبيبٌ] هنا في معنى مُحِبّ ، مثل : أَلِيمٌ في معنى مُؤْلِم .

وقول الآخر : [٣]

أَتهجرُ ليلى للفراقِ حَبيبَها وما كان نَفْساً بالفراقِ تَطيبُ

فجاء [حبيبَها] هنا في معنى مُحِبّها .

وعلى هذا فإنه يظهر لي مما سَبَقَ عرضه كثرة مجيء (فَعيلٍ بمعنى مُفْعِلٍ) ، ولا حاجةَ إلى التردّد في ذلك ، فهو أَحَدُ الوجوه لصيغة (فَعيلٍ) المتعدّدة .

---

(١) تهذيب الأسماء واللغات ٣ / ٦

(٢) انظر البيت في خزانة الأدب ٨ / ١٧٨

(٣) قيل : للأعشى ، وقيل : للمخبل السعدي ، وقيل : لقيس بن الملوح ، انظر تخريج البيت في الدرر اللوامع ٤ / ٣٦ ، وأيضاً معجم شواهد العربية لعبد السلام هارون ص ٥٠

المبحث الثالث (التضمين)

للتضمين عدّةُ معانٍ يُطلق عليها :

أ – في علم المعاني يُطلق على الاقتباس [١] ، كقول الحريري : [٢]

عَلَى أَنّـي سَأُنشِدُ عند بَيْعِي أضاعُوني وأيَّ فتىً أضاعُوا

فالمصراع الأخير قيل : للعَرْجي [٣] ، وقيل : لأُميّة بن الصّلت [٤] ، وتمام البيت :

[ليَوْمِ كريهةٍ وسَدَادِ ثَغْرٍ]

ب – في علم العَرُوض يُطلق على عيبٍ من عيوب القافية ، أيْ أنْ تتعلق قافيةُ بيتٍ بما بعده ، على وَجْهٍ لا يستقلّ بالإفادة [٥] ، كقول النابغة : [٦]

وهُمْ وَرَدُوا الجِفَارَ على تميمٍ وهُمْ أصحابُ يومِ عُكَاظَ إنّـي

شَهِدْتُ لهمْ مَوَاطِنَ صَادقاتٍ أتيتُـهُمُ بوُدّ الصَّـــدْرِ منّـي

ج – في علم اللّغة يُطلق على الكفيل ، يقال : ضَمِنَ الشيءُ وبه ضمناً وضَمَاناً ، كَفَلَ به ، وضَمَنَهُ إياه : كَفَلَهُ ، ومن معانيه كذلك الإيداع والإدخال ، تقول : ضَمَّنَ الشيء ، أيْ أودعه إياه ، كما تودِعُ

---

(١) انظر بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح ، للصّعيدي ٤ / ١٢٠

(٢) هو القاسم بن علي بن محمد المعروف بالحريري ، صاحب المقامات ، ودرّة الغواص في أوهام الخواص ، توفي سنة ٥١٦ هـ .
انظر ترجمته في بغية الوعاة ٢ / ٢٥٧

(٣) انظر ديوانه ص ٣٥

(٤) انظر ديوانه ص ١٦٧

(٥) انظر الجامع في العروض والقوافي لأبي الحسن العروضي ص ٢٨٥ ، والوافي في العروض والقوافي للخطيب التبريزي ص ٢٩٢

(٦) انظر ديوان النابغة الذبياني ص ١٢٧

الوعاءَ المتاعَ والميتَ القبرَ [1] ، قال ابن الرّقاع : [2]

أَوْكَتْ عليه مضيقاً من عَوَاهِنِهَا كمَا تَضَمَّنَ كَشْحُ الحُرَّةِ الحَبَلا

د – في علم النحو ، وهو ما يهمّنا ، وسيأتي الحديث عنه في المسألة مفصّلاً .

وأمّا **الغَرَضُ من التضمين** فهو الإيجاز ، وكثرةُ وروده في الكلام المنثور والمنظوم ، تدلُّ على أنه أصبح من الطرق المفتوحة المتلبّبة في وَجْه كلّ ناطقٍ بالعربية متى حافظ على شروطه ، فإنْ لم نَرَ بين الفعلين العلاقة التي يعتدّ بها كان التضمين باطلاً ، فإذا وُجِدَت العلاقة ولم يلاحظها المتكلم ، فاسْتَعْمَلَ فِعْلَ [أذاعَ] متعدّياً بحرف الباء ، ظنّاً منه أنه يتعدّى به ، لم يكنْ من باب التضمين ، بلْ كافّة كلامه غيرُ صحيحٍ ، فالغرض من التضمين إفراغ اللفظين إفراغاً كأنّ أحدهما سُبِكَ في الآخر ، فالمعنى لا يأتيك مُصَرَّحاً بذكره ، مكشوفاً عن وَجْهِه ، بلْ مدلولاً عليه بغيره .

وأمّا **فائدة التضمين** فهو أنْ تؤدّى كلمةٌ مؤدَّى كلمتين ، فالكلمتان مقصودتان معاً قَصْداً وتَبَعاً ، فإذا اسْتُعْمِلَ اللفظ في غير ما هو له ، فقد أضاف معنىً إلى أصله ، وجَازَ به موضعُه إلى مواضع أُخَر من دِلالته ، فيكون كلُّ مُنْصَرَفٍ ينصرف إليه متصلاً بأصله . [3]

وفي هذا المبحث مسألةٌ واحدةٌ ذكرها ابن الحفيد ، وهي حول تعريف التضمين وما يدلُّ عليه :

---

(١) انظر مادة [ضمن] في الصّحاح للجوهري ، ولسان العرب لابن منظور

(٢) انظر ديوان عديّ بن الرقاع ص ٦٨

(٣) انظر التضمين النحوي في القرآن الكريم للدكتور : محمد نديم فاضل ١ / ٨٩ – ١٠٧ ، بتصرّف

المسألة :- معنى التضمين والمقصود منه

قال ابن الحفيد : (التضمينُ أنْ يُقْصَدَ بلفظِ فِعْلٍ معناه الحقيقي ، ويُلاحَظَ معه معنى فِعْلٍ آخرَ يناسبه ، ويدلُّ عليه بذِكْرِ مَا يتعلَّق بالآخر) . [1]

عَرْضُ المَسْأَلةِ وتَحريرُها :

التضمين نوعٌ من الاتساع الذي يُعَدُّ من أساليب العرب في كلامها ، ويراد به في اصطلاح النحاة والصرفيين : إيقاعُ لفظٍ موقع غيره ومعاملته معاملته ؛ لتضمُّنه معناه واشتماله عليه ، أو هو إشرابُ فعْلٍ أو مشتقّ أو مصدرٍ ، معنى فعلٍ آخرَ أو مشتقّ أو مصدرٍ ، ليجريَ مجراه في التعدّي واللزوم ، مع إرادة معنى التضمين ، والغرض منه إعطاء مجموع المعنيين ، وذلك أقوى من إعطاء معنىً واحدٍ . [2]

وأثره إفادة اللغة تيسيراً واتساعاً من أخصر طريقٍ وأوجزه ، فتؤدَّى كلمةٌ واحدةٌ مؤدَّى كلمتين ، فيكون في ذلك جمعٌ بين الحقيقة والمجاز ؛ لدلالة المذكور على معناه بنفسه وعلى معنى المحذوف بالقرينة . [3]

وقد جاء في اللغة – كما ذكرنا – على أربعة مقاصد : التضمين الوصفي والبلاغي والبياني والنحوي ، والذي يهمّنا في هذا الموضوع ، التضمين النحوي الذي قد عَرَّفَه كثيرٌ من النحاة وأشاروا إليه ، والملاحظ

---

(١) الدُّرُّ النضيد ص ٣١٩

(٢) الكشاف ٢ / ٤٨١ ، شرح المفصّل ٨ / ١٥ ، الأشباه والنظائر ١ / ٢١٩ ، النحو الوافي ٢ / ٥٩٤

(٣) شرح التصريح للأزهري ٢ / ٤

أنّ مذهب الكوفيين فيه هو النيابة ، أيْ أنّ الحرف قد ناب عن حرفٍ آخر [١] ، يُعَدَّى به الفعل المذكور ، وقد غُلّط هذا المذهب ، والتحقيق ما قاله نحاة البصرة منْ أنّ التضمين هو إبقاء الحرف على موضوعه الأوّل ، إمّا بتأويلٍ يقبله اللفظ ، أو تضمينِ الفعل معنى فعلٍ آخرَ يتعدّى بذلك الحرف [٢] ، والمشهور أنّ التضمين يكون في الأسماء والأفعال والحروف ، إلا أنه قد انتصر كثيرون لنظريّة التضمين في الأفعال لا الحروف ، ومنهم ابن العربي الأشبيلي بقوله : " وكذلك عادة العربي أنْ يحمل معانيَ الأفعال على الأفعال ؛ لما بينهما من الارتباط والاتصال ، وجَهِلَت النحويةُ هذا ، فقال كثيرٌ منهم : إنّ حروف الجرّ يبدل بعضها من بعض ، ويَحْمِل بعضها معانيَ البعض ، فخَفِيَ عليهم وَضْعُ فِعْلٍ مكان فِعْلٍ ، وهو أَوْسَعُ وأَقْيَسُ ، ولجؤوا بجَهْلِهم إلى الحروف التي يضيق فيها نطاق الكلام والاحتمال " . [٣]

وممن قال بالتضمين في الأفعال أيضاً ابن هشام ، مع أنه خَرَّجَ كثيراً من الشواهد على طريقة الحروف فقال : " قد يشربون لفظاً معنى لفظٍ فيعطونه حكمَه ، ويُسَمَّى ذلك تضميناً " . [٤]

وعليه ابن الحفيد ، إذْ قصره على الفعل وهذا واضحٌ من خلال نصه الموجود بين أيدينا . [٥]

إلا أننا نجد أنّ هناك من ينكر التضمين أصلاً مثل ابن جني حيث يقول : " هذا بابٌ يتلقاه الناس مَعْسُولاً ساذجاً من الصَّنعة ، وما أَبْعَدَ الصواب عنه ، وأوقفَه دونه " . [٦]

---

(١) الجنى الداني ص ٤٦ ، شرح التصريح ٢ / ٤

(٢) الخصائص ٢ / ٣٠٨ ، ٣١٠ ، الجنى الداني ص ٤٦ ، شرح التصريح ٢ / ٤

(٣) أحكام القرآن ١ / ١٧٧

(٤) مغني اللبيب ٢ / ٦٨٥

(٥) الدُّرُّ النضيد ص ٣١٩

(٦) الخصائص ٢ / ٣٠٨

ولقد اختلف العلماء في التضمين هل هو سماعيٌّ أم قياسي ؟

فقد ذَهَبَ بعضهم كأبي حيّان [١] ، وابن هشام [٢] ، وأبي البقاء الكفوي [٣] ، والشيخ ياسين [٤] إلى أنه سماعيٌّ .

في حين ذَهَبَ آخرون كابن جني [٥] ، والرضي [٦] ، والصبّان [٧] ، والدسوقي [٨] ، وغيرهم إلى أنه قياسي . [٩]

وَبَعْدُ :-

فإنه يظهر لي مما سَبَقَ عرضه أنّ التضمين يمكن تعريفه بأنه إشرابُ اللفظ معنى لفظٍ آخر ، وإعطاؤه حكمَه ؛ لتصير الكلمة تؤدّى مؤدَّى كلمتين .

---

(١) ارتشاف الضرب ٤ / ٢٠٩٠

(٢) مغني اللبيب ٢ / ٦٨٦

(٣) الكليات ٢ / ٢٥ ، ٥ / ٢٥١

(٤) حاشيته على شرح التصريح للأزهري ٢ / ٤

(٥) الخصائص ٢ / ٣١٢

(٦) هذا المفهوم في بحث أفعال القلوب ، ويؤيّد ذلك أنّ القوم يعتبرون التضمين فيما يحتاجون إليه على الإطلاق ، انظر شرح الكافية ٤ / ١٦٧

(٧) حاشية الصبّان ٢ / ٩٥

(٨) حاشية الدسوقي ٢ / ٣٠٧

(٩) انظر المسألة في النحو الوافي ٢ / ٥٦٤ ، حيث أفرد بحثاً عنها ضمّنه كثيراً من أقوال العلماء وخلافاتهم .

ويكون في الحروف والأفعال والأسماء ، وليس الاقتصار على الأفعال دون غيرها كما ذَهَبَ إليه بعضهم ، إلا أنه في الأفعال أظهر ؛ لوجود قرينةٍ توضّحه ، وقد وَرَدَ ذلك في القرآن والسنة وفي كلام العرب شعراً ونثراً [١] ، من ذلك قوله تعالى ﴿ حَقِيقٌ عَلَىَّ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ ﴾ [٢] ، فقد ضَمَّن كلمة [حقيقٌ] معنى [حريصٌ] فأفادتْ معنى الاسمين معاً ، وهو إفادة أنه يقولُ الحقَّ وحريصٌ عليه . [٣]

وكذا قوله تعالى ﴿ وَلَا تَعْزِمُوا۟ عُقْدَةَ ٱلنِّكَاحِ ﴾ [٤] ، فقد ضَمَّن [تعزموا] معنى [تَنْوُوا] .

وقد استدلّ ابن حَجَرَ – رحمه الله – في دفاعه عن التضمين بقول ابن مالك عن حديث (وما عَسَيتُم أنْ يفعلوا بي) [٥] ، قال ابن مالك : " في هذا شاهدٌ على صحّة تضمين بعض الأفعال معنى فعلٍ آخر ، وإجرائه مجراه في التعدية ، فإنّ [عَسَيْتُ] في هذا الكلام بمعنى [حَسِبْتُ] ، وأُجْرِيَتْ مجراها فنصبتْ ضمير الغائبين على أنه مفعولٌ ثانٍ ، وكان حقّه أنْ يكون عارياً من [أنْ] ، لكنْ جيء بها لئلا تخرج [عسى] عن مقتضاها بالكلية . . . " . [٦]

---

(١) أشار ابن عصفور إلى أنّ مجيئه في الشعر كثيرٌ واسعٌ ، ومجيئه في الكلام قليلٌ لا يجوز القياس عليه ، انظر ضرائر الشعر ص ٢٣٩

(٢) سورة الأعراف آية : ١٠٥

(٣) البرهان للزركشي ٣ / ٣٣٨

(٤) سورة البقرة آية : ٢٣٥

(٥) فتح الباري لابن حجر ٧ / ٤٩٤ ، كتاب المغازي – باب غزوة خيبر

(٦) شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك ص ١٤٥

ومما جاء في الشّعر قول النابغة : [1]

فلا تَتْرُكَنّي بالوَعيدِ كأَنَّني إلى الناسِ مَطْليٌّ به القارُ أَجْرَبُ

يريد : كأَنَّني في الناسِ ، فضمَّن معنى [إلى] معنى [في] .

وأمّا النثر فنحو قول من قال : رَحَبَكُم الدُّخُول في طاعة الكرماني ، فقد ضَمَّن [رَحَبَ] معنى [وَسِعَ] . [2]

وغيرها من الشواهد التي تدلُّ على مجيئه في اللغة ، وهذا دليلٌ على مَنْ قَصَرَه على السّماع ، بل أرى أنه قياسيٌّ يستعمله العارفون بدقائق العربية وأسرارها ، ويستعمله البلغاء في كلامهم بلا حَرَجٍ ، فكيف نسدُّ بابه في اللغة وهو يرجع إلى أصولٍ ثابتةٍ فيها ، وعلى هذا وَافَقَ مجمع اللغة على قياسيّته لكنْ بشروطٍ ثلاثة :- **الأول :** تحقيق المناسبة بين الفعلين .

الثاني : وجود قرينةٍ تدلُّ على ملاحظة الفعل الآخر ويؤْمَنُ معها اللّبس .

الثالث : ملاءمة التضمين للذَّوق العربي .

وأَوْصَى المَجْمَعُ أنْ لا يُلْجَأ إلى التضمين إلا لغَرَضٍ بلاغيّ . [3]

---

(١) انظر ديوان النابغة الذبياني ص ٧٣

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك ص ١٤٦

(٣) عن النحو الوافي ٢ / ٥٩٤

وخلاصة القول أنّ التضمين مفتاحٌ لهذه اللغة الشريفة ، وسرٌّ من أسرارها ، وهو من طريف ما استودعته هذه اللغة ؛ لأنه أذهبُ في الإيجاز ، وأجمعُ لخصائص الصَّنعة ، وفيه من الإيماء والتلويح ، ما ليس في المكاشفة والتصريح ، وذلك أحلى وأعذب .

المبحث الرابع (المصادر)

تمهيد :

قبل الشروع في ذِكْرِ مسائل هذا المبحث ، أَوَدُّ الإفصاح عن العلّة والسبب في تسمية المصادر بهذا الاسم ، فقد سُمّيَ المصدر مصدراً ؛ لأنّ الأفعال صَدَرَتْ عنه ، أيْ أُخِذَتْ منه ، كمَصْدَرِ الإبل للمكان الذي تَصْدُرُ عنه بعد أنْ تَرِدَ الماء ، هذا على مذهب البصريين الذي يقولون : المصدر أصْل المشتقات ، أمّا الكوفيون فيقولون : سُمّيَ كذلك ؛ لأنه صَدَرَ عن الفعل فهو صَادرٌ وليس مَصْدراً ، فهو مَصْدُورٌ عنه ، يقال : مَرْكَبٌ فارِهٌ ، ومَشْرَبٌ عَذْبٌ ، أيْ مركوبٌ ومشروبٌ . [1]

وفي هذا المبحث مسائل سنذكرها على النحو الآتي :

(١) انظر التبيان في تصريف الأسماء لأحمد حسن كحيل ص ٣٣ ، وانظر كتاب علل التصريف تأليف بعض الأدباء بتحقيق شيخي أ .د/ محسن سالم العميري ص ٣ ، وانظر هذه المسألة في الإنصاف ١ / ٢٣٥ ، المسألة الثامنة والعشرون

المسألة الأولى :- الفرق بين المصدر واسم المصدر

قال ابن الحفيد : (الفرقُ بين المصدر واسم المصدر ، أنّ الأوّل هو الذي له فِعْلٌ يجري عليه ، كالانطلاق في انطَلَقَ ، والثاني اسمٌ بمعناه ، وليس له فِعْلٌ يجري عليه كالقَهْقَرَى ، فإنه لنوعٍ من الرّجوع ولا فِعْلَ له ، وقد يقولون مصدرٌ واسمُ مصدرٍ في الشيئين المتقاربين لفظاً ، وأحدهما للفعل والآخر للآلة التي يُسْتَعْمل بها الفعل ، كالطّهور بالضّم والفتح ، فالأوّل مَصْدرٌ والثاني اسمُ ما يُتَطَهَّرُ به ، كذا في أمالي ابن الحاجب ، نَقَلَ – سلمه الله – أنّ الفعل المعبَّرَ عنه بالفعل الحقيقي ، إنْ اعتُبر تلبُّس الفاعل وتجدُّده ، فاللفظ الدّال عليه المصدر ، وإنْ لم يُعتبر اسمُ المصدر – أَقُولُ – كلٌّ يُسْتَعْمل لكلّ ، والدّعوى لا تصدق دون شاهد ، والتحقيق أنّ ذلك لمّا لم يكنْ على قياس المصادر ، قيل له : اسمُ المصدر كما في اسْم الجمع ، كذا في آخر كَشْف الكشّاف [1] – أَقُولُ – أمّا الاسم من المصدر ففي المشهور بمعنى الأثر أو المفعول ، لكنّه قال في الصحاح : العُرْف أيضاً الاسم من الاعتراف ، ومنه قولهم : له عليَّ ألفٌ عُرْفاً ، أي اعترافاً وهو تأكيدٌ) . [2]

عَرْضُ المَسْأَلَةِ وتَحْرِيرُها

إنّ المتقدّمين من العلماء ، لم يفرّقوا بين المصدر واسمه ، بلْ ساروا على أنّ كلَّ ما دلَّ على الحدث فهو مصدرٌ فليس عندهم مصدرٌ واسمُ مصدرٍ ، وتكاد تلمس ذلك في عبارة سيبويه ، وفي ما ذكره

(١) لم أقفْ عليه ، وقد سبق الحديث عنه في مسألة الفَصْل بين المبتدأ ومعموله

(٢) الدُّرُّ النضيد ص ٢٦٤

اللّسان عن جُلّـة العلماء . [1]

وأمّا المتأخرون فنجدُهم يفرّقون بينهما ، كلٌّ بحَسَبِ رأيه ، وأوّل مَنْ فرّق بينهما – في ظنّي واعتقادي – ابنُ الحاجب إذْ يقول : " أنّ المصدرَ هو الذي له فِعْلٌ يجري عليه ، كالانطلاق في انطلق ، واسمُ المصدر هو اسمٌ لمعنى وليس له فِعْلٌ يجري عليه كالقَهْقَرَى ، فإنه نوعٌ من الرجوع ولا فِعْلَ له يجري عليه من لفظه ، وقد يقولون مصدرٌ واسمُ مصدرٍ في الشيئين المتقاربين لفظاً ، وأحدهما للفعل والآخر للآلة التي يُسْتَعْمَل بها الفعل ، كالطَّهور والطُّهور والأَكْل والأُكْل ، فالطُّهور : المصدرُ ، والطَّهور : اسمُ ما يُتَطَهَّرُ به ، والأَكْل : المصدرُ ، والأُكْل : ما يُؤْكَلُ " . [2]

وفرّق ابنُ الناظم [3] بينهما بقوله : اسم المصدر هو الاسم الدّال على مجرّد الحدث إنْ كان عَلَماً ، كفَجَارِ للفَجَرَة ، أو مُبْدَءاً بميمٍ زائدةٍ لغير المُفَاعَلة كمَضْرِبٍ ، أو جاءَ من فِعْلٍ غير ثلاثيّ على وَزْنه من الثلاثي كالغُسْل من اغْتَسَلَ ، فإنْ كان غيرَ ذلك فهو المصدر . وتبعه في ذلك ابنُ هشام [4] ، وابنُ جابر الهَوَّاري [5] ، والسيوطي . [6]

---

(١) انظر حاشية محققي الشافية ١ / ١٦٠ ، مسائل التصريف في البحر المحيط للدكتور عبد الله العمير ١ / ٥٤٣

(٢) الأمالي النحوية لابن الحاجب ٤ / ١٢٦ ، الأُملية رقم ١٧٤

(٣) شرح الألفية لابن الناظم ص ٤١٦

(٤) أوضح المسالك ٣ / ٢٠٠ ، شرح التصريح ٢ / ٦١

(٥) هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن علي بن جابر الهوّاري الأندلسي ، توفي سنة ٧٨٠هـ . بغية الوعاة ١ / ٣٤
انظر رأيه في شرحه لألفية ابن مالك ٣ / ١٣٤

(٦) شرح الألفية للسيوطي ص ٢٩٧

وقد نَقَلَ لنا السيوطي في موضعٍ آخر تفريقاً للشيخ بهاء الدين بن النحّاس [١] ما نصّه " الفرق بينهما أنّ المصدرَ في الحقيقة هو الفعل الصادر عن الإنسان وغيره ، كقولنا: إنّ (ضَرْباً) مصدرٌ في قولنا : يعجبني ضَرْبُ زيدٍ عَمْراً . . . واسم المصدر اسمٌ للمعنى الصّادر عن الإنسان وغيره ، كسُبْحَانَ ، المسمَّى به التسبيح الذي هو صادرٌ عن المسبّح ، لا لفظ : ت س ب ي ح ، بلْ المعنى المعبَّر عنه بهذه الحروف ، ومعناه البراءة والتنزيه " . [٢]

وأحسنُ من فرّق بينهما ووَضَعَ لكلّ منهما حدّاً يميزه عن الآخر ابنُ مالك – رحمه الله – حيث عرّف اسم المصدر بقوله : هو ما ساوى المصدر في الدلالة على معناه وخالفه بخلوّه لفظاً وتقديراً دون عوض من بعض ما في فعله ، كالغُسْل بالنسبة إلى اغْتَسَلَ ، وأمّا المصدر فحقُّه أنْ يَتَضَمَّنَ حروف الفعل بمساواة ، كقولك : تَوَضَّأَ تَوَضُّؤاً ، أو بزيادةٍ عليه كأَعْلَمَ إِعْلاماً ، ودَحْرَجَ دَحْرَجَةً . [٣]

وقد اعتمد هذا التفريق ووافقه فيه ابنُ عقيل [٤] ، والأشموني [٥] ، وكان ابن عقيل قد ذَكَرَ أنّ ابن الناظم زَعَمَ أنّ (عَطَاءَ) مصدرٌ ، وأنّ همزته حُذِفَتْ تخفيفاً [٦] ، وهو خلاف ما صَرَّح به غيره من النحويين [٧] ، فرَدَّ عليه الخضري بقوله : " لم ينفردْ به ، بل تَبِعَ والده ، وجرى عليه الدّماميني في شرح التسهيل . . . وأمّا

---

(١) هو محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر الإمام أبو عبدالله بهاء الدين بن النحّاس الحلبي ، لم يصنف شيئاً إلا ما أملاه شرحاً لكتاب المقرّب لابن عُصفور ، توفي سنة ٦٩٨هـ . بغية الوعاة ١ / ١٣

(٢) الأشباه والنظائر ٢ / ٤٣١

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٢٢

(٤) شرح الألفية لابن عقيل ٢ / ٩٨

(٥) شرح الألفية للأشموني ٢ / ٥٤٩

(٦) الأصل : إِعْطَاءً ، على ما سيأتي بعد قليل

(٧) شرح ابن عقيل على الألفية ٢ / ٩٩

نحو العَطَاء ، والثَّوَاب فمَصْدَرَان ؛ لقربهما من الفعل ، إذْ الأصل إِعْطَاء وإِثْوَاب ، فحُذِفَ زائدهما وهو الهمزة ، وحُرّك ما بعدها ؛ ليصحَّ الابتداء به ". [١]

ومن المعاصرين وافقه الغلاييني [٢] ، وعباس حسن [٣] ، وغيرهما . [٤]

وبَعْدُ :-

فكما عرفنا سابقاً أنّ التفرقة بين المصدر واسم المصدر ، إنما هي في اصطلاح المتأخرين من النحاة ، أمّا المتقدّمون – كسيبويه ومَنَ أَخَذَ برأيه – فليس عندهم تفريقٌ ، فكلُّ ما دلَّ على الحدث فهو مصدرٌ ، وإلى هذا ذهب ابن الحفيد ورجَّحَه بقوله : "كلٌّ يستعملُ لكلّ ، والدّعوى لا تصدُق دون شاهد ، والتحقيق أنّ ذلك لمّا لم يكنْ على قياس المصادر ، قيل له : اسم المصدر كما في اسم الجمع " [٥] ، إذ إنّ اسم الجمع هو ما دلَّ على أكثر من اثنين وليس له مفردٌ من لفظه ومعناه معاً ، وليستْ صيغته على وزنٍ خاصّ بالتكسير أو غالبٍ فيه ، كإِبِلٍ وجماعةٍ [٦] ، فهو يرى أنّ اسم الجمع أُطلق عليه ذلك ؛ لأنه لم يكنْ على قياس الجموع ، ومثله في ذلك اسم المصدر ، وبيّن أنّ الاسم من المصدر في المشهور بمعنى الأثر أو المفعول ،

---

(١) حاشية الخضري على ابن عقيل ٢ / ٢٣

(٢) جامع الدروس العربية ١ / ١٦١

(٣) النحو الوافي ٢ / ٢٠٩

(٤) ضياء السالك للنجار ٣ / ٣ ، الموسوعة النحوية الصرفية ليوسف المطوّع ٣ / ٧٨

(٥) الدُّرُّ النضيد ص ٢٦٤

(٦) النحو الوافي ١ / ١٤٨

لكنه ذَكَرَ أنّ صاحب الصّحاح قال : العُرْفُ أيضاً الاسم من الاعتراف ، ومنه قولهم : له عليَّ ألفٌ عُرْفاً ، أي : اعترافاً ، وهو توكيدٌ أو تأكيدٌ . [١]

وأمّا عندي فإنه يحسن التفرقة بينهما ، كما صَنَعَ ابن مالك ومن وافقه ، حتى لا يكون ثَـمَّة اشتباهٌ بينهما ، فهما يَفْرُقَان من جهة اللفظ ومن جهة المعنى :

فأمّا اللفظ : فالمصدرُ يجبُ اشتماله على حروف فِعْله لفظاً ، أو تقديراً ، أو مع التعويض ، فلفظاً كإكرام ، وتقديراً كقتَال ، فإنّ أصله : قِيْتَال ، بدليل النطق بها في بعض الكلام ، والتعويض نحو عِدَة وتعريف ، [فالتاء] في الأُوْلى عِوَضٌ عن [فاء] الفعل ، وفي الثانية عِوَضٌ عن [الراء] المكرَّرة ، قال الصبّان : " فَعُلِمَ من ذلك أنّ العِوَضَ قد يكون آخراً وقد يكون أولاً " . [٢]

واسم المصدر يخلو حتماً لفظاً وتقديراً من بعض حروف الفعل دون عِوَض ، نحو عَوْن من أَعَانَ وعَطَاء من أَعْطَى ، ونَبَات من أَنْبَتَ ، ومنه قوله تعالى ﴿ وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾ [٣] وغيرها .

وأمّا المعنى : فمدلول **المصدر** الحدث ، ومدلول **اسم المصدر** لفظُ المصدر من حيث معناه ، نعم قال بعضهم : إنهما سواءٌ في الدّلالة على الحدث ، وعلى هذا فالفرق بينهما إنما هو بالصيغة فقط على ما تقدّم [٤] . بقيَ في المبحث أنّ بعض الباحثين المحققين ينكر وجودَ قِسْمٍ مستقلّ يُطلق عليه اسم المصدر ، وأنّ تعريفَ المصدر الأصيل ينطبقُ عليه ، وهذا رأيٌ قويٌّ ، ودَفْعُه عسيرٌ . [٥]

---

(١) الدُّرُّ النضيد ص ٢٦٤ ، وانظر الصحاح للجوهري ، مادة [عرف]

(٢) حاشية الصبّان على الأشموني ٢ / ٢٨٧

(٣) سورة نوح آية : ١٧

(٤) تصريف الأسماء للطنطاوي ص ٤٤ ، والضياء في تصريف الأسماء لمصطفى النحاس ص ٤٠

(٥) النحو الوافي ٣ / ٢١٠

المسألة الثانية :- إضمارُ المصدر

قال ابن الحفيد : (ومن إضمار المصدر قولك : عبدُالله أظنُّه منطلقٌ ، يجعل (الهاءَ) ضمير الظنّ ، كأنك قلتَ : عبدُالله أظنُّ ظنّي منطلقٌ ، وما جاء في الدّعوة المأثورة : واجعله الوارثَ ، فيحتمل عندي أنْ يُوَجَّهَ على هذا ، كذا في المفصّل [1] ، والدعاء المأثور: اللهم متّعْنا بأسماعنا وأبصارنا وقوّتنا وأحبتنا ، واجعله الوارث منّا ، فإنْ كان الضمير للمصدر فالمعنى : واجعل الوارثَ من عشيرتنا جَعْلاً ، ويحتمل أنْ يرجعَ إلى التَّمَتُّعِ ، والمعنى : وفّقنا لحيازة العلم لا المال ، حتى يكونَ هو الذي يبقى منّا بعد الموت والوارث الباقي " . [2]

عَرْضُ المَسْأَلةِ وتَحريرُها :

لقد اشترط عامّة النحاة في إعمال المصدر شروطاً كثيرة ، وكان من بينها عدم الإضمار فيه ، مما نتج عنه وجودُ خلافٍ بين النحاة حول هذه المسألة ، فمذهب الكوفيين أنه يجوز عَمَلُ المصدر وهو مضمرٌ ، كقولك : ضَرْبُك المسيءَ حَسَنٌ ، وهو المحسنَ قبيحٌ [3] ، وأجاز أبو عليّ والرّمّاني وابن جني إعماله في

---

(١) شرح المفصّل لابن يعيش ١ / ١٢٣ ، وسيأتي ذكره

(٢) الدُّرُّ النضيد ص ٢٨٩

(٣) الموفي في النحو الكوفي للاستانبولي ص ٤٤

المجرور ، وأجاز جماعةٌ إعماله في الظرف [١] ، وتبعهم الزمخشري [٢] ، وابن الشجري [٣] ، وأبو الحسن الباقولي [٤] ، وابن يعيش [٥] ، وابن الحاجب في موضعٍ [٦]، واستدلوا بقول زهير بن أبي سلمى : [٧]

ومَا الحَرْبُ إلا ما عَلِمْتُمْ وذُقْتُمُ وما هُوَ عنها بالحديثِ المُرَجَّمِ

أي : وما الحديثُ عنها .

وكقولهم : عبدُالله أَظُنُّه منطلقٌ ، أيْ : أظنُّ ظنّي منطلقٌ ، تجعلُ الهاءَ ضمير الظنّ ، أُضْمِرَ لتقدُّم ذِكْر الفعل ، والفعل دالٌّ على مصدره إنْ كان من لفظه ومشتقاً منه ، فصار تقدّمه كتقدّم المصدر . [٨]

واستدلوا أيضاً بوروده في القرآن قال تعالى ﴿ وَإِن تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ ﴾ [٩] ، وقوله تعالى ﴿ وَنُخَوِّفُهُمْ فَمَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا طُغْيَانًا ﴾ [١٠] ، أي يرْضَ الشُّكْر لكم ، وفمَا يزيدهم التخويف . [١١]

وغيرها من الآيات .

---

(١) ارتشاف الضرب ٥ / ٢٢٥٧ ، المساعد ٢ / ٢٢٦ ، الخصائص ٢ / ٢١

(٢) المفصّل في علم اللغة ص ٤٧

(٣) أمالي ابن الشجري ١ / ٨٢ ، ١٠٣ ، ٢٥١ ، ٢ / ٥٠٧

(٤) كشف المشكلات وإيضاح المعضلات ١ / ٣٤٢ ، ٥٠٨

(٥) شرح المفصّل ١ / ١٢٣

(٦) الإيضاح ١ / ٢٤١

(٧) ديوانه ص ١٨ بشرح ثعلب ، وانظر الدرر اللوامع ٥ / ٢٤٤ ، خزانة الأدب ٨ / ١١٩

(٨) شرح المفصّل لابن يعيش ١ / ١٢٣

(٩) سورة الزمر آية : ٧

(١٠) سورة الإسراء آية : ٦٠

(١١) أمالي ابن الشجري ١ / ٨٢ ، ٢٥١

وأمّا مذهب البصريين فإنه لا يعمل في مجرورٍ ولا ظرفٍ ولا غيرهما وهو مضمرٌ ، وبهذا قال الجُزُولي [١] ، وابن الحاجب في موضعٍ [٢] ، وابن مالك [٣] ، والرضي [٤] ، وأبو حيّان [٥] ، وابن هشام [٦] ، وابن عقيل [٧] ، والسيوطي [٨] ، وغيرهم [٩] ، وحجّتهم في ذلك أنه لو أُضْمِرَ المفردُ لأُضْمِرَ المثنى والمجموع أيضاً ، ولو أُضْمِرَ فيه المثنى والمجموع لَجُمِعَ له المصدر وثُنّي ، وإلا الْتَبَسَتْ ضمائر المثنّى والمجموع والمفرد بعضها ببعضٍ [١٠] ، ولأنه يزيل المصدر عن الصفة التي هي أصلُ الفعل ، فإنّ ضمير المصدر ليس بمصدرٍ حقيقة ، كما أنّ ضمير العَلَم ليس بعَلَم ، ولا ضمير اسم الجنس اسم جنس [١١] ، وأما استشهاد الكوفيين بقول زهير ، فقد حكموا عليه بالشذوذ ، لـمَا في هذا التقدير من التكلّف ، وتأوّلوه على أنّ [عنها]

---

(١) المقدّمة الجزولية ص ١٦٧

(٢) شرح الرضي على الكافية ٣ / ٤٠٢

(٣) تسهيل الفوائد ص ١٤٢ ، شرح التسهيل ٣ / ١٠٦

(٤) شرح الرضي ٣ / ٤٠٧

(٥) ارتشاف الضرب ٥ / ٢٢٠٧

(٦) شرح اللحمة البدرية ٢ / ٩٩

(٧) المساعد ٢ / ٢٢٦

(٨) شرح الألفية للسيوطي ص ٢٩٦ ، همع الهوامع ٥ / ٦٥

(٩) المرادي على الألفية ٣ / ٦ ، السلسيلي ٢ / ٦٤٣ ، الأزهري على التصريح ٢ / ٦٢ ، الأشموني ٢ / ٥٤٧ ، الخضري على ابن عقيل ٢ / ٢٢ ، وعباس حسن ٣ / ٢١٥ الذي ضَعَّفَ رأي الكوفيين ؛ لأنّ الضمير النائب عن المصدر المحذوف لا ينوب عنه في العمل على الرأي الأصحّ الغالب .

(١٠) شرح الرضي ٣ / ٤٠٧

(١١) همع الهوامع ٥ / ٦٥

متعلقٌ بمحذوف ، أيْ : أعني عنها ، أو بالمُرَجَّم ، وقد تقدّم عليه ضرورة ، أو متعلقٌ بمحذوفٍ يدلُّ عليه المُرَجَّم أيْ : وما هو مُرَجَّمٌ عنها بالحديث المُرَجَّم . [1]

وَبَعْدُ :-

فممّا سبق نستنتج أنّ هناك مذهبين في إضمار المصدر ، المذهب الأول الذي يمثله الكوفيون وهم يجوّزون إضماره وإعماله ، والمذهب الثاني ويمثله البصريون وهم يمنعونه ويرفضونه ، وما جاء على خلاف ذلك فهو شاذٌّ أو مُؤَوَّلٌ .

ولو رجعنا إلى نصّ ابن الحفيد ، لوجدنا أنه قد سَلَكَ مَسْلَكَ أصحاب المذهب الأوّل وهم الكوفيون ، ومثّل بالدعاء المأثور في القنوت " واجعله الوارثَ منّا " ، وبين أنه يحتمل عنده أنْ يُوَجَّه على هذا ، فالضمير للمصدر ، والمعنى : واجعل الوارثَ من عشيرتنا جَعْلاً.

وأمّا عندي فالراجح ما ذَهَبَ إليه هو وأصحابه من جواز إضمار المصدر وإعماله ، لمجيئه في القرآن وفي كلام العرب وهو كثيرٌ ، من ذلك قوله تعالى ﴿ وَلَوْ ءَامَنَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُم ﴾ [2] ، أيْ : لكان الإيمان ، وقوله ﴿ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ﴾ [3] ، أيْ : العَدْلُ أقربُ ، والضمير كناية عن

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٠٦ ، أوضح المسالك ٣ / ٢٠٤ بحاشية محيي الدين عبد الحميد ، المساعد ٢ / ٢٢٦

(٢) سورة آل عمران آية : ١١٠ ، وانظر أمالي ابن الشجري ١ / ٨٢

(٣) سورة المائدة آية : ٨ ، وانظر كشف المشكلات للباقولي ١ / ٣٤٢

المصدر ؛ لأنّ الفعل يدلُّ عليه لغة ، كقولهم : من صَدَقَ كان خيراً له ، أيْ : كان الصّدقُ ، ومثل ذلك كثيرٌ .

ومما جاء في الشعر قول القطامي : [1]

هُمُ المُلُوكُ وأَبنَاءُ الملوك لَهُمْ

والآخِذُونَ به والسَّاسَةُ الأُوَلُ

أراد [الآخذون بالملك] ، فأضمره لدِلالة ذِكْر (الملوك) عليه ، والإشارةُ بمنزلة الإضمار . وغيرها من الأدلة التي تبيّن صحَّة ما ذهبوا إليه وتؤيد مذهبهم ، وهي كثيرةٌ تتأبّى على الشذوذ والتأويل .

(١) انظر ديوان القطامي ص ٢٠١ ، وانظر أمالي ابن الشجري ١ / ١٠٣ ، وكذلك خزانة الأدب ٥ / ٢٢٧

المسألة الثالثة :- الفعل " يَدَع " ومشتقاته

قال ابن الحفيد : (الوديعةُ مشتقةٌ من الوَدْع وهو التَّرْك ، ورُوِيَ في الحديث " لينتهيَنَّ أقوامٌ من وَدْعِهِمُ الجُمُعات " ، أيْ عن تَرْكهم الجُمُعَات . زَعَمَتْ النحويّة أنّ العرب أماتوا مصدر وَدَعَ ، وقد رُوِيَ هذه الكلمة عن أفصح العرب صلى الله عليه وسلم ، كذا في النهاية شرح الهداية [1]) . [2]

عَرْضُ المَسْأَلةِ وتَحريرُها :

من بين تقسيمات الفعل أنه يكون إمّا جامداً أو متصرفاً ، **فالجامد :** ما لَزِمَ صيغةً واحدةً ، فالماضي نحو عَسَى ، والأمر نحو هَاتِ ، **وأمّا المتصرّف :** فينقسم إلى تامّ التصرّف ، بحيث يجيء منه الصيغ الثلاثة : الأمر والماضي والمضارع وهو الكثير مثل : ذَهَبَ ، أو ناقص التصرّف وهو ما يجيء منه اثنان من هذه الصيغ الثلاثة ، وأشهرها الفعلان [يَدَعَ وَ يَذَر] ، فالمشهور مجيء المضارع والأمر منهما فقط [3] ، غير أنه قد اختلفت الآراء حول هذه المسألة ، إذْ تَتَبَّعْتُ آراء النحاة فيما وَقَعَتْ عليه يدي من المصادر ، فوجدتُ أنه يمكن تقسيم أقوالهم إلى ثلاثة أقسام :-

---

(١) ومؤلفه هو الحسين بن علي بن حجاج بن حسام الدين السغناقي المتوفَّى سنة ٧١١هـ ، شرح فيه كتاب الهداية للمرغيناني ، ولم أظفرْ به . انظر الأعلام للزركلي ٢ / ٢٤٧

(٢) الدُّرُّ النضيد ص ٢٥٥

(٣) المغني في تصريف الأفعال للشيخ محمد عبدالخالق عضيمة ص ١٨٧ ، بتصرّف

القسم الأول: يرون استعمال المضارع والأمر منهما فقط ، وأصحابه هم :

١- سيبويه : حيث يقول : " ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أنْ يُسْتَعْمَلَ حتى يصيرَ ساقطاً . . . فإنهم يقولون : يدعُ ولا يقولون : وَدَعَ ، استغنوا عنها بترَكَ ، وأشباه ذلك كثيرٌ " [١] ، ويقول أيضاً في موضعٍ آخر : " يُقال : يذرُ ويدعُ ، ولا يُسْتَعْمَلُ فَعَلَ ، وهذا النحو كثيرٌ " . [٢]

٢- ابن دريد [٣] : حيث يقول : " العربُ لا تقول : وَدَعْتُه ولا وَذَرْتُه في معنى تركتُه ، وإنّما يقولون : تَرَكْتُه ، ودَعْهُ وذَرْهُ " . [٤]

٣- الجوهري : يقول : " قولهم : دَعْ ذا ، أيْ اتركْهُ ، وأصله وَدَعَ يَدَعُ ، وقد أُميتَ ماضيه ، لا يُقال : وَدَعَهُ ، وإنّما يُقال : تَرَكَهُ ، ولا وادعٌ ولكنْ تاركٌ " . [٥]

٤- الرضي في رأي : حيث يقول : " ويَدَعْ مثل يَسَعْ ، لكنّه أُميتَ ماضيه " [٦] ، ويقول أيضاً : " وحُمِلَ يَذَرُ على يَدَعُ ؛ لكونه بمعناه ، ولم يُسْتَعْمَلْ ماضيه لا في السَّعَة ولا في الضرورة " . [٧]

---

(١) الكتاب ١ / ٢٥

(٢) الكتاب ٤ / ٣٩٩

(٣) هو أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد ، كان عالماً باللغة وأشعار العرب ، له كتاب الجمهرة في علم اللغة ، وكتاب الاشتقاق ، وكتاب أدب الكاتب على مثال كتاب ابن قتيبة ، وغيرها ، توفي سنة ٣٢١ هـ . البغية ١ / ٧٦

(٤) جمهرة اللغة ، باب "ما اتفق عليه أبو زيد وأبو عبيدة " ٣ / ٤٣٦

(٥) الصّحاح ، انظر مادة [ودع] ، ومثله كذلك مادة [وذر]

(٦) شرح الشافية ٣ / ٩١

(٧) شرح الشافية ١ / ١٣١

٥- السيوطي : حيث ذَكَرَ أنهما يُعَدَّان في الجوامد ؛ إذْ لم يُسْتَعْمَلْ منهما إلاّ الأمر [١] ، وهذه غفلةٌ منه رحمه الله فإنّ مضارع دَعْ مستعملٌ كثيراً ، وأمّا المضارع من ذَرْ ، فقد جاء مستفيضاً في أفصح الكلام وأشرفه . [٢]

القسم الثاني : يرون مجيء غير المضارع والأمر منهما ، لكنّ ذلك نادرٌ وقليلٌ ، ويكون استعماله شاذاً ، وأصحاب هذا القسم هم :

١- المبرّد : حيث يقول : " لا يكادون يقولون : وَدَعَ ولا وَذَرَ ؛ لضعف الواو إذا قُدّمت ، واستغنوا عنها بتَرَكَ " . [٣]

٢- أبو علي الفارسي : حيث يقول : " فأمّا الشاذ عن الاستعمال المطّرد في القياس ، فكما في يَدَع ويَذَر . . . فصَارَ قولُ الذي يقول : وَدَعَ ، شاذاً عن الاستعمال " . [٤]

٣- ابن جني : يرى بأنّ ذلك قليلٌ استعماله ، ويُحْكَم عليه بالشذوذ . [٥]

٤- الأنباري : الذي تحدّث عن وَدَعَ بقوله : " محمولٌ على أنه بمعنى وَدَّعَ بالتشديد فخُفّف ، وهو على كل حال من الشاذّ الذي لا يعتدّ به في الاستعمال " . [٦]

---

(١) همع الهوامع ٥ / ٢٤

(٢) انظر المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم لمحمد فؤاد عبدالباقي ، مادة [وذر]

(٣) انظر رأي المبرّد في الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢٠ / ٩٤

(٤) انظر المسائل العسكرية ص ١٣٥

(٥) المحتسب ٢ / ٣٦٤ ، الخصائص ١ / ١٠٠

(٦) الإنصاف ٢ / ٤٨٧

٥- العكبري : ذَكَرَ في معرض حديثه عن قوله تعالى ﴿ مَاوَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى ﴾ [١] قوله : " وقد قُرِئَ بالتخفيف ، وهي لغةٌ قليلةٌ " . [٢]

٦- القرطبي : ذَهَبَ إلى ما ذَهَبَ إليه العكبري ، وقال : هي قليلةُ الاستعمال . [٣]

٧- الرضي في رأي : يرى استعمال الماضي ، لكنّ ذلك خاصٌّ بالضرورة الشعرية . [٤]

٨- ابن منظور : يقول : " قولهم : دَعْ هذا أيْ اتركه ، ووَدَعَهُ يَدَعُه : تركَهُ وهي شاذةٌ " . [٥]

٩- الشنقيطي : حيث يقول : " استعمال وَدَعَ بمعنى تَرَكَ قليلٌ " . [٦]

القسم الثالث : يجيزون استعمال غير المضارع والأمر منهما ، ولا يمتنع ذلك ، وأصحاب هذا القسم وهذا المذهب هم :

١- أبو عبيدة : حيث يقول : " ما وَدَعَك مخففةٌ من وَدَعْتَ تَدَعَهُ " [٧]، واكتفى بذلك دون أنْ يعلّقَ عليها بشيء ، فكأنه يرى جواز ذلك دون حَرَج .

---

(١) سورة الضحى آية : ٣

(٢) إملاء ما مَنّ به الرحمن ص ٥٨٤

(٣) الجامع لأحكام القرآن ٢٠ / ٩٤

(٤) شرح الشافية ١ / ١٣٠

(٥) لسان العرب مادة [ودع]

(٦) أضواء البيان ٩ / ٢٧٥

(٧) مجاز القرآن ٢ / ٣٠٢

٢- النحّاس : فقد وافق أبا عبيدة ، ثم ذَكَرَ أنّ سيبويه يمنع ذلك ، فكأنّ مراده من ذلك أنه يتعجَّبُ لرأي سيبويه هذا ، الذي لا يوجد سببٌ لمنع ذلك . [١]

٣- التبريزي [٢] : بقوله : " يَدَع : يَتَّدِع ويَقِرّ ، من وَدَعَ وتودَّع واتّدع ، ويُقال : وَدَعَ الرجلُ وداعة ، فهو وادعٌ وَوديعٌ " . [٣]

٤- الزمخشري : حيث استشهد بقوله صلى الله عليه وسلم (لينتهينّ أقوامٌ عن وَدْعِهم الجُمُعَات) [٤] ، ثمّ قال : أيْ عن تركهم ، مصدرُ الفعل يَدَعُ . [٥]

٥- ابن الأثير – المطرّزي – الفيومي :

يقولون بأنّ النحاة قد زَعَمُوا أنّ العرب أماتتْ ماضي يَدَع ، ومصدرَه واسمَ الفاعل ، والنبي صلى الله عليه وسلم أفصحُ العرب ، قد رُوِيَتْ عنه هذه الكلمة كما في الحديث السابق ، فكيف يكون إماتةً ، وقد جاء الماضي في بعض الأشعار ، لكنْ يجوز القول بقلّة الاستعمال ، ولا يجوز القول بالإماتة . [٦]

---

(١) إعراب القرآن ٥ / ٢٤٩

(٢) هو أبو زكريا يحيى بن علي بن محمد بن الحسن التبريزي المعروف بالخطيب ، أحد أئمة اللغة والأدب والنحو ، شرح ديوان الحماسة لأبي تمام ، وديوان المتنبي ، وديوان سِقْط الزَّند للمعرّي ، توفي سنة ٥٠٢ هـ . بغية الوعاة ٢ / ٣٣٨

(٣) شرح المفضليات ٢ / ٧٢٣

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه ٦ / ١٥٢ ، (كتاب الجُمُعة – باب التغليظ في ترك الجمعة)

(٥) الفائق في غريب الحديث ٤ / ٥١

(٦) النهاية في غريب الحديث ٥ / ١٦٦ ، وانظر المغرّب في ترتيب المعرّب ، باب الواو مع الدال المهملة مادة [ودع] ص ٤٧٨ ، وكذلك المصباح المنير ، باب الواو مع الدال وما يثلثها ، مادة [ودع]

٨- البغدادي : الذي أنكر على سيبويه وعلى مَنْ قال بمَنْعِ استعمال ماضيه ، أو مصدره ، أو اسم فاعله ، أو اسم مفعوله ، فقال : " الجميع قد وَرَدَ ، فالأقرب الحكم بالشذوذ ، لا بالإماتة ولا بالضّرورة " .[١]

٩- ابن الطيب الفاسي : يقول : " قد أجمع علماء الصّرف على أنّ الماضي منهما أُميتَ ولم يُستَعْمَلْ ، وكأنّ مرادهم في الفصيح من الكلام " [٢] ، فيُفهم من كلامه أنّ مجيء ذلك في غير الفصيح أمرٌ واردٌ مسلّمٌ به .

١٠- الآلوسي : تحدّث عن وَدَعَ ، فقال : " قيل : ليس بمخفّفةٍ ، بلْ هو فِعْلٌ برأسه بمعنى تَرَكَ ، وأنه يعكّر على قول النحاة : أَمَاتَت العرب ماضي يَدَع ويَذَر ، ومصدرَهما ، واسمَ فاعلهما ، واسم مفعولهما " . [٣]

١١- سعيد الأفغاني : ولعلّه أفضلُ مَنْ تكلّم من أصحاب هذا القسم انتصاراً لمذهبه ورأيه ، حيث شَنَّ هجوماً قاسياً على مخالفيه ، فقال : " هم في أقوالهم هذه متهافتون خارجون على أصولهم التي أَصَّلوها هم أنفسهم " ، ثم أيّد كلامه ببعض البراهين وكان من أهمها قوله : " من المتفق عليه عند اللغويين والنحاة ، أنه لم يصلْ إلينا من كلام العرب إلا القليل ، ولو جاءنا وافراً لجاء علمٌ كثيرٌ ، ومن المتفق عليه عندهم : أنّ اللغة إذا وَرَدَتْ في القرآن فهي أفصح مما في غير القرآن " ، إلى أنْ قال : " وبذلك ترى تَسَرُّبَ الوَهْي إلى بعض أحكامهم ، إذْ كانتْ خطّتهم ينقصها الإحكام في المنهج ، والكفاية في

---

(١) شرح الشافية ٤ / ٥٠ شرحه لشواهدها ، خزانة الأدب ٦ / ٤٧١

(٢) فيض نشر الانشراح من روض طَيّ الاقتراح ١ / ٥٥٤

(٣) روح المعاني ٣٠ / ١٩٨

الاستقراء معاً ، وكان عليهم قبل إرسالها استيعاب قراءات القرآن على الأقلّ والاحتجاج بها " . [1]

وأمّا شواهدهم التي تعضّد مذهبهم فهي كثيرةٌ منها :

قراءة التخفيف في قوله تعالى ﴿ ما ودَعَكَ رَبُّكَ ومَا قَلَى ﴾ كما مَرَّ معنا ، كذلك حديث الرسول صلى الله عليه وسلم (دَعُوا الحبشة ما ودَعُوكم ، واتركوا التُرْك ما تركوكم) . [2]

كذلك قول أبي الأسود الدؤلي : [3]

لَيْتَ شِعْرِي عَنْ خَلِيلَيَّ مَا الذي ... غَالَهُ في الحُبّ حتى وَدَعَهْ

وقول سُويد بن أبي كاهل اليشكري : [4]

فَسَعَى مَسْعَاتَهُمْ في قَوْمِه ... ثمّ لم يَظْفَرْ ولا عَجْزاً وَدَعْ

وقول الآخر : [5]

وَكَانَ مَا قَدَّمُوا لأَنفُسِهِمْ ... أَكْثَرَ نَفْعاً من الذي وَدَعُوا

---

(١) في أصول النحو ص ٣٤

(٢) انظر سنن أبي داوود ٣ / ٨١١ ، (كتاب الملاحم – بابٌ في النهي عن تهييج التُّرْك والحبشة) ، وانظر سنن النسائي ٢ / ٦٦٩ ، (كتاب الجهاد – بابُ غزوة التُّرْك والحبشة)

(٣) انظر ديوانه ص ٣٥٠ ، وقيل : هو لأنس بن زنيم ، انظر بصائر ذوي التمييز للفيروز أبادي ٥ / ١٨٧

(٤) المفضليات للضبّي ص ١٩٩

(٥) البيت بلا نسبةٍ ، انظر الإنصاف ٢ / ٤٨٦ بحاشية محمد محيي الدين عبدالحميد ، وانظر شرح الشافية ٤ / ٥٢ شرح البغدادي لشواهدها .

فكلُّ ما سَبَقَ يؤكّد مجيئه بلفظ الماضي ، كذلك سُمِعَ منه المصدر ، كما في حديث الرسول صلى الله عليه وسلم السابق ، المتعلّق بتغليظ تَرْكِ الجُمُعَة كما مَرَّ معنا ، كما سُمِعَ منه أيضاً اسمُ الفاعل ، كقول مَعْن بن أَوْس : [1]

عليه شَرِيبٌ لَيِّنٌ وادعُ العَصَا ... يُسَاجِلُهَا حُمَّاتُهُ وتُسَاجِلُه

وفي بيتٍ آخر أنشده أبو علي الفارسي : [2]

فأَيُّهُمَا مَا أَتْبَعَنَّ فإنني ... حَزِينٌ على تَرْك الذي أنا وَادعُ

كما جاء منه اسم المفعول ، كقول خفاف بن ندبة : [3]

إذا مَا اسْتَحَمَّتْ أَرْضُهُ من سَمَائِه ... جَرَى وَهْوَ مَوْدُوعٌ وَوَاعِدُ مَصْدَقِ

---

(١) انظر البيت في المسائل البصريات ١ / ٤٠١ ، بحاشية الدكتور محمد الشاطر ، والإنصاف ٢ / ٤٨٦ ، بحاشية محمد محيي الدين عبدالحميد ، وشرح الشافية ١ / ١٣١ شرح البغدادي لشواهدها .

(٢) البيت لقيس بن الحدادية ، وذُكِرَ من غير نسبٍ في المسائل البصريات ١ / ٤٠٠ ، والمسائل العسكرية ص ١٣٦ ، وشرح الشافية ٤ / ٥٣ شرح البغدادي لشواهدها

(٣) الأصمعيّات ص ٢٤

وبَعْدُ :-

فإنه يتضح مما سَبَقَ عرضه أنّ العلماء مختلفون حول هذه المسألة ، مما جعلني أقسّم أقوالهم إلى ثلاثة أقسام : (مانعٍ / مجوّزٍ على قلّة وشذوذ / مجوّزٍ مطلقاً) ، ولو نظرنا إلى نصّ ابن الحفيد استطعنا أنْ نحكم عليه مما هو ظاهرٌ ، أنه يذهب مَذْهَبَ أصحاب القول الثالث القائلين بجواز اشتقاق الفعل " يَدَعَ " واستعماله ، وهو مَا أَميلُ إليه وأُرَجّحُه ؛ لأنّ " استعمال ما أَهْمَلُوا من هذا جائزٌ صوابٌ ، وهو الأصْل ، بل هو في القياس الوَجْه ، وهو في الشّعر أَحْسَنُ منه في الكلام لقلّة اعتياده ؛ لأنّ الشّعرَ أيضاً أقلُّ استعمالاً من الكلام " . [1]

فإذا كان العلماء يثبتون استعمال الكلمة بشاهدٍ واحدٍ إذا لم تخالف القياس ، فكيف يحكمون على ما مَرَّ من شواهدَ مطّردةٍ في القياس بالإماتة ؟! ، فهذا في نظري خُلْفٌ من القول .

(١) هذا الرأي منسوبٌ لابن درستويه ، وأنا هنا أورده لأنني أوافقُ ما ذَهَبَ إليه ، انظر رأيه في المزهر للسيوطي ٢ / ٤٦

المبحث الخامس (التأنيث)

تمهيد :

التأنيث هو فَرْعُ التذكير ؛ لأنه الأصل في الأسماء ، إذْ مَا من شيءٍ يُذكَّر أو يُؤَنَّث إلا ويُطلق عليه [شيء] ، وَ [شيء] مذكَّرٌ في لغاتهم ، ومن هنا احتاج المؤنث إلى علامةٍ خلافاً للمذكر ؛ لأنّ الأشياء الأُوَل تكون مفردةً لا تركيب فيها ، والثواني تحتاج إلى ما يميّزها من الأُوَل ويدلُّ على مَثْنَوِيَّتَها ، بدليل احتياج التعريف إلى علامة ؛ لأنه فرع التنكير ، واحتياج النفي وشبهه إليها ؛ لأنها فرع الإيجاب . [1]

وينقسم المؤنث إلى :

لفظيّ : وهو ما وُضِعَ لمذكَّرٍ وفيه علامةٌ من علامات التأنيث ، كطلحة وحمزة ، **ومعنويّ :** وهو ما كان عَلَماً لمؤنثٍ وليس فيه علامة ، كمريم وسعاد ، **ولفظيّ ومعنويّ :** وهو ما كان عَلَماً لمؤنثٍ وفيه علامة ، كفاطمة ، وسلمى ، وعاشوراء مُسَمّىً به مؤنث .

وللمؤنث علامتان :

الأولى / (**التاء**) وتلحق الفعل ، سواء كانتْ ساكنةً نحو : قامتْ ، أو متحركةً نحو : تَقوم ، وتلحق الاسم نحو : فاطمة وصائمة وظريفة ، والأصل في إلحاقها الاسم ؛ للفرق بين المذكر والمؤنث ، وتلحق بعض الحروف فتكون زائدةً كثُمَّت ، ورُبَّت .

---

(١) انظر هذا في شرح المفصّل لابن يعيش ٥ / ٨٨ ، وشرح ألفية ابن معطي للموصلي ٢ / ١٢٢٢ ، وشرح ألفية ابن مالك لعبد الرحمن بن أبي بكر بن العيني ص ٣١٤ ، وهمع الهوامع ٦ / ٦٠

الثانية / (**الألف**) ، وهي قسمان :

أ- مفردة ، وهي المقصورة كبشرى ، وليلى ، وسلمى .

ب - غير مفردة ، وهي التي قبلها ألفٌ ، فتقلب هي همزة ، كحمراء وعذراء [1] ؛ لأنهم لمّا أرادوا أنْ يؤنثوا بها ما فيه ألف ، لم يمكنْ اجتماعهما ؛ لتماثلهما والتقائهما ساكنين ، فأُبدلت المتطرفة - للدلالة على التأنيث - همزةً ؛ لتقاربهما ، وخُصَّت المتطرفة ؛ لأنها في محلّ التغيير ، ويدلُّ لذلك سقوطها في الجمع كصَحَارَى ، ولو لم تكنْ مُبْدَلَةً لم تحذفْ ، وقال الكوفيّة : بلْ هي أصلٌ أيضاً . [2]

غير أننا نجد ابن التَّسْتُري الكاتب [3] ، ينكر أنْ تكون هناك علاماتٌ خاصّةٌ بالتأنيث فيقول : " ليس يجري أَمْرُ المذكر والمؤنث على قياسٍ مطَّردٍ ، ولا لهما بابٌ يحصرهما كما يدّعي بعض الناس " . [4]

وذكر أدلةً على ذلك فحواها أنهم يقولون : علاماتُ المؤنث ثلاث ، وهذه العلامات بعينها موجودةٌ في المذكر ، فالتاء مثل قولك : رجلٌ نسَّابةٌ ، وعلاَّمةٌ ، والألف المقصورة مثل : رجلٌ خُنْثَى ، وزِبَعْرَى للسّيئ الخُلُق ، والألف الممدودة مثل : رجلٌ عياياء ، وطباقاء ، وغير ذلك مما لا يحصى ، ثمّ إنهم وصفوا أنّ المذكر هو الذي ليس فيه شيءٌ من هذه العلامات ، مثل (زيد ، وسَعْد) ، وقد يوجد على هذه الصورة كثيرٌ من المؤنث مثل : (هِنْد ، ودَعْد) وغير ذلك .

---

(١) انظر إرشاد السالك إلى حلّ ألفية ابن مالك لابن قيم الجوزية ٢ / ٤٧٦ ، وَ شذا العرف في فنّ الصّرف للحملاوي ص ٨٥

(٢) همع الهوامع ٦ / ٦٠

(٣) هو أبو الحسين سعيد بن إبراهيم التَّسْتُري ، توفي حوالي سنة ٣٦١ هـ . انظر ترجمته في مقدّمة كتابه المذكر والمؤنث ، بتحقيق : الدكتور أحمد عبد المجيد هريدي .

(٤) المذكر والمؤنث لابن التَّسْتُري الكاتب ص ٤٧ ، بتصرّف

ويمكن الرَّدُّ عليه فنقول : إنّ [التاء] في (نسَّابة وعلاَّمة) ، ليستْ للتأنيث وإنّما هي لتأكيد المبالغة ، وَ [الألف] في (خُنْثَى) للتأنيث ؛ لأنّ له فَرْجاً كفَرْج الرَّجُل ، وَ فَرْجاً كفَرْج المرأة [1] ، وهي في (زِبَعْرَى) ليست للتأنيث كما يُتَصَوَّر ، بدليل أنهم قالوا في الأنثى " زِبَعْراة " بالهاء ، فلو كانت الألف للتأنيث لم تدخلْ عليها تاء التأنيث ؛ لأنّ الاسم لا يجتمع عليه تأنيثان ، يقول صاحب اللسان : " وحَكَى بعضهم [الزَّبَعْرَى] بفتح الزاي ، فإذا كان ذلك فألفه ملحقةٌ بسَفَرْجَل " [2] ، وأمّا (هِنْد ودَعْد) وأمثالهما ، فمؤنثاتٌ في المعنى مذكَّراتٌ في اللفظ ، وقد تكون هذه مذكَّراتٌ (كهِنْد بن عُمَر) ، والسّياق كفيلٌ بإزالة اللَّبْس ، فتقول : (نَجَحَتْ هندُ) وَ (نَجَحَ هندُ) والله أعلم .

وفي هذا المبحث مسألة واحدة هي :

---

(١) المصباح المنير ، مادة (خنث)

(٢) لسان العرب ، مادة (زبعر)

المسألة :- طريقة كتابة تاء التأنيث في الاسم المؤنث بها

قال ابن الحفيد : (من عادة العرب أنهم يكتبون " رَحْمَتَ الله " بالتاء المدودة ، مع أنّ حقَّ التاءات التي تصيرُ هاءاتٍ عند الوقف إذا أُضيفتْ إلى المضمرات تكتبْ بالتاءات المدودة ؛ لشدّة الاتصال بينها وبين الضمير المتصل بها ، وللأمن من الوقف عليها ، وإذا أُضيفت إلى المظهر أنْ تكتب بالهاء ؛ لعَدَم شدّة الاتصال ، وجواز الوقف عليها ، لكنْ " رَحْمَتَ الله " كثيرةُ الاستعمال ، وبين الله والرَّحمة من شدّة الاتصال ما لا يخفى ، كذا أفاده الفاضل رشيد الدّين الوطواط [1]) . [2]

عَرْضُ المَسْأَلَةِ وتَحريرُها :

للوقف والوصل أثرٌ في كيفيّة كتابة (التاء) كما هي أَوْ هاءً ، فالتي يُوقف عليها بالهاء تكتب هاءً ، والتي يُوقف عليها بالتاء تكتب تاء ، فالأُوْلى نحو : رحمة وفاطمة ، والثانية نحو : أختْ وبنتْ ورَحَمَات وفَاطِمَات ، وهذا ما يشير إليه السيوطي بقوله : " والأصل في كلّ كلمة أنْ تُكتب بصورة لفظها ، بتقدير الابتداء بها وبتقدير الوقف عليها ، ومن أجل ذلك كُتب نحو : رَهْ زيداً ، وقِهْ زيداً ، وفِهْ زيداً بالهاء ؛ لأنه إذا وُقف عليها قيل : رَهْ وقِهْ بالهاء . . . ومن أجل ذلك أيضاً كُتِبَتْ تاءُ التأنيث في نحو : رحمة ونعمة

---

(١) هو محمد بن محمد بن عبدالجليل بن مردويه المعروف بالرشيد الوطواط ، كان من نوادر الزمان وعجائبه ، وأعلم الناس بدقائق العربية ، وله من التصانيف : حدائق السحر في دقائق الشعر ، رسائله بالعربي ، رسائله بالفارسي ، وغير ذلك ، توفي بخوارزم سنة ٥٧٣ هـ . بغية الوعاة ١ / ٢٢٦

(٢) الدُّرُّ النضيد ص ٣٢٩

هاءً للوقف عليها بالهاء ، بخلاف نحو : أختْ وبنتْ ، وباب (قائمات) [١] ، وباب (قامتْ هند) [٢] ، فإنّ الوقف على الجميع بالتاء ، فلهذا تُكْتَبُ بالتاء " . [٣]

ويؤيده الأشموني فيقول : " يجبُ اتباع ما رُسِمَ في المصحف العثماني من المقطوع والموصول ، وما كُتِبَ بالتاء المجرورة ، وما كُتِبَ بالهاء " . [٤]

هذا ويوضّح لنا ابن درستويه كيفيّة كتابة (التاء) من حيث المَطّ والقطع ، فيقول : إنّ التاء من الحروف المتصلة ولها صورتان : – فإذا كانتْ مُبْتَدَأَةً أو متوسّطةً ، فهي مقطوعةٌ لا مَطَّ فيها إلا عارضاً .

وإذا كانتْ متطرّفةً أو منفردةً ، فهي ممطوطةٌ كما ترى ، تتت ت . . [٥]

فنلاحظ من كلامه أنه عَبَّرَ بالمقطوعة عن التي ليستْ فيها استطالةٌ ومَدٌّ ، وأمّا التي فيها استطالةٌ ومَدٌّ فعَبَّرَ عنها بالممطوطة .

ورأيتُ الشيخ خالد الأزهريّ يُعَبّر عن التاء المفتوحة بالتاء المجرورة ، وتبعه من المعاصرين الشيخ علي صَبْره ، والدكتور شعبان إسماعيل . [٦]

أمّا الغلاييني فيعبّر عن المربوطة بالهاء ، وعن المفتوحة بالمبسوطة . [٧]

---

(١) أيْ : جمع المؤنث السالم

(٢) أيْ : تاء التأنيث الساكنة

(٣) الفرائد الجديدة للسيوطي ٢ / ٩١٢

(٤) منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ، لأحمد بن عبد الكريم الأشموني ص ١٥

(٥) الكُتّاب لابن درستويه ص ١٢٤

(٦) الحواشي الأزهرية ص ٤٩ – ٥١ ، وانظر ملخص العقد الفريد في فنّ التجويد لعلي أحمد صبره ص ٢٩ ، وانظر ملخص أحكام التجويد للدكتور شبعان إسماعيل ص ٨١

(٧) جامع الدروس العربية ٢ / ١٢٨ ، ١٢٩

ونستخلص مما سبق أنّ للتاء أسماء متعدّدة هي :-

١- **التاء المفتوحة** = الممطوطة = المبسوطة = المتطرفة = المنفردة = المجرورة .

٢- **التاء المربوطة** = الهاء .

ونلاحظ أنّ التاء المفتوحة تُنْقَط ، أمّا المربوطة فيقول الرازي : " وأمّا تاء التأنيث في نحو : تمرةُ طَيْبَةَ ، وجَاريةُ زيدٍ ، فلم يوجد في نقطها نصٌّ وإنْ كُنّا ننقطها " . [١]

واختُلف في التاء والهاء ، أيهما الأصل ، فالبصريون يرون أنّ التاء الأصل والهاء بدلٌ منها ، والكوفيون يرون أنّ الهاء هي الأصل . والحقّ الأوّل ، والدليل على ذلك أنّ الوَصْل مما تجري فيه الأشياء على أصولها ، والوَقْف من مواضع التغيير . [٢]

ومن عادة العرب كتابة بعض الكلمات بالتاء المفتوحة ، مع أنّ الأصل أنْ تُكْتَبَ بالتاء المربوطة ؛ لأنّ حقَّ التاءات - كما قال ابنُ الحفيد - التي تصيرُ هاءاتٍ عند الوقف ، إذا أُضيفتْ إلى المفردات تُكْتَب بالتاءات الممدودة ؛ لشدّة الاتصال بينها وبين الضمير المتصل بها ، وللأمن من الوقوف عليها ، وأمّا إذا أُضيفتْ إلى المظهر فإنها تُكْتَب بالهاء ؛ لعَدَم شدّة الاتصال وجواز الوقف عليها [٣] ، غير أنّ العرب - كما ذَكَرْتُ - قد كَتَبَتْ بعض الكلمات بما يخالف ذلك القياس ، وقد نزل القرآن بها ، كنِعْمَة وسُنَّة وشَجَرة وامرأة ولَعْنة ومَعْصية وكَلِمَة وغيرها [٤] ، وأمّا [ابنة] فإنها تُكْتَبُ : هذه هندُ ابنةُ

---

(١) ضمن ثلاثة كتبٍ في الحروف ، للخليل بن أحمد وابن السكيت والرازي ص ١٥٦

(٢) شرح المفصّل لابن يعيش ٥ / ٨٩

(٣) الدُّرُّ النضيد ص ٣٢٩

(٤) انظر المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار مع كتاب النقط لأبي عمر الداني ص ٧٧ ، ودليل الحيران على موارد =

عَمّك ، بالألف والهاء ، فإذا أُسْقِطَت الألف كُتِبَتْ : هذه هندُ بنتُ عَمّك ، بالتاء المبسوطة . [١]

ومن بين هذه الكلمات التي كتبتها العربُ بالتاء الممدودة كلمة (رحمةُ الله) ، كما هو ظاهر نصّ ابن الحفيد ، فإنهم يكتبونها هكذا [رحمتُ الله] ، مع أنها أُضيفتْ إلى ظاهرٍ ، وكان حقّها أنْ تُكْتَبَ بالتاء المربوطة ، لكنّ ابنَ الحفيد عَلَّل لذلك بما أفاده الفاضل رشيد الدين الوطواط وقبلهما ابن درستويه [٢] ، والرازي [٣] ، بأنه لكثرة استعمالها وما بينها وبين الله عَزَّ وجَلَّ من شدّة الاتصال ما لا يخفى ، صارتْ بمنزلة ما لا ينفصل البتّة ، فتُكْتَبُ بالتاء المبسوطة .

كما أنّ تاء التأنيث الداخلة على الحروف ، وُجِدَ أنها بتاءٍ مبسوطةٍ في أربعة مواطن هي : ثُمَّتَ ، رُبَّتَ ، لعلَّتَ ، لاتَ ، وأمّا [ثَمَّة] الظرفية المفتوحة الثاء ، فإنها ترسم بالهاء ؛ فرقاً بينها وبين الحرفية العاطفة . [٤]

وقد اختلف الناس في الوقف على ما وَقَعَ من هذه الكلمات بالتاء والهاء ، فقال قومٌ : الوقف بالتاء على ما وَقَعَ في المصحف بالتاء ، والهاء على ما وَقَعَ فيه بالهاء . وقال آخرون : إنْ شئتَ وقفتَ على المرسوم بالتاء في المصحف بالتاء ، وإنْ شئتَ بالهاء ، كلٌّ ذلك جائزٌ .

= الظمآن في فَنَّيْ الرسم والضبط للخراز الشريشي ص ٣٣٣ ، والمقصد في تلخيص ما في المرشد في الوقت والابتداء لأبي يحيى زكريا الأنصاري ص ١٨ ، وشرح تلخيص الفوائد وتقريب المتباعد لأبي البقاء القاصح ص ٩٥ ، وملخص العقد الفريد في فنّ التجويد للشيخ علي أحمد صبره ص ٢٩ ، وملخص أحكام التجويد للدكتور شعبان إسماعيل ص ٨١

(١) انظر دقائق العربية للأمير أمين آل ناصر الدين ص ١٢١

(٢) الكُتّاب لابن درستويه ص ٩٦

(٣) ضمن ثلاثة كتبٍ في الحروف ، للخليل بن أحمد وابن السكيت والرازي ص ١٥٦

(٤) قواعد الإملاء ، لعبد السلام محمد هارون ص ٥٧

وما وَقَعَ في المصحف بالتاء فإنما كُتِبَ على نيَّة الوَصْل ، وما وَقَعَ فيه بالهاء فإنما كُتِبَ على نيَّة الوقف . [1]

وبذلك يتبين أنّ الصحابة – رضي الله عنهم – فرّقوا بين بعض الكلمات فرسموا بعضها بالهاء ، وبعضها بالتاء ؛ لتحتمل المرسومة بالتاء قراءتين ، بخلاف المرسومة بالهاء فلا تحتمل إلا وَجْهاً واحداً . [2]

والتاءات المفتوحة في القرآن الكريم قد جاءتْ منظومةً في أبيات أَلَّفَهَا أهلُ العِلْم ؛ ليسهل على المتعلّم معرفتها والدراية بها . [3]

وبَعْدُ :-

فإنني أرى أنْ تُكْتَبَ التاء حَسَب حالة الوصل والوقف ، فالتي يُوقف عليها بالهاء تُكْتَبُ مربوطةً مثل : فاطمة ورحمة ، والتي يُوقف عليها بالتاء فإنها تُكْتَبُ مفتوحةً مثل : أختْ وبنتْ ونحوهما . . . وما جاء في القرآن الكريم من الكلمات التي حقّها أنْ تكونَ مربوطةً لكنّها كُتِبَتْ مفتوحةً ، فإننا نلتزم بها كيفما جاءت ، ونكتبها كما وَرَدَتْ عند الاستشهاد بها احتراماً للرّسم العثماني . مع العلم أنّ بعض العرب يُجري الوقف مُجرَى الوصل فيقول : هذا طَلْحَتْ ، وعليك السلام والرَّحْمَتْ ، ومن ذلك

---

(١) البديع في رسم مصاحف عثمان ، للجهني ص ١٦٥

(٢) رَسْم المصحف وضبطه بين التوقيف والاصطلاحات الحديثة ، للدكتور شبعان إسماعيل ص ٤٧

(٣) انظر على سبيل المثال الحواشي الأزهرية ص ٤٨ ، وتلخيص لآلىء البيان في تجويد القرآن ، لإبراهيم السمنُّودي ص ١٥

قول الشاعر : [1]

اللهُ نجـَّـــاكَ بكَفَّيْ مُسْلِمـَـــتْ من بعدمَا وبعدمَا وبعدمَـــتْ

صَارتْ نفوسُ القومِ عند الغَلْصَمَتْ وكادت الحُرَّة أنْ تـُدْعَى أَمَتْ

فالشاهد : مُسْلِمَتْ ، الغَلْصَمَتْ ، أَمَتْ ، وأصلها [مسلمة والغَلْصَمَة وأَمَة]

وأمّا (بعدمَتْ) فأصلها [بعدما] فأُبدلت الألفُ هاءً ، ثم أُبدلت الهاءُ تاءً ؛ لتُوافِقَ بقية القوافي ، وهذا تعليلُ الجار بردي [2] ، وعَلَّل ابن جني إبدال الهاءِ تاءً ، بأنه شبَّهَها بهاء التأنيث فوَقَفَ عليها بالتاء [3] ، والله أعلم وأحكم .

(١) الأبيات بلا نسبةٍ ، كذا في شرح المفصّل لابن يعيش ٥ / ٨٩

(٢) هو الشيخ فخر الدين أحمد بن الحسن الجاربُرْدي ، من كتبه : شرح الشافية لابن الحاجب ، وشرح الكشاف ، وكانت وفاته سنة ٧٤٦هـ . انظر ترجمته في بغية الوعاة ١ / ٣٠٣

(٣) انظر الكتاب ٤ / ١٦٧ ، وشرح المفصّل ٥ / ٨٩

المبحث السادس (التصغير)

التصغير لغةً : التقليل ، **واصطلاحاً :** تغييرٌ مخصوصٌ يطرأُ على الاسم المُعْرَب فيحوّل هيئتَه وبنيته إلى إحدى صِيَغ التصغير لغرضٍ معيَّنٍ ، بزيادة [ياء] بعد ثاني الاسم المُعْرَب ، ويَرِدُ ذكره أحياناً في الكتب القديمة باسم (التحقير) ، وقد تكرَّر هذا في كتاب سيبويه ، والتعبير عنه بالتصغير أنسب ؛ لأنّ الغرض هذا هو الغالب فيه بخلاف التحقير . [1]

وأمّا أغراضُه فكثيرةٌ منها : تقليلُ ذات الشيء أو كمّيَّته ، وتقريبُ زمانه أو مكانه ، وتحقيرُ شأنه ، أو تقريبُ منزلته ، أو تعظيمُه عند الكوفيين ، وكلُّها ترجع للتحقير والتقليل .

وأمّا شروطه فهي :-

١- أنْ يكونَ اسماً ٢- ألاّ يكون متوغّلاً في شَبَه الحرف

٣- أنْ يكونَ خالياً من صِيَغ التصغير وشِبْهها ، نحو : كُمَيْت ومُسَيْطر .

٤- أنْ يكونَ قابلاً للتصغير .

وما جاء خلاف ذلك فهو شاذٌّ لا يُقاس عليه .

وأمّا أبنيته وصيغه فهي ثلاثة :- ١- فُعَيْل ٢- فُعَيْعِل ٣- فُعَيْعِيل

* **هناك نوعٌ آخر** يُسَمَّى تصغير التَّرْخيم ، ولا وزن له إلا فُعَيْل وفُعَيْعِل ؛ لأنه عبارةٌ عن تصغير الاسم بعد تجريده من الزوائد ، مثل : حُمَيْد في حَامِد ومحمود وحمدان وغيرها . [2]

وفي هذا المبحث مسألة واحدة ذكرها ابن الحفيد وهي :

---

(١) النحو الوافي ٤ / ٦٨٣ ، مسائل التصريف في البحر المحيط للدكتور عبد الله العمير ٢ / ٧٣٧

(٢) شرح ابن عقيل ٢ / ٤٨٧ ، شذا العرف في فنّ الصرف للحملاوي ص ١١٢

المسألة :- مَا لا يُصَغَّر من الأسماء

قال ابن الحفيد : (من الأسماء ما لا يُصَغَّر كالضّمائر وأينَ ومتى وحيث وعند ومَعْ وغير وحَسْب ومَنْ ومَا وأمس وأيام الأسبوع ، كذا في المفصَّل [1] ، لكنه ذُكِرَ في الصّحاح : وأسماء الشُّهور والأُسبوع غير الجُمُعة [2] ، تأمّل) . [3]

عَرْضُ المَسْأَلَةِ وتَحريرُها :

نعلم أنّ التصغير خاصٌّ بالأسماء وحدها ، فلا تُصَغَّر الأفعال ولا الحروف ، أمّا تصغيرهم (أُفَيْعَلَ) في التعجُّب كقول الشاعر : [4] [يامَا أُمَيْلِحَ غِزْلاناً شَدَنَّ لنا]

فهو عند البصريين شاذٌّ ، وقال بعضهم : المراد به المصدر ، وَ (أُفَيْعَل) عند الكوفيين اسمٌ فهو

---

(١) شرح المفصّل لابن يعيش ٥ / ١٣٨ ، وسيأتي توضيحه

(٢) سيأتي بيان ذلك في خاتمة المسألة وترجيحها

(٣) الدُّرُّ النضيد ص ٢٦٨

(٤) البيت قيل : للحسين بن عبد الرحمن العريني ، وقيل : لذي الرمة ، وقيل : للعرجي كذا في خزانة الأدب ١ / ٩٧ ، وقيل : لمجنون ليلى كما في ديوانه ص ١٣٠ ، ونُسب بحاشية شذا العرف لعلي بن حمزة ص ١١٢ ، وتمامه :

[من هَؤُلَيّائِكُنَّ الضَّالِ والسَّمُرِ]

على القياس [1] ، غير أنّ هناك بعضاً من الأسماء لا يدخلها التصغير ، وسنتناولها بالتفصيل كما وَرَدَتْ في نصّ ابن الحفيد السابق :-

1- الضمائر: وإنّما لم تُصَغَّر لأمور : **أحدها** أنّ المضمرات تجري مُجْرى الحروف في عدم قيامها بنفسها وافتقارها إلى غيرها ، فلا تُحَقَّر ، **وثانيها** : أنّ أكثر الضمائر على حرفٍ أو حرفين ، وذلك مما لا يُحَقَّر ؛ لنقصه عن أبنية التحقير ، **وثالثها** : أنها ليستْ أسماء لشيءٍ ثابتٍ تخصُّه ولا تَقَعُ على غيره ، والشيءُ إنّما يكون حقيراً صغيراً بالإضافة إلى ماله ذلك الاسم وهو أكبر منه ، وهو قول سيبويه والفارسيّ وابن سيده والزمخشريّ وابن يعيش والرضي . [2]

أَيْنَ وَمَتَى : لم تُصَغَّر أسماء الاستفهام نحو أين و متى و نحوهما ؛ لأنها أسماءٌ ضَارَعَتْ الحروف من جهة تضمُّنها معنى الاستفهام فليستْ متمكّنة ، فتدخل فيها الألف و اللام ، ويُوصَفْنَ ، وإنّما لهنَّ مواضع لا يجاوزنها ، فَصِرْنَ بمنزلة علامات الإضمار ، وهذا قول سيبويه و الفارسي وابن سيده و ابن يعيش وغيرهم . [3]

حَيْثُ : لم تُصَغَّر ؛ لعدم تمكُّنها و افتقارها إلى مُوَضّحٍ ، ومثلها في الأزمنة (**إذْ وَ إذا وَ مُنْذُ**) وهو قول ابن سيده و ابن يعيش وغيرهما . [4]

---

(١) الإنصاف ١ / ١٢٦

(٢) انظر الكتاب ٣ / ٤٧٨ ، التعليقة على الكتاب ٣ / ٣٤٠ ، المخصص ٤ / ٢٦٧ ، المفصّل ص ٢٤٧ ، شرح المفصّل ٥ / ١٣٨ ، شرح الشافية ١ / ٢٨٩

(٣) انظر الكتاب ٣ / ٤٧٨ ، التعليقة على الكتاب ٣ / ٣٤١ ، المخصص ٤ / ٢٦٧ ، شرح المفصّل ٥ / ١٣٨

(٤) انظر المخصص ٤ / ٢٦٧ ، شرح المفصّل ٥ / ١٣٨

عِنْدَ : لم تُصَغَّر ؛ لأنّ تصغيرها لو صُغّرَتْ إنّما هو تقريبٌ ، وهي في نهاية القُرْبِ ، فلمَّا دلَّ لفظها على ما تدلُّ عليه الظروف مُصَغَّرَة ، كتُحَيْت وَ فُوَيْق – فإنها تدلُّ على التقريب – لم يُحْتَجْ إلى التصغير فيها ، وهو قول سيبويه وابن سيده وابن يعيش وغيرهم . [١]

مَعَ : لم تُصَغَّر ؛ لبعدها من التمكُّن ، وكونها على حرفين ، وهو قول ابن يعيش و الرضي وغيرهما . [٢]

غَيْر : لم تُصَغَّر ؛ لقصورها في التمكُّن ؛ لأنها لا تكون إلاّ نكرةً ، و لا تُجْمَعُ ، و لا تدخلها الألف و اللام وهذا قول سيبويه وابن سيده وابن يعيش و الرضي وغيرهم . [٣]

حَسْب : لا تُصَغَّر كما لا تُصَغَّر (**غير**) ، و لأنه في معنى الفعل [كفاك] [٤] ، فكما أنه لا يُصَغَّر الفعل لا يُصَغَّر ما هو في معناه ، وهو قول سيبويه و ابن يعيش و الرضي وغيرهم . [٥]

مَنْ وَمَا : لا يُصَغَّران ؛ لأنهما غير متمكّنَيْن وعلى حرفين ، وهما بمنزلة الحرف في الاستفهام و الجزاء والخبر ، ولعدم وقوعهما صفةً مثل [الذي] ، و هذا قول سيبويه وابن يعيش و الرضي . [٦]

أَمْسِ : ومثلها (**غَدٌ**) ، لا يُصَغَّران ؛ لأنهما ليسا اسمين لليومين ، بلْ يتعلقان باليوم الذي أنتَ فيه ، فصَارا بمنزلة المضمرات ؛ لاحتياجهما إلى حضور اليوم ، كما أنّ الضمير يحتاجُ إلى ظاهرٍ يتقدَّمُه ، وهو قول سيبويه وابن يعيش والرضي وغيرهم . [٧]

---

(١) انظر الكتاب ٣ / ٤٨٠ ، المخصص ٤ / ٢٦٧ ، شرح المفصّل ٥ / ١٣٨

(٢) انظر شرح المفصّل ٥ / ١٣٨ ، شرح الشافية ١ / ٢٩٠

(٣) انظر الكتاب ٣ / ٤٧٩ ، المخصص ٤ / ٢٦٧ ، شرح المفصّل ٥ / ١٣٨ ، شرح الشافية ١ / ٢٩٠

(٤) في شرح الشافية للرضي : " لأنه بمعنى اكتف " ، انظر ١ / ٢٩٠

(٥) انظر الكتاب ٣ / ٤٧٩ ، شرح المفصّل ٥ / ١٣٨ ، شرح الشافية ١ / ٢٩٠

(٦) انظر الكتاب ٣ / ٤٧٩ ، شرح المفصّل ٥ / ١٣٩ ، شرح الشافية ١ / ٢٩٠

(٧) انظر الكتاب ٣ / ٤٧٩ ، شرح المفصّل ٥ / ١٣٩ ، شرح الشافية ١ / ٢٩٣

أَيَّامُ الأُسبوع – وأَسْمَاء الشهور : فيها قولان :

الأول :- أنه لا يجوز تصغيرها ؛ لأنها وإنْ كانتْ أعلاماً على هذه الأيام إلا أنها لم تتمكَّن تمكُّن [زيد] وَ [عمرو] ونحوهما من الأعلام ؛ لأنّ العَلَمَ إنّما وُضِعَ على شيءٍ لا شريكَ له ، وهذه الأسماء وُضِعَتْ على الأسبوع والشُّهور ليُعْلَمَ أنه الشَّهر الأوّل من السنة ، واليوم الأوّل أو الثاني من الأسبوع ، وليس منهما شيءٌ يختصُّ فيُعَبَّر به فيلزمه التصغير ، ولهذا امتنعوا عن تصغيرها بتصغير (**يَوْم**) ، وهذا رأيُ سيبويه ووافقه ابن يعيش وابن عُصْفور والرّضي ، وقد اختاره ابن كيسان . [1]

الثاني :- أنه يجوز تصغيرها ، وهو قول المبرّد والكوفيين والجَرْميّ والمازني ، وزَعَمَ بعض النحويين أنك إذا قلتَ : اليومُ الجُمُعةُ واليومُ السَّبتُ ، فرَفَعْتَ (اليوم) ، جاز تصغير (الجُمُعة) وَ (السَّبت) ، وإنْ نصبتَ لم يجزْ تصيغرهما . وزَعَمَ بعضهم أنه يجوز التصغير في النَّصْب ويبطل في الرَّفْع ، وأجاز المازنيُّ تصغيرهما في الرَّفْع والنَّصْب . [2]

هذه هي الأسماء التي ذكرها ابنُ الحفيد في نصّه ، غير أنّ هناك أسماءً لا يدخلها التصغير لم يذكرْها ، وسأُورِدُها على سبيل الاختصار ومنها :

---

(١) انظر الكتاب ٣ / ٤٨٠ ، شرح المفصّل ٥ / ١٣٩ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٢٩٨ ، شرح الشافية ١ / ٢٩٣ ، المساعد ٣ / ٤٩٤ ، همع الهوامع ٦ / ١٥٢

(٢) المقتضب ٢ / ٢٧٥ ، شرح المفصّل ٥ / ١٣٩ ، شرح الشافية ١ / ٢٩٣ ، ارتشاف الضرب ١ / ٣٥٢ ، المساعد ٣ / ٤٩٤ ، همع الهوامع ٦ / ١٥٢ ، وانظر عَرْض المسألة في المخصّص ٤ / ٢٦٨ السفر الرابع عشر .

الاسم بمنزلة الفعل : لا يُصَغَّر ؛ لأنه يقبح قولك : هو ضُوَيْرِبٌ زيداً ، وضُوَيْرِبُ زيدٍ ، إذا أردتَ (بضَارِبِ زيدٍ) التنوين ، وإن كان (ضَارِبُ زيدٍ) لما مَضَى فتصغيره جيّد ؛ لأنّ (ضَارِب) إذا نوّنتَه ونَصَبْنا ما بعده ، فمذهبه مذهبُ الفعل ، وليس التصغير مما يلحق الفعل إلا في التعجُّب ، وإذا كان فيما مَضَى فليس يجوز تنوينه ونَصْب ما بعده ، ومجراه مجرى (غلام زيدٍ) ، فلمّا جاز تصغير (غلام زيدٍ) جاز تصغير (ضَارِبُ زيدٍ) فيما مَضَى ، وهو قول سيبويه وابن سيده وابن يعيش والرضي . [1]

جَمْعُ الكثرة : لا تُصَغَّر ؛ " لأنه لا فائدة من تصغيرها ، ألا ترى أنّ (دراهم) تقع على ما فوق العشرة إلى ما لا يتناهى كثرة ، فإنْ صَغَّرتَها فإنك تقصد تقليلها ، وليس لك ما يعطي ذلك ؛ لأنّ كلَّ عَدَدٍ يقلُّ ويكثر بالإضافة إلى غيره ، بخلاف جموع القلّة ؛ لأنها تقع على العشرة فما دونها ، فإذا قَلَّلْتَ عُلِمَ أنّ العَدَدَ أقلُّ من العشرة ، ولا يُتَصَوَّرُ ذلك فيما كان من الجموع للكثرة " ، وهذا قول ابن عُصْفور ، وجوّز تصغيرها الكوفيون . [2]

ومما لا يُصَغَّر من الأسماء : **الاسم المصغَّر** كالكُمَيْت ، **والمعظَّمُ شرعاً** كأسماء الله وملائكته وأنبيائه ، **والأسماءُ المختصّة بالنَّفْي** نحو : أَحَدٌ وعَرِيبٌ ، **والظُّروفُ غير المتمكّنة** نحو : بُعَيْدات بَيْنٍ ، وذات مرَّةٍ ، **والأسماءُ المحكيَّة** كشَابَ قَرْناها ، وكذلك **كلٌّ وبعضٌ وأيٌّ** ، وغيرها مما يطول ذكره. [3]

---

(١) انظر الكتاب ٣ / ٤٨٠ ، المخصص ٤ / ٢٦٨ ، شرح المفصّل ٥ / ١٣٩ ، شرح الشافية ١ / ٢٩١

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٢٩٨ ، المقرّب ٢ / ٨٢ ، ارتشاف الضرب ١ / ٣٥٣ ، المساعد ٣ / ٤٩٤

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٢٩٧ ، المقرّب ٢ / ٨٢ ، الكُنّاش ١ / ٣٦٤ ، ارتشاف الضرب ١ / ٣٥٢ ، المساعد ٣ / ٤٩٤ ، شرح التصريح ٢ / ٣١٧

وَبَعْدُ :-

فنستنتج مما سَبَقَ عرضه أنّ التصغير خاصٌّ بالأسماء وحدها ، فلا تُصَغَّر الأفعال إلا صيغة (أَفْعَل) المستعملة في التعجُّب ، وما سُمِعَ من ذلك فهو شاذٌّ عند البصريين ، وكذلك لا تُصَغَّر الحروف ، وهناك أسماءٌ لا يدخلها التصغير وما جاء على خلاف ذلك فيحكم عليه بأنه شاذٌّ لا يقاس عليه .

هذا ونجد أنّ ابن الحفيد من خلال نصّه الذي أورده لم يذكر له رأياً في هذه المسألة ، بل النصُّ للزَّمخشريّ في مفصَّله ، وهو نَقَلَهُ إلينا ، لكنّ الملاحَظ أنه أَوْرَدَ رأياً لصَاحِب الصّحاح مضمونه : جواز تصغير يوم (الجُمُعَة) دون سائر أيام الأسبوع ، مع أنّ هذا اليوم – كما نعلم – مُعَظَّمٌ شرعاً ، فلا يدخله التصغير ، إلا أنني بحثتُ جاهداً في الصّحاح عن هذا الرأي لعلّي أتمكَّنُ من الظَّفَر به ، غير أنني لم أستطعْ الوقوفَ عليه .

الخاتمة

وَ

أَهَمّ النتائج

هذه نهاية رحلتي العلميّة الطويلة مع ابن الحفيد ، وكتابه (الدُّرُّ النضيد) ، حاولتُ فيها جاهداً أنْ أرسمَ صورةً واضحةَ المعالم لهذه الشخصية الرائدة ، بقدر ما أَسْعَفَتْ به المصادر ، وسَأُورِدُ في خاتمتها أبرز ما توصلتُ إليه من نتائج ، وتتضح فيما يلي :

١- هذا الكتابُ لم يكنْ تسميته بالدُّرّ النضيد من قِبَل المؤلف ، بلْ من عَمَلِ آخرين جاؤوا بعده ، كما عرفنا في تمهيد البحث .

٢- إنّ هذا الكتاب فريدٌ من نوعه ، حافلٌ باللغة والنحو والصرف والتصريف والقراءات والأدب والبيان والعقيدة والتفسير ، كما نجده حافلاً بآراء كثيرٍ من العلماء وخلافاتهم وأدلتهم .

٣- هذا الكتاب القيّم لم ينلْ حقَّه من الاهتمام الذي يليق بمقامه العلمي ، لهذا أوصي زملائي طلبة العلم أنْ يتناولوا هذا الكتاب بالدراسة والتحقيق كلٌّ فيما يخصه ، ففيه من الموضوعات الشيء الكثير الذي يحتاج منا إلى كشفٍ وتمحيصٍ بما يتناسب مع المنزلة العلمية الرفيعة التي يتمتع بها هذا الكتاب ، إذْ هو الآن مطبوعٌ كما ذَكَرْتُ ، وبه جملةٌ من الكلمات والعبارات الفارسية ، ولعلَّ هذا كان من أبرز الصعوبات التي واجهتني في هذه الدراسة .

٤- جاء الكتاب حافلاً بالشواهد القرآنية والأحاديث والشعر والحِكَم والأمثال ، بالإضافة إلى ما فيه من التعليلات النحوية والصرفية الدقيقة ، والنقول الكثيرة عن النحاة السابقين ، فهو بحقّ كتابٌ حافلٌ بالمناقشات العلمية الجادة .

٥- ابن الحفيد قويُّ الاعتداد بنفسه ، كثيرُ النقد لمن قَبْلَه ، وهذا ما نلاحظه في كتابه من خلال إكثاره لكلمة [أَقُولُ] بعد كلّ مسألة يعرضها .

٦- ابن الحفيد عند مناقشته لآراء العلماء لم يكنْ مجرَّدَ حاطبِ ليلٍ ، بلْ كان ناقداً بصيراً .

وبَعْدُ :-

فهذا جهدُ باحثٍ لا يدَّعي الكمال فيما قدَّم ، لكنني أرجو أنْ تكون هذه الدراسة المتواضعة مشاركةً لي في خدمة هذه اللغة الخالدة التي نعتزُّ بها كل الاعتزاز ، فإنْ كان في هذا العمل من حسناتٍ فمن الله تعالى ، وإنْ كانت الأخرى فمن نفسي وحسبي الاجتهاد ، ويجدرُ بي في هذا المقام أنْ أتمثل بما قاله العماد الأصفهاني : " إني رأيتُ أنه لا يَكْتُبُ إنسانٌ كتاباً في يومه إلا قال في غَدِه : لو غُيِّر هذا لكان أَحْسَن ، ولو زِيدَ كذا لكان يُسْتَحْسَن ، ولو قُدِّم هذا لكان أَفْضَل ، ولو تُرِكَ هذا لكان أَجْمَل ، وهذا من أعظم العبر ، وهو دليلٌ على استيلاء النَّقص على جملة البشر " [1] ، واللهَ أسألُ أنْ ينفعَ بعملي هذا ، وأنْ يجعلَه خالصاً لوجهه الكريم ، إنه هو السميع العليم ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وآخر دعوانا ﴿ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ .

تمت

(١) ينظر هذا في مقدمة معجم الأدباء لياقوت الحموي ٥ / ٣ ، عن العماد الأصفهاني

الفهارس الفنية

فهرس آيات القرآن الكريم

فهرس الأحاديث والآثار

فهرس الأشعار والرجز

فهرس المصادر والمراجع

فهرس الموضوعات

فهرس

آيات القرآن الكريم

الآية	رقمها	رقم الصفحة
سورة الفاتحة		
﴿ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾	٢	١١٤
﴿ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾	٧	٢١٧
سورة البقرة		
﴿ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ ﴾	٧	٣٠
﴿ وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ ﴾	٩	١٥١
﴿ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾	١٠	٢٢٨
﴿ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾	١٧	١٦١
﴿ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ﴾	١٩	١٤٨
﴿ أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ ﴾	٤٤	٨٩
﴿ إِن كَانَتْ لَكُمُ ٱلدَّارُ ٱلْءَاخِرَةُ عِندَ ٱللَّهِ خَالِصَةً ﴾	٩٤	١٢٧
﴿ بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾	١١٧	٢٢٨
﴿ وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ ﴾	١٣٠	١٥٣

﴿ وَٱشْكُرُواْ لِى وَلَا تَكْفُرُونِ ﴾	١٥٢	٨٦
﴿ وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ ﴾	١٩٥	٨٢
﴿ ٱدْخُلُواْ فِى ٱلسِّلْمِ كَآفَّةً ﴾	٢٠٨	٨٧
﴿ وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُواْ ﴾	٢٣١	١٤٩
﴿ وَلَا تَعْزِمُواْ عُقْدَةَ ٱلنِّكَاحِ ﴾	٢٣٥	٢٤٣
﴿ مَّتَٰعًا إِلَى ٱلْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ ﴾	٢٤٠	١١٣
﴿ وَمَآ أَنفَقْتُم مِّن نَّفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُم مِّن نَّذْرٍ ﴾	٢٧٠	٥٣
﴿ كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ ﴾	٢٧٥	٤٠

سورة آل عمران

﴿ وَمَآ أُوتِىَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ ﴾	٨٤	١٩٥
﴿ وَلَوْ ءَامَنَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُم ﴾	١١٠	٢٥٦
﴿ وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾	١٣٥	١٩٨
﴿ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ ﴾	١٩٠	٧١

سورة النساء

﴿ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ ﴾	٤٦	٥٣

﴿ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعَۢا بَصِيرًا ﴾	٥٨	٢٣٠
﴿ وَأَرۡسَلۡنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولٗا ﴾	٧٩	١٤٣

سورة المائدة

﴿ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِ ﴾	٦	١٦٦
﴿ وَإِن كُنتُمۡ جُنُبٗا ﴾	٦	٢٦
﴿ ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰ ﴾	٨	٢٥٦
﴿ عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُۥدَ وَعِيسَى ٱبۡنِ مَرۡيَمَ ﴾	٧٨	٢٩
﴿ تَرَىٰٓ أَعۡيُنَهُمۡ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمۡعِ ﴾	٨٣	١٥٣

سورة الأنعام

﴿ يَسۡتَهۡزِءُونَ ﴾	٥	٢٠٥
﴿ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيۡنَكُمۡ ﴾	٩٤	٥١
﴿ بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾	١٠١	٢٢٨

سورة الأعراف

﴿ سَوْءَٰتِهِمَا ﴾	٢٢	٢٨
﴿ وَأَنصَحُ لَكُمْ ﴾	٦٢	٨٦
﴿ حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ ﴾	١٠٥	٢٤٣
﴿ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ ﴾	١٥٤	٨٥
﴿ وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾	١٥٥	٨٥
﴿ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾	١٥٧	٣١
﴿ وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱلَّذِىٓ ءَاتَيْنَٰهُ ءَايَٰتِنَا ﴾	١٧٥	٣٩

سورة التوبة

﴿ إِذَا نَصَحُوا۟ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ ﴾	٩١	٨٦
﴿ لَا يَزَالُ بُنْيَٰنُهُمُ ٱلَّذِى بَنَوْا۟ رِيبَةً فِى قُلُوبِهِمْ ﴾	١١٠	٣٩

سورة يوسف

﴿ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ ﴾	٤٣	٨٥
﴿ وَلَدَارُ ٱلْءَاخِرَةِ خَيْرٌ ﴾	١٠٩	١٧٧

سورة إبراهيم

﴿ مَّثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمۡۖ أَعۡمَٰلُهُمۡ كَرَمَادٍ

ٱشۡتَدَّتۡ بِهِ ٱلرِّيحُ فِي يَوۡمٍ عَاصِفٖ ﴾ ١٨ ١٦٩

سورة الحجر

﴿ هَٰٓؤُلَآءِ ضَيۡفِي ﴾ ٦٨ ٢٦

سورة النحل

﴿ وَٱلۡخَيۡلَ وَٱلۡبِغَالَ وَٱلۡحَمِيرَ لِتَرۡكَبُوهَا وَزِينَةٗ ﴾ ٨ ١٤٩

﴿ وَلَا تَقُولُواْ لِمَا تَصِفُ أَلۡسِنَتُكُمُ ٱلۡكَذِبَ ﴾ ١١٦ ١٩٩

سورة الإسراء

﴿ وَإِن مِّن شَيۡءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمۡدِهِۦ ﴾ ٤٤ ٢٠٥

﴿ وَنُخَوِّفُهُمۡ فَمَا يَزِيدُهُمۡ إِلَّا طُغۡيَٰنٗا ﴾ ٦٠ ٢٥٤

سورة الكهف

﴿ وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ ﴾	٥٠	٢٧
﴿ هَٰذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ ﴾	٧٨	٥٦

سورة مريم

﴿ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِي ﴾	٤٦	١١٣
﴿ يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْـًٔا ﴿٦٠﴾ جَنَّٰتِ عَدْنٍ ﴾	٦٠-٦١	١٩٢
﴿ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا ﴾	٨٢	٢٧

سورة طه

﴿ وَٱجْعَل لِّي وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِي ﴾	٢٩	٢٣٠
﴿ فَٱجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا لَّا نُخْلِفُهُۥ نَحْنُ وَلَآ أَنتَ		
مَكَانًا سُوًى ﴾	٥٨	١٩٨

سورة الأنبياء

﴿ وَتَقَطَّعُوٓاْ أَمۡرَهُم بَيۡنَهُمۡ ﴾	٩٣	١٥٣

سورة الحج

﴿ ثُمَّ نُخۡرِجُكُمۡ طِفۡلٗا ﴾	٥	٢٦

سورة الفرقان

﴿ أَهَٰذَا ٱلَّذِي بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا ﴾	٤١	٣٩
﴿ وَكَانَ ٱلۡكَافِرُ عَلَىٰ رَبِّهِۦ ظَهِيرٗا ﴾	٥٥	٢٢٩

سورة النمل

﴿ رَدِفَ لَكُم ﴾	٧٢	٨٥

سورة القصص

﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا ﴾	٥٨	١٥٣

سورة العنكبوت

﴿ وَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ ﴾	٤٦	٥٢

سورة لقمان

﴿ أَنِ ٱشْكُرْ لِى وَلِوَٰلِدَيْكَ ﴾	١٤	٨٦

سورة الأحزاب

﴿ يَوَدُّواْ لَوْ أَنَّهُم بَادُونَ فِى ٱلْأَعْرَابِ ﴾	٢٠	٧٠
﴿ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ ﴾	٣٥	١٠١
﴿ زَوَّجْنَٰكَهَا ﴾	٣٧	٩١

سورة سبأ

﴿ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ سَيْلَ ٱلْعَرِمِ ﴾	١٦	١٧٨
﴿ وَرَبُّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ حَفِيظٌ ﴾	٢١	٢٢٩
﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ ﴾	٢٨	١٣٥

سورة فاطر

﴿ ٱسْتِكْبَارًا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَكْرَ ٱلسَّيِّئِ ﴾	٤٣	١٧٨

سورة الصافات

﴿ وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ ﴾	١٦٤	٥٢

سورة ص

﴿ جَنَّٰتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلْأَبْوَٰبُ ﴾	٥٠	٢٠٠
﴿ بَلْ أَنتُمْ لَا مَرْحَبًۢا بِكُمْ ﴾	٦٠	١٢٢

سورة الزمر

﴿ وَإِن تَشْكُرُوا۟ يَرْضَهُ لَكُمْ ﴾	٧	٢٥٤

سورة الزخرف

﴿ وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ وَلَٰكِن كَانُوا۟ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾	٧٦	٣٤

سورة الدُّخَان

﴿ وَزَوَّجْنَٰهُم بِحُورٍ عِينٍ ﴾	٥٤	٩١

سورة ق

﴿ فَأَنۢبَتْنَا بِهِۦ جَنَّٰتٍ وَحَبَّ ٱلْحَصِيدِ ﴾	٩	١٧٨
﴿ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ ﴾	١٦	١٧٨

سورة الذاريات

﴿ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ ﴾	٥٨	١٧٠

سورة الرحمن

﴿ يَسْـَٔلُهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ ٢٩ ٥٠

سورة الواقعة

﴿ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ حَقُّ ٱلْيَقِينِ ﴾ ٩٥ ١٧٧

سورة الحديد

﴿ إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُوا۟ ٱللَّهَ

قَرْضًا حَسَنًا ﴾ ١٨ ٥١

سورة الممتحنة

﴿ فَبَايِعْهُنَّ ﴾ ١٢ ٢١٩

سورة التحريم

﴿ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾ ٤ ٢٨

﴿ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ ﴾	٤	٢٦

سورة نوح

﴿ وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾	١٧	٢٥٢

سورة المزَّمِّل

﴿ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا ﴾	٢٠	٣٥

سورة المدَّثِّر

﴿ ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ﴾	١١	٤٣

سورة الإنسان

﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ ﴾	٢٠	٥٤

سورة المطَفّفين

﴿ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ﴾	٣	٨٦

سورة الليل

﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ﴾	٨	٧٩

سورة الضحى

﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ﴾	٣	٢٦١

فهرس

الأحاديث والأثر

- (اللهم متّعنا بأسماعنا وأبصارنا وقوتنا وأحبتنا ، واجعله الوارث منّا) ٢٥٣

- (المؤمنون كنفسٍ واحدةٍ) ٢٧

- (إنّا لو رَخصنا لهم في هذا لأوشَكَ إذا بَرَدَ على أحدهم الماء أن يدَعَه ويتيمم) ٦٢

- (تحسب عنّي نائمةٌ) ٢١٠

- (دَعوا الحبشة ما وَدَعوكم واتركوا الترك ما تركوكم) ٢٦٤

- (رَخَاءَ الدعَةِ) ١٨٠

- (سكائكَ الهواءِ) ١٨٠

- (شبهتُمونا بالحمر والكلاب) ٨٨

- (قد جعلتُ لآل بني كاكلة على كافّة بيت مال المسلمين كلّ عامٍ مائتي مثقالٍ ذهباً عيناً إبريزاً) ١٣٦

- (لا تلتقي بذمهم الشفتان ، استصغاراً لقَدرهم ، وذِهَاباً عن ذِكْرهم) ١٥٠

- (لله الأمر من قبلُ ومن بعد ويومئذٍ يفرح المؤمنين ، أنا أولى مَن اتّبعَ أمرَ مَن أعز الإسلامَ ونَصَر الدين والأحكامَ ، عمرَ بـن الخطـاب ، ورسمتُ بمثل ما رَسَم لآل بني كاكلة في كلّ عامٍ مائتي دينارٍ ذهباً عيناً إبريزاً ، واتـّبعتُ أثرَه ورسمتُ بمثل ما رَسَمَ عمر ، إذْ وَجَبَ علي وعلى جميع المسلمين اتـّباع ذلك) ١٣٦
- (لو رخّصَ لهـم فـي هـذا لأوشَـكوا إذا بَـرَدَ علـيهم المـاء أن يتيمموا الصعيد) ٦٢
- (لينتهيَن أقوام من وَدعِهم الجمعات) ٢٥٨
- (مَا خَصنا رسولُ الله صلى الله عليه وسلم بشيءٍ لم يعم به الناس كافّةً إلا ما كان في قِرَابِ سيفي) ١٣٩
- (مثلُ المهَجر كالذي يهدي بَدَنَةً ، ثم كالذي يهدي بقرةً ، ثم كبشاً ثـم دجاجةً ثم بيضةً) ٥٢
- (ولا يظمأ على التقوى سِنْخُ أصلٍ) ١٧٨
- (وما عَسَيتُهم أن يفعلوا بي) ٢٤٣

فهرس
الأشعار والرجز

حرف الهمزة

فَمَـــن يهجـــو رســـولَ اللهِ مـــنكم	ويمدَحـــه وينـــصره ســـواء	٥١

حرف الباء

أتهجـــر ليلـــى للفـــراق حَبِيبَهـــا	ومـــا كـــانَ نَفْـــساً بـــالفراق تطيـــب	٢٣٦
أحلامكـــم لِـــسِقامِ الجَهـــل شـــافيةٌ	كمـــا دِمـــاؤكم تُـــشْفَى مـــن الكَلَـــبِ	٦٧
إذا جَهـــلَ اللئـــيم ولـــم يقَـــدر	لـــبعض الأمـــر أوشَـــكَ أن يـــصابا	٦٤
أَلَـــستَ إذا القَعـــساء أَنْـــسَلَ ظهرَهـــا	إلى آل بِسطامِ بن قَـــيسٍ بخاطـــبِ	١٦٣
أَمَرتُك الخيرَ فافعـــلْ مـــا أُمِـــرتَ بـــه	فقـــد تركتُـــك ذا مـــالٍ وذا نَـــشَبِ	٨٣
أمنجـــز أنـــتم وَعـــداً وثقـــتُ بـــه	أم اقتفيـــتم جميعـــاً نهـــجَ عرقُـــوبِ	١١٨
إنـــي تـــودكُم نفـــسي وأَمـــنحكم	حبي ورب حَبيـــبٍ غيـــر محبـــوبِ	٢٣٦
أيَـــا طالـــبَ العِلْـــمِ لا تجهلْـــن	وَعـــذْ بـــالمبرد أو ثعلـــبِ	١٨
علـــوم الخلائـــق مقرونـــةٌ	بهـــذين فـــي الـــشرق والمغـــربِ	-
بها جِيَـــفُ الحَـــسرى فأمـــا عظامهـــا	فبـــيض وأمـــا جِلـــدها فـــصليب	٢٥
تُريـــكَ ســـنّةَ وَجـــهٍ غيـــر مقْرفَـــةٍ	مَلْسَاءَ لـــيس بهـــا خَـــالٌ ولا نَـــدَب	١٧٠
فبـــت كـــأن العائـــدات فَرَشْـــنَني	هراساً به يعلَـــى فراشـــي ويقْـــشَب	٨٧
فقلتُ انجـــوَا عنهـــا نَجَـــا الحِلْـــدِ إنـــه	سيرضـــيكُما منهـــا سَـــنام وغاربـــه	١٧٩
فـــلا تَتْركنّـــي بالوَعيـــد كـــأنني	إلى الناسِ مَطْلي بـــه القـــار أَجـــرَب	٢٤٤
فهلْ أنـــتَ إن ماتـــتْ أتانُـــك راكـــب	على آل بسطامِ ابن قـــيسٍ فخاطـــبِ	١٦٣
فـــو اللهِ مَـــا نِلْـــتُم ومَـــا نِيـــلَ مـــنكم	بمعتَـــرَكِ وَقْـــعٍ ولا متَقَـــارِبِ	٥٤

فيـا موقـداً نـاراً لغيـرك ضـوؤُها ... ويا حاطباً في غير حبلـك تحطـب ١٠٢
وَاصِلْ خليلـك مـا التواصـلُ ممكـن ... فلأنت أو هـو عـن قليـلٍ ذاهـب ٦٨
يا صَـاحِ بلّـغْ ذوي الزوجَـاتِ كلّهـم ... أن ليسَ وَصلٌ إذا انحلتْ عرَى الذنَبِ ١٦٦

حرف التاء

رَحِـمَ اللهُ أعظُمـاً دَفَنُوهـا ... بِسِجِسْتَانَ طَلْحَـةَ الطلَحَـاتِ ١٩٣
سأشـكر عمـراً إن تراخـتْ منيتـي ... أيادِيَ لـم تَمـنُن وإن هـيَ جَلـتِ ٨٦
فلـستُ أُبـالي بعـدَ يَـومٍ مطَـرفٍ ... حتـوفَ المنايـا أكْثَـرَتْ أو أقَلـتِ ١٧٩
الله نجـاك بكفـي مسـلِمَتْ ... مـن بعـدما وبعـدمَتْ ٢٧٦
صارتْ نفوس القومِ عنـد الغَلْـصَمَتْ ... وكـادتِ الحـرة أن تُـدعَى أَمَـتْ -
هـي الخَمـر لا شَـك تُكْنَـى الطـلا ... كمـا الـذئب يكْنَـى أبـا جَعـدَةِ ٩٠

حرف الجيم

كأنمـا ضـرَبَتْ قُـدامَ أعينهـا ... قطناً بمستَحـصِدِ الأوتـار محلـوجِ ١٧٠

حرف الدال

أعَـن تغنّـتْ علـى سـاقٍ مطوقـةٌ ... ورقاء تـدعو هَـديلاً فـوقَ أعـوادِ ٢١١
ألا جَبـذا هنـد وأرض بهـا هنـد ... وهند أتى من دونِهـا النـأيُ والبعـد ١٨٠
بـئس الليـالي سَـهرتُ مـن طَرَبـي ... شـوقاً إلـى مَـن يَبيـتُ يَرقُـدها ٥٥
فَلأبغِيَـنكُم قنـاً وعوَارضـاً ... ولأُقْـبِلَن الخَيـلَ لابَـةَ ضَـرغَدِ ٨٤
وسـميتُه يحـي ليحيـا فلـم يكـن ... لأمرِ قضاه الله في النّاس مـن بـد ٩٠
ولا يـضَافُ اسـم لمـا بـه اتحـد ... معنـى وأولُ مَوهِمـاً إذا وَرَد ١٧٥
وولـيَ اسـتفهاماً أو جَـرفَ نـدَا ... أو نفيـاً أو جَـا صـفةً أو مسنَدا ١٠٢

حرف الراء

.....	لَيـ ـ ـومِ كريهـ ـ ـةٍ وسَـ ـ ـدَادِ ثغْـ ـ ـر	٢٣٨
أستغفر اللهَ من عَمـ ـدي ومـ ـن خَطَئِـ ـي	ذَنْبي وكل امـ ـرئٍ لاشَـ ـك مـ ـؤْتَزر	٨٩
تُبكّي علـ ـى لُبـ ـْنَى وأنـ ـتَ تركتَهـ ـا	وكنتَ عليهـ ـا بـ ـالملا أنـ ـتَ أقـ ـدر	٣٥
حمامـ ـةَ بَطْـ ـن الـ ـوادَيين ترنـ ـ ـمي	سقاكِ من الغـ ـر الغـ ـوادي مطيرهـ ـا	٢٧
رأيتُـ ـكَ لمـ ـا أن عَرَفْـ ـتَ وجوهَنـ ـا	صدَدتَ وطِبتَ النفسَ يا قيس عن عَمرِو	١٥٤
على مَه مِلْتَ الرعبَ والحرب لم تَقِـ ـد	لظاها ولم تُستَعمَل البـ ـيض والـ ـسمر	١٥٤
فـ ـشبهتُهـ ـُم فـ ـي الآل لمـ ـا تَكمـ ـشُوا	حـ ـ ـدائق دَومٍ أو سَـ ـ ـفِيناً مقَيـ ـ ـرا	٨٨
فقلنـ ـ ـا أسـ ـ ـلموا إنّـ ـ ـا أخـ ـ ـوكم	فقد بَرِئَـ ـت مـ ـن الإحَـ ـن الـ ـصدور	٢٥
لَعِـ ـ ـبَ الريـ ـ ـاح بهـ ـ ـا وغيرهـ ـ ـا	بعـ ـدي سَـ ـوافي المـ ـور و القَطْـ ـر	١٦٣
لعَمري لَقوم قـ ـد نـ ـرى أمـ ـسِ فـ ـيهم	مـ ـرابطَ للأمهـ ـار والعَكّـ ـر الـ ـدِثر	٥٩
مـ ـا زلـ ـتُ أفـ ـتح أبوابـ ـاً وأُغْلِقُهـ ـا	حتى أتيتُ أبـ ـا عَمـ ـرو بـ ـنَ عَمـ ـار	٤٥
ما المـ ـستفز الهـ ـوى محمـ ـود عاقبـ ـةٍ	ولـ ـو أُتـ ـيحَ لـ ـه صَـ ـفْو بـ ـلا كَـ ـدِر	٤١
وشَـ ـ ـتّان بينكمـ ـ ـا فـ ـ ـي النـ ـ ـدَى	وفـ ـي البـ ـأسِ والخِيـ ـ ـر والمَنْظَـ ـ ـر	٥٧
يامَـ ـا أُمَـ ـيلحَ غِزلانـ ـاً شَـ ـدَن لنـ ـا	مـ ـن هَؤُليـ ـائِكُن الـ ـضال والـ ـسمر	٢٧٩

حرف السين

أعَلاقـ ـ ـةً أُم الوليـ ـ ـدِ بـ ـ ـعدَمَا	أفنـ ـان رأسِـ ـكَ كالثغَـ ـامِ المخْلِـ ـس	٦٧
رأيـ ـتُ رجـ ـالاً يـ ـألهونَ هَـ ـوَانَهم	فعسهم أباحـ ـسانَ مـ ـا أنـ ـتَ عـ ـائس	٦٩

حرف الصاد

كلـ ـوا فـ ـي بعـ ـض بَطْـ ـنِكُم تعِفّـ ـوا	فـ ـإن زمـ ـانَكم زَمَـ ـن خَمِـ ـيص	٢٥

حرف العين

إذا المرء لم يغـشَ الكريهـةَ أوشَـكتْ	حبـالُ الهـوَينى بـالفتى أن تَقَطعَـا	٦٥
أَمِـن رَيحَانـةَ الـداعي الـسميع	يـ ـؤرقُني وأَصـ ـحَابي هجـ ـوع	٢٣١
حشايَ على جَمرٍ ذكـي مـن الغَـضَى	وعيناي في رَوضٍ من الحسن تَرتَـع	٢٧
خليلـي مـا وافٍ بعهـديَ أنتمـا	إذا لم تكونا لي علـى مَـن أُقـاطع	١١٨
علـى أنـي سَأَنـشِد عنـد بَيعـي	أضـاعوني وأي فتـى أضـاعوا	٢٣٨
فأيهمـا مَـا أتـبَعَن فـإنني	حزين على تَـرك الـذي أنـا وَادع	٢٦٥
فَـسَعَى مَـسعَاتَهم فـي قومِـه	ثـم لـم يَظْفَـر ولا عَجـزاً وَدَع	٢٦٤
قـد أصـبحتْ أم الخِيـار تـدعي	علـي ذنبـاً كلـه لـم أصـنع	٣٧
ليت شعري عـن خليلـي مـا الـذي	غَالَـه فـي الحـرب حتـى وَدَعـه	٢٦٤
منّـا الـذي اختِيـرَ الرجـالَ سـماحةً	وجوداً إذا هَـب الريـاح الزعَـازع	٨٣
وكـان مَـا قـدموا لأنفـسهم	أكثـرَ نفعـاً مـن الـذي وَدَعـوا	٢٦٤
ولو سـئِلَ النـاس التـرابَ لأوشَـكوا	إذا قيـل هـاتِ أن يَمَلـوا ويَمنَعـوا	٦٣
ينـادي مـن بَـرَاقِشَ أو مَعِـينٍ	فَأسـمَعَ واثْـلأب بنـا مَلِيـع	٢٣٣

حرف الفاء

أقبلـتُ مـن عنـد زيـادٍ كـالخَرفْ	تَخُـط رجـلايَ بخـط مختِلِـفْ	٢٠٦
تُكتبان في الطريق لامَ ألفْ		-
قـدم النعـتَ فالبيـان فَأكـدِ	ثم أَبْـدل واختم بعطف الحروفِ	١٩٠
وقد يكـون نعـتَ محـذوفٍ عـرفْ	فيـستحق العمـلَ الـذي وصِـفْ	١٠٣

حرف القاف

إذا مَا استَحَمتْ أرضـه مـن سَـمَائِهِ	جَرَى وَهوَ مَودوع وَوَاعـد مَـصدَق	٢٦٥

حرف الكاف

إذا خَاطَ عَينَيهِ كَرَى النـومِ لـم يـزلْ	له كالئٌ مـن قَلْـبِ شَـيحَانَ قَاتِـكِ	١٧٩

حرف اللام

.....	بهـــا العَينـــان تنْهَـــل	٢٨
أسـتغفر اللهَ ذنبـاً لـستُ محـصَيه	رب العبـادِ إليـه الوَجـه والعَمَـلُ	٨٣
اعتـادَ قَلبَـكَ مِـن سَـلْمَى عَوَائـده	وَهَـاجَ أهـوَاءَكَ المكنونـةَ الطلَـلُ	١٩٥
رَبـع قَـوَاء أذاعَ المعـصِراتُ بـهِ	وكل حَيـرانَ سَـارٍ مـاؤُه خَـضِلُ	-
أفـاطمَ مهـلاً بعـضَ هـذا التـدلل	وإن كنتِ قد أزمَعتِ صَرمي فأجمِلي	٤٨
أنـاوِ رجالُـكَ قتْـلَ امـرئٍ	من العِـز فـي حبـكَ اعتـاضَ ذُلاّ	٩٩
أوكَتْ عليـه مـضيقاً مـن عَوَاهِنِهَـا	كمَا تَـضَمنَ كَـشْح الحـرةِ الحَـبَلا	٢٣٩
عليـه شَـرِيب لُـين وادع العَـصَا	يـسَاحِلُهَا حَماتَـه وتُـسَاحِلُه	٢٦٥
فظلـوا ومـنهم دَمعـه سـابقٌ لـه	وآخر يثْنـي دَمعَـةَ العَـين بالمَهـل	٥٣
القاتلُ السيفَ فـي جِـسمِ القَتِيـل بـه	وللسيوفِ - كَـمَا للنّاس - آجَـالُ	٩٥
كـــــأن عَـــــزلَ العنكبـــــوتِ المرمَـــــل		١٦٤
كـأني عَـدَاةَ البَـين يـومَ تحَملـوا	لدى سَمرَاتِ الحَـي نـاقِفُ حَنْظَـل	١٩٣
كَـفِعلِهِ اسـم فَاعِـلٍ فـي العَمَـل	إن كـانَ عـن مـضِيهِ بمَعـزل	٩٥
لعَمـري لأنْـتَ البَيـتُ أكْـرَمَ أهلُـه	وأقْعـد فـي أفيُائـهِ بالأصَـائل	٥٥
لم يبقَ من زَعَـرٍ طَـارَ الـشتاء بـه	علـى قَـرَا ظَهـرِهِ إلا سَـمَالِيلُ	١٧٩
نـصحتُ بنـي عَـوفٍ فلـم يتقبلـوا	رسولي ولم تـنجح لـديهم وَسـائلي	٨٦
هـم الملـوك وأبنـاء الملـوك لهـم	والآخـذون بـه والـساسَة الأوَلُ	٢٥٧
وجَـد الفـرزدق أتعِـس بـهِ	وَدَق خياشـيمَه الجَنْـدَلُ	١٢٢
وقالوا نَأتْ فاخْتَر من الـصبر والبكـى	فقلـت البكـى أشْـفَى إذن لغليلـي	٩٠
وكـل مـا قُـرِرَ لاسـمِ فاعـل	يعطى اسـمَ مفعـولٍ بـلا تفاضـل	١٠٤

ويـوم دَخَلْـتُ الخِـدرَ خِـدرَ عنَيـزةٍ	فقالتْ لكَ الـويلاتُ إنـك مرجِلـي	٤٧

حرف الميم

احفـظْ وديعتَـك التـي اسـتُودِعتَها	يومَ الأعـازبِ إن وَصَـلْتَ وإن لـمِ	٧٤
أَعَـن ترسـمتَ مـن خَرقَـاءَ منزلـةً	ماء الصبابةِ مـن عينيـكَ مـسجوم	٢١٠
سَـهرتُ وقـد هَجَـعَ الـذليلُ بلابـسٍ	بردَ الحبـابِ مفيـدِ فِعـل الـضيغَمِ	٩٦
غيـر لاهٍ عِـداك فـاطرح اللهـوَ	ولا تَغْتَـرر بعَـارضٍ سَـلْمِ	١٠٩
فقامَتْ ولم تفعلْ ، ونامَـتْ فلـم تُطِـقْ	قُـلْنَ لها : قومي ، فقامَتْ : ولْم لُـمِ	٧٦
قلت مَن عِيـلَ صـبره كيـفَ يَـسلُو	صـالياً نـارَ لوعـةٍ وغـرامِ	١٢٠
نُبِّـئْتُ عبـدَالله بـالجو أصـبحتْ	كرامـاً مَوَاليهـا لئيمـاً صَـميمها	٨٤
هـم الفـاعلونَ الخَيـرَ والآمِرونَـه	إذا ما خَشُوا من محدَثٍ الأمر معظَما	٩١
وعليـك عهـد الله إن بَبَلِيـه	أهـلُ الـسيالة إن فعلـتَ وإن لـمِ	٧٤
ولا مبـقٍ إذا يـسعى صـدوعاً	عدائـدَ فـي الـدكادِكِ والإكـامِ	٩٧
وصَـرفَني فغيرنـي زَمَـاني	سَيَعقُبـنُي بحَـذْفٍ وادعَـامِ	٩٧
ولا يـسوي حـساب الـدهر وَزن	لـه وَزن مـن الـدم كالمـدام	-
ومَـا الحَـرب إلا مـا عَلِمـتُم وذُقْـتُم	وما هـوَ عنهـا بالحـديثِ المـرَجمِ	٢٥٤
ونرفـع مـن صـدور شَـمَردَلاتٍ	يـصك وجوهَهـا وَهَـجٌ أليـم	٢٣٥
يا رب شَـيخٍ مـن لُكَيـزٍ ذي عَـنَم	فـي كفّـه زَيـغٌ وفـي فيـه فَقَـم	٧٣
أَجلَحَ لم يشْمَطْ وقد كاد ولم		-

حرف النون

.....	كفـاغِرَي الأفـواهِ عنـد عَـرين	٢٨
.....	وكِتْمانُهـا تُكْنَـى بـأم قُـلانِ	٩٠
.....	وكنـتُ لـه كـشَر بنـي الأخينـا	٢٦

أقـولُ لـه كالنـصح بينـي وبينـه	هلْ أنتَ بنا فـي الحَـج مـرتحِلان	١٢٥
دَعَتْني أخاهـا أم عمـرٍو ولـم أكـن	أخاهـا ولـم أرضَـع لهـا بِلبَـان	٩٠
سـقيةُ بـينَ أنهـارٍ ودورِ	وزَرعٍ نابـتٍ وكُـرومِ جَفْـن	١٧٨
غيـر مأسـوفٍ علـى زَمَـنِ	ينقـضي بـالهَم والحَـزَن	١٠٧
كـأن جناحَهـا قلـب المعـادي	وليـك كلمـا اعتكّـرَ الجَنَـان	١٠١
لا تُنكـروا القتـلَ وقـد سـبِينا	فـي خَلقِكـم عَظْـم وقـد شَـجينا	٢٥
ليـتَ شـعري مقـيم العـذرَ قـومي	أم هـم لـي فـي حبهـا عاذلونـا	٩٩
مـا الـذي دأبـه احتيـاطٌ وحَـزم	وهـواه أطـاعَ يـستويان	٥٢
هَويـتُ السمَانَ ، فـشيبنَني	ومَا كنـتُ قِـدماً هَويـتُ السمَانا	٢٢٢
وقَـدمتُ الأديـمَ لِرَاهِـشَيهِ	وَأَلْفَـى قولُهـا كَـذِباً ومَينـا	١٧٩
وممـتحنٍ لقـاءَك وهـو مَـوتٌ	وهل بينـي عـن المـوت امتحـان	١٠٠

حرف الألف اللينة

ومن مالئٍ عينيـه مـن شـيءٍ غيـره	إذا راحَ نحو الجَمرةِ البِيض كالـدمى	٩٩

حرف الياء

..... وفي	فاعـل مـا أُعِـلّ عينـاً ذا اقتفـي	٢١٦
بدا ليَ أني لستُ مـدركَ مـا مـضى	ولا سـابقٍ شـيئاً إذا كـان جائيـاً	١٥٨
بينمـا نحـن بالبَلاكِـثِ فالقـاع سِـراعاً والعـيس تهـوي هويـا		٦٧
فـنحن مَنَعنـا يـومَ جِـرسٍ نـساءَكم	عَدَاة دَعَانـا عـامر غيـرَ معتَلـي	٢١٢
وإن يكـن صِـلةَ أَلْ ففـي المـضِي	وغيـره إعمَالُـه قَـدِ ارتُـضِي	٩٥
وإيـاكم وحيـةَ بطـن وادٍ	همـوزِ النـابِ لـيسَ لكـم بـسِي	١٧٠
وهـم وَرَدوا الجِفَـارَ علـى تمـيمٍ	وهم أصـحاب يـومِ عكـاظَ إنـي	٢٣٨
شـهدتُ لهـم مـواطنَ صَـادقاتٍ	أتيـتهم يـود الـصدرِ منـي	-

فهرس
المصادر والمراجع

١- ابن الطراوة النحوي ، تأليف : عياد عيد الثبيتي ، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها ، جامعة الملـك عبـدالعزيز بجـدة ، ١٣٩٩هـ .

٢- أبو عمر الجرمي حياته وجهوده في النحو ، تأليف: محسن سالم العميري ، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها ، جامعة الملك عبد العزيز بجدة ، ١٣٩٩هـ .

٣- أحكام القرآن ، لابن العربي الإشبيلي ، تحقيق : علي محمد البيجاوي ، دار الفكر ، ١٣٩٤هـ .

٤- ارتشاف الـضرب مـن لـسان العـرب ، لأبـي حيـان الأندلـسي ، تحقيق : الدكتور رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي بالقـاهرة ، الطبعـة الأولى ، ١٤١٨هـ .

٥- إرشاد السالك إلى حلّ ألفية ابن مالك ، للـشيخ برهـان الـدين بـن قـيم الجوزية ، تحقيق : محمود نصار ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعـة الأولى ، ١٤٢٥هـ .

٦- الإرشاد إلى علم الإعراب ، للإمام شمس الدين محمد بن أحمد الكيـشي ، تحقيق : الدكتور عبدالله علي الحسيني البركاتي و الدكتور محـسن سـالم العميري ، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة ، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ .

٧- أسرار العربية ، لكمال الدين أبي البركات الأنبـاري ، تحقيـق : بركـات يوسف هَبود ، شركة دار الأرقم بـن أبـي الأرقـم ببيـروت ، الطبعـة الأولى ،١٤٢٠ هـ .

٨- الأشباه والنظائر في النحو ، لجلال الدين السيوطي ، تحقيق : عبدالإله نبهان و آخرين ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٤٠٧هـ .
٩- إصلاح الخلل الواقع في الجمَل ، لابن السيد البطليوسي ، تحقيق : الدكتور حمزة النشرتي ، دار الكتب العلمية ببيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٤هـ .
١٠- إصلاح المنطق ، لابن السكيت ، تحقيق : عبدالسلام محمد هارون و أحمد محمد شاكر ، دار المعارف ، الطبعة الرابعة .
١١- الأصمعيات ، لعبدالملك بن قريب الأصمعي ، تحقيق : الدكتور عبدالسلام هارون و أحمد محمد شاكر ، الطبعة الثالثة .
١٢- الأصول في النحو ، لأبي بكر بن السراج النحوي ، تحقيق : الدكتور عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٧ هـ .
١٣- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ، لمحمد الأمين المختار الشنقيطي ، عالم الكتب ، بيروت .
١٤- إعراب القراءات السبع وعللها ، لأبي عبدالله الحسين بن خالويه ، تحقيق : الدكتور عبدالرحمن العثيمين ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣ هـ .
١٥- إعراب القرآن ، لأبي جعفر بن أحمد النحاس ، تحقيق : الدكتور زهير غازي زاهد ، عالم الكتب الطبعة الثالثة ، ١٤٠٩ هـ .
١٦- الأعلام ، لخير الدين الزركلي ، دار العلم للملايين ، بيروت ، الطبعة الثامنة ، ١٩٨٩م .
١٧- أفعال المطاوعة واستعمالاتها في القرآن الكريم ، تأليف : الدكتور أيوب جرجيس القيسي ، دار الإيمان للطبع والنشر والتوزيع ، الإسكندرية
١٨- ألفية ابن مالك في النحو والصرف ، تأليف : العلامة محمد بن عبدالله ابن مالك الأندلسي ، مكتبة طيبة بالمدنية المنورة ، ١٤١٠ هـ .

١٩- أمالي ابن الشجري ، لهبة الله بن علي بن حمزة الحسني ، تحقيق : الدكتور محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخـانجي بالقـاهرة ، الطبعـة الأولـى ، ١٤١٣ هـ .
٢٠- أمالي الزجاجي ، لأبي القاسم بن إسحاق الزجاجي ، تحقيـق : عبدالـسلام محمد هارون .
٢١- الأمالي النحوية – أمالي القرآن الكريم ، لأبي عمرو عثمان بن الحاجـب ، تحقيق : هادي حسن حمودي ، عالم الكتب ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ .
٢٢- إملاء ما مَن به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القـرآن ، لأبي البقاء العكبَري ، دار الفكر ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦ هـ .
٢٣- الإنصاف في مسائل الخلاف ، تأليف : كمال الـدين أبـي البركـات بـن الأنباري ، تحقيق : محمد محي الدين عبدالحميد ، دار الفكر .
٢٤- أنوار التنزيل وأسرار التأويل ، لناصر الدين البيضاوي ، مؤسسة شـعبان للنشر ، بيروت .
٢٥- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لجمال الدين بـن هـشام الأنـصاري ، تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد ، دار الفكر .
٢٦- إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل ، لأبي بكر محمد بن القاسم ابن بشار الأنباري ، تحقيق : محيي الدين عبدالرحمن رمضان ، مطبعـة مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٣٩٠ هـ .
٢٧- الإيضاح في شرح المفصل ، لأبي عمرو عثمان بن عمر بـن الحاجـب ، تحقيق : الدكتور موسى بناي العليلي ، مطبعة المجمـع العلمـي الكـردي ببغداد ، ١٩٧٦م .
٢٨- الباء ، تأليف : الدكتور عبدالحميد السيد محمد عبدالحميد ، مكتبة الكليـات الأزهرية ، القاهرة .

٢٩- البديع في رسم مصاحف عثمان ، لأبي عبـدالله بـن يوسـف الجهنـي ، تحقيـق : الـدكتور سـعود الفنيـسان ، دار إشـبليا بالريـاض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ .
٣٠- البرهان في علوم القرآن ، للإمام بدر الدين الزركشي ، تحقيـق : محمـد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٠ هـ .
٣١- البسيط في شـرح جمَـل الزجـاجي ، لابـن أبـي الربيـع الإشـبيلي ، تحقيق : الدكتور عياد عيد الثبيتي ، دار الغـرب الإسـلامي ببيـروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ .
٣٢- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز ، تأليف : الفيروز أبـادي ، تحقيق : محمد علي النجار ، عبدالعليم الطحاوي ، المكتبة العلمية ببيروت .
٣٣- بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة ، لعبدالمتعال الـصعيدي ، مكتبة المعارف بالرياض ، ١٤٢٠هـ .
٣٤- بغية الوعاة في طبقات اللغـويين والنحـاة ، لجـلال الـدين الـسيوطي ، تحقيق : محمد أبو الفـضل إبـراهيم ، دار الفكـر ، الطبعـة الثانيـة ، ١٣٩٩ هـ .
٣٥- البهجة المَرضية في شرح الألفية لجلال الدين السيوطي ، تحقيق : أحمـد إبراهيم علي ، دار الفكر ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٢١هـ .
٣٦- البيان في غريب إعراب القرآن ، تأليف : كمـال الـدين أبـي البركـات الأنباري ، تحقيق : الدكتور طه عبدالحميد طه ، الهيئة المـصرية العامـة للكتاب ، ١٤٠٠هـ .
٣٧- تاج العـروس مـن جـواهر القـاموس ، للـسيد مرتـضى الزبيـدي ، تحقيق : الدكتور عبدالفتاح الحلو ، مطبعة حكومة الكويت ، ١٤٠٦ هـ .
٣٨- تأويل مشكل القرآن ، لابن قتيبة ، تحقيق : السيد أحمد صقر ، دار التراث بالقاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٣هـ .

٣٩- التبصرة والتذكرة ، لأبي محمد عبدالله الصيمري ، تحقيق الدكتور : فتحي أحمد علي الدين ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٢هـ .
٤٠- التبيان في إعراب القرآن ، لأبي البقاء العكبري ، تحقيق علي محمد البيجاوي ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه .
٤١- التبيان في تصريف الأسماء ، لأحمد حسن كحيل ، الطبعة السادسة ، ١٣٩٨هـ .
٤٢- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، لأبي البقاء العكبري ، تحقيق : الدكتور عبدالرحمن العثيمين ، مكتبة العبيكان بالرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٢١هـ .
٤٣- تذكرة النحاة ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق : الدكتور عفيف عبدالرحمن مؤسسة الرسالة ببيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ .
٤٤- التذهيب شرح الخبيصي ، لسعد الدين التفتازاني ، مطبعة البابي الحلبي وأولاده ، بمصر ، ١٣٥٥هـ .
٤٥- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق : الدكتور حسن هنداوي ، دار القلم بدمشق ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ .
٤٦- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لابن مالك ، تحقيق : محمد كامل بركات ، دار الكاتب العربي ، ١٣٨٧هـ .
٤٧- شرح التلويح على التوضيح ، سعد الدين التفتازاني ، مطبعة محمد علي صبيح وأولاده بميدان الأزهر ، القاهرة .
٤٨- تصريف الأسماء ، لمحمد الطنطاوي ، مطبعة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، الطبعة السادسة ١٤٠٨هـ .
٤٩- التضمين النحوي في القرآن الكريم ، للدكتور محمد نديم فاضل ، دار الزمان بالمدنية المنورة ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٦ هـ .

٥٠- التعليقة على كتاب سيبويه ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق : الدكتور عوض حمد القوزي ، مطبعة الأمانة بالقاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ .
٥١- تفسير البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٣ هـ .
٥٢- تفسير القاسمي المسمى بمحاسن التأويل ، للشيخ محمد جمال الدين القاسمي ، تحقيق : محمد فؤاد عبدالباقي ، دار الفكر ببيروت ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٨ .
٥٣- التفسير الكبير ، للإمام الفخر الرازي ، دار إحياء التراث العربي ببيروت ، الطبعة الثالثة .
٥٤- تلخيص لآلئ البيان في تجويد القرآن ، لإبراهيم علي شحاته السمنودي ، مطبعة محمد علي صبيح وأولاده بميدان الأزهر بمصر ، الطبعة الثانية ، ١٣٤٧هـ .
٥٥- تهذيب الأسماء واللغات ، لأبي زكريا النووي ، دار الكتب العلمية ببيروت.
٥٦- توضيح المقاصد والمسالك لشرح ألفية ابن مالك ، للمرادي ، تحقيق : الدكتور عبدالرحمن علي سليمان ، مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة ، الطبعة الثانية .
٥٧- ثلاثة كتب في الحروف ، للخليل بن أحمد وابن السكيت والرازي ، تحقيق : الدكتور رمضان عبدالتواب ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٤١٥هـ .
٥٨- ثلاثة نصوص في الأضداد للقاسم بن سلام وأبي محمد التوزي وجمال الدين المنشي ، تحقيق : الدكتور محمد حسين آل ياسين ، عالم الكتب ، الطبعة الأولى ، ١٤١٧ هـ .
٥٩- جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، للطبري ، دار الفكر ، ١٤٠٥هـ .
٦٠- جامع الدروس العربية ، للشيخ مصطفى الغلاييني ، المكتبة العصرية ببيروت ، الطبعة السادسة والثلاثون ، ١٤١٩هـ .

٦١- الجامع الصغير ، لأبي الحسن الشيباني ومعه شرحه النافع الكبير ، للإمام عبدالحي اللكنوي، عالم الكتب ، الطبعة الأولى ، ١٩٦٨م .
٦٢- الجامع في العروض والقوافي ، لأبي الحسن أحمد العروضي ، تحقيق : زهير غازي زاهد و هلال ناجي ، دار الجيل ببيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٦هـ .
٦٣- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ، دار الفكر ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ .
٦٤- الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه ، لمحمود صافي ، دار الرشيد ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١١هـ .
٦٥- الجمَل لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق : ابن أبي شنب ، مطبعة باريس ، الطبعة الثانية ، ١٣٧٦هـ .
٦٦- جمهرة اللغة ، لابن دريد ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ، حيدر أباد ، الطبعة الأولى ، ١٣٤٥ هـ .
٦٧- الجنى الداني في حروف المعاني ، للحسن بن قاسم المرادي ، تحقيق : الدكتور فخر الدين قباوه و محمد نديم فاضل ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٣ هـ .
٦٨- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، الطبعة الأخيرة ، ١٣٥٩هـ .
٦٩- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب لابن هشام، مطبعة عبدالحميد أحمد حنفي بمصر .
٧٠- حاشية السيد الشريف الجرجاني على المطول للتفتازاني ، المطبعة العثمانية ، ١٣١٠هـ .
٧١- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، مطبعة دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة .

٧٢- حاشية على الكشاف لسعد الدين التفتـازاني ، مخطـوط بمركـز البحـث العلمـي وإحيـاء التـراث الإسـلامي بجامعـة أم القـرى ، مكـة ، رقمه في المركز ٥٣٦ .
٧٣- حاشيةٌ على شرح الفاكهي لقطر الندى للشيخ ياسين الحمـصي الـشافعي ، مطبعة مصطفى البـابي الحلبـي وأولاده ، مـصر ، الطبعـة الثانيـة ، ١٣٩٠هـ .
٧٤- حجة القراءات ، لابن زنجلة ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الخامسة ، ١٤٢٢هـ .
٧٥- الحواشي الأزهرية في حـلّ ألفـاظ المقدمـة الجزريـة ، للـشيخ خالـد الأزهري ، تصحيح : الشيخ علي محمد الضباع ، مطبعة محمد علي صبيح وأولاده ، بميدان الأزهر بالقاهرة .
٧٦- خزانة الأدب ولب لباب لسان العـرب للبغـدادي ، تحقيـق : عبدالـسلام هارون ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة الرابعة ، ١٤١٨هـ .
٧٧- الخصائص لأبي الفتح ابـن جنـي ، تحقيـق : محمـد علـي النجـار ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٦هـ .
٧٨- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي ، تحقيق : الـدكتور أحمد محمد الخراط ، دار القلم بدمشق ، الطبعة الثانية ، ١٤٢٤هـ .
٧٩- الدر النضيد لمجموعة ابـن الحفيـد ، دار الكتـاب العربـي ببيـروت ، ١٤٠٠هـ .
٨٠- الـدر النـضيد مـن مجموعـة الحفيـد ، مطبعـة التقـدم بمـصر ، الطبعة الأولى ، ١٣٢٢هـ .
٨١- دراسـات لأسـلوب القـرآن الكـريم ، محمـد عبـدالخالق عـضيمة ، مطبعة حسان ، القاهرة .
٨٢- دراسـة الـصوت اللغـوي ، الـدكتور أحمـد مختـار عمـر ، عـالم الكتب ، القاهرة .

٨٣- درة الغواص في أوهام الخواص للحريري بشرح الشهاب الخفاجي ، تحقيق : عبدالحفيظ فرغلي ، دار الجيل ببيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٧هـ .
٨٤- الدرر اللوامع على همع الهوامع للشنقيطي ، تحقيق : الدكتور عبدالعال سالم مكرم ، عالم الكتب بالقاهرة ، ١٤٢١هـ .
٨٥- دقائق العربية جامع أسرار اللغة وخصائصها ، تأليف : الأمير أمين آل ناصر الدين ، مكتبة لبنان ، الطبعة الثانية ، ١٩٦٨م .
٨٦- دلائل الإعجاز لعبدالقاهر الجرجاني ، تحقيق : محمود محمد شاكر ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٤١٠هـ .
٨٧- دليل الحيران على مورد الظمآن في فني الرسم والضبط ، الشيخ الخراز الفاسي الشريشي ، تحقيق : الدكتور عبدالسلام البكاري ، دار الحديث ، القاهرة ، ١٤٢٦هـ .
٨٨- ديوان إبراهيم بن هَرمة ، تحقيق : محمد جبار المعيبد ، مطبعة الآداب في النجف الأشرف ، ١٣٨٩هـ .
٨٩- ديوان ابن قيس الرقيات ، تحقيق : الدكتور محمد يوسف نجم ، دار صادر ، بيروت .
٩٠- ديوان أبي الأسود الدؤلي ، تحقيق : الشيخ محمد حسن آل ياسين ، دار الهلال ببيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤١٨هـ .
٩١- ديوان أبي نواس ، تحقيق : سليم خليل قهوجي ، دار الجيل ببيروت ، ١٤٢٢هـ .
٩٢- ديوان الحطيئة ، تحقيق : حمدو طماس ، دار المعرفة ببيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٢٦هـ .
٩٣- ديوان العباس بن مرداس ، تحقيق : يحيى الجبوري ، وزارة الإعلام ، بغداد ، ١٩٦٨م .

٩٤- ديوان العجاج ، تحقيق : الدكتور سعدي ضنّاوي ، دار صادر ، بيـروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٧م .
٩٥- ديوان العرجي ، تحقيق : خضر الطائي ورشيد العبيدي ، الشركة الإسلامية ببغداد ، ١٣٧٥هـ .
٩٦- ديوان الفرزدق ، تحقيق : كرم البستاني ، دار صادر ، بيروت .
٩٧- ديوان القطامي ، تحقيق : محمود الربيعـي ، الهيئـة المـصرية العامـة للكتاب ، ٢٠٠١م .
٩٨- ديوان النابغة الذبياني ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف .
٩٩- ديوان امرئ القيس ، تحقيق : محمد أبو الفضل ، دار المعارف ، مصر .
١٠٠- ديوان أمية بن أبي الصـلت ، تحقيق : سجيع جميل الجبيلي ، دار صادر ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٨ .
١٠١- ديوان جرير ، دار صادر ، بيروت .
١٠٢- ديوان حسان بن ثابـت ، تحقيـق : الـدكتور سـيد حنفـي حـسانين ، دار المعارف .
١٠٣- ديوان شعر ذي الرمة ، تحقيق : كاريل هنري ، عالم الكتب .
١٠٤- ديوان طفيل الغنوي ، تحقيق : حسان فلاح أوغلي ، دار صادر ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٧م .
١٠٥- ديوان عامر بن الطفيل ، دار صادر ببيروت ، ١٣٩٩هـ .
١٠٦- ديوان عبـدالله بـن الزبيـر الأسـدي ، تحقيـق ، يحيـى الجبـوري ، بغداد ، ١٣٩٤هـ .
١٠٧- ديوان عَدي بن زيد بن الرقاع ، تحقيق : الدكتور الشريف عبدالله الحسيني البركاتي ، المكتبة الفيصلية بمكة ، ١٤٠٦هـ .
١٠٨- ديوان علقمة بن عبدة ، تحقيق : سعيد نسيم مكارم ، دار صادر ببيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٦م .

١٠٩- ديوان عمر بن أبي ربيعة ، تحقيق : قدري مايو ، عالم الكتب ببيـروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٧هـ .
١١٠- ديوان كُثَيِّر عَزة ، تحقيق : مجيد طراد ، دار الكتاب العربـي ببيـروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤٢٠ هـ
١١١- ديوان مجنون ليلى ، تحقيق : عبدالستار أحمد فراج ، دار مصر للطباعة .
١١٢- رسائل الجاحظ ، تحقيق : عبدالسلام محمد هارون ، دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١١هـ .
١١٣- رسـم المـصحف وضـبطه بـين التوفيـق والاصـطلاحات الحديثـة ، الـدكتور : شـعبان محمـد إسـماعيل ، دار الـسلام ، القـاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ .
١١٤- رصف المباني في شرح حروف المعاني ، للمالقي ، تحقيق : أحمد محمـد الخراط ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بمدمشق .
١١٥- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثـاني ، لـشهاب الـدين الآلوسي ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤٠٣هـ .
١١٦- روضـات الجنـات فـي أحـوال العلمـاء والـسادات ، للخوانـساري ، مكتبة إسماعيليان ، طهران .
١١٧- سر صناعة الإعراب ، لأبي الفتح بن جني ، تحقيـق : الـدكتور حـسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥ هـ .
١١٨- سفر السعادة وسفير الإفادة ، لأبي الحسن السخاوي ، تحقيق : محمد أحمـد الدالي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ، ١٤٠٣هـ .
١١٩- سِقْط الزند ديوان أبي العلاء المعري ، دار بيروت ، ١٤٠٠هـ .
١٢٠- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالـك ، تحقيـق : محمـد محيـي الـدين عبدالحميد ، الطبعة الثانية ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
١٢١- شرح أشعار الهذليين لأبي سعيد السكري ، تحقيق : عبدالستار أحمد فراج ، مكتبة دار العروبة ، القاهرة .

١٢٢- شرح الآجرمية للشيخ محمد بن صالح العثيمين ، مكتبة الرشد ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٦هـ .
١٢٣- شرح الأزهرية في علم العربية للشيخ خالد الأزهري ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، الطبعة الثانية ، ١٣٧٤هـ .
١٢٤- شرح التسهيل لابن مالك ، تحقيق : عبدالرحمن السيد و محمد بدوي المختون ، دار هجر ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٤١٠هـ .
١٢٥- شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري ، مطبعة فيصل عيسى البابي الحلبي .
١٢٦- شرح التعريف بضروري التصريف ، لابن إياز على ابن مالك ، تحقيق : الدكتور هادي نهر وهلال ناجي ، دار الفكر ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٢هـ .
١٢٧- شرح التلويح على التوضيح ، سعد الدين التفتازاني ، مطبعة محمد علي صبيح وأولاده بميدان الأزهر ، القاهرة .
١٢٨- شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب ، تحقيق : يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة بنغازي ، ١٣٩٨ هـ .
١٢٩- شرح ألفية ابن مالك ، لابن جابر الهواري ، تحقيق : الدكتور عبدالحميد السيد محمد عبدالحميد ، المكتبة الأزهرية للتراث ، القاهرة ، ١٤٢٠هـ .
١٣٠- شرح ألفية ابن مالك في النحو والصرف ، عبدالرحمن بن أبي بكر بن العيني ، تحقيق : الدكتورة نجاة عبدالرحمن علي اليازجي ، المكتبة الفيصلية ، مكة ، ١٤٢٧هـ .
١٣١- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ، تحقيق : الدكتور عبدالحميد السيد محمد عبدالحميد ، دار الجيل ، بيروت .
١٣٢- شرح ألفية ابن معطي ، تحقيق : الدكتور علي موسى الشوملي ، مكتبة الخريجي ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ .

١٣٣- شرح الكافية الشافية لابن مالك ، تحقيق : الدكتور عبـدالمنعم هريـدي ، دار المأمون للتراث ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٢هـ .
١٣٤- شرح اللمحة البدرية في علم العربية لأبي حيان الأندلسي ، تأليف ابن هشام الأنـصاري ، تحقيـق : الـدكتور صـلاح رواي ، مطبعـة حـسان ، القاهرة ، الطبعة الثانية .
١٣٥- شرح اللمع لابن برهان العكبـري ، تحقيـق : الـدكتور فـائز فـارس ، الطبعة الأولى ، الكويت ، ١٤٠٤هـ .
١٣٦- شرح المفصـل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير لـصدر الأفاضـل الخـوارزمي ، تحقيـق : الـدكتور عبـدالرحمن سـليمان العثيمـين ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٠م .
١٣٧- شرح المفصـل لابن يعيش ، عالم الكتب ، بيروت .
١٣٨- شـرح المفـضليات للتبريـزي ، تحقيـق : علـي محمـد البجـاوي ، دار نهضة مصر للطبع والنشر .
١٣٩- شرح المقاصد لسعد الدين التفتازاني ، تحقيـق : عبـدالرحمن عميـره ، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة .
١٤٠- شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش ، تحقيق : الدكتور فخـر الـدين قباوة ، المكتبة العربية بحلب ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٣هـ .
١٤١- شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب ، تحقيق : الدكتور موسـى بنـاي العليلي ، مطبعة الآداب في النجف الأشرف ، ١٤٠٠هـ .
١٤٢- شرح تلخيص الفوائد وتقريب المتباعـد ، أبـي البقـاء بـن القاصـح ، تعليـق : الـشيخ عبـدالفتاح القاضـي ، مكتبـة الـشروق الدوليـة ، القاهرة ، ١٤٢٥هـ .
١٤٣- شرح جمَل الزجاجي (الشرح الكبير) لابن عصفور ، تحقيق : الـدكتور صاحب أبو جناح ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ .

١٤٤- شرح جمَل الزجاجي لابن هشام ، تحقيق : الدكتور علي محسن مـال الله ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ .
١٤٥- شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ، تحقيق : عبدالسلام هارون وأحمد أمين ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة بالقاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٣٨٧هـ .
١٤٦- شرح ديوان المتنبي لأبي البقاء العكبـري ، تحقيـق : مـصطفى الـسقا وآخرين ، دار المعرفة ، بيروت .
١٤٧- شرح ديوان امرئ القيس ، تحقيق : حجر عاصي ، دار الفكـر العربـي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٤م .
١٤٨- شرح ديوان زهير بن أبي سلمى ، دار الكتب والوثائق القومية بالقـاهرة ، الطبعة الثالثة ، ١٤٢٣هـ .
١٤٩- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام ، تحقيـق : محمـد محيي الدين عبدالحميد ، دار الفكر ، بيروت .
١٥٠- شرح شواهد المغني للبغدادي ، تحقيـق : عبـدالعزيز رابـح وزميلـه ، دمشق ، ١٣٩٣هـ .
١٥١- شرح شواهد المغني للسيوطي ، دار مكتبة الحياة ، بيروت .
١٥٢- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك ، تحقيق : عدنان عبـدالرحمن الدوري ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٣٩٧هـ .
١٥٣- شرح عيون كتاب سيبويه لأبي نصر هارون القيسي ، تحقيـق : الـدكتور عبد ربه عبداللطيف ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ .
١٥٤- شرح كتاب سيبويه للسيرافي ، تحقيـق : الـدكتور رمـضان عبـدالتواب وآخرين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٦هـ .
١٥٥- شرح كتاب سيبويه للصفار البطليوسي ، تحقيق : الدكتور معيض العوفي ، دار المآثر بالمدينة المنورة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ .

١٥٦- شرح مختصر التصريف العزي في فن التصريف لسعد الدين التفتـازاني ، تحقيق : الدكتور عبـدالعال سـالم مكـرم ، ذات الـسلاسل ، الكويـت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٣م .
١٥٧- شروح سِقْط الزند للمعري ، تحقيق : مصطفى السقا و عبدالسلام هـارون وعبدالرحيم محمود و إبراهيم الإبياري و حامـد عبدالمجيـد ، وإشـراف الدكتور طه حسين ، دار الكتب ، ١٣٦٤هـ .
١٥٨- شعر الكميت بن زيد ، تحقيق : الدكتور داود سلوم ، عالم الكتب ببيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤١٧هـ .
١٥٩- شعر النمر بن تَولَب للدكتور نوري حمودي القيسي ، مطبعة المعـارف ، بغداد .
١٦٠- شعر طيئ وأخبارها في الجاهليـة والإسـلام ، تحقيـق : وفـاء فهمـي السنديوني ، دار العلوم ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣هـ .
١٦١- شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسيلي ، تحقيق: الدكتور الشريف عبدالله الحسيني البركاتي ، المكتبة الفيصلية ، مكة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ .
١٦٢- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجـامع الـصحيح لابـن مالـك ، تحقيق : محمد فؤاد عبدالباقي ، عالم الكتب ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٣هـ .
١٦٣- الصاحبي لابن فارس ، تحقيق : السيد أحمد صقر ، مطبعة عيسى البـابي الحلبي ، القاهرة .
١٦٤- صحيح سنن أبي داود ، ناصـر الـدين الألبـاني و زهيـر الـشاويش ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٩هـ .
١٦٥- صحيح سنن النـسائي ، ناصـر الـدين الألبـاني و زهيـر الـشاويش ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٩هـ .
١٦٦- صحيح مسلم بشرح النووي ، المطبعة المصرية ، القاهرة .
١٦٧- الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية للنيلي ، تحقيق : الدكتور محسن سالم العميري ، مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى .

١٦٨- صيغة فَعِيل ، دراسة نحوية صرفية دِلالية ، تـأليف مـرزوق عطيـوي المرزوقي ، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في النحو والصرف ، جامعة أم القرى بمكة ، ١٤٠٧هـ .
١٦٩- ضرائر الشعر ، لابـن عـصفور ، تحقيـق : الـسيد إبـراهيم محمـد ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٢هـ .
١٧٠- ضرورة الشعر لأبي سعيد السيرافي ، تحقيق: الدكتور رمضان عبدالتواب دار النهضة العربية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ .
١٧١- الضوء اللامع لأهل القرن التاسـع لـشمس الـدين محمـد الـسخاوي ، دار الكتب العلمية ، ٢٠٠٣م .
١٧٢- ضياء السالك إلى أوضح المسالك ، محمد عبدالعزيز النجار ، دار الكتـب العلمية ، بيروت ، الطبعة الثانية .
١٧٣- الضياء في تصريف الأسـماء ، الـدكتور مـصطفى أحمـد النحـاس ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٤هـ .
١٧٤- عيون الأنباء في طبقات الأطباء لابن أبي أُصَيبَعَة ، ترجمة وتحقيق : محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ببيروت ، ١٩٩٨م .
١٧٥- غايـة النهايـة فـي طبقـات القـراء للإمـام ابـن الجـزري ، تحقيق : ج بروجستراسر ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٢هـ .
١٧٦- الغريبَين ، غريبَي القرآن والحديث لأبي عبيد الهروي ، تحقيق : محمـود محمد الطناحي ، لجنة إحياء التراث بالقاهرة ، ١٣٩٠ هـ .
١٧٧- الفائق في غريب الحديث لجار الله الزمخشري ، تحقيق : علـي البجـاوي ومحمـد أبـو الفـضل إبـراهيم ، دار الفكـر ، بيـروت ، الطبعـة الثالثة ، ١٣٩٩هـ .
١٧٨- فاتحة الإعراب بإعراب الفاتحـة ، لمحمـد بـن محمـد الإسـفراييني ، تحقيق : الدكتور محسن سالم العميري .

١٧٩- فتح الباري شرح صحيح البخاري للإمام ابن حجر العسقلاني ، دار الفكر ، بيروت .
١٨٠- الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية ، تأليف : سـليمان ابن عمر العجيني الشهير بالجَمَل ، دار الفكر .
١٨١- الفرائد الجديدة ، تحتوي على نظم الفريدة ، وشرحها المطالع السعيدة لجلال الدين السيوطي ، تحقيق : الشيخ عبدالكريم المدرس ومحمد المـلا أحمـد الكزني ، التراث الإسلامي بوزارة الأوقاف بالجمهورية العراقية .
١٨٢- فصول في فقه اللغة للدكتور رمضان عبدالتواب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة الطبعة السادسة ، ١٤٢٠هـ .
١٨٣- فقه اللغة وسر العربية لأبي منصور الثعالبي ، تحقيق : مـصطفى الـسقا وآخرين ، الطبعة الأخيرة ، ١٣٩٢هـ .
١٨٤- فهارس كتاب سيبويه ودراسة له لمحمد عبدالخالق عضيمة ، الطبعة الأولى مطبعة السعادة ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٥هـ .
١٨٥- في أصول النحو لسعيد الأفغاني ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٤٠٧هـ.
١٨٦- فيض نشر الانشراح من روض طَي الاقتراح للإمام محمـد بـن الطيـب الفاسي ، تحقيق : الدكتور محمود يوسف فجال ، دار البحـوث للدراسـات الإسلامية وإحياء التراث ، دبي ، الطبعة الثانية ، ١٤٢٣هـ .
١٨٧- القاموس المحيط للفيروزأبادي ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤٠٣هـ .
١٨٨- قطر الندى وبلّ الصدى لابن هشام الأنصاري ، تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد ، المكتبة الفيصلية ، مكة .
١٨٩- قواعد الإملاء لعبدالسلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الخامسة ، ١٤٠٦هـ .
١٩٠- الكامل في اللغة والأدب لأبي العباس المبـرد ، تحقيـق : نعـيم زرزور وتغاريد بيضون ، دار الكتـب العلميـة ، بيـروت ، الطبعـة الأولـى ، ١٤٠٧هـ .

١٩١- كتاب الإبدال ، لأبي يوسف بن السكيت ، تحقيق : الدكتور حـسين محمـد شرف ، مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، ١٣٩٨ هـ .
١٩٢- كتاب الأضداد ، لمحمد بن القاسم الأنباري ، تحقيق : محمد أبـو الفـضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ببيروت ، ١٤٠٧ هـ .
١٩٣- كتاب الأفعال ، لأبي عثمان سعيد السرقسطي ، تحقيق : الـدكتور حـسين محمد شرف ، مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، ١٤١٣ هـ .
١٩٤- كتاب الأمالي ، لأبي علي إسماعيل القالي ، دار الكتب العلمية ببيروت .
١٩٥- كتاب الإيضاح العضدي لأبي علي الحسن الفارسي ، تحقيـق : الـدكتور كاظم بحر المرجان ، عالم الكتب ، الطبعة الثانية ، ١٤١٦ هـ .
١٩٦- كتاب التعريفات ، للشريف علي الجرجاني ، المكتبة الفيصلية بمكة .
١٩٧- كتاب التكملة ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق : الدكتور كاظم بحر المرجان ، عالم الكتب ، الطبعة الثانية ، ١٤١٩هـ .
١٩٨- كتاب الجمَل في النحو ، للخليل بن أحمد الفراهيدي ، تحقيق : الدكتور فخر الدين قباوه ، الطبعة الخامسة ، ١٤١٦هـ .
١٩٩- كتاب الجيم لأبي عمرو الشيباني ، تحقيق : إبراهيم الإبياري ، ١٣٩٤هـ .
٢٠٠- كتاب الفصول في العربية لسعيد بن المبارك بن الدهان ، تحقيق : الدكتور فائز فارس ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٩ هـ .
٢٠١- كتاب الكُتّاب لابن درستويه ، تحقيق : الدكتور إبراهيم السامراي والدكتور عبدالحسين الفتلي ، دار الجيل ، بيروت .
٢٠٢- كتاب الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكي بـن أبـي طالب القيسي ، تحقيق : الدكتور محيذذي الدين رمضان ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الخامسة ، ١٤١٨هـ .
٢٠٣- كتاب الكُناش في فني النحو والصرف للملك عماد الدين الأيـوبي الـشهير بصاحب حماة ، تحقيق : الدكتور رياض حسن الخوام ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٤٢٥هـ .

٢٠٤- كتاب المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للفيومي ، دار القلم ، بيروت
٢٠٥- كتاب المقتصد في شرح الإيضاح لعبدالقاهر الجرجاني ، تحقيق : الـدكتور كاظم بحر المرجان ، وزارة الثقافـة والإعـلام بالجمهوريـة العراقيـة ، ١٩٨٢م .
٢٠٦- كتاب ترشيح العلل في شرح الجمَل لصدر الأفاضل الخوارزمي ، تحقيق : عادل محسن العميري ، معهد البحوث العلمية إحيـاء التـراث الإسـلامي بجامعة أم القرى بمكة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ .
٢٠٧- كتاب حروف المعاني ، للزجاجي ، تحقيق : الدكتور علي توفيق الحمـد ، مؤسسة الرسالة ببيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ .
٢٠٨- كتاب شذا العرف في فن الصرف للشيخ أحمد الحملاوي ، المكتبة العلمية ، بيروت .
٢٠٩- كتاب علل التصريف ، تأليف بعض الأدباء ، تحقيق : الدكتور محسن سالم العميري ، المكتبة الفيصلية ، مكة ، ١٤٢٤هـ .
٢١٠- الكتاب لسيبويه ، تحقيق : عبدالسلام محمد هارون ، عالم الكتب ، بيروت .
٢١١- كتاب معاني الحروف لأبي الحسن الرماني ، تحقيق : الدكتور عبـدالفتاح إسماعيل شلبي ، دار الشروق ، جدة ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٤هـ .
٢١٢- الكشاف على الكشاف لسراج الدين عمـر البلقينـي ، مخطـوط بمركـز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ، مكة ، رقمه في المركز ٣١٠ .
٢١٣- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل لأبي القاسـم الزمخشري ، دار الفكر ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٧هـ .
٢١٤- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة ، مكتبة الإسـلامية والجعفري تبريزي ، طهران ، الطبعة الثالثة ، ١٣٧٨هـ .

٢١٥- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات لجامع العلوم أبي الحسن البـاقولي ، تحقيق : الدكتور محمد أحمد الدالي ، مطبوعات مجمـع اللغـة العربيـة ، دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٥م .
٢١٦- الكشف عن مشكلات الكشاف لعمر بن عبدالرحمن القزويني وناسخه موسى بن عيسى ، مخطوط بمركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ، مكة ، رقمه في المركز ١٥٦ .
٢١٧- الكُلـيات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية لأبي البقـاء الكفـوي ، تحقيق : الدكتور عدنان درويش ومحمد المصري ، دار الكتاب الإسلامي ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٤١٣هـ .
٢١٨- الكواكب الدرية على متممة الآجرومية للشيخ محمـد الأهـدل ، مطبعـة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٣٥٦هـ .
٢١٩- لب الألباب في علم الإعراب لتاج الدين الإسفراييني ، رسـالة ماجـستير بتحقيق الطالبة: إبتسام عبد الله الغامدي ، بكلية الشريعة بأبها ١٤٢٣هـ .
٢٢٠- اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري ، تحقيـق : غـازي مختار طليمات ، دار الفكر ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٦هـ .
٢٢١- لسان العرب لابن منظور ، دار صادر ، بيروت .
٢٢٢- اللمع في العربية لأبي الفتح بن جني ، تحقيق : حامـد المـؤمن ، عـالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٥هـ .
٢٢٣- المبدع في التصريف لأبي حيان النحوي ، تحقيق : الدكتور عبدالحميد السيد طلب ، دار العروبة ، الكويت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٢هـ .
٢٢٤- مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى ، تحقيق : الدكتور محمـد فـؤاد سزكين ، مكتبة الخانجي ، القاهرة
٢٢٥- مجالس ثعلب لأبي العباس بن ثعلب ، تحقيق : عبدالسلام محمد هارون ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الخامسة .

٢٢٦- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيثمي ، مؤسسة المعارف ، بيروت ، ١٤٠٦هـ .
٢٢٧- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لأبي الفتح بن جني ، تحقيق : الدكتور عبدالفتاح شلبي وآخرين ، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، القاهرة ، ١٣٨٦هـ .
٢٢٨- المحكم والمحيط الأعظم في اللغة لابن سيده ، تحقيق : مصطفى السقا وحسين نصار ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٣٧٧هـ .
٢٢٩- المخصص لابن سيده ، تصحيح : مكتب التحقيق بدار إحياء التراث العربي بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٧هـ .
٢٣٠- المذكر والمؤنث لابن التستري الكاتب ، تحقيق : الدكتور أحمد عبدالمجيد هريدي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ .
٢٣١- المزهر في علوم اللغة وأنواعها لجلال الدين السيوطي ، تحقيق : محمد أبوالفضل إبراهيم وآخرين ، دار الفكر ، بيروت .
٢٣٢- المسائل البصريات لأبي علي الفارسي ، تحقيق : الدكتور محمد الشاطر أحمد ، مطبعة المدني ، مصر ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ .
٢٣٣- مسائل التصريف في البحر المحيط للدكتور عبدالله محمد العمير، دار الصميعي ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٨هـ .
٢٣٤- المسائل العسكرية لأبي علي الفارسي ، تحقيق : الدكتور محمد الشاطر أحمد ، مطبعة المدني ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣هـ .
٢٣٥- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات لأبي علي الفارسي ، تحقيق : صلاح الدين السنكاوي ، مطبعة العاني ، بغداد .
٢٣٦- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ، تحقيق : الدكتور محمد كامل بركات ، مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ، مكة ، الطبعة الثانية ، ١٤٢٢هـ .

٢٣٧- مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي ، تحقيق : الدكتور حـاتم صالح الضامن ، دار البشائر بدمشق ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٤هـ .
٢٣٨- المطالع السعيدة شرح الفريدة لجلال الدين السيوطي ، تحقيـق : الـدكتور سليمان حموده ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٩م .
٢٣٩- معاني القرآن للأخفش ، تحقيق : الدكتور عبدالأمير محمد الـورد ، عـالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ .
٢٤٠- معاني القرآن للفراء ، تحقيق : محمد علي النجار ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٣هـ .
٢٤١- معاني القرآن وإعرابه للزجاج ، تحقيق : الدكتور عبدالجليل عبده شـلبي ، عالم الكتب ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ .
٢٤٢- معجم الأدباء لياقوت الحموي ، دار الفكر للطباعة والنشر ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٠هـ .
٢٤٣- معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية لعمر رضا كحالة ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
٢٤٤- معجم المطبوعات العربية والمعربة ، جمع وترتيب : يوسف إليان سركيس مطبعة سركيس ، القاهرة ، ١٣٤٦هـ .
٢٤٥- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم لمحمد فؤاد عبدالباقي ، دار الحديث ، القاهرة ، ١٤٢٢هـ .
٢٤٦- معجم شواهد العربية لعبدالسلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الثالثة .
٢٤٧- المغَرب في ترتيب المعَرب للمطرزي ، دار الكتاب العربي .
٢٤٨- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري ، تحقيـق : محمـد محيي الدين عبدالحميد ، دار إحياء التراث العربي .
٢٤٩- المغني في تصريف الأفعال للشيخ محمد عبدالخالق عضيمة ، دار الحديث القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٤٢٠هـ .

٢٥٠- مفتاح العلوم للسكاكي ، تحقيق : نعـيم زرزور ، دار الكتـب العلميـة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٧هـ .
٢٥١- المفصـل في علم اللغة لأبي القاسم الزمخشري ، تحقيق : الدكتور محمـد عزالدين السعيدي ، دار إحيـاء العلـوم ، بيـروت ، الطبعـة الأولـى ، ١٤١٠هـ .
٢٥٢- المفضليات للضبي ، تحقيق : أحمد محمد شاكر وعبدالسلام محمد هارون ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة السابعة .
٢٥٣- المقتضب لأبي العباس المبرد ، تحقيق : محمد عبدالخالق عضيمة ، لجـان إحياء التراث الإسلامي بالقاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٩هـ .
٢٥٤- المقدمة الجزولية في النحو لأبي موسى الجزولي ، تحقيق : الدكتور شعبان عبدالوهاب محمد ، دار الكتب والوثائق القومية ، مصر ، ١٩٨٨م .
٢٥٥- المقرب لابن عصفور ، تحقيق : عبـدالله الجبـوري وأحمـد عبدالـستار الجواري ، المكتبة الفيصلية ، مكة ، الطبعة الأولى ، ١٣٩١هـ .
٢٥٦- المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء لأبـي يحـي زكريـا الأنصاري ، تحقيق : جمال بن السيد رفاعي ، المكتبة الأزهرية للتـراث ، القاهرة ، ٢٠٠٦م .
٢٥٧- المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار مع كتـاب الـنقط لأبـي عمرو عثمان الداني ، تحقيق : محمد أحمد دهمان ، دار الفكر ، بيروت .
٢٥٨- ملخص أحكام التجويد للدكتور شعبان محمد إسماعيل ، دار الأنوار للطباعة
٢٥٩- ملخص العقد الفريد في فن التجويد للشيخ علـي أحمـد صـبره ، الإدارة العمومية للمعاهد الدينية العلمية الإسلامية .
٢٦٠- الممتع في التصريف لابن عصفور ، تحقيق : فخر الدين قباوه ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، الطبعة الرابعة ، ١٣٩٩هـ .

٢٦١- منار الهدى في بيان الوقف والابتدا لأحمد محمد عبـدالكريم الأشـموني ، مطبعة مصطفى البـابي الحلبـي وأولاده ، القـاهرة ، الطبعـة الثانيـة ، ١٣٩٣هـ .
٢٦٢- منثور الفوائد لأبي البركات الأنباري ، تحقيـق : الـدكتور حـاتم صـالح الضامن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .
٢٦٣- المنصف شرح كتاب التصريف لأبي الفتح بن جني ، تحقيـق : إبـراهيم مصطفى ، عبدالله أمين ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، مصر ، الطبعة الأولى ، ١٣٧٣هـ .
٢٦٤- منهج السالك إلى ألفية ابن مالك شـرح الأشـموني ، تحقيـق : الـدكتور عبدالحميد السيد محمد عبدالحميد ، المكتبة الأزهرية للتراث ، القاهرة .
٢٦٥- الموسوعة النحوية الصرفية للدكتور يوسف أحمد المطـوع ، دار الكتـب الإسلامية ، القاهرة .
٢٦٦- الموفي في النحو الكوفي لصدر الدين الاستانبولي ، تحقيق : محمد بهجـت البيطار ، مطبوعات المجمع العلمي العربي ، دمشق .
٢٦٧- النحو الوافي ، تأليف عباس حسن ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الثامنة
٢٦٨- النكت في تفسير كتاب سـيبويه للأعلـم الـشنتمري ، تحقيـق : زهيـر عبدالمحسن سلطان ، معهد المخطوطات العربية ، الكويت ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ .
٢٦٩- النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ، تحقيق : محمود الطنـاحي وطاهر الزاوي ، دار الباز ، مكة .
٢٧٠- نهج البلاغة ، اختيار : الشريف الرضي من كلام علي بـن أبـي طالـب رضي الله عنه ، تحقيق و شرح : الشيخ محمـد عبـده ، دار الحـديث ، القاهرة ، ١٤٢٤هـ .
٢٧١- النوادر لأبي زيد ، تحقيق : سعيد الخورجي ، بيروت ، ١٣٨٧هـ .

٢٧٢- الهادي في الإعراب إلى طرق الصواب لابن القبيصي ، تحقيق : الـدكتور محسن سالم العميري ، دار التراث ، مكة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ .
٢٧٣- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين لإسماعيل باشا البغـدادي ، مطبعة وكالة المعارف الجليلة ، استانبول ، ١٩٥٥م .
٢٧٤- الهمزة دراسة لغوية وصرفية ونحوية ، تأليف : سلوى محمد عمر عرب ، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير ، جامعة أم القرى ، مكة ، ١٤٠٦هـ
٢٧٥- همع الهوامع لشرح جمع الجوامع لجـلال الـدين الـسيوطي ، تحقيـق : عبدالسلام محمد هارون وعبدالعال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ببيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٧هـ
٢٧٦- الواضح لأبي بكر الزبيدي ، تحقيق : الدكتور عبد الكريم خليفة .
٢٧٧- الوافي في العروض والقوافي للخطيب التبريزي ، تحقيق : فخر الدين قباوه وعمر يحيى ، دار الفكر ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٣٩٩هـ .

فهـرس الموضوعـات

المقـدمـة : ٥

الـتـمـهـيـد ، وفـيـه ١٣

أ- ترجمة المؤلف ، وذِكْر بعض آثاره ١٤

ب- دراسة الكتاب ، وما اشتمل عليه من علوم وقضايا ١٧

الـفـصلان و الـمـبـاحث :-

الفصل الأول : المسائل النحوية وفيه عدة مباحث : ٢١

المبحث الأول (المقدمات النحوية) ويشتمل على : ٢٢

١- الإعراب والبناء ، وفيه أقسام : ٢٣

أ) قسم الأسماء : ٢٤

المسألة الأولى : المفرد بمعنى المثنى والجمع ٢٤

المسألة الثانية : إعرابُ ضمير الفَصْل ٣١

المسألة الثالثة : الكلام حول حَذْف العائد ٣٧

المسألة الرابعة : الكلام على اللقب والكنية ٤٤

المسألة الخامسة : حَذْف الموصول الاسمي ٥٠

ب) قسم الأفعال : ٥٨

المسألة الأولى : الفعل المضارع المثبَت ، بين الحال والاستقبال ٥٨

المسألة الثانية : استعمال " أَوْشَكَ " بصيغة الماضي ٦٢

ج) قسم الحروف : ٦٦

المسألة الأولى : مجيء صلة " مَا " المصدرية جملة اسمية ٦٦

المسألة الثانية : الكلام على معمول " لم " ٧١

المسألة الثالثة : الكلام حول مجيء " أَمَّا " المفتوحة لغير تفصيل ٧٧

٢- التعدّي واللزوم ، وفيه مسألة : ٨١

المسألة : تعدّي الفعل تارةً بنفسه ، وتارةً بحرف الجرّ ٨٢

٣- إعمال اسم الفاعل ، وفيه مسألة : ٩٤

المسألة : شرطُ الاعتماد لعَمَل اسم الفاعل ٩٦

المبحث الثاني :(المرفوعات) وفيه مسائل : ١٠٥

المسألة الأولى : استغناءُ المبتدأ عن الخبر ١٠٧

المسألة الثانية : الفَصْل بين المبتدأ ومعموله ، والخلاف في ذلك ١١٣

المسألة الثالثة : مجيءُ الخبر جملة إنشائية ١١٩

المسألة الرابعة : اشتراك المضاف والمضاف إليه في الخبر ١٢٣

المسألة الخامسة : تشبيه مَعْمُولَيْ "كان " بالفاعلية والمفعولية ١٢٧

المبحث الثالث (المنصوبات) ، وفيه مسائل : ١٣٤

المسألة الأولى : ما يلزم الحالية من الأسماء المنصوبة ١٣٥

المسألة الثانية : تعدّد " المفعول له " لفعْلٍ واحدٍ ١٤٧
المسألة الثالثة : التمييز ، بين التنكير والتعريف ١٥١
المبحث الرابع (المجرورات) ، وفيه مسائل : ١٥٧
المسألة الأولى : هل " الباء " للإلصاق مطلقاً ؟..... ١٥٩
المسألة الثانية : الجرُّ على الجِوار ١٦٣
المسألة الثالثة : إضافة الشيء إلى نفسه ، بين الجواز المنع..... ١٧٤
المبحث الخامس (التوابع) ، وفيه مسائل : ١٨١
المسألة الأولى : الحكم في التوابع إذا اجتمعتْ ١٨٣
المسألة الثانية : إبدال الأكثر من الأقلّ ١٩١
المسألة الثالثة : المبدَل منه ، بين الذكر والحَذْف ١٩٧
الفصل الثاني : المسائل الصوتية والصرفية ، وفيه عدة ٢٠١
المبحث الأول (الهَمْز والتخفيف) وفيه مسائل : ٢٠٢
المسألة الأولى : الفرق بين الهمزة والألف ٢٠٣
المسألة الثانية : إبدال الهمزة عَيْناً ٢١٠
المسألة الثالثة : هَمْزُ عَيْن اسم الفاعل الأجوف ٢١٦
المبحث الثاني (معاني صيغ الزوائد) ، وفيه مسألتان : ٢٢١
المسألة الأولى : معنى فِعْل المطاوعة ٢٢٣
المسألة الثانية : مجيء " فَعِيْل " بمعنى " مُفْعِل " ٢٢٨

المبحث الثالث (التضمين) ، وفيه مسألة واحدة : ٢٣٧
المسألة : معنى التضمين والمقصود منه ٢٤٠
المبحث الرابع (المصادر) ، وفيه مسائل : ٢٤٦
المسألة الأولى : الفرق بين المصدر واسم المصدر ٢٤٨
المسألة الثانية : إضمار المصدر ٢٥٣
المسألة الثالثة : الفعل " يَدَع " ومشتقاته ٢٥٨
المبحث الخامس (التأنيث) ، وفيه مسألة واحدة : ٢٦٧
المسألة : طريقة كتابة تاء التأنيث في الاسم المؤنَّث بها ٢٧١
المبحث السادس (التصغير) ، وفيه مسألة واحدة : ٢٧٧
المسألة : ما لا يُصَغَّرُ من الأسماء ٢٧٩
الخاتمة وأهم النتائج ٢٨٥
الفهارس الفنية : ٢٨٨
- فهرس آيات القرآن الكريم ٢٨٩
- فهرس الأحاديث والأثر ٣٠٢
- فهرس الأشعار والرجز ٣٠٤
- فهرس المصادر والمراجع ٣١١
- فهرس الموضوعات ٣٣٦